ربيعٌ لَم يَحنْ أوانه

من الإستبداد الى الثورة

صلاح النصراوي

" الـهزائـمُ الـتـي لا مفرَ منـها هي الـتـي توفرُ لنا ضمانات

نصر المستقبل الناجز"

(روزا لوكسمبورج)

مقدمة

كنت هناك

في العشرية الثانية للقرن الحادي والعشرين الميلادي يكون العرب كأمة قد اتموا مائةَ عامٍ على بدايات تأسيس أولى دولهم الوطنية الحديثة، بعد قرونٍ خَظعت معظم المنطقة العربية فيها للاحتلال العثماني، ثم بعد ذلك للاستعمار الأوربي.لامعنى للحديث عن الاستقلال وتواريخه هنا؛ اذ أن معظم هذه الدول بقيت مرتبطة باتفاقيات الانتداب، أو الحماية، أو معاهدات عسكرية، أو سياسية، أو صلات وارتباطات متنوعة مع المستعمرين القدامى، أو القوى العالمية الصاعدة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.لكن تلك الفترة شهدت بداية بناء الدول في مصر والعراق وسوريا، ثم لحقت بهم بعد سنوات الدول الأخرى والتي تجمعت بعد ذلك في ما بدأ يطلق عليه بالعالم العربي.وفي حين أن الدول العربية بدأت مسيرة استقلالها في فترات متقاربة مع نيل دولٍ عديدةٍ أخرى في العالم استقلالها، كما أن سمات مرحلة ما بعد الكولونيالية ظلت سائدة في علاقاتها مع مستعمريها القدامى، اضافة الى انها كانت قد قطعت أشواطاً لا بأس بها في مسيرة التحديث والنهضة، فان الدول العربية وصلت عام 2020 في مستوى تطورها السياسي والاقتصادي والتقني الى ما بين دول مدمرة، او فاشلة، او هشة، والقليل منها تمكن من النجاة من مصير مماثل، ولكنه بقي على اي حال يراوح في مكانه على الحافة.

ما كشفت عنه مسيرة مائةَ عامٍ ان الدولة العربية منذ تأسيسها عانت من مشاكل بنيوية حادة شملت هياكلها المادية والسياسية والثقافية ومنظوماتها

الاجتماعية، وهي التي ساهمت اضافةً الى التدخلات والتحديات الخارجية وفوضى النظام الإقليمي بوصولها الى ما وصلت اليه من تعثر وانحدار.سيتجلى فشل الدولة العربية بشكل أكثر وضوحاً عند مقارنتها مع تطور الدولة في العديد من مناطق العالم، والتي نجحت شعوبها ونخبها في تنظيم مجتمعاتها في مواجهة تحديات التحديث والتنمية والعولمة.ستشير بعض التقارير الدولية المتخصصة الى جوانب معتمة من تلك الحالة البائسة التي وصلت اليها الدولة العربية بعد نحو مائةَ عامٍ من ظهورها والتي تكللت باخفاقات طالت معظم نواحي الحياة في مجتمعاتها.التقرير الاقتصادي العربي الصادر عشية الربيع العربي عام 2009 عن الجامعة العربية ومنظمات عربية اخرى اشار الى ان متوسط نصيب الدخل الفردي السنوي في ثلاث دول عربية رئيسية وهي مصر وسوريا والمغرب بلغ 2192 دولاراً، 2677 دولاراً و 2632 دولاراً على التوالي.في حين بلغ ذلك في العراق والجزائر، البلدان النفطيان 3611 دولاراً و4916 دولاراً على التوالي.واذا ما تم استثناء الدول النفطية الغنية في الخليج فان مقارنة تلك الدخول مع اسرائيل التي سجلت 26,840 دولاراً في عام 2009 سيكون أمراً كاشفاً لمستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم ارجاء العالم العربي.اما مؤشرات تنموية أخرى مثل تلك التي تتعلق بالصحة والبيئة ونوعية الحياة ومستويات العيش وجودة المدن والسعادة وغيرها مما يكشف عن مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فقد ضمنت لمعظم الدول العربية مكانة مؤكدة في أدنى السلم.

وفي جانب التطور السياسي فقد احتلت البلدان العربية ذات المواقع المتدنية على مؤشرات الديمقراطية العالمية وفي معايير الحريات وحقوق الإنسان والأمن الإنساني والشفافية حيث ظلت تقارير المنظمات العالمية تضع هذه الدول في اعلى قائمة الانتهاكات والتجاوزات والأكثر ممارسة لأنواع الحكم اللاديمقراطي والسلطوي والشمولي والديكتاتوري والأكثر غرقاً في أنواع الفساد السياسي والادراي والمالي المختلفة.وعلى المستوى الواقعي فقد ادى كل ذلك الى حالة احباط مستدامة لدى الكثيرين من العرب وفقدانهم الأمل بقدرة انظمتهم الحاكمة على التغيير والاصلاح وتدشين تحول ديمقراطي حقيقي في دولهم، وانهاء كل مظاهر الظلم والقمع والانفراد بالسلطة، وهو ما اشاع في القاموس السياسي العالم ماسمي بالاستثناء العربي، كحالة ميؤس منها وغير قابلة للعلاج لدخول العصر الديمقراطي.

وعلى المستوى الفكري والثقافي والعلمي فقد ظل العالم العربي بعد أكثر من قرن من انطلاق ما سمي بالنهضة، وبداية تكوينه السياسي، بلا مشروع حضاري طموح ومؤسس كالذي قامت عليه اوربا وامريكا واليابان والصين، وحتى دول أقل درجة في مستوى تطورها التاريخي والزمني، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة.فبعد عقدين من القرن الواحد والعشرين لايزال العالم العربي يواجه تحديات عدم الاستجابة لتحولات العولمة والطفرات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية الكبرى وفي الاخفاق في التجديد الثقافي وفي تطوير قواه الناعمة.ان اكثر ما واجهه العالم العربي في عقوده الأخيرة هو الافتقاد الى الإرادة والقوة في الاصلاح الديني الذي كان من متطلبات العصر المبنية على العقلانية والاجتهاد والاستمرار عوضاً عن ذلك الذي باتت فيه من

حالات الجمود والانكفاء على التراث وعدم القدرة على تجديده وتطويره بما يتلاءم مع منجزات ومتطلبات الحداثة وحاجات الانسان المعاصر.

لم تكن تلك العقود التي تلت بزوغ الدول بلا تحديات خارجية، بل على العكس من ذلك فقد ظلت المنطقة العربية بسبب مركزها الجيبوليتكي في قلب العالم، واحاطتها بقوى إقليمية تتطلع للهيمنة، وكذلك بسبب الثروات والموارد الطبيعية الهائلة التي تختزنها، مركزاً للصراعات بين القوى العالمية والإقليمية.فمنذ سنوات التكوين الأولى وحتى الأن خضع العالم العربي لإرادات الدول والقوى الكبرى التي ظلت تسعى بدأب واصرار على تشكيل العالم العربي على هواها، وبما ينسجم مع مصالحها واستراتيجياتها الإقليمية، ومن ضمن ذلك اتباع نهج تغيير الأنظمة كلما تطلب الأمر ذلك.كانت نتيجة ذلك هو تهميش العالم العربي على المستوى الدولي، حيث بقي يعاني من ضغوطات المركزية الغربية، وبعد ذلك القوى الدولية الأخرى التي فرضت عليه وكذلك من شروط عولمة غير متكافئة واجندات مصالح جائرة.كما شغله الصراع العربي الاسرائيلي الذي ظل يخلق أمامه تحديات لا حدود له بمواجهتها من أجل فرض الاستسلام عليه للقبول بالتنازل عن الحقوق التاريخية في فلسطين والاذعان غير المشروط امام مشاريع اسرائيل التوسعية في المنطقة.

كان قدر جيلي من العرب ان يعيش عصراً تخوض فيه بلدانهم الوليدة تحديات شرسة، وهي تتعثر في حبوها بين الواقع والأحلام، مع اصرار لا يلين على العثور على مساراتها كي تسلك بها في دروب النمو والرقي والحضارة.كانت المنطقة تعاني من ارهاصات الولادة بين عالمين، أحدهما

يتداعى وآخر يولد، وتعيش محاولة تأكيد ذاتها وسط كون تتزاحم فيه الأمم في صراعات وجودية، لكنه ماضٍ الى أمام في شق طريق للانسانية تصل فيه الى غايتها في السمو وتحقيق الازدهار.كان قدر جيلي ان يشهد اخفاقات الجيل الذي سبقه المريرة في عملية بناء الدولة الحديثة وفي رسم معالم عالم عربي يكون جزءاً من الكون الأرحب ويحجز له مكاناً بين الأمم الراقية.ضل ذلك الجيل السبيل ومشى في دروب الغواية وارتكب من الحماقات والجنايات في تدمير الذات ما فاق به الأجيال التي سبقته وتجارب الآخرين في العالم.كان اسؤ ما ورثه هذا الجيل هو الشك وانعدام القدرة على الإمساك بتلابيب اللحظة الخاطفة وهو يسير في دروب المغامرة والتعلم والتحدي وفي اللحظات التي كان فيها الصراع في المنطقة وعليها هو الأشد ضراوة في تاريخها الحديث.

ولدتُ بعد ولادة اسرائيل كدولة من رحم المحنة الفلسطينية بسنة وكان علي أن أحمل في داخلي مثل كل أبناء جيلي ومن سبقني ومن سيأتي لاحقاً الكثير من الاحباطات وخيبات الأمل وعدم اليقين.كنا، كالفلسطنيين الذين رمت بهم النكبة الى مدننا التي اصبحت منافيهم، نرى ان الأمر هو صبر ساعة وبعدها يأتي الفرج، اما على ايدي جيوشنا التي كانت تأخذ استراحة المحارب وتستعد ثانية للتحرير، او ببراعة سياسينا في ايقاظ الضمير الأخلاقي للعالم واقناعه في محاولة رفع ابشع مظلمة ارتكبها في العصر الحديث.ابتلعت اسرائيل فلسطين شبراً فشبراً وتمددت بين الخليج العربي والمحيط الاطلسي تلك البقعة التي طالما رددنا في اغانينا انها بلاد العرب

اوطاني وتهدمت الكثير من اوطان العرب في حين انشغلنا نحن شعوبها المغلوبة على امرها في معارك البقاء والوجود.

في حياتي شهدت الكثير من الأحداث الصاخبة من مظاهرات كبرى وانقلابات وانتفاضات وعشت صراعات الأديان والمذاهب والقوميات والقبائل وجماعات مغرمة بهوياتها المجهرية كما وقفت على معارك السياسة والأفكار والعقائد التي تصل أحياناً الى حد القتل والتصفية الجسدية والبشاعات الأخرى.وشهدت في مسيرتي المهنية حروباً وثورات وقلاقلَ سياسية واجتماعية جاءت كلها في سياق مخاض تاريخي مستمر لولادة متعسرة لفجر منتظر من التقدم والازدهار والحرية لشعوب عاشت فترات حالكة من التخلف والجهل وعصور من الإحتلال والسيطرة الأجنبية.في عمرٍ مبكرٍ شهدتُ مظاهرات عارمة لأيام ضد السفارة البريطانية في بغداد التي كانت تقع أمام مدرستي الابتدائية احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر عالم 1956 حيث شممت لأول مرة رائحة الغاز المسيل للدموع وشاهدت شرطة النظام الملكي تنهال بالعصي واعقاب البنادق على المتظاهرين تحت تمثال الجنرال البريطاني "ستانلي مود" الذي قاد الجيش البريطاني لإحتلال العراق عام 1917.بعدها بسنتين شهدت الانقلاب العسكري الذي اطاح بالنظام الملكي ووقفت هذه المرة ارقب تحطيم تمثال ذلك الجنرال الذي ظل سنيناً طويلة جاثماً في قلب بغداد من قبل جماهير مستبشرة بثورة تنهي حقبة من التبعية الاستعمارية الكالحة والاستغلال وتشرع ببناء عراق جمهوري جديد ومشرق.

سنوات من الهيجان والفوضى ومن ضمنها ثلاثة إنقلابات عسكرية، بعضها دموية عشتها عن قرب وشاهدت نتائجها المأساوية وما ولدته من

صراعات سياسية شرسة وبعد ذلك عشت حروباً لم اكن بعيداً عنها في حزيران (يونيو) 1967، وفي تشرين الأول (اكتوبر) 1973، ثم حرباً طاحنة بين العراق وايران بين عامي 1980 و1988 لم اكن على هامشها، بل في آتونها، وحرباً ثالثة مدمرة عام 1991، كنت في معمعتهما مراسلاً صحفياً ومتابعاً وملاحقاً لارهاصاتها وأحداثها من الفها الى يائها.ولم تضع تلك الحرب آوزراها حتى كنت وسط انتفاضة أذار (مارس) 1991 الشعبية العارمة اعيشها مواطناً حالماً بنهاية لعقدين من الظلام والدكتاتورية والحروب العبثية المدمرة، وصحفياً مكبل اليدين ومكمم الفم استنطقته الإنتفاضة ودفع من أجل ذلك ثمناً باهظاً هو خوف ورعب من البطش، ثم سنوات طويلة في المنافي والغربة، وبينهما خسارات كبرى هي تجربة الكثيرين من ذلك الجيل والأجيال اللاحقة ممن كانوا يرون دولهم تنهار ومجتمعاتهم تتلاشى واحلامهم تتبدد في ظل الإستبداد والطغيان.

ثلاثة عقود قضيتها في ربوع العالم العربي مراسلاً صحفياً لواحدة من اكبر وكالات الانباء العالمية جلتُ خلالها في معظم بلدانه وحواري مدنه وفي جباله وصحاريه وخالطت كبيرهم ووضيعم، وشهدت فيها كيف ان حكاية كل دولة عربية هي ذاتها حكاية شعوبه في مشرقه ومغربه القابضين على جمرة الأمل والمتطلعين الى الحياة الكريمة في اوطان حرةٍ ولغدٍ سعيد.حين خرجت من العراق كان العالم العربي قد دخل في مرحلة جديدة من الحيرة والإرتباك جراء الزلزال الأكبر الذي ضربه في غزو صدام حسين للكويت وفي الحرب الأمريكية التي شنت على العراق لإخراجه منها والذي لم يتيقن كثيرون حينها انه كان مرحلة هبوط أخرى لم تقتصر على تهاوي ما كان تبقى من عروة

وثقى، بل امتدت لكي تؤجج ما كان مكبوتاً من تناقضات وازمات بعضها حان وقت انفجارها، واخرى ستظل على قائمة الإنتظار.

كان جزءاً كبيراً من عملي خلال عشرين عاماً هو متابعة الظاهرة الجديدة التي تفجرت مع نهاية الحرب في افغانستان وعودة الشباب العربي الذين شحنتهم الى هناك قبل نحو عقد من ذلك انظمة وجماعات ومنظمات عربية كي يساهموا مع الأمريكان في طرد الشيوعيين السوفيت من هناك حيث انشأوا جيشاً جراراً من المجاهدين العرب خاضوا حربهم تحت راية الذود عن حياض دار الاسلام بوجه دار الكفر.سيسعى اولئك الذين ما عادوا شباباً مغرراً بهم والعائدون بجلابيبهم القصيرة، ولحاهم الكثة، وعقديتهم التكفيرية، الى نقل كهوفهم من افغانسان الى بلدانهم العربية مغيرين اتجاه بوصلتهم هذه المرة نحو العدو القريب ومحولين مدناً ومناطق عديدة في العالم العربي الى ساحات جهاد ثابتة ومتحركة امتلأت بالدم والبارود والدموع.ستحدث هذه الموجة المرتدة بكل مظاهرها الفكرية والعنيفة زلازلاً في ارجاء العالم العربي ستمتد اهتزازته وتبعاته سنين طويلة وستخلف ركاماً من الخراب الروحي والثقافي والمادي سيصعب من ازالته.كنت الاحق نشاط الاسلاميين المتشددين في بؤر جهادهم الدموي في كهوف اليمن وصحاري السعودية وقرى مصر وجبال ليبيا كما اتابع حركاتهم في السودان وفي سوريا والأردن وشمال افريقيا مثلما كنت ازور ممثليهم في اوربا وأجد ان غولاً اطلقته بعض الدولة العربية والثقافة العربية من عقاله عن وعي، او عن غباء، لابد ان يكبر يوماً ويسعى لابتلاعهما وهو ما حدث مع نمو التظيمات الارهابية الكبرى مثل القاعدة وداعش وفروعهما القطرية.

كان جدار برلين قد سقط وانهار معه النظام العالمي القديم وبزغ نظام العولمة الرأسمالية وحلت مفاهيم اللبرالية الجديدة وحقوق الإنسان تنتشر وتنشر معها قيماً مفروضة عبر منظمات وهيئات دولية تجد نفسها في تناقض سافر مع الأوضاع السائدة في العالم العربي.مع اخفاقات دوله وهزائم النظام الإقليمي الذي يجمعه على مختلف المستويات وجد العالم العربي نفسه عرياناً تماماً وهو يواجه تحديات جديدة فرضتها تحولات متسارعة وشديدة الوطأة في النظام العالمي سواء متغيرات في موازين القوى التقليدية، او بزوغ نظام تجاري عالمي جديد تتمركز فيه القوة الاقتصادية والمالية بأيادي فئة محددة من الدول الغنية.ووفقاً للتقرير السنوي للتنمية البشرية الذي بدأ صندوق الأمم المتحدة الانمائي باصداره منذ عام 1990 فان معظم البلدان العربية كانت دائماً ما تأتي في مراحل متدنية في معايير التنمية الجديدة التي بدأ العالم يضعها والتي تجاوزت الصحة والتعليم والاسكان والبيئة الى السلام والأمن الإنساني والكرامة والمساواة والسعادة.وحتى البلدان النفطية الغنية كان لديها القليل مما تحتفل به خارج بنى تحتية رعتها بالثروة الكبيرة التي تمتلكها والتي تشتري بها ما تشاء، ولكنها بقيت بعيدة عن توفير ركائز سياسية واقتصادية واجتماعية لدولة مواطنة ديمقراطية، او حتى عادلة، وليس مجرد أنظمة تقوم على حكم الفرد والأسرة والقبيلة يحف بها غطاء الحماية العسكرية والأمنية الغربية وتحيط بمدن صحاريها هياكل من الاسمنت والحديد والزجاج، لا تحتوي غير المجمعات الاستهلاكية والفنادق ومراكز الترفيه ويرتداها بشر لا يتمتعون الا بحرية الإنفاق الاستهلاكي والترفيه بالشروط التي تضعها الدولة الأبوية تلك.

كنت اتابع دراسةً وبحثاً واستقصاءً ميدانياً بالزيارات وكتابةً كل تفاصيل ذلك المشهد بكلياته وجزئياته عن كثب وشغف وارى قوة اللامعقول تستمر وتنتصر سواء من خلال هيمنة وتلاعب الانظمة الحاكمة، او عبر الإرتباك لدى النخب السياسية والثقافية، في حين كانت قوى الغضب تنمو داخل أسوار الصمت التي فرضت على جموع كانت تتعبأ بالغضب وتتهيأ للإنفجار.عند نهاية القرن العشرين بدأ العالم العربي يدخل دون خيار منه مرحلة جديدة من العولمة من خلال ثقافة اقتصاد السوق الاستهلاكي والسياحة العالمية واعلام السماوات المفتوحة وثورة تكنولوجيا المعلومات التي بدأت بتوفير منصات التواصل بين الناس في كل بقاع العالم دون حواجز وحدود.بدا كل شيء متناقضاً ما بين البنى السياسية والاجتماعية التقليدية الجامدة التي ادخلت دولها في سبات عميق وبين ضرورات البدء باكتشاف نهج جديد لإستئناف طريق النهضة التي تعثرت خطواتها فيه قبل نحو قرن.

فكرة هذا الكتاب راودتني منذ ان استقر في ذهني ان الربيع العربي الذي انطلق عام 2011 وعشت ارهاصاته وشهدت تباريحه ثم رأيته يزهر ثم يتبدد مثل أطياف جميلة ثم ينتهي الى تلك الهزيمة التي طالت النفوس قبل اعتبار الدروس، الا اني كنت اؤجل الشروع به في كل مرة لإسباب عديدة، بعضها يتعلق بانشغالات اخرى، وغيرها يرتبط بمساحات الحرية التي كنت اتطلع اليها لإنجازه بالشكل الذي كنت ابتغيه وامكانية نشره وسط الظروف التي استجدت في مرحلة ما بعد الثورات، وكل ذلك الإرتباك والخلط والشك والقلق والريبة والمبالغة في ردات الفعل التي احاطت بتلك المرحلة.لكني قررت في النهاية انني لست الا شاهد عيان حرصت دائماً في عملي الخاص

ان ارى، ليس فقط الأمور كما هي عليه، بل واللحظة الخاطفة لما يمكن ان تكون عليه الأشياء، وان انقلها بحرص وتروي وقناعة بمنظار الحق كما امنت به والحقيقة كما ادركت آليات الوصول اليها.لذلك فليس هدف هذا الكتاب هو اصدار أحكام قيمية على ما سيتناوله من وقائع تاريخية، بل هو محاولة السعي لسبر اغوارها، وربما تفسيرها، فلذلك هو لا ينخرط في مناقشة قضايا مفاهمية، او يلجأ الى طرائق التحليل الاكاديمية والمقاربات الفكرية المختلفة عن الربيع العربي، بل يذهب الى الرصد الميداني على أرض الواقع بعيون صحفي ما كان يضطرم في العالم العربي من أحداث وتطورات اوصلته بالنهاية الى الثورات التي اندلعت عام 2011 وفتحت باب الأسئلة الصعبة عن مسيرة قرن من الزمان امضاها العالم العربي في دروب البحث عن الذات وعن الجديد الذي يأخذ بيد دوله وشعوبه نحو غدٍ أفضل.ومع اني استفدت في وضع هذا الكتاب من المئات من الكتب والمقالات والأبحاث التي تناولت العديد من الأفكار التي وردت فيه، الا ان الكتاب لا ينوي طرح فرضات نظرية حول الربيع العربي من وجهة نظر بحثية، بل ان جل ما فيه قائم على منهج وصفي يعتمد النظر بعين المراسل والمحلل المتابع والمدقق المتفحص للواقع كحقيقة قائمة على الأرض يتم التفاعل حولها، او بشأنها، بين فواعل شاءت الصدفة التاريخية، أو شاءت هي بارادتها او ارادة غيرها، ان تلعب دورها على ذلك المسرح الكبير الذي سمي العالم العربي.ولهذا سيبتعد الكتاب عن اية توجهات ذات صبغة ايديلوجية او سياسية، معينة، وسيحاول ان يركز على ميكانزمات الأحداث وتطوراتها كما هي وفي زمن حدوثها ويضعها في اطارها التاريخي.

ورغم ان الربيع العربي هو نتيجة تراكمات قرن من الزمان الذي عاشه العالم العربي والذي فشلت فيه مجتمعاته في اقامة الدولة الوطنية الحديثة المنشودة الا ان الكتاب لا يسعى الى تفكيك المرحلة برمتها سوى ما يتصل بقضية الفشل في بناء الدولة المدنية لكل مواطنيها وفي الوصول الى المرحلة الديمقراطية التي أمنتُ بعد عمر زاخر بالتجارب التي شاهدتها وعشتها بانها الحل الذي لا يوجد سواه لإنتشال هذه البقعة من العالم من المستنقع النتن الذي وقعت به وانقاذ اجيال جديدة من شعوبها مما ينتظرها من مستقبل بائس ومنحهم الأمل والثقة كي يزيلوا العوائق القديمة ويفتحوا تلك الطرق التي انسدت بوجوه أبائهم واجدادهم.وسأحاول من الناحية المنهجية ان اسلك عبر فصول الكتاب مقاربة تركيبية لا تقتصر على بعد واحد من أبعاد التحولات التي قادت الى الثورات كالسياسة فقط، او الاقتصاد، او الجوانب التاريخية بقدر ما اسعى الى استيعاب كل هذه المجالات وغيرها عبر استعراض حال العالم العربي ومآلات السياسات والتجارب البائسة التي خاضتها الأنظمة العربية والتي ادت بالنهاية الى نشوب الثورات في بلدانها، والتي رفعت شعارها ومطلبها الرئيس الا وهو اسقاط النظام.لقد اندلعت تلك الثورات نتيجة الإحباط المستمر والمتصاعد مما جرى خلال عقود من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على يد الأنظمة الحاكمة التي فشلت في بناء دول عصرية وفي اقامة المساواة والعدل بين شعوبها، بل وأحياناً حتى في توفير متطلبات الحياة الكريمة والخدمات العادية لهم.لقد حدث كل ذلك نتيجة لان النخب الحاكمة المستفيدة من هذه الأنظمة هيمنت على الثروات واستخدمت الدولة وسيلة، ليس من اجل تنمية الخير العام لشعوبها، ولكن كمطية تحملهم

الى نظام محكم من الإستبداد والنهب والفساد واداة لقمع مواطنيها واجبارهم على الخنوع والإستسلام.

لقد كان سقوط جدران الصمت وحفر الثقوب في أسس عقود من الركود من قبل أولئك الشباب والرجال والنساء في الدول العربية الثائرة الذين اكتشفوا فجأة ان لديهم من القوة والإيمان ما يمكنهم من تحقيق احلامهم وخياراتهم بطريقة لم تخطر على بالهم من قبل ولكنها واتتهم بالنهاية مشروطة بموعدها التاريخي.الكثيرون قالوا انهم فوجؤا بالثوارت لكني استطيع القول ان اولئك الذي لم يستطيعوا التنبأ بالربيع العربي لم يكونوا يعيرون الإهتمام الكافي لما كان يجري أمام أعينهم، ولم يقرأوا الواقع من حولهم بشكل جيد، ولم يلتقطوا الإشارات التي كانت تأتي من كل ناحية ان الإنفجار آت مهما طال الزمن.كان بإمكان اي احد يشاهد ما يجري امامه ودرس التاريخ ويعرف قوانين تطور المجتمعات ان يرى بسهولة ويستنتج ان الإنهيار محتم مالم يتم استدراكه باصلاح حقيقي وجذري في بنية الدولة العربية وفي ما انتجته من هياكل سلطوية في النظام السياسي في الثقافة والمجمتع.هنا بالذات كان يكمن السؤال هل عجزت الأنظمة العربية، بكل ما كانت تمتلكه من أجهزة مخابرات وأمن يوظفون فيها عشرات الآلاف من الموظفين وأحياناً ملايين من المخبرين والجواسيس، ان تتحسس البركان الذي كان يغلي تحتها وهل بلغ بها الغباء ان تدرك معادلة وصلت اليها انظمة استبدادية قبلها وهي ان هناك سقف معين للخوف لدى الشعوب حين تصل اليه فانها لن تَعد تبالي بما يمكن ان يحصل بعدها حين تتخطاه.

لقد تعرض الربيع العربي الى هجمات شرسة ليس من قبل قوى الثورة المضادة فحسب، بل من سياسسين وكتاب وباحثين يدعون الموضوعية من مختلف الخلفيات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية.لم يعجبهم وصف الربيع العربي لانهم استمرؤا العيش في ظل خريف العرب الطويل، ولم يرتضوا بتصنيف الثورات باسماء الزهور، كالياسمين في تونس، وراحوا يتفلسفون كيف ان تسمية الألوان مستوردة من الغرب الذي سبق ان اطلق اعلامه ذلك على ثورات اوربا الشرقية ضد الأنظمة الشيوعية.وبعد ان حاولوا ان يسفهوه بانه لم يكن ربيعاً، ولم يحمل معه بشائر الحرية ذهبوا الى الطعن في عروبته، اما بالقول ان سكان العالم العربي ليسو كلهم من العرب وان فيهم من الاكراد والتركمان والامازيغ والنوبين ما يمنع التعميم، او بالطعن فيه من خلال طاحونات نظريات المؤامرة التي اداروها للنيل من الثورات بانها لم تكن مجرد براكين غضب تفجرت لوحدها بل هي مدفوعة من الخارج ومطبوخة في أقبية المخابرات.حتى كلمة الثورة جوبهت باعتراضات وانتقادات وشتائم وتعرض من يصرون على استخدامها الى ابشع الإتهامات وعقدوا لهم جلسات محاكمة شبيهة بمحاكم التفتيش كما ظلوا يحاولون تسفيهها وتسخيفها وتوجيه التهم لكل من يتجرأ بالحديث عن الثورات، ولو من باب البحث والدراسة والتاريخ.لكن في نهاية المطاف ورغم ان مثل هذه المحاولات لن تكون الا نفخاً في قربة مقطوعة الا انها ستكون اعادة لنفس محاولات الإنكار بان الثورة هي الأسم المشتق في جميع لغات العالم من فعل الحركة والدوران والهياج والغضب، وهي أفعال ترتبط بعقل الإنسان وعمله ورفضه السكون والجمود والتي تفجر طاقة التطور والإبداع والتجديد فيه.

(1)

في البدءِ لم يكنْ

لم يكن ما انتاب العالم العربي بداية عام 2011 من هيجان ثوري مقطوع الجذور عن مجمل العملية التاريخية الجارية في المنطقة، او في دولها الوطنية، منذ ان بدأت هذه الدول رحلة استقلالها مع مفتتح القرن العشرين.كانت الثورات الشعبية التي تفجرت في عدد من الدول العربية الرئيسية استمراراً لرحلةٍ طويلةٍ ووعرةٍ قطعتها الشعوب العربية في نضالها الشقي للحاق بمسيرة العالم الأرحب الذي بدأ يتكون قبل بضعة قرون على أنقاض عصرٍ ينهار بكل ما يمثله من تطلعٍ للتحرر والتطور والحداثة والتنوير.جاءت الثورات العربية في ذلك العام رداً مباشراً على النهج الذي سارت عليه الأنظمة العربية في الإمعان في الممارسات التسلطية والإنتهاكات الناجمة عنها وعلى الفساد المتفاقم والإستغلال البشع وعلاقات التبعية التي ربطتها بالقوى الخارجية.غير ان تلك الثورات جاءت ايضاً نتيجة حتمية لحالة مستدامة من الإنسداد، وعقودٍ طويلةٍ من العجز والاخفاق في بناء الدولة الحديثة والتي كانت نتيجتها دخول العالم العربي برمته في حالة سبات حضاري عميق.

وفي الحقيقة فان الثورات العربية عام 2011 كانت أول معركة حقيقية وشاملة خاضها العرب منذ انشاء دولهم من اجل "مشروع الديمقراطية" الذي غاب عن أجندة بناة الدولة الوطنية وعن تقاليد العمل العام والحياة السياسية في العالم العربي بالرغم من الطنطنات التي احتوتها بعض الدساتير، او

المواثيق الاساسية، والبيانات السياسية، او الإحالات الى التراث كالشورى والبيعة، مما ابتعد بالديمقراطية عن طريقها القويم وعن غايتها الجوهرية.تاريخياً، لم تكن قضايا مثل النزعة الى الحرية ومقاومة الإستبداد غائبة عن الوعي العربي في المراحل المبكرة من تاريخهم الحديث حيث ظهرت تلك دعوات كالتي تمثلت في افكار جمال الدين الافغاني وعبد الرحمن الكواكبي ورفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وغيرهم من الرواد، او في الدور الذي لعبه بعض العرب اثناء الحركة الدستورية في الدولة العثمانية في آواخر عهدها.فقد قدم الافغاني رؤى اصلاحية نهضوية في معترك منعطف تاريخي حاسم بين عهدين، كما طرح الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أفكاراً تحررية ترفض ظلم الحكام وقمعهم، وترفض حياة الذل والخضوع، في حين ساهم الطهطاوي من خلال ترويجه للمفاهيم الفكرية الحديثة بالتنوير في قضايا الدولة والمواطنة والحرية والمساواة.اما التونسي فقد كان مجدداً واصلاحياً في الفكر والممارسة وعمل على الأخذ بالمعارف وأسباب العمران عند الأمم المتطورة وتأسيس الدولة على دعائم الحرية والعدل والمساواة والحقوق الإنسانية.ومثلما اثرت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية وإقرار قانون التنظيمات وانشاء البرلمان نهاية القرن التاسع عشر في شحذ الأذهان والتطلعات نحو الحكم الدستوري في الشرق كله فلا يمكن استبعاد الثورة الدستورية في ايران عام 1906، وخاصة ما قدمه كتاب (تنبيه الأمة في وجوب المشروطية) الذي وضعه الفقيه الشيعي الامامي محمد حسين النائيني، كمساهمة جليلة في الجدل التأصيلي في الإطار الإسلامي حول ضرورات الحكم الدستوري للتجمع البشري وعدم قيام الإستبداد.

لكن تلك المساهمات وغيرها لم تكن مشاريعاً ديمقراطية بذلك المعنى من الكلمة التي تم التعارف عليه باعتبارها حكم الشعب رغم دعوات اصحابها للدستور والعدالة والحريات، بقدر ما جاءت في اطار تأسيس هوية عربية إسلامية في وجه التخلص من التراث البالي للعثمانيين، من جهة، ومواجهة الهجمة الكولونيالية التغريبية على المنطقة، وسعياً للتغيير والتطوير الاجتماعي ولمتطلبات الاصلاح الديني، من جهة ثانية.كانت تلك الدعوات وغيرها متلاءمة مع حاجات مرحلتها وظروفها التاريخية لكنها عجزت في النهاية عن تحقيق إندفاع حقيقي وإنجاز جوهري في قضايا النهضة والتحديث.كما لم تصمد المحاولات التأسيسية للديمقراطية بعد ذلك عند البدء بمشروع بناء الدولة الوطنية التي تولتها جماعات وافراد لا تنتمي الى فئة الديمقراطيين بحكم الفكر والإنتماء الاجتماعي، ولا امام المعايير الحقيقية للديمقراطية التي ظلت غريبة عن تربة المجتمعات العربية وثقافتها السياسية السائدة وبعيدة عن اولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

كان العالم العربي قد خرج من آتون الحرب العالمية الأولى مثقلاً بجراحٍ عميقة اضافت الى ما كان يعانيه أصلاً من أمراض وعلل كابدها خلال قرون عديدة نتيجة السيطرة العثمانية على معظم اجزائه وكذلك الصراعات الدولية التي اشتدت في اواخر عهد العثمانيين بهدف الاستيلاء على الأجزاء الحيوية من امبراطوريتهم التي كانت قد تحولت يومها الى رجل مريض ينتظر اعلان موته لتوزيع ثروته وتقاسم اسلابه ومنها مناطق شاسعة من العالم العربي بين القوى العالمية الطامحة انذاك.خلال السنوات والعقود القادمة سينشغل العرب بمعارك التحرر الوطني والاستقلال وبصراعات بناء

الدولة الحديثة التي رسمت حدودها ومعالمها القوى الامبريالية التي احتلت المنطقة وحلفاؤها المحليون من القوى التقليدية التي لم تكن تحمل سوى مشاعر الإحتقار للديمقراطية والعداء لدعاتها.وفي ذلك المعترك التاريخي كان بديهياً ان تشكل موضوعات تتعلق بالتراث والهوية واشتباكهما مع الاجتياح الغربي الاستعماري الذي تعرضت له المنطقة العربية اولوية في الاهتمام لدى بناة الدولة الحديثة ونخبها الاجتماعية والثقافية وحتى لدى العامة.

في مصر ادت ثورة 1919 التي كانت بلا ادنى شك تعبيراً عن ارادة الوطنية المصرية للخلاص من الاستعمار البريطاني الى تصدر الطبقات الاقطاعية والرأسمالية المركنتيلية الجديدة المشهد بعد الثورة وتجيير نتائجها لصالحها من خلال التحالف مع البريطانيين والعائلة المالكة لاقامة حكومات معادية للدساتير التي كانت مضطرة لكتابتها في البداية ولكنها لم تسعى كي تضعها موضع التطبيق.فدستور عام 1923 في مصر مثلاً أُعتبر دائماً من الوثائق التشريعية المثالية التي تضع أسساً حقيقية للمبادئ اللبرالية في تأكيد الحقوق والواجبات والحريات الشخصية كحرية المراسلات والتعبير والاعتقاد والصحافة والاجتماع وحق تكوين الجمعيات وغيرها.لكن على أرض الواقع فان هذه الوثيقة اللبرالية واجهت انتهاكات عديدة، ومن بينها محاولة الملك الغاء الدستور نفسه واعلان دستور جديد يعكس اتجاهات تسلطية عام 1930 بهدف تعويق اقامة حكم ديمقراطي حقيقي من قبل الشعب نفسه وممثلين لمصالحه.هذه التجربة ستتكر في العراق بعد ثورة 1920 وفي سوريا بعد ثورة 1923 وفي بلدان عربية اخرى حيث تنتفض الشعوب من اجل الاستقلال والتحرر لكي يتم بعد ذلك الإلتفاف على مطالبها وأهدافها بواسطة تحالف

من قوى اجتماعية محلية متنفذة ومتحالفة مع القوى الاستعمارية تستولي على السلطة كي تبني انظمة تقوم على الاحتكار والتسلط والقمع والاستغلال بالشراكة مع القوى الاستعمارية السابقة التي توفر لها الحماية والدعم.لقد ادت التعديلات الدستورية المتكررة والتلاعب بالدستور من قبل الأنظمة الحاكمة كما ادى الافتقاد الى وجود مؤسسات مراقبة ومتابعة دستورية وقضاء مستقل وصحافة حرة وهيئات مجتمع مدني قوية الى استمرار هذا التوجه المعادي للديمقراطية في دول الاستقلال الأولى وانتقل بعدئذ الى الباقين.

صحيح ان بناء الدولة العربية الوطنية القادمة من فترات الاحتلالات المتعاقبة تطلب بالدرجة الاساس الحفاظ على كيانها وحدودها التي رسمت لها أمام تحديات الانقسامات العديدة التي تعاني منها كل دولة دينياً وطائفياً وعرقياً والتي كانت تهدد عملية تأسيسها ونشؤها، مثلما استلزم خوض معارك التحرر الاجتماعي من الفقر والجهل والأمية، ومن أجل التنمية والتقدم.لكن الصحيح ايضاً ان النخب التي اسلتمت مفاتيح الحكم في تلك الدول لم تكن جديرة بحملها، كما لم تكن امينة عليها، واخفقت حتى في ايجاد حالة من التوازن بين اهداف القوى السياسية والاجتماعية المتباينة في رؤاها في عملية بناء الدولة، من طرف، وبين أهداف التحرر الوطني والتحرر الديمقراطي، من طرف آخر.اصاب الاخفاق الخطوات الاولى الواعدة لنخب الاستقلال في مصر وسوريا والعراق ولبنان والتي أظهرت متلازمة من الأمراض العضال لم تؤهلها كي تكون زعامة حقيقية تضع لبنة لبناء دولة وطنية حديثة تصلح كمثال ونموذج في البلدان العربية الأخرى التي كانت يومها تكافح من أجل تحررها واستقلالها.استمر ذلك الخلل حتى العقدين الخامس والسادس من

القرن العشرين بدواعي استكمال مهمة الاستقلال الذي ظل الشغل الشاغل خلالها لهذه الدول ومجتمعاتها لاتمام عملية تحررها الوطني الذي ظل أسير سياسات التبعية الخارجية وللصراعات الدولية المستجدة التي طالت مخاطرها كيان هذه الدول ومستقبلها.

ومن الواضح ان النخب التي كان يعول عليها في بناء دولة الاستقلال على اساس مفاهيم الديمقراطية والدستورية والتي سميت فيما بعد شبه اللبرالية لم تظهر الايمان الراسخ باللبرالية، بل اظهرت ميلاً واضحاً الى الاوتوقراطية مع الاحتفاظ بقشرة رفيعة في بعض الانفتاح الثقافي والاصلاح الاجتماعي في قضايا التعليم والمرأة، دون حتى العمل على ردم الهوة بين التقاليد القديمة الخاضعة الى القهر والسلطة، وبين الحاجة للحكم الديمقراطي والدستوري الرشيد وبذلك وضعوا الشروط الموضوعية لسقوط التجربة اللبرالية، او الانقلاب عليها فيما بعد.اخفقت هذه النخب في وضع أسس ليس فقط لأنظمة ديمقراطية، بل ولحياة ديمقراطية تقوم فيها أحزاب ونقابات وجمعيات مجتمع مدني تختار قيادتها وتعمل بكل حرية ووفق خيارتها الخاصة.فشلوا في تعميم قيم الديمقراطية وسط مجتمعاتهم من التفكير الحر والنقدي، والمبادرات الفردية والشعبية، وفي النقاش الحر بشأن القرارات التي يجب أن تتخذ بشكل فردي.وبدلاً من تشجيع الشعوب على اعادة النظر بالعادات والتقاليد والقيم القديمة التي ترسخ مفاهيم بطرياركية، بذلوا كل جهد ممكن في أن يعززوا من خلالها بنية سياسية واجتماعية معادية للديمقراطية ومناهظة للحداثة.ان الحكايات التي تروى في مذكرات الساسة أو تلك المستلة من كتب التاريخ، رغم قلتها، عن ممارسات نخب الاستقلال تكشف عن زعامات سياسية في

معظم الدولة العربية تتوالد وتتناسل على مبدأ اقامة هياكل هجينة من شكل حكم حديث ومظمون تقليدي تراثي مع بقاء ولاء المجتمعات لهم حتى ان البعض منهم كان يريد من أتباعه ان يتعاملوا معهم كألهة.

واذ اخذت معركة التحرر الوطني والاجتماعي الأولوية فقد ظلت عملية "التحرر الديمقراطي" في أدنى سلم الاهتمامات الوطنية والسياسية، ليس فقط عند النخب التي تولت الحكم في هذه الدول فحسب، بل وكذلك عند الجماعات السياسية الأكثر قدرة على التحشيد والتي اعطت قضايا مثل الأسلمة والعروبة والأممية اهتماماً اكبر من قضية الديمقراطية وجعلتها على رأس اولوياتها بدلاً عن بناء فكر ومؤسسات ديمقراطية تمثيلية.وفي المراحل اللاحقة ستخوض هذه التيارات الثلاثة نضالاتها غالباً على أساس الهويات الدينية والقومية والطبقية، وليس على أساس تحقيق برنامج ديمقراطي يأحذ بنظر الاعتبار ضرورة اقامة نظام يوازن ويتوسط بين رغبات الفرد والجماعة على أسس الاختيار الحر الواعي، وهو ما أضر بفكرة بناء هوية وطنية جامعة وفي اطار دولة مواطنة، وشجع، بدلاً عن ذلك، على الانتماء للهويات الصغيرة والثانوية الضيقة، مثل الدين والمذهب والعرق والطبقة فبذر بذلك بذور الانقسام والتشظي.

فبالنسبة لتيار الأسلمة فقد أدى الجمود العقائدي الى بقاء الفكر الديني الموروث في حالة ركود والى عرقلة اعادة فتح باب الاجتهاد واعمال الفكر والعقل في النصوص التشريعية بهدف فسح المجال أمام المجتمعات العربية في ان تطأ بقدمها على أرض الحداثة دون تردد، او خوف، وان تكتسب قدرات مصالحة الدين مع مقتضيات العصر وتعزيز وتطوير مهارات حل

المشكلات المستجدة، وهي قضية كانت تقع في صميم عملية بناء أسس الدولة الحديثة، كما سيظل يتضح فيما بعد.كما ان مساهمات العديد ممن دعي بالنهضويين العرب الأوائل بولادة ما سيعرف لاحقاً بالإسلام السياسي من رحم تلك الصراعات عزز مواقف التيارات المحافظة، او السلفية، ووضعها في نقيض مع الاتجاهات التحديثية سواء في الفكر او في السياسة.لقد فاق الصراع على اشكالية الهوية الثقافية (الدينية) والعمل على تأكيد خصوصيتها المُغلقة العمل من أجل فك الواقع العربي الجديد عن ماضيه البالي وأتى على حساب ترسيخ التعددية والتنوع، وكذلك على حساب الانفتاح على العالم وانجازاته الحضارية، وعلى حساب حقائق العصر ، مما اضاف عواملَ أخرى لتعطيل المسعى الديمقراطي.ولم تستطع محاولات التحديث المبتسر التي قامت في بعض الدول العربية الرئيسية في ايقاف محاولات ازاحة العلمانية من الخطاب العام ومحاربته بضرواة مما سيولد في مرحلة لاحقة اشكاليات عويصة امام قضية بناء الديمقراطية التي اعتبر كثيرون ان العلمانية هي من أسسها الراسخة.فقد ادى تنفير الناس من العلمانية من خلال تشويه سمعتها وموقفها من الفصل بين الدولة والدين الى تكفير الديمقراطية، وبالتالي الى تعطيل وتكبيل حركة الداعين الى الحكم الديمقراطي الذين خشوا في احيان كثيرة من الاتهامات بعدائهم للدين او حتى بتكفيرهم.

لم تمض الا بضعة سنوات على بدء مسيرة الاستقلال في العالم العربي حتى ظهرت حركة الأخوان المسلمين في مصر متزامنة مع انتصار الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، وامتداد التيارات السلفية بمدارسها المختلفة في مشرق العالم العربي ومغربه، حيث شكل هذا الثنائي كابحاً رئيسياً لعملية

الانتقال الديمقراطي من خلال عدم انتهاج حركاتهم للديمقراطية كمنهج وكسلوك سياسي واصرارها على رؤية وفلسفة وبرامج عمل آحادية ومعادية للديمقراطية.وركزت تلك الرؤية التي تبنتها الجماعات والأحزاب الإسلامية على شمولية الإسلام الذي نظروا اليه كمنظومة متكاملة ومنهجاً للحياة وشددوا على عدم الفصل بين الدين والدولة، او بين الروحي والسياسي، واعتقدوا بوجوب اعتماد الشريعة كمرجعية للحكم وتنظيم المجتمع.وكان أكثر ما شغل بالهم هو قضية احياء الخلافة الإسلامية العالمية كفرض شرعي، أو على اقل تقدير انشاء دول أو حكومات اسلامية او تطوير مجتمعات اسلامية كلها سنية المذهب مما كان يتناقض اساساً مع متطلبات بناء دولة وطنية توفر المساواة والحرية لكل مواطنيها من أديان ومذاهب مختلفة.وعلى هذا الاساس فقد ظلت الحركة الإسلامية، او تياراتها السياسية الرئيسية، كالأخوان المسلمين، ترفض فكرة الدولة الوطنية وتركز جهودها على مبدأ الحفاظ على الأمة حتى الوصول الى الخلافة العالمية.

وادت تلك المنهجية المتوارثة من أزمان بالية والتي جاء بناء الدولة الحديثة كي يتجازها والمسالك المعادية للديمقراطية التي اعتمدتها حركات الإسلام السياسي عبر العقود التالية الى سلسلة طويلة من التحولات البنيوية والتحويرات الجينية داخل تلك الجماعات مما أنتج طفرات نوعية ادت بدورها الى نشؤ حركات الغلو والتطرف والارهاب التي وجهت بالتالي طعنة نجلاء الى قلب الجهود الرامية لتعزيز المسار الديمقراطي.كان الإسلام السياسي كما سيصبح أسمه لاحقاً قد فرض على العالم العربي خيارات صعبة، وعلى رأسها القبول بحكم الإسلاميين، أو الإذعان للسلطة الاوتقراطية، او الشمولية

المعادية للديمقراطية.اما الحركات المتشددة والارهابية فقد طورت تلك الأفكار الى مناهج ومشاريع للاطاحة بالدولة ذاتها وتكفيرها والدعوة الى حاكمية غيبية تستند الى تفسيرات وضعية تعزوا الحكم والسلطان الى الله، مع استناد التشريع والقوانين والنظم والقيم والعادات والتقاليد الى كتابه المقدس وحده وتطبيق شريعته على كافة مناهج الحياة.لقد ساهمت تلك الدعوات التي رافقتها محاولات فرضها بقوة السلاح بتعطيل مسعى المجتمعات العربية من أجل بناء الدولة الديمقراطية لعقود طويلة من خلال محاولاتها ازاحة خطابات النضال الديمقراطي والحداثة من الحياة العامة واحلال الجدل حول الإسلام بدله.لكن أخطر ما قام به هذه التيار كان حين غالى في تطرفه وحاول ان يؤسس فعلياً بديله الجهادي للدولة مثلما فعل تنظيما القاعدة وداعش هو تقديم المبررات للأنظمة القائمة لإستمرار القمع وصد العمل الديمقراطي بذريعة مواجهة الإرهاب وحماية الدولة.ففي السنوات اللاحقة ستكون تهمة الارهاب جاهزة لتوجه الى كل الخصوم السياسيين، ومن بينهم من يعمل ويدعو للديمقراطية، ومن ضمنهم النشطاء السلميين المدافعين عن حقوق الانسان والمطالبين بالحريات العامة.

واذا كانت الأصولية الإسلامية بجناحيها العقائدي والسياسي قد حرفت مسار التطور الحداثي الديمقراطي، فان التيار القومي لم يكن أقلَ ضرراً في اعاقة المشروع الديمقراطي لمرحلة ما بعد الاستعمار، سواء من خلال التوجهات النظرية المرتكزة على أولوية الوحدة العربية على ما عداها من أهداف، كالتحرر الديمقراطي، وعملياً من خلال الممارسات التي اشاعتها الأنظمة والأحزاب التي ادعت العروبة وأخذت القومية منهجاً لها.ففي سياق

التعبئة والتحشيد وراء شعارات الوحدة واستهجان الدول، أو الكيانات المصطنعة كما دعتها، صارت الديمقراطية في درجة متدنية من الفكر والدعوة وتم التغافل عنها في الممارسة في حين قامت الانظمة القومية، كالنظام الناصري في مصر والبعثي في سوريا والعراق ونظام القذافي في ليبيا بالقفز على كل مبادئ الديمقراطية وبطرق فجة لصالح انشاء أنظمة سلطوية وديكتاتوريات مستبدة.وارتبطت الفكرة القومية في ممارسات النماذج السالفة دائماً بفكرة القائد الملهم والزعيم الأوحد الذي يحل نفسه محل الدولة وفوقها ويمحي أي اثر لمبادئ الديمقراطية التي تؤسس لدولة تقوم على الحريات، وعلى الحكم الرشيد، وعلى المشاركة وعلى المؤسسات وعلى الرقابة الشعبية وغيرها من الآليات التي تمنع الاستبداد.

على المستوى الفكري والحركي طرحت القومية العربية نفسها كبديل للدولة وكانت بذلك مثل الاتجاهات الإسلامية قد وضعت مسألة الهوية أولاً، كما ضحت بمنطق الدولة الوطنية لصالح نموذج متخيل للدولة العربية الكبرى التي منحوها الأولوية على بناء دولة مواطنة حقيقية تتعامل مع مواطنيها على أساس العدالة والتكافؤ والمساواة أمام القانون.وفي مراحل واجهت فيها الأنظمة والحركات القومية أزمات الشرعية، او مآزق وجودية، نَحَّت أولوية الهوية القومية العربية جانباً واستعانت بالخطاب والمؤسسات الإسلامية لمواجهة أزماتها، مثلما فعل صدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا، ومثلما فعل أنور السادات في مصر وجعفر النميري في السودان.ولم تأت تلك السياسات من فراغ، بل هي تعود في جذورها الى الاتجاهات التي سادت منذ بدأت ارهاصات الخروج من عباءة العثمانيين ونشوء الدولة الوطنية حيث

راجت فكرة الربط بين الإسلام والعروبة بمقتربات شتى، كان بعضها اديولوجي، وبعضها ثقافي، أو سياسي، كما عند مشيل عفلق وقسطنينين زريق وعند اتجاهات سياسية في المغرب العربي كانت تلجأ اليها في كفاحها ضد الاستعمار الثقافي الفرنسي.ولم يكن غريباً ان تلك المحاولات التوفيقية أدت الى تناقضات جوهرية في العلاقة بين القومية والدين، من ناحية، وبينهما وبين الدولة والمجتمع، من ناحية ثانية، وتركت اثاراً سلبية طويلة المدى على العملية الديمقراطية، وخاصة جانبها العلماني، او المدني.

وبدورها قدمت التيارات اليسارية العربية من احزاب شيوعية واشتراكية نموذجاً آخراً في السياسات المُربكة نحو تحدي الأولويات في مسعى بناء الدولة الديمقراطية، حين قدمت نماذج من الخطابات والأهداف والممارسات التي لم تولِ قضية الديمقراطية حقها الا على المستوى الشعائري، أو حين كانت تصبح هي ضحية للممارسات غير الديمقراطية من قبل السلطة، أو من قبل خصومها العقائديين والسياسيين.تسيدت الاديولوجيا والدوغمائية والكثير من الافكار والفلسفات التي استوردت من مختبرات التجريب في الغرب وفي الشرق، باعتبار انها تجارب أممية دون ايلاء الاهتمام بالابتكار وصنع أفكار وسياسات نابعة من الواقع المحلي الخاص في كل بلد عربي.خاض اليساريون العرب معارك شرسة في سبيل تحقيق الثورة الاشتراكية، ومن اجل كفاح الطبقة البروليتارية وبهدف تقويض الطبقة الرأسمالية، في حين كانت كل تلك وقائع غائبة عن حال البلدان العربية التي لم تكن قد دخلت في العصر الرأسمالي بعد والذي اشترطه الأباء المؤسسون للاشتراكية، وخاصة "كارل ماركس"، لانتصار الاشتراكية.وفي حين كان الشيوعيون واليسار

الاوربي قد انتهوا تقريبا من خوض معارك فكرية وفلسفية عميقة بشأن الدولة وطبيعتها ووظيفتها بعد ان ثبت لديهم عدم صحة نبؤة تلاشيها، كان على الماركسيين العرب ان يجدوا تعريفاتهم بشأن الدولة التي كانت تُنبِتُ جذورها في تربة مختلفة تماماً عن تلك التي اقيمت في اوربا.

تركزت الانتقادات للحركة الشيوعية العربية، أولاً حول واقعية نشوء أحزاب شيوعية في الدول العربية التي كانت تعيش مراحل تطور مختلفة وتفتقر الى تلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سجلها الأباء الاوائل لحتمية قيام الشيوعية في موطنها في اوربا التي كانت تواجه مرحلة تطور رأسمالي لم يشهدها العالم العربي.كما وجهت الى اليسار العربي عموماً انتقادات تتعلق بسطحية، او حتى ضحالة، الفكر الماركسي العربي في تناوله القضايا المحلية الملحة في العالم العربي، كقضايا الدين، والطائفية، والقومية، والقبلية.وبالتأكيد فان ادوار الأحزاب الشيوعية العربية لم تكن بمنأى عن الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والغرب، سواء بسبب ارتباط الأحزاب الشيوعية بسياسات الاتحاد السوفيتي، او بالعكس تورط الأنظمة العربية بسياسات معاداة الشيوعية التي قادها الغرب.ما تركته تلك الحرب الباردة من أثار على قضايا التحرر الديمقراطي العربي كان كبيراً، وفي حالات عديدة مثل العراق وسوريا والسودان ولبنان واليمن الجنوبي كان التأثير مدمراً، لانه أدى الى انقلابات سياسية واجتماعية وصراعات إقليمية كان تأثيرها كبيراً على مستقبل الدولة في هذه البلدان.

لاشك ان اليسار العربي ساهم في تعزيز موقف الحركة الوطنية ضد الهيمنة الاستعمارية والقوى الرجعية الحليفة لها بشكل عام حيث ساهمت

أحزابه وشخصياته السياسية والفكرية في معارك الاستقلال والتحرر الوطني، وفي الكفاح من أجل برامج اجتماعية واقتصادية تخدم الفئات الضعيفة من السكان.كما ان التيارات اليسارية أسهمت بشكل ملحوظ في بلورة وعي ثقافي وفكري تنويري، وخاصة في قضايا التنمية والتحرر من التبعية وفي الأدب والفنون، حتى لو طغى أحياناً طابع اديولوجي على تلك الاسهامات.لكن كل ذلك لم يسهم في تعزيز الاتجاه الديمقراطي لان قوى اليسار العربية عجزت عن تحويل الافكار النظرية، او الشعارات التحررية، الى واقع ملموس في حياة المواطنين في العالم العربي وتطلعاتهم الى الحرية بما هي حق ومسلك فردي.واذا كانت الأحزاب الشيوعية العربية قد غلبت التناقضات مع القوى الاستعمارية ومع الأنظمة الرجعية في الفترات الأولى، اما لأسباب وطنية، او خضوعاً لمنهجية الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي على حساب النضال الديمقراطي، فانها ارتكبت اخطاءً أخرى من خلال تحالفها مع الأنظمة الاستبدادية لنظامي البعث في سوريا والعراق مثلاً، عبر ما سمي بالجبهات الوطنية، او في لجؤها الى اصطفافات وتكتيكيات خاطئة مما اتاح الفرصة لإطالة عمر الاستبداد، ومنحه بعض الشرعية.

واذا كانت هذه التيارت الثلاثة بسبب بنيتها الفكرية والعقائدية وبرامجها السياسية وتجاربها في الحكم قد ألحقت أشد الضرر بقضية التحرر الديمقراطي فان الانقلابات العسكرية التي تعرضت لها بلدان عربية كبيرة مثل مصر وسوريا والعراق وبعد ذلك السودان واليمن وليبيا تسببت بانهيار التجارب شبه اللبرالية الواعدة التي اقيمت في دول الاستقلال، ورسخت أسساً للأنظمة الشمولية، واحدثت قطيعة كاملة وممتدة مع عملية التطور الديمقراطي.هزت

الانقلابات، وهي طريقة غير قانونية للاستيلاء على السلطة، بغض النظر عن التبريرات التي تعطى لذلك، أسس رئيسية في عملية بناء الدولة، وعلى رأسها الاستقرار السياسي والشرعية.وفي حين ان هذا النوع من التغيير، الذي عادة ما يجري بالقوة المسلحة، هو نقيض للديمقراطية بكل المعايير، الا ان الانقلابيين اجروا احياناً استفتاءات او انتخابات مزيفة، او شكلية، بهدف اضفاء طابع شرعي وتمثيلي على الحكم، مما تسبب بتعطيل مضاعف للمسيرة الديمقراطية.وفي أغلب الحالات لم يكن بالامكان العودة الى الحياة المدنية الدستورية والديمقراطية بسهولة، لان الحكم الانقلابي تجذر وتعمق بحيث أصبح متقادماً يصعب استرجاع السلطة من بين يديه دون مقاومة.

وسلطت الانقلابات العسكرية في العالم العربي الأنظار على دور الجيوش في السياسية وفي مشاريع بناء الدولة، على الرغم من هذا الدور يختلف من بلد لآخر، حسب ظروف كل منها والطريقة التي بنيت فيها الجيوش.تمكنت هذه الجيوش ان تحرز مكانة كبيرة في الدولة والمجتمع وان تلعب دوراً حاسماً في موضوع العلاقات العسكرية المدنية، وفي قدرة كبار الضباط في التدخل في عملية صنع القرار، وفرض انفسهم احياناً كوصي او كشريك في الحكم، تحت تهديد الانقلابات والهيمنة الكاملة.هذا الدور سيتضح جلياً اثناء الموجة الاولى من الثورات في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا ومن ثم في الموجة الثانية السودان والجزائر عام 2019 كل بطريقته وحسب ظروف تطور الثورة فيه.فما عدا الحالة التونسية التي وقف فيها الجيش بداية لحماية المتظاهرين، ثم ساند في تأمين المرحلة الإنتقالية، فان الجيش لعب ادواراً مباشرة في حماية النظام كما خاض معاركه، كما في سوريا وليبيا

واليمن، او انه سعى الى استعادة زمام المبادرة في حماية الدولة من الانهيار كما في مصر .ولاحقاً كما في التجربة السودانية طرح الجيش نفسه شريكاً في اسقاط نظام عمر البشير في محاولة لانقاذ قياداته من احتمال نجاح الثورة الشعبية.الا انه كما في الحالة الجزائرية، فقد قام الجيش بتدخل مباشر في محاولة عرقلة مسار الثورة ومحاولة ايقافها، اما من خلال اجراء تغييرات في هرم السلطة، او عبر القمع المباشر للمد الثوري.

وفي دول الخليج والجزيرة العربية حيث هيمنت البنى التقليدية، كالقبائل والمؤسسات الدينية، وجدت الأنظمة الحاكمة في الاوضاع التي وفرتها الاكتشافات النفطية والحماية الاجنبية لها مبررات قوية لعدم الانخراط في عملية التحرر الديمقراطي، بل تجاوزت ذلك كي تشكل حائط صد لكل المحاولات لتدعيم المسارات الديمقراطية في المنطقة مثلما شكلت في كثير من الأحوال قوة مضادة لها.تضافرت عوامل عديدة كي تظل هذه البلدان متقوقعة لعقود طويلة في شرنقة تلك البنى التقليدية، منها عدم تأثرها بالاتصال المبكر بالمراكز الحضارية في اوربا وحتى في بلدان أخرى مثل تركيا وايران وشراكتها السياسية مع أنظمة الحماية الاستعمارية فترة طويلة، الأمر الذي كبح من سرعة وزخم عملية التطور السياسي والاجتماعي والانفتاح على الأفكار والممارسات الديمقراطية.وحتى حين انفتحت هذه المجتمعات على الغرب اقتصادياً، بفعل الطفرة المالية الكبرى والعولمة، الا انها بقيت صامدة الى حد كبير بوجه أية محاولات لدمقرطة دولها ومجتمعاتها.ظلت هذه البلدان خارج خارطة العالم الديمقراطي، او في اسفل مؤشراته حيث انعدمت ممارسات كالحياة الحزبية، ووجود دستور مكتوب ومشرع من قبل ممثلين

للشعب، وغابت الانتخابات العامة وحرية الرأي والصحافة والتنظيم الحزبي.وحين اضطرت هذه الدول متأخرة لاصلاح بعض احوالها فانها لجأت الى محاولات تلفيقية مثل انشاء مجالس شورية غير منتخبة وغير اشتراعية تمارس دورها كواجهة تمثيلية مضللة.حتى الكويت التي كانت طليعية في انجاز دستور وباجراء انتخابات لمجلس نيابي تثميلي وتأسيس جمعيات سياسية فقد تعثرت دائماً في مسيرتها النيابية ونادراً ما كان المجلس النيابي يتم فترته قبل حله بمرسوم.وفي معظم الدورات البرلمانية كانت هيمنة الأسرة الحاكمة ووزرائها تشل ارادة مجلس النواب في ان يكون اداة للمراقب الفاعلة على اداء الحكومة والجهاز التنفيذي.اما الانتخابات ذاتها فقد ظلت تجري في نطاق ضيق من مرشحين من قوى تقليدية من القبائل والتجار وتجماعات اسلامية وموظفين سابقين ونادراً ما كانت تُتاح لوجوهٍ من المعارضة اللبرالية الفرصة للاشتراك والنجاح.

وبحكم نفوذها ومواردها سعت الأنظمة الخليجية منذ وقت مبكر الى مقاومة أي جهود لتعزيز الاساليب الديمقراطية في باقي أنحاء العالم العربي، نظراً لما وجدته من مخاطر قد تشكلها الديمقراطية عليها، بل انخرطت احياناً في تدبير الانقلابات، او المشاركة في دعمها، مثل انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام 1949، وهو انقلاب كان له دور حاسم في انهاء العهد اللبرالي في طور التطوير في سوريا، كما لعبت ادوراً اخرى في تخريب تجارب ممثالة في لبنان، او مثلما حصل مع الإنقلاب على عبد الكريم قاسم في العراق عام 1963 الذي كان يستعد لكتابة دستور دائم واجراء انتخابات تمثيلية.في العقود اللاحقة ستلعب دول الخليج والسعودية ادوراً سلبية في التجربة العراقية في

التغيير، وخاصة بعد الغزو الامريكي عام 2003 من خلال تأجيج الصراع الطائفي، وبعد ذلك في المقاومة الشرسة التي ابدتها في مواجهة دعوات الاصلاح في المنطقة التي انطلقت اثر غزو العراق.غير ان اسؤ ما قامت به هذه الدول في هذا المجال هو التدخلات الفظة في الربيع العربي من خلال عملها على حرف مساراتها، او في دعم قوى الثورة المضادة، والمساعدة على انتصارها، او في تحويل الثورات الى حروب أهلية، كما في ليبيا وسوريا واليمن.

وللقوى الدولية تاريخ طويل من التدخلات السافرة في تعطيل الحياة الديمقراطية في العالم العربي بل كان لتلك الأدوار التي لعبتها تاثيراً كبيراً على مسيرة التطور السياسي في البلدان العربية وتشويهها.تحفل كتب التاريخ ووثائق الأرشيف بالكثير عن الأمثلة عن تلك التدخلات لتغيير الأنظمة ولتوجيه دفة الحكم نحو اتجاهات لا ديمقراطية، وعن المؤامرات المزرية التي كانت تحاك والانقلابات التي كانت تدبر في العديد من بلدان المنطقة بأيادي أجنبية.كانت أسباب ذلك كثيرة من بينها المصالح الامبريالية والصراعات على الشرق الاوسط بين الدول الاستعمارية التقليدية والقوى الدولية الصاعدة والتي دارت في اطار الحرب الباردة، او لاسباب جيوستراتيجية حول مناطق النفوذ والبترول والأمن الاقليمي وكذلك بهدف دعم المشروع الصهيوني وضمان امن اسرائيل وبقائها.ان تاريخ هذا الصراع حافل بالدسائس والمؤامرات التي كانت تجري في اطار تلك الصراعات والتي كانت تتضمن التلاعب بمقدرات الدول وتوجيه سياستها الداخلية الوجهة التي تخدم أهداف تلك القوى الخارجية على حساب مصالح دولها وشعوبها وتطلعاتها الى الحرية والعدالة

والمساواة.ما فضحته تلك التدخلات والتحالفات بين الأنظمة العربية والخارج وعلاقات التبعية القائمة بينهما هو نوايا القوى الأجنبية ومواقفها الحقيقية تجاه قضايا الحريات وحقوق الإنسان، التي ظلت غالباً في حدود الشعارات، وكذلك ترسيخ الفجوة القائمة بين متطلبات التحرر الوطني والتحرر الديمقراطي.

وشكل الصراع العربي الاسرائيلي عنصراً معطلاً اساسياً للعملية الديمقراطية في العالم العربي نظراً لما فرضه على دوله ومجتمعاته من تحديات وشروط وجودية اتاحت للأنظمة الحاكمة ترسيخ قبضتها على السلطة والعمل بعيداً عن تحقيق الحياة الديمقراطية وشروط العمل البرلماني الذي يتطلب النقاش الحر واتخاذ القرارات، وخاصة المتعلقة بقضايا اساسية مثل الحرب والسلام، بصورة ديمقراطية ومفتوحة.استطاعت الأنظمة العربية الاوتوقراطية والشمولية ترسيخ وجودها من خلال فرض تلك المعادلة الجائرة في الاختيار بين متطلبات الوقوف مع القضية الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي، او تحقيق الديمقراطية داخل بلدانها.ومن خلال حشر الشعوب بتلك الزاوية الضيقة تحت شعار "كل شيء من اجل المعركة " تمكنت تلك الأنظمة من التضحية بالديمقراطية بعد ان أصرت زوراً على أولوية الاستعداد للحرب وضمان الأمن والاستقرار لتمتين الجبهة الداخلية في مواجهة عدو محتمل.غير ان حالة اللاسلم واللاحرب، وبعد ذلك السلام الزائف مع اسرائيل، لم تؤدي لا الى تحرير فلسطين، ولا الى اقامة سلام ديمقراطي، بل رسخت قواعد الاحتلال الاسرائيلي مثلما عززت قواعد الأنظمة السلطوية، وهو امر جعل من المحنة العربية محنتين، أولاهما ضياع فلسطين وفرصة اقامة دولة فلسطينية، والثانية خسارة الرهان الديمقراطي في العالم العربي.

(2)

في بعض مما كان

في الدولة

ستكون الدولة هي التعبير الأكثر رواجاً في السجالات السياسية في فترة ما بعد الربيع العربي حيث سيدعي كارهو الثورات العربية بانها كانت من نتاج مؤامرات من الداخل ومن الخارج كانت تهدف الى اسقاط الدولة الوطنية، وليس الى اسقاط أو تغيير او اصلاح النظام، كما ادعت الشعارات التي رفعت من قبل المتظاهرين في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين.ستصبح هذه الادعاءات البطاقة الحمراء التي سترفع في وجه كل من سوف تسول له نفسه الحنين الى أجواء الربيع العربي، بل انها ستُصاغ كَتهمٍ جاهزة توجه الى أي معارض للأنظمة باعتباره يستهدف الدولة لا سياستها التي تمثل أنظمتها الحاكمة.غير ان الأمر سيستدعي أسئلة ملحة عن الدولة العربية وعن أهليتها وفاعليتها، بل الأهم من ذلك كله عن مدى شرعيتها التي تبرر وجودها ومقبوليتها من الأفراد الذين يعيشون في كنفها واحترامهم لها ودفاعهم عنها.سيكون السؤال هو أية دولة هي تلك التي يراد من شعوبيها الولاء لها في حين انها تحرمهم من حقوقٍ أساسية كالحرية والعدل والكرامة.وسيستدعي ذلك العودة بالفكر الى البدايات حيث تكمن بذور العلل التي اصابت الدولة العربية الوليدة منذ لحظتها الأولى في سياق تجربة

التحرر، ليس فقط من الاستعمار، بل بالدرجة الأولى من قرون حاكمية الخلافة الإسلامية في نسخها المتعددة من سلطنات وامارات وممالك.

سيكون أولاً هناك من الدعوات ما يهدف الى إعادة الخلافة الإسلامية التي أسدل الستار عليها مع سقوطها في الدولة العثمانية وحلول تركيا العلمانية محلها وبروز مشاريع عديدة تمثل الطامحين بها من زعماء ووجهاء المرحلة كملك مصر فؤاد الأول، وابن سعود في الحجاز، او من جماعات إسلامية اصولية سياسية بزغ نجمها في ظل الاستقلال كالأخوان المسلمين، او حزب التحرير الإسلامي.ورغم ان ظهور الدول وتأسيس كيانية مستقلة سيجعل من قضية الخلافة مسألة تراثية الا ان الاتجاه الذي ساد بالتأكيد على إسلامية الدولة في دساتير معظم الدول العربية، واحياناً إضافة الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع اليها كضابط مركزي في توجه الدولة، قد ادى الى تراجع متطلبات علمانية الدولة ومدينتها.ستربك الإتجاهات القومية أيضاً مسيرة الدولة الناشئة بدعواتها الى الوحدة العربية الكبرى حيث سيختلط الأمر بين القومية والوطنية في الوقت الذي كانت فيه الكيانات التي تحددت شروطها كدول خاضعة بوضوح لسيطرة مركزية ومستقلة تتمتع بالسيادة تتبلور بشكل منفصل عن بعضها البعض مما سيخلق أزمة هوية مستدامة.وبينما ستنزوي فكرة الخلافة في طيات ادبيات الإسلام السياسي حتى تتجلى لفترة قصيرة بمظهرها الدرامي مع دولة داعش، الا ان جامعة الدول العربية، كما يدل أسمها كتجمع للدول وليس للشعوب، والتي سيتم تأسيسها في محاولة للاتفاف على فكرة دول العرب الكبرى، ستظل المرآة التي تعكس مأزق هوية الدولة العربية وتناقضاتها البنوية.

لا تسعفنا ادبيات المرحلة التأسيسية لدولة الاستقلال باي وثيقة ذات قيمة بشأن فلسفة الدولة في العالم العربي وفق المفهوم الحديث للدولة–الأمة كما شهدتها الدول التي اقيمت في القرون القريبة الماضية على أنقاض امبراطوريات تفككت، او بعد حروب تم اعادة رسم الخرائط فيها.فدولة محمد على باشا التي اقامها الوالي العثماني الطامح للخروج من عصمة الامبراطورية المتهالكة، لم تكن غير كيان هو خليط من العناصر والأنماط التي تنتمي بعضها الى مرحلة ما قبل الدولة، ومشاريع شخصية وعائلية طموحة لتأسيس قواعد راسخة للحكم، مثل الجيش والتنظيمات الادارية والتعليم.ورغم ان تلك المحاولة تطورت على يد أبنائه واحفاده الى مسعى لبناء تأسيسي للدولة الا انها بقيت بعيدة فترة لا بأس بها عن سياق سياسي وثقافي يرتبط بمفهوم الدولة–الأمة المتمتعة بكامل استقلالها وسيادتها والملبية لحاجة شعبها.هذا النموذج سيتكرر بتنوعات مختلفة في العديد من الدول العربية التي ستستقل تباعاً حيث لا تعبر البنى السياسية الوليدة عن واقع المجتمعات القائمة وحاجتها الأساسية في انتقال جدي ومنظم من عصور التخلف تحت الحكم العثماني وبعد ذلك السيطرة الاستعمارية الى دولة حديثة، كما لا تتطابق أجندات نخبها مع تطلعات شعوبها في الحرية والتحرر مما سيولد اشكالية جوهرية في مسألتي الشرعية والسيادة.

كانت واحدة من الإشكاليات الأساسية هي ان الاحتلال الاجنبي الذي رسم حدود الدولة حدد أيضاً معالم النظام السياسي لها، بل واختار لها نمط النخبة التي ستدير دفة ذلك النظام وفق مشيئته ومصالحه.ستترجم هذه الإشكالية على أرض الواقع بكون هذه النخبة التي تولت الدولة العربية ستكون

مقبولة خارجياً ولكنها مرفوضة، او لا تحظى بالقبول او الاجماع في الداخل.هذا الإرتباط مع الخارج جعل أية مشكلة داخلية وأية حلول لها تأتي عن طريق الصلات مع الخارج، وخاصة القوى الاستعمارية القديمة الذي يتم ترجمته بان الرفض الشعبي للنخبة ولسياستها كان سيقابله القبول الأجنبي، حتى ولو كان مضراً بالسيادة وبالشرعية.أصبحت السيادة مجرد رموز تقتصرعلى شعار الدولة وعملتها الوطنية وطوابعها البريدية، ولكنها غير ظاهرة عملياً في مسائل جوهرية في السياسة الداخلية والخارجية.كان الحكام يحاولون ان يرسموا لأنفسهم صورة أباء الاستقلال وزعماء الأمة، في حين كان الناس لا تراهم الا دمىً بيد الاجنبي، او صنيعة له، مما ادى الى تناقض جوهري أدى بدوره الى خلق الدولة البوليسية ومأسسة القمع بهدف تحصين السلطة ضد النقد وهو الأمر الذي انتج بالنهاية سلطة قوية، ولكن دولة هشة وضعيفة.ستتعاظم إشكالية الدولة العربية وأزماتها بعد عقود من الاستعصاء في البناء والتطور، وخاصة بما يتعلق بمعضلات الحكم وتحولات السلطة وارتباط ذلك بقضايا الحرية والديمقراطية والتنمية.ستظهر في كل منعطف على طريق تطورها ان الدولة العربية التي جاءت بعد الاستقلال كانت داءً مثلما كانت دواءً لانها حملت تناقضات جوهرية ومزمنة بين النمط الاوليغاركي الذي انشأت عليه وبين حاجات وآمال شعوبها ومجتمعاتها.وعلى خلفية ذلك التناقض بين الحكام ومجتمعاتهم ستعجز الدولة عن النفاذ الى القواعد الشعبية وعن تمثيلها وكسب ثقتها وتعاونها مما سيؤدي في النهاية الى تحولها الى مجرد وسيلة للسلطة عبر الإتكال على القوة التي توظفها لضمان ديمومتها وفاعليتها.

هذا التماهي بين الدولة والنخبة الحاكمة والذي سيرافق مسيرة الدولة العربية والذي سيربط قسراً بين الدولة والنظام السياسي والحكومة والأسرة الحاكمة والحزب الحاكم سيكون السمة الأبرز في تركيز السلطة بيد شخص، او ان تتقاسمها مجموعة من الأشخاص، او قبائل سياسية، والتأسيس للسلطوية ولعبادة الشخصية بعيداً عن أسس الدولة كما عرفتها المجتمعات الحديثة ككيان قانوني وسياسي يمثل الشعب أو الأمة ولها واجبات والتزامات محددة تجاههم.وفي مرحلة ما سيتطور الأمر الى ظهور دولة موازية، او دولة داخل الدولة، او ما سيطلق عليه بالدولة العميقة وهو التعبير الذي شاع عن وصف أداء أجهزة الحكم والادارة التي اصبحت تهيمن هيمنة شبه كاملة على تصريف امور الدولة كالجيش والمؤسسات البيروقراطية المدنية أو الأمنية والاعلامية وحتى الأحزاب الحاكمة والنخب الاقتصادية الحليفة للنظام.وستلعب الدولة العميقة ممثلة بهذه الشبكة من الأجهزة والعلاقات ادواراً كبيرة في ادارة السلطة بعيداً عن الدستور وبعيداً عن مفاهيم الشرعية وسيادة القانون وبطرق تصل احياناً الى وسائل عصابات المافيا.ان اكثر تجليات الهيمنة التي مارستها الدولة العميقة في المحنة العربية تمثلت بممارسات الأجهزة الأمنية والمخابراتية حيث تعدى دورها التقليدي الى السيطرة الكلية على أجهزة الدولة وعلى مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث تجاوزت وظيفتها المحددة الى التحكم في المسارات المختلفة في الدولة من السيطرة والتلاعب بالأحزاب السياسية وتزوير الانتخابات وتوزيع حصص المقاعد في البرلمان والتدخل في مؤتمرات الأحزاب، وفي تأسيسها ايضاً كما الجمعيات والنقابات، والتلاعب بسير

الموظفين والشخصيات صعوداً ونزولاً، وفي تعيين الوزراء واقالتهم وتدبير سير القضاء والملفات، وقطع أرزاق المعارضين أو تعطيل مصالحهم. كانت هذه الاجهزة هي التي تتحكم في قرار إنشاء الصحف، ومراقبة الخط التحريري لوسائل الإعلام، وفي تسيير المطابع وتوزيع الإعلانات.

ستفشل الدولة العربية في إقامة صروح اقتصادية تتناسب مع التطورات المتسارعة في العالم في المجالات الصناعية والتكنلوجية ومع الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها المنطقة والتي تؤهلها كي تكون في مصاف الأمم المتقدمة، او حتى أمم صاعدة، كالهند والصين وكوريا والبرازيل.سينعكس هذا الفشل على القاعدة المادية للدولة ممثلة بالتطور الاقتصادي ويبقيها هشة أمام تحديات السيادة.كما ستعجز الدولة العربية عن اقامة تنمية حقيقية في مجالات الصحة والاسكان والتعليم والشباب والمرأة ونوعية الحياة عموماً.أكثر علامات الفشل في هذا المضمار ستكون اخفاقات الأنظمة الصحية والتعليمية حيث ستنتهي مشاريع الخدمة المجانية، او المدعومة، في هذين القطاعين الى ان يلوذ ملايين من العرب بالمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والجامعات الخاصة هروباً من سؤ الخدمة، في حين سيلجأ المتمكنون مالياً الى الخارج للحصول على تلك الخدمات.ما ستقوم به معظم الدول العربية هو بعض الانجازات التنموية المتواضعة، أي مشاريع الحد الأدنى من الخدمات والدعم في مجالات مواجهة تحديات الأمن الغذائي والصحي هدفها احداث حالة من التوازن كي تتجنب الاضطرابات الاجتماعية وتوسيع القاعدة السياسية للفئات التي تسعى الى جذبها نحوها، او تفادي ردود افعالها ومن اجل الحصول على رضاها.

مشكلة الدولة العربية التي ولدت مع الاستقلال والتحرر الوطني انها ولدت بلا فلسفة للدولة، اي انها جاءت بلا تصور واضح عن علاقاتها بالفرد والمجتمع والمصلحة المتبادلة، وكذلك علاقاتها مع الحرية ومع التوافق مع تطلعات وآمال مواطنيها، أي بمعنى آخر وجود علاقة مشروطة وتكاملية بين شرعية الدولة وبين درجة ارتباطها بمجتمها.تقول لنا التجربة البشرية ان المجتمعات كانت سابقة على الدولة وانها شرط لها، وليس العكس، وان الدولة كانت من ابتداع عبقرية هذه المجتمعات وكفاحها بهدف خدمة غاياتها.وتقول تلك التجربة أيضاً بان الدولة هي إطار منظم لما يتم الاتفاق عليه مع المجتمع من مؤسسات وقوانين لادارة الارتباطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة داخل حدودها.لكن الدولة العربية، او المتسلطين عليها، حاولوا دائماً لوي عنق هذه الحقائق من خلال جعلها تجسيداً لارادتهم ومصالحهم، وليس لمصالح المجتمع الذي جاؤوا منه ومن ارادته.ستتوارث هذه المتلازمة بين الدولة ومن يسيطر عليها من حكام الأنظمة المتتابعة التي ستعتبر اي خروج على ممارساتها خروجاً على الدولة نفسها وتأمراً عليها، هذا حتى بعد ان تآكلت شرعية السلطة، او النظام بسبب تهالك العقد الاجتماعي الذي قامت عليه دولة البداية.وعلى مدى عمر هذه الأنظمة، او تغيرها بالانقلابات والثورات فانها ستركز على مفهوم دولنة النظام والتشديد على ان تحدي النظام يعني تحدي الدولة واسقاطه يعني اسقاطها.ورغم ان الثورات العربية كما أعلنت عن نفسها كانت تهدف الى اسقاط النظام، او رحيل رأس النظام، فان محاولات الأنظمة في التماهي مع الدولة سيضع الدولة ذاتها في خطر كونها لا تستوعب حقيقة ان الدولة قد تنهار لوحدها ولعوامل داخلية اذا ما فشلت

في تجسيد حاجات المجتمع في الحرية والعدالة والأمن، او اذا ما وقفت بالضد من ارادة الناس وهو ما حصل فعلياً في سوريا وليبيا واليمن.

قد يتبجح دعاة الدوليتية بان الدولة العربية ربما اجتازت اختبارات وجودها حتى لو ظلت في تناقض مع مجتمعاتها، غير ان الكثير من النتائج التي جاءت بعد اخضاع اداء الدول العربية لمؤشرات عديدة قياسا بالواقع التجربي جاءت لتؤكد ان معظمها يندرج في إطار الدول الفاشلة، او الهشة، بل ان واقع الحال بعد نحو قرن من وجودها يشير الى ان الدولة العربية بدت بعد هذا العمر الطويل وكأنها منتهية الصلاحية منذ زمن ودون أمل يرجى في شفائها من عللها وأمراضها وانها ماضية لا محالة الى عصر الانحطاط آخذة معها العالم العربي نفسه الى ما دعاه البعض بالإنهيار المديد.هذه النتيجة ستعزز الاعتقاد الذي كان سائداً في الأزمان القديمة من ان مآل الدولة هو الزوال بمقتضى حتمية فسادها وفشلها الدائم في معالجة هذا الفساد وبالتالي حتمية تجديدها أيضاً.ذلك التفسير الخلدوني سوف يتجدد على يد المفكر الأمريكي "صاموئيل هننغتن" في كتابه "الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" حيث يعزو الاضمحلال الذي يصيب النظام السياسي الى أزماته التي تعود الى انعدام التوازن بين البنى السياسية ومتطلبات التحديث.الغريب ان الحديث الذي سيظل يدور حول قدسية الدولة ودورها سوف لن يرافقه أي عمل حقيقي في استخلاص الدروس والعبر من دولة ما قبل الربيع العربي التي كانت فيها الدولة تتقوض نتيجة تآكل منجزاتها وفاعليتها وشرعيتها.سوف نرى رفع شعار حماية الدولة والوقوف ضد اعدائها الحقيقيين والمتخيلين سيكون قميص عثمان الذي يرفع بوجه دعوات تفادي

اخطاء الماضي التي قادت الى الثورات وضرورة العودة الى مفهوم الدولة الحقيقي القائمة على العدل والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها حامية الدولة ومحصنة مناعتها.ومن غريب ما ساد أثر فشل الثورات العربية، مثلما انتشر قبل ذلك اثناء أزمات ونكبات كبرى مرت بها المنطقة، ان هشاشة الدولة العربية تعود لهشاشة المجتمعات العربية ذاتها والتي يحملها اصحاب هذه الرأي مسؤولية أزمات الدولة وهزائمها.مثل تلك الاستنتاجات تتجاهل حقيقية ان الهشاشة في البنى المؤسسية دائماً ما تحصل في سياق، وانها مثل القوة والمنعة ليست شيئاً ازلياً لا يمكن تعويضه او تغييره، طالما انها نتاج تفاعل عوامل بنيوية وتاريخية وعولمية وعلى مدى قصير، واذا ما صح كلامهم فهذا يعني انها نتاج هشاشة الدولة، وليس العكس.سيظل الكثيرون من العرب المتعطشين للدولة التي تجسد آمالهم وتطلعاتهم يطرحون السؤال: وأين هي تلك الدولة التي يطالبونهم باحترامها والدفاع عنها ان كانت هي قد تخلت عنهم أساساً مثلما تخلت عن دورها المناط بها تاريخيا؟هذا الشعور بخيانة الدولة للفرد المواطن عبر تخليها عن العقد الذي يربط بينهما سيؤدي الى قطيعة بين الاثنين لان المواطن سيشعر بان النأي عن الدولة (أو بالاحرى هذا التصور السائد عنها) سيكون هو وسيلته للبقاء على قيد الحياة وبذلك تزداد غربته وتزداد الدولة عنه ابتعاداً.

في الوطنية

وتثيرُ مسألةُ الدولة مسألةً أخرى أكثر إشكالية وهي الوطنية، لاسيما حين ترتبط الفكرتان وتمتزجان في تعبير الدولة الوطنية، حيث يتحول الأمر عند البعض الى نوع من العبادة والتقديس، ويتم تكفير كل من يبدأ بالتشكيك بالهوس بها، وبالإفراط في استخدامها، وهو ما صاحب الجدل بشأن الثورات العربية التي كانت احدى التهم الموجه اليها انها تسعى لتدمير الدولة الوطنية.كانت تلك من أكثر الاتهامات خطورة لأنها كانت تعني دمغ أنصار الثورة بالعمل ضد الدولة الوطنية، وهو بطبيعة الحال ما يرتقي الى تهمة التعامل مع الأجنبي، أو حتى الخيانة الوطنية.وفي الوقت الذي كان ذلك الادعاء يمثل احتكاراً للوطنية من قبل خصوم الثورات الا انه ساهم أحياناً بتقسيم المجتمع الى نصفين؛ بين من هو داعم للدولة الوطنية، ومن هم يقف ضدها ويساهم في تدميرها.صحيح ان التاريخ السحيق يحدثنا عن أشكال عديدة من الغدر، أو حتى التخلي عن الملوك والأمراء والذي كان يعتبر يومها خيانة بسبب التماهي بين من يحكم وبين الدولة والسيادة، الا أن تهم الخيانة في ما بعد، اي في عصور الدولة الحديثة، كانت عادة ما تطلق على خيانة الوطن التزاماً بمفهوم العهد الذي يقطعه المواطن لوطنه الذي اخذ مسمى الدولة ووفاءً لمسؤولية حمايتها والدفاع عنها.ولأن كل هذه المصطلحات، أي الدولة والنظام السياسي الذي حل محل الملك، والأمير، والسيادة والمواطنة، أخذت ابعاداً جديدة في ما بعد فقد أصبح من المغالاة والشطط اعتبار الخصومة مع النظام، أو حتى العصيان ضده، من اعمال الخيانة الوطنية.ورغم وضوح طابع المناكفة في مسألة الربط بين الثورات

والدولة الوطنية الا ان جزءاً مهماً من السجال ربما يعود الى قضية مفهومية تتعلق بالتعريفات الكلاسيكية للدولة القومية، أو الدولة–الأمة، باللغات الأوربية حيث ترتبط المفاهيم والأفكار وتتشابك بحيث تتماهى فيها الدولة مع الأمة في حين تبقى الوطنية تركيبة مشاعر ذات خصائص علمانية تقبع في الضمير الجمعي للشعب او الأمة.

ومهما يكن، فقد طرحت تلك الاتهامات مسألة الوطنية للنقاش من منظور تاريخي باعتبارها أيضاً ظاهرة مرتبطة بالوعي، وبالتالي عن مدى علاقتها بالتطور السياسي الاجتماعي والتاريخي ومبادئ الاستقلال والسيادة، لا بالمعنى الكلاسيكي الاديولوجي، او العاطفي، أي تفضيل الوطن الأم على باقي البلدان، بل بالمعنى القانوني والدستوري، أي كونها السياج الواقي ضد الانتهاكات والاعتداءات التي قد يتعرض لها الوطن ومواطنيه من الداخل والخارج.فمنذ ان بدأ تشكل الدول الحديثة في اوربا كانت الوطنية تعني تطابق فكرة حدود هذه الدولة مع الجماعات القومية التي تقع في نطاق تلك الحدود، وهو ما شكل مصدر الشرعية السياسية فيما بعد للدول التي بدأت بالظهور وشكلت كيانات حاضنة لتلك الجماعات التي أصبحت شعوباً والتي سَتَعْلقُ فيما بينها بعد ذلك في نزاعاتٍ لأسباب مختلفة لكنها ستتخذ دائماً طابعاً وطنياً.لقد سبق ذلك التطور الهائل في معنى الدولة–الأمة والذي بدأ يرتقي بها من كونها مجرد بلاغة حاضنة للمشاعر الوطنية الى كونها نوع من التنظيم السياسي الذي يعني بحق تقرير المصير للجماعة التي تعيش في كنف التنظيم.في السنوات القليلة الماضية خطت العلوم السياسية والاجتماعية خطوات متقدمة أكثر في تفكيك هذه الظاهرة التاريخية حتى ان مجلة "فورن

أفيرز" الأمريكية التي خصصت عدداً عن الوطنية في ربيع عام 2019 ذهبت الى اعادة تفكيك مصطلح الدولة–الأمة في المقدمة التي اعدتها للعدد بتفريقها بين الدول باعتبارها هياكل سياسية سيادية، وبين الأمم التي اعتبرتها جماعات اجتماعية موحدة.ما ستمضي اليه المجلة المرموقة هو ان "الادعاءات بشأن الدولة هي تحصيل حاصل اذ اعتبرت انها تنطوي على مسؤوليات عملية تمارسها فرق من التكنوقراط لتلبيتها (او القيام بها)" اما "الادعاءات بشأن الأمة فهي أقل وضوحاً، وانها عادة ما تأتي مع خيارات بشعة."ولا يفوت المجلة التأكيد على ان "الادعاءات بالوطنية (التعبير عن الأمة) كانت وراء بعض أشنع الجرائم التي ارتكبت في التاريخ وانها عادة ما تأتي مصحوبة بالانتقام."ما خلصت اليه "فورن أفيرز" هو ان وراء كل نظرية (هنا المقصود الأفراط بالوطنية) ما يمكن إختزاله بالسياسة، مما يحتم على القادة السياسيين والحكومات السعي لايجاد حلول حقيقية للمشاكل الحقيقية، اما الفشل في ذلك فسيؤدي بالشعوب ان تبحث عن ذلك في اماكن اخرى.

من البديهي اذن ان الوطنية لا تعني حب الوطن فقط، بل الاستعداد للدفاع عنه ورفض كل ما يخل بالسيادة الوطنية وحرمة التراب الوطني، وكلها مضامين ترتبط بالدولة لكنها أيضاً لا يمكن ان تتجاهل الأدوار الايجابية التي يقوم بها المواطن الذي هو هدف وجود الوطن وغاية تحقق أمنه واستقراره، التي تعرف بالواجبات مثلما لا يمكن تجاهل حقوقه التي يمارسها كأنسان حر وكامل الارادة.مشكلة الوطنية في الدولة العربية التي تلت الاستقلال انها تطورت من حركة معاداة الاستعمار والاحتلال الإجنبي الى قضية تتستر خلف مقاسات تحددها الولاءات المختلفة، سواء لجماعات

الهوية، او الزعامات السياسية، مما عطل بلورتها الى مبدأ يكرس فكرة الانتماء الى كيان قائم على الحقوق والواجبات.هذه المفارقة تكرست بشكل أعمق مع ظهور الأنظمة التسلطية التي فرضت تعريفها للوطنية المبني على أساس الولاء لها، وفي كثير من الأحيان للدكتاتور الحاكم الذي أصبح يَدعى تَجسيده للوطن.واذا كان ذلك الولاء المفروض ينزع عن المواطنة فكرة الانتماء الحقيقي للوطن فان جنوح الحاكم في الكثير من الاحيان الى سياسات ترضية، او تبعية، او استسلام أمام القوى الخارجية كان يمثل تناقضاً جوهرياً مع مبدأ الوطنية القائم على رعاية مصالح الوطن وأبنائه.ان اكثر ما كان يثير السخرية من هذه الادعاءات هو ممارسة السياسات اللاوطنية، او رفع شعارات مضللة مثل "الوحدة الوطنية " او كتابة "الميثاق الوطني" او الدعوة الى "الحوار الوطني" او تأسيس "الجبهة الوطنية"، وكلها مسميات مفرغة من مضامينها أشبه باضافة "الوطني" الى اسم حزب، او بنك، او شركة، او احياناً مرفق عام.

كانت التجربة الانسانية في القرن العشرين قد أنتجت مفاهيم جديدة بخصوص الوطنية ولعل واحداً من تلك المفاهيم ما دعي بالوطنية الدستورية والتي تقوم على أساس فكرة ان قيم التعددية والديمقراطية اللبرالية القائمة على دستور هي التي يجب ان تربط الناس بعضها مع بعض، وليس ثقافتها القومية.هذه الفكرة في جوهرها هي محاولة اعادة تعريف الوطنية على أساس مبدء المواطنة، وليس على أساس الهوية الاثنوثقافية الجماعية.كانت فكرة الوطنية الدستورية قد تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية واندحار النازية من قبل عالم السياسة الألماني، "دولف ستيرنبرغر" والفيلسوف "يورغن هابرماس"

كبديل عن الأفكار العنصرية التي قام عليها النظام النازي واعادة صياغة الدولة الالمانية على أنقاض الرايخ الثالث.كانت تلك الأفكار جزءاً من سياسات الهيمنة التي لجأ اليها النظام النازي والذي كانت واحدة قواعد عمله الدعائي تعتمد على السيطرة على الناس من خلال تخوين المعارضين، ومن ثم التشكيك في ولائهم ووطنيتهم، مما يؤدي الى استسلامهم وخضوعهم.لذلك كان جوهر فكرة الوطنية الدستورية هو الا يكون ولاء المواطن تجريدياً كإطار ثقافي وخطاب اجتماعي، بل محكوماً بوثيقة تشكل سنداً واطاراً قانونياً لحياته تلتزم به الدولة وتعمل بمقتضاه.وفي امريكا طور "وليم فولبرايت" أيضاً فكرة ان النقد الذي يوجهه المواطن الى بلده هو نوع من الواجب والخدمة التي يقدمها له ذلك لانه يريد ان يحث وطنه بان يكون أفضل من غيره.فالخدمة كما كتب فولبرايت في كتابه الشهير "غطرسة القوة" هي "ليس ان تضحي من أجل قوة بلادك، بل ان تمنحها القوة كي تجد الحقيقة."

هذه الصياغة هي ما كانت تسعى اليه الثورات العربية من خلال الدعوات الي الدولة المدنية ودولة المواطن التي يتم تأسيسها عن طريق عملية الاصلاح السياسي ومن خلال الفترة الانتقالية.كانت الثورات في جوهرها تسعى الى تأكيد عدم تناقضها مع الوطنية بمفهومها الديمقراطي وانها بقدر ما ترتبط بعناصر متعددة من المكان والتاريخ والمصالح المشتركة والواجبات، الا انها ترتبط أيضاً وبقوة بالحقوق المشتركة التي تجمع أبناء الوطن الواحد وهو ما يجسد معاني الانتماء للهويّة الوطنية.ربما لم تتبلور أفكار نظرية حينها بسبب عفوية الانطلاق، الا ان الخطاب الثوري العام الذي كان سائداً ويدعو الى تأسيس دولة مواطنة كان أكثر ما يربط فكرة الثورة بالوطن وهو

ما يشكل تطوراً في مفهوم الوطنية.وعلى خلاف مفهوم الدولة الوطنية الذي اتخذته القوى المضادة كسلاح لمحاربة الثورة فان مفهوم دولة الموطن ليس مفهوماً حقوقياً فقط، بل هو أيضاً

طريق لتعزيز السلم الأهلي والاستقرار في المجتمع في الفترة اللاحقة للفوضى التي تشيعها الثورات واطار جامع يمكن من خلاله للمواطنين الانخراط في عملية الدفاع عن الدولة اذا ماتعرضت لأية اخطار أو تهديدات.وفي ذات الوقت فان دولة المواطن تقف بالضد من الجماعات الفؤية الهوياتية والاديولوجية التي استغلت الظروف وحاولت ركوب الموجة الثورية للوصول الى السلطة، لا لأنها تقلل من شأن الوطنية فقط، وانما لأنها أيضاً تشكل تناقضاً مع أهداف المساواة والعدالة والتمكين الشعبي التي تنشدها دولة المواطنة، بل ويشكل تهديداً لها ذاتها.هذا الاستنتاج ربما يشكل مفارقة لكنها مفارقة تكشف الرؤى المختلفة بشأن الدولة والوطنية من قبل القوى السياسية والاديولجية الرئيسية، اي الاسلامية والقومية واليسارية التي رافقت تأسيسها وتفضح الثقافة التي تحاول ان ترسيخها في توحدها مع التسلطية العربية في معاداة الثورات ومحاولة وصمها باللاوطنية.

في الديمقراطية

قبل أيام قليلة من سقوط حسني مبارك في شباط (فبراير) 2011 وحينما كانت شوارع القاهرة وباقي المدن المصرية محتلة من قبل الشباب الثائر صرح عمر سليمان الذي رقاه الرئيس المخلوع يومها من رئيس المخابرات الى نائب له الى محطة (سي. ان. ان) الأمريكية بان المصريين

"لا يمتلكون ثقافة الديمقراطية"، وهم بالتالي غير مؤهلين لها.وكان آخر رئيس وزراء لمبارك قبل الثورة أحمد نظيف قد اطلق تصريحاً مماثلاً قبل أشهر من ذلك اثناء زيارة له الى امريكا بقوله "ان المصريين لم ينضجوا سياسياً ويتعين أن ينضج الشعب قبل اقامة نظام ديمقراطي."كانت تلك الأقوال الصريحة والقاطعة متزامنة في توقيتها مع مقدمات، أو ارهاصات الربيع العربي ومع الدعوات للإصلاح الديقراطي التي بدأت قبل ذلك بأعوام قليلة الا انها كانت تكشف عن المفهوم الحقيقي عن الديمقراطية عند النظام المصري القائم منذ انقلاب عام 1952 والذي يقوم على تدبيج شعارات عن الديمقراطية فارغة من أي مضمون حقيقي، أو أسس تشريعية وقانونية راسخة.لم يختلف الأمر كثيراً في تونس وليبيا واليمن وفي باقي البلدان التي تجاوزها الربيع العربي آنذاك، ولا في باقي الدول التي فاتها قطار الربيع العربي، في انها جميعا أقامت أنظمتها المتتابعة على أسس غير ديمقراطية، او حتى معادية لها، واشتركت جميعها في اقامة أنظمة تتركز السلطة فيها بيد جماعات مهيمنة لم تكن تمتلك النية ابداً للتخلي عنها.

هذا الخطاب يضيء لنا مجمل علاقة الأنظمة العربية في القرن الواحد والعشرين بقضيتي الديمقراطية والمواطنة ورؤيتها للمفهومين المتلازمين وممارستهما العملية من حيث ان الديمقراطية منهج لتداول السلطة في حين ان المواطنة هي حقوق الفرد الواعي في الدولة وفي المشاركة في اتخاذ القرار من خلال الانتخاب والتمثيل المتساوي في المؤسسات، وبالتالي في السلطة وتداولها.اذ ما دام هذا الفرد لا يمتلك وعياً، حسب تلك الرؤية السلطوية فلا هو بالمواطن ولا هو بالصالح للمشاركة في السلطة، وبذلك تنتفي الحاجة

للديمقراطية.لكن حكاية الأنظمة العربية مع الديمقراطية تعود ايضاً الى مرحلة البداية، اي الى عهد استقلال دولهم ومواقف نخب الدولة الحديثة من هذا الاختراع العجيب الذي كانت الأمم، وخاصة في الغرب، قد توصلت اليه منذ فترة طويلة عبر نضال شاق ابتداءً بفرض وثيقة "الماغنا كارتا" في انكلترا عام 1215 ثم قرون من النضالات الاجتماعية من أجل الوصول الى ما وصلت اليه.وأصبحت الديمقراطية بما هي حكم الشعب بنفسه ولنفسه المبدأ والمفهوم والنظام السياسي الذي تسير عليه تلك الدول ومجتمعاتها، كما بدأت شمسه تسطع على باقي أنحاء العالم.من المحتم ان الكثير من هذه النخب العربية كانت قد عاصرت، ان لم تكن قد اطلعت على، حركة الاصلاح الدستوري الذي كانت الدولة العثمانية قد استأنفتها عام 1908 بعد صراع مرير استمر حوالي قرن من الزمان.هناك عدد لابأس به من اعضاء النخب السياسية العربية كان قد انخرط في العمل الإصلاحي العثماني وأصبح عضواً في الأحزاب التي تأسست حينذاك، أو في عضوية برلمان اسطنبول، او حتى في الحكومة العثمانية، اي انهم انهمكوا في تجربة الحركة الدستورية العثمانية مهما كان قصرها، او نتائجها.غير ان الأفكار الديمقراطية التي ولدت في امبراطورية تقطنها ملل ونحل عديدة ويهيمن عليها الأتراك كان لابد ان تنبثق معها الأفكار الوطنية والقومية لدى الشعوب التي كانت تتطلع للانعتاق من حكم العثمانيين ونخبها أكثر مما تتطلع الى ديمقراطيتهم.وفي ظل الاحتلال الاوربي الذي خلف الاحتلال العثماني فقد كان متوقعاً من النخب والأفراد الذين تصدروا العمل السياسي من أجل الاستقلال الوطني في تلك الفترة وما بعدها ان لا يركزوا في نضالاتهم على الديمقراطية والتبشير بها لأنهم رأوا ان

دورهم الاساسي هو مقاومة المحتل، وبعد ذلك يأتي رعاية السلطة التي ورثوها من المستعمر، وليس تبني ما يمكن ان يهدد، او يضعف تلك السلطة.ولذلك فان هذه النخب التي تحولت الى زعامات ارستقراطية واقطاعية ورأسمالية لم تكن لتهتم اساساً، لأسباب طبقية، بتوفير الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول ديمقراطية، بل على العكس من ذلك سعت الى تدمير تلك الأسس اينما ظهرت من خلال تجاوزاتهم على الدساتير التي شرعت أنذاك واستخفافهم بالحياة البرلمانية وانتهاكاتهم للقوانين بغية خدمة وتعزيز مصالحها الخاصة.ان تاريخ هذه النخب مثل سعد زغلول ورفاقه في الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار البريطاني، أو نوري السعيد وباقي افراد نخبة الاستقلال في العراق وكذلك النخب في سوريا أو لبنان، وبعد ذلك في البلدان التي استقلت تباعا يظهر انهم لم يظهروا اية ميول ديمقراطية، وقاموا بتعطيل الدساتير التي جاءت بهم الى السلطة او انتهكوها او شوهوها من اجل أهداف سلطوية بحتة.ولذلك فبالإضافة الى غياب الممارسة الديمقراطية من سياسات تلك المرحلة فقد كانت الظاهرة الأبرز فيها هي سيادة خطاب ونهج عام اعتمد على زلزلة القيم والمثل التي تشكل البنية التحتية لأي نظام ديمقراطي مستقر، بل ومضوا ابعد من ذلك حين سعوا الى تحطيم الأحلام والآمال التي راودت المجتمعات العربية في تحقيق الديمقراطية.ان العودة الى عمل تلك الزعامات السياسية البارزة في تلك الفترة التي شهدت ما سيدعى بعدئذ بالتجارب اللبرالية، او شبه اللبرالية، ستكشف عن منهج منظم لاقامة سلطوية تعتمد على بيروقراطية ادارية وعسكرية وأمنية وعلى ولاءات إجتماعية تقليدية كالإقطاع والقبلية والمناطقية والمذهبية.

ساهمت التيارات الاسلامية التي بدأت تنشط في تلك المرحلة في تشويه سمعة الديمقراطية حيث رأت في مفاهيم المواطنة والحرية والمساواة خصومة مع مفهومي الأمة الاسلامية والمرجعية الاسلامية وتناقضاً مع تعاليم كانت تراها دينية وتتطلب التزاماً بالعهد لولي الأمر والطاعة له.عادت الحركات الاسلامية الدولة الحديثة ايضاً من منطلق رفضها لفكرة الوطن وسيادته، وايمانها بالمشروع الاسلامي الداعي للخلافة التي تضم كافة الدول الاسلامية وعلى أساس كوني.وعلى هذا الأساس وغيره كرهوا الديمقراطية أيضاً واعتبروها منتج لا الهي وجاؤوا بأفكار الشورى وأهل الحل والعقد كما ناوئها المغالون منهم باعتبارها جاهلية محضة، وبذلك كان الاسلاميون شركاء أيضاً في تشويه سمعة الديمقراطية ومحاربتها.وفي التجارب التي ايدوا فيها الانتخابات واشتركوا فيها كان واضحاً، كما حصل في نماذج معينة في الجزائر والسودان والعراق، انهم يسعون ان تكون الانتخابات ذات ممر واحد أو سلماً للتمكين يصلون به للسلطة وبعدها يركلون به جانباً.ولم يكن موقف القوميين أقل ضرراً في مجال البناء الديمقراطي حيث لم يمتلكوا أي مشروع فكري، او سياسي جذري، بشأن الديقمراطية حيث ركزوا في خطابهم على المشروع الوحدوي، وعلى قضايا التحرر من الاستعمار ومناهظة اسرائيل، في حين بقيت قضية الحرية والديمقراطية، اما ثانوية، او مركونة في زويا النسيان.اما الأنظمة التي جاءت للحكم بنكهات يسارية فقد تجلى عداؤها للديمقراطية بأسطع صوره في إقامة حكومات اتوقراطية تعتمد على الحزب الواحد والأيدولوجية الواحدة، وعلى الاقصاء والبطش بالرأي الآخر.

غير ان هذا هذا التجاهل والاستعلاء سيأخذ منحى أكثر سلبية مع عهود الانقلابات العسكرية حين يبدأ الانقلابيون بالتدليس العلني بنشر دعاوي عدم صلاحية المجتمعات العربية للديمقراطية وانها غير مهيئة اومؤهلة لها.فبدءاً من انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام 1949 وبعد ذلك الانقلاب المصري عام 1952 والعراقي عام 1958 كانت الحجة الأساسية التي طرحها الانقلابيون في كل مرة هي فشل أنظمة الاستقلال ودساتيرها وبرلماناتها وأنظمتها التعددية في تلبية حاجات الاستقرار الداخلي واستكمال المهمات الوطنية، اضافة الى شيوع مظاهر الفساد والتبعية الاجنبية والممارسات السلطوية.كان النهج الذي اتبعته الأنظمة الانقلابية منذ البداية هو ان الثورة تعلو على الديمقراطية وان شرعيتها الثورية تعلو على الدستور وسيادة البرلمان، وهي مواقف تجد تعبيراتها في وثائق مثل "فلسفة الثورة" و"الميثاق الوطني" في التجربة الناصرية وفي "الكتاب الأخضر" لمعمر القذافي وفي ادبيات حزب البعث في العراق وسوريا.عند عبد الناصر ستعلو الدولة التنموية على الدولة الدستورية وسيعلو الحزب الواحد على التعددية كما ستعلو هيمنة السلطة التنفيذية ومركزيتها على السلطة التشريعة.غير انه سيكون لصدام حسين تصور أبعد مدى في تجسيد الحكم الفردي التسلطي حين يجزم في كراس مشهور له بعنوان "الديمقراطية قوة للفرد والمجتمع" ان المسألة الديمقراطية لا تلغي الدور، أو المسؤولية المحددة بقانون او المحددة بالسياسة العامة للرأس أو القيادة .. انها لا تلغي دور القيادي، ولا تلغي ثقله الاستثنائي عندما يتطلب الأمر ذلك."سيطور كل بلد جمهوري، ام ملكي،

ثوري ام رجعي، نسخته الخاصة في تعطيل الولوج الى عالم الديمقراطية وسيكون الأمر دائماً مناطاً بعدم نضوج شعوبهم ومجتمعاتهم للديمقراطية.

وبموازات ذلك كانت فئات في الإنتلجينسيا العربية ايضاً تشارك الانظمة الرأي بان شعوباً جاهلة وفقيرة ومتخلفة لا تصلح للديمقراطية، بل ان البعض ذهب الى حد الادعاء بان الدكتاتورية والأنظمة السلطوية هي الأقدر على القيادة ما دامت المجتمعات متخلفة وجاهلة.وفي فترة ما بعد ثورات 2011 تلقفت بعض الاصوات في عالمنا العربي أولاً ما طرح دائماً من ان أحزاب معادية للديمقراطية كالنازية في المانيا توسلت أيضاً بالديموقراطية لبلوغ الحكم ثم انقلبت عليها، او ما تم ترديده في منابر اكاديمية عالمية بشأن تراجع فكرة الديمقراطية في العالم استناداً الى تجارب اوربية وامريكية بعد صعود التيارات الشعبوية فبدأت تعزف تلك النغمة وتنفي ان يكون النظام الديمقراطي "البلسم الشافي" لحالة التخلف وللمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.غير ان الحقيقة هي ان تلك القيادات والأنظمة التي اقامتها لم تكن تهدف، ولا كان من برامجها اقامة الديمقراطية في اي من العهود التي تلت الاستقلال ذلك لانها كانت تخشى ان تفقد سيطرتها ونفوذها ومصالحها لو تعززت الحريات والشفافية والمحاسبة.وفي حين كان العالم العربي بحاجة الى ان تشهد دُوَلهُ عملية تراكم تاريخي للبناء الديمقراطي، كما حصل في مناطق أخرى من العالم، شهدت هذه الدول انقطاعاً في الممارسات اللبرالية مما ادى الى انزلاق تلك الأنظمة بالنهاية نحو التسلطية.

ولم يكن مستغرباً ان مواقف الأنظمة التسلطية وممارساتها خلقت تراثاً ثقافياً وسياسياً من العداء للديمقراطية بحيث أصبحت اديولوجيات وشعارات

وتقاليد بالية ترتكز على بنى أبوية تقليدية مثل القبلية والطائفية هي الحل المطروح، وليس الديمقراطية وآلياتها ومبادئها وقيمها.ففي ظل هذا التصور السلبي عن شعوب غير مهيئة للديمقراطية نشأت عقائد وبرامج وسياسات لدى الأنظمة الحاكمة، ولدى بعض اتباعهم من "المثقفين" مواقف معادية للديمقراطية واعتبروها ليست حلاً بقدر ما هي المشكلة والخطر الذي ينبغي مواجهته.كانت القوى المحافظة في مختلف التيارت ترى في الديمقراطية عدواً، أو خصماً لا ينبغي السماح له ان ينمو مما جعلهم يوجهون الكثير من طاقاتهم في العمل السياسي، وفي الدعاية، الى محاولة دحر فكرة الديمقراطية ذاتها وقتلها في الصميم.فمثلاً كان الاسلاميون يساوون بين دعادة الديمقراطية والعلمانيين ويفتون أحياناً بتكفيرهم في حين كان العروبيون يتهمونهم بالارتباط بالمخططات الغربية، كما لم ينجوا من اتهامات اليساريين لهم بالرجعية والتبشير بالمبادئ البرجوازية.ورفضت الجماعات القبلية والطائفية الاحتكام الى مبادئ العمل الديمقراطي، او منحها الأولوية على التقاليد الراسخة لديها، في دعم مرشحيها وممثليها في المحافل السياسية والاجتماعية ولجات دائماً الى تسويات قائمة على معايير بطرياركية.وحتى في بلد مثل لبنان الأكثر انفتاحاً، تمت صياغة نظامه السياسي والبرلماني على أساس الديمقراطية التوافقية ليتناسب مع تركيبته الدينية والطائفية المركبة، لكن ذلك النظام تحول بالممارسة الى حكم لاولغاركية من زعماء الطوائف والاقطاع السياسي، مما اوقع لبنان بعد ذلك في مهاوي عدم الاستقرار والتناحر والحروب الأهلية.

مع دخول العالم القرن الواحد والعشرين وبعد ان مرت على قاراته الخمس عدة موجات ديمقراطية بقي العالم العربي في ذيل مؤشر الديمقراطية

الكوني لـ"وحدة الاستخبارات في مجلة الايكونمست" البريطانية (EIU) والذي يعتمد على خمسة معايير للتقييم وهي العملية الانتخابية، التعددية، الحريات المدنية، عمل الحكومات والمشاركة السياسية.ظلت كل الدول العربية قاطبة من بين نحو 160 دولة تقع في خانة الدول الاستبدادية في حين التحقت دول غير عربية كانت ضمن ذلك التصنيف سابقاً بمعسكر الدول الديمقراطية.ان أهمية هذه المعايير هي انها تكشف عن حقيقية ان الادعاء باستحالة الديمقراطية ورد ذلك الى تخلف المجتمعات العربي هو ادعاء باطل لان الخلل كما هو واضح من المعايير المستخدمة كان في الأنظمة ذاتها التي لم تكن تعمل على توفير تلك المتطلبات، او حتى الحد الادني منها، بغية تطويرها بالتزامن مع التنمية البشرية وتطوير المجتمع واعداده سياسياً وثقافياً لدخول المرحلة الديمقراطية.

ان واحدة من نتائج القصور في البناء الديمقراطي بعد تدمير الحياة الحزبية وتشويه العمل السياسي وفرض المسار الواحد هو الفشل في تطوير ودعم مجتمع مدني حديث يحل محل البنى التقليدية ويتفاعل معه النظام السياسي بشكل ايجابي، وليس صدامياً او قسرياً وان يكون جزءاً مكملاً لعمل الدولة، وليس لاعباً من خارجها.ان المجتمع المدني المتين البنيان يمنع تنامي القوى الاستبدادية ويعزز المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار وفي توفير آليات شعبية لتحقيق الشفافية والمراقبة.غير ان التجربة التي مرت بها الدول العربية تشير الى محو هذا الدور التطوعي الذي يسعى لتحقيق مصلحة اجتماعية في الاطارات الاجتماعية والتنموية والحقوقية والثقافية على أساس التعددية والتنوع والاختلاف واستكمال دور الدولة او انها سعت الى محاصرته

بأطر قانونية، او اجراءات قمعية بغية التاثير على نشاطها، أو تحجيمها أو حتى شل حركتها كلياً.لقد وُجهت عبر العقود التي أعقبت ظهور الدولة الحديثة ضرباتٍ موجعة لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة نشطاء حقوق الانسان الذين زج بهم في السجون، أو اضطروا الى الهروب الى المنافي مما ادى الى غياب دور المجتمع المدني في آلية الرقابة التي هي من مستلزمات قيام النظم الديمقراطية الضرورية.

وكان طبيعياً الا تنجو الصحافة ووسائل الاعلام التي تمثل عصب الديمقراطية وواحدة من آلياتها الأساسية من القمع والتضيق والتلاعب بهدف تكميم الأفواه والانفراد بالصوت الواحد الذي يمثله النظام، وهو ما يتعارض مع أسس الديمقراطية القائمة على حرية الفكر والتعبير والتنوع وعلى النقد والشفافية.ولأن الصحافة تقدم منصات للمراقبة وللحوار والنقاش وللتثقيف وتبادل الأراء وبث الأخبار والمعلومات فانها تساهم بفعالية في تعزيز عمل الآليات الأخرى للديمقراطية كالبرلمان والأحزاب والجمعيات والتمثيل الأوسع في اتخاذ القرارات.واذا كانت المعطيات تشهد ان المرحلة الأولى للاستقلال شهدت ولادة صحافة استثمرت مناخات للحرية النسبية في عملها فان المراحل التالية شهدت تراجعاً منظماً حتى جاءت الأنظمة الانقلابية فشهدت في عهدها انقلاباً أيضاً في مسيرة الصحافة حيث سادت سياسات التأميم والسيطرة والتدجين من خلال قوانين تنظيم المهنة والمؤسسات الاعلامية والتوسع في اجراءات القمع ضد الصحفيين من رقابة وسجن وحتى القتل.لكن كان اسؤ ما مارسته الأنظمة العربية مع الصحافة هو ارساء تقاليد قائمة على تسخير وتجنيد وتعبئة الصحافة لخدمة الأنظمة والنخب الحاكمة من خلال وسائل

عديدة من بينها الرشى والهدايا والعطايا، وفي احيانٍ كثيرةٍ توظيف المؤسسات الصحفية والصحفيين للقيام بمهمات الدعاية لها.وفي حالاتٍ أخرىٍ كان يتم استخدام الصحفيين في مهمات غير مهماتهم الاعلامية وفي خدمة الأنظمة وأجهزة أمنها ومخابراتها، وهي كلها نشاطات اضعفت، ولربما افقدت الصحافة المصداقية والثقة من القراء ومنعتها من ان تقوم بدورها المناط بها في تعزيز الحريات وانتقال المعلومات وتنمية حرية الفكر والرأي.ولاني عشت في هذا الوسط سنين طويلة فقد رأيت بأم عيني كيف تجري هذه العلاقة بين الطرفين، وعلى حساب حق الرأي العام بالاطلاع الحر على الخبر كجزء أساسي من عملية الحصول على المعلومات وتحليلها واتخاذ القرار، وهي جميعها من أسس ممارسة الديمقراطية.

اذا كانت موجات الربيع العربي الثورية قد تزامنت مع الانفتاح الإعلامي الذي جاء بسبب الثورة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وسياسات الفضاءات المفتوحة عالمياً فان الردة التي شهدتها وسائل الاعلام بعد فشل الثورات قد اعادت عقارب الساعة الى وراء حين تم فرض قوانين رقابية شرسة وشنت حملات منظمة لسجن ومطاردة وقتل الصحفيين ولتكميم افواههم.ادركت القوى المضادة للثورة ان الانفتاح النسبي في الاعلام الذي سبق الربيع العربي والذي جاء نتيجة ظروف ومستجدات رافقت تصاعد تيارات العولمة في تسعينيات القرن الماضي ثم ضغوط الإصلاح الخارجية كان احد عوامل إندلاع الثورات فقررت ان تعمل كل ما في وسعها كي تمنع تكرار ذلك.جرت محاولات اعادة رسم المشهد الاعلامي العربي سواء بالسياسات الإقصائية والرقابية والتوجيهية التي اتبعت او من خلال تركيز

وسائل صنع الرسالة الاعلامية الجديدة في قنوات ومؤسسات وشخصيات موالية معينة مما اعاد الى الواجهة إعلام اللون الواحد والصوت الموحد.ان اسؤ ما واجه حرية الفكر وحرية التعبير من خلال الاعلام الحر هو السياسات المتشددة الجديدة التي تم وضعها لمواجهة ثورة تكنولوجيا المعلومات الرقمية، سواء عن طريق الرقابة، او حجب المواقع، او فرض عقوبات قاسية على ابداء الرأي عبر وسائل الإتصال الاجتماعي، او استغلالها من قبل السلطة لفرض توجهات معينة ولتمرير الرسائل السياسية والاديولوجية.ولاول مرة اصبح هناك "جيوش الكترونية" تنظم من خلال مؤسسات رسمية كي تشن معارك وحروب عبر المواقع الالكترونية ضد اي اصوات معارضة للانظمة وفي توجيه دفة الاعلام السايبري ومحاولة اثارة البلبلة والتشكيك في مصداقيتها.ومع ذلك فسيتضح في بلدان عربية عديدة بان سياسات الهيمنة والتحكم على الفضاء الاعلامي الاكتروني فشلت، خاصة مع تنامي تطور تقنية الكترونية وبرامجية في اختراق الحصار المفروض على الوصول للمواقع وتطوير اساليب جديدة في استخدام هذه التكنولوحيا في خدمة البث غير المراقب.بل ستفشل في جهودها للسيطرة على الرسالة التي تبثها من خلال الاعلام التقليدي مثل التلفزيون بسبب ان السقف الذي منحته الثورات في الحرية عبر النقل الحي وقوة الصورة الأكثر تعبيراً عن الحدث والمناقشات التي كانت تجري فوق الشاشة، كلها جعلت من الصعوبة امام الأنظمة ان تعيد وضع يدها على الاعلام بنفس اساليبها القديمة.

ان مقولة عدم نضج الشعوب العربية سياسياً للممارسة الديمقراطية التي اصبحت من كليشيهات الأنظمة وانصارها بالاضافة الى كونها دليل ادانة

لأنظمة الحكم التي قامت منذ الاستقلال لعجزها اقامة الديمقراطية وجعلها المدرسة التي تتعلم فيها الشعوب قيم الحرية والديمقراطية وممارساتها وتقالديها فانها تنطوي على استعلاء وازدراء بالشعوب ورجاحة عقلها في الاختيارات الصائبة.ان اخطر ما ظلت تنطوي عليه تلك المقولة هي محاولة نزع مصدر الشرعية عن الشعب او الامة او المجتمع ومنحها لنظام الفرد او الحزب الواحد او لأوليغاركية تمكنت من الحكم بوسائل تسلطية.ليست الديمقراطية ديناً او الاهاً مقدساً او نبياً معصوماً ينبغي تبجيلها دون نقد، فهي في النهاية تجربة بشرية توصلت اليها المجتمعات لادارة شؤنها من خلالها، لكن المشكلة التي تظهرها عملية الشكيك والازدراء المنظمة ازائها لا تطرح صيغاً او بدائل افضل.ما تم طرحه من قبل بعض منظري الثورة المضادة هو "الدولة التنموية" مقابل "الدولة الديمقراطية" وهو نموذج كما يدل عليه أسمه يضع الشعوب امام خيارت بالية سبق ان رفضتها مثل الخبز مقابل الحرية، او محاكاة تلك التجارب التنموية البائسة لاشتراكية الدولة، او العالم ثالثية التي كانت تكلفتها باهظة على التنمية الديمقراطية بل على التنمية ذاتها.وفي غياب طرح نموذج تتحق به الحريات والمشاركة والعدالة والمساواة والكرامة على أسس مقننة وفي ظل استمرار نفي أهلية الشعب للديمقراطية سوف لن يبقى الا بديل واحد وهو استمرار الأنظمة الدكتاتورية، أو التسلطية، في الحكم الى ما نهاية وفي ذات الوقت استمرار الثورة ضدها.على ضوء التجربة العربية المزرية هذه سيتطور مفهموم "العجز الديمقراطي الدائم" في العالم العربي الى جانب مصطلح آخر وهو "الاستثناء العربي" حيث سيشير التعبيران الى القدرة التي مكنت الانظمة العربية التسلطية البقاء طيلة قرن من الزمان في حين ظل العالم من حولها

يوسع رقعة التمدد الديمقراطي في الكثير من دوله.ما لم يعيه دعاة ان الشعوب العربية غير مؤهلة للديمقراطية هو ان البشرية لم تتوصل الى الان لبديل افضل مهما كانت عيوب الحكم الديمقراطي ونواقصه وان الديمقراطية لا تأتي لوحدها صدفة، بل هي عملية تاريخية تراكمية ينبغي للشعوب ان تخوض تجربة السير فيها للنهاية حتى تصل اليها.

في الثقافة

لا يمكن ان تكون العملية التاريخية التي جرت على أساسها جهود بناء الدولة العربية قد تمت بمعزل عن السياق الثقافي لها وبالخصوص الرؤى الاصلاحية التنويرية التي بدأت بالبزوغ في تلك الفترة غداة انفتاح العالم العربي على اوروبا بعد غزوة نابليون بونابرت لمصر عام 1798 والتأثيرات التي خلفتها على الشرق كله.سيطلق على تلك الأراء والاجتهادات المنفتحة على التراث العالمي، وخاصة الاوربي، التي بشر بها مفكرون رواد، وخاصة في مصر وبلاد الشام والعراق وتونس، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تسمية مشروع النهضة العربية.وفي ضؤ الخلفية التاريخية، تلك والتي تميزت بتهاوي الخلافة العثمانية الإسلامية وبداية المد الاستعماري الغربي في المنطقة، فقد كان من البديهي ان تتسم معظم اعمال النهضويين العرب بالتركيز على قضايا الاصلاح الديني والمشاعر القومية والهوية الوطنية والصدمة الحضارية الناتجة من اللقاء مع الغرب، أي بمعنى آخر انها كانت في الأعم الأغلب ردود افعال على ما ستتوقعه المنطقة من

تداعيات المواجهة القادمة مع الذات ومع الغازي الجديد، او الغزاة الجدد، عشية انسلاخها عن قرون من الهيمنة العثمانية التي كانت سماتها الرئيسية هي التخلف والتبعية.

وفي العقود التالية سيتم الكلام عن تلك الجهود ذات الطابع الاصلاحي كونها حركة اليقظة العربية، او التنوير العربي، وسيتم تحميلها لاحقاً بحمولات كبيرة عن الحداثة العربية مقارنة بحركات الحداثة التي جرت في بقاع العالم المختلفة واستكمالاً لطابعها الكوني.كان من الطبيعي ان ينشغل العالم العربي وهو يواجه الهجمة الاستعمارية عليه بمشكلة مواجهة اعباء التحديث التي جاءت جراء الاحتكاك بالغرب، ولكنه انشغل بشكل لافت بقضايا التراث والهوية والخصوصية لانه اعتبر التحديث تحدياً يتطلب صيانة الخصوصية واسباب البقاء بوجه التغريب والاستلاب اللذان توقع ان يأتي بهما الغزو الاوربي.فالنهضويون الأوائل مثل الافغاني وعبده والطهطاوي والتونسي شددوا على الاصلاح في اطار معتقدات الأمة وثوابتها وحتى عندما شاركوا آخرين في بث افتتانهم بمنتجات الحضارة الاوربية الفلسفية والثقافية، أو نقل أفكار ومبتكرات تلك الحضارة، فانهم فعلوا ذلك دون تركيز أو اهتمام كبيرين بالتنوير الفلسفي الأوربي، في أطار وحدة تصور منهجي، وبالذات في مسائل بناء الدولة باعتبارها منتج حداثي.

لم يكن ضرورياً، ولا مطلوباً، تمثل او تجسيد، الحداثة الأوربية في النهضة العربية التي كان عليها ان تبتكر حداثتها الخاصة في اطار التفاعل والانفتاح والتبييء والتعدد والاختلاف، ولكن كان مهماً استنبات نموذج خاص لخروج العرب من كبوات الزمان والدخول في عصر جديد وفق مقارباتٍ

انسانيةٍ مشتركةٍ، وبالذات في اختزال مراحل التطور الانساني بالافادة من التجارب الرائدة في تجاوز التخلف والبناء واجتراح رؤية للمستقبل.تخطت تلك التجربة الافتقاد الى رؤى عربية حداثوية شاملة للنهضة واقتصرت غالباً على افكار توفيقية بَشَّر بها اصلاحيو المرحلة لم ترتق الى المشروع (بالألف واللام) الذي يمكن ان يشكل المرجعية والحامل للدولة باعتبارها أساس الحداثة والتقدم.من بين عوامل هذا العجز العربي في الاطار الثقافي هو الاخفاق في صنع تصور فلسفي عن الدولة وهو أمر عمل عليه الفلاسفة الأوروبيون منذ فترة طويلة قبل قيام الدولة–الأمة وضعت تراثاً هائلاً في الميادين الفكرية والقانونية والسياسية ساعدت على ترسيخ مبادئ أساسية في بناء الدولة.تعود جذور الفكر السياسي الغربي الى اليونان القديمة حيث تبلورت عند "افلاطون" و"ارسطو" افكار حول التنظيم السياسي كما تجسدت في ممارسات الرومان في الجمهورية.اما في عصر النهضة فقد شكل كتاب الامير لـ"نيكولو مكيافيلي" قاعدة فلسفية سياسية علمانية سيفتح النقاش لاحقاً حول الدولة والذي سيتطور بشكل خلاق على أيدي فلاسفة ومفكرين عظام من أمثال "توماس هوبس" و"ديكارت" و"جون لوك" و"جان جاك روسو".هذه الأفكار التي طورها لاحقاً مفكرون اوربيون آخرون هي التي شكلت أسس الدولة في العصور الحديثة التي قامت على الديمقراطية بكل معاني الحريات والمشاركة والمساءلة وتداول السلطة والحكم المدني والتي قاومت كل أنواع الضغوط والتحديات التي واجهتها، وهو جوهر وصلب المشروع الحضاري الأوربي الذي اصبح النموذج المطروح على العالم برمته، دون ان يعني الأخذ به بكليته.

اما في الفكر العربي فقد ظلت الدولة كنظام حكم وحتى أيامنا هذه هي اما الخلافة الإسلامية التي قامت بعد وفاة النبي محمد واستمرت بنسخ متعددة، او الممالك والسلطنات والامارات التي قامت في ظلها حتى نهاية الدولة العثمانية.ظلت الدولة عند العرب كما تعبر عن ذلك لغتهم هي تعاقب وتداول الحكم بين الأسر، والتي فسرها ابن خلدون فيما بعد بانها تقوم على العصبية والقبلية والتغلب.وسيظل هذا المفهوم حاكماً في الفكر السياسي العربي حتى بعد تأسيس الدولة العربية الحديثة التي رأتها معظم النخب انها الاستئثار بالسلطة من قبل جماعة معينة، سواء اكانت أسرة، أو قبيلة، أو طائفة، أو حزب قائد، او تنظيم مسلح، والاستمتاع بخيراتها والاستقتال في الحفاظ عليها.هذا المفهوم العربي او الإسلامي للدولة التي يحصرها في نطاق اعادة انتاج محلي سيمنع أي تواصل حضاري مع التجربة البشرية، بل سيعمل قطيعة معها وهو أمر سيستمر في الدولة العربية الحديثة التي لم ترَّ نفسها الا امتداداً، ربما بنسخة مطورة للخلافة او للسلطنة القديمة، وسترفض الاندماج مع العولمة ومفاهيمها عن الدولة الحديثة كالحريات وحقوق الانسان والديمقراطية، الا على أساس انتقائي.

في افضل تجلياتها عن الدولة تطرح الاصلاحية العربية على مشارف تأسيس الدولة فكرة المستبد العادل كنموذج للحكم الصالح المستمد أيضاً من التراث والذي رأى فيه قائداً "يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة، إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة، عادل لا يخطو خطوة الا ونظرته الأولى الى شعبه الذي يحكمه... فهو لهم أكثر مما هو لنفسه".هذا النموذج المثالي للحاكم الذي دعا اليه "محمد عبده" هو المسؤول بهذه الدرجة

او تلك كما يراه المفكر المغربي "محمد عابد الجابري" عن "غياب الديمقراطية، على الأقل من حيث إنه يقدم بديلاً عنها يعتبره أفضل منها."هذا النموذج الذي يعني بالشخص الحاكم، وليس المؤسسة كان يصلح للتبشير به للخلافة الإسلامية الراشدة وليس للحكومات الرشيدة التي كان العرب ينتظرونها كي تؤسس لهم دولهم الموعودة في القرن العشرين.سينسى الحكام العرب العدل ويتجاهلون بناء دولة القانون وسيتمسكون بالاستبداد الذي سيورثونه لخلافائهم الأكثر طغياناً والأقل حكمة وادراكاً بان مياها كثيرة جرت في نهر القرن العشرين مما سيجعل الاستمرار بتلك المعادلة البليدة مقتلهم وليس خلاصهم.

في العقود اللاحقة سينشغل فريق واسع من المفكرين العرب بالعودة الى التراث الفلسفي والفكري لنبش مواقف تنويرية، او عقلانية، في محاولة التصدي للتيارات المحافظة والمتطرفة التي اتسع نشاطها في كافة مناحي الحياة ومارس بعضها العنف والارهاب لتحقيق اجندتها.سيجري معظم النقاش في إطار الصراع بين الاصالة والمعاصرة والتراث والحداثة، وأحياناً في محاولة التجديد، او الاصلاح الديني، ولكنه يبقى في اطار الجدل النخبوي البعيد عن ساحات الصراع الفعلية داخل المجتمع، من ناحية، ومحاولات توظيف ذلك من قبل الأنظمة وحلفائها من المشتغلين في الحقول الثقافية في الترويج لـ"التنوير الرسمي" ومحاولات التصدي للتيارات الاصولية، او الجهادية المتطرفة، من ناحية ثانية.ستفشل الأنظمة العربية في تحويل الكثير من الاجتهادات والأراء التي يدلي بها مفكرون تنويريون عرب الى سياسات ثقافية وتربوية وتعليمية من شأنها ان ترسخ المعرفة، بل وفي احيان عديدة

ستقف هي ذاتها حجر عثرة أمام نشر تلك الأفكارلانها لاتجد فيها ما يراعي توجهاتها السلطوية.

نادراً ما تناول الفكر النهضوي الديمقراطية كمسألة حيوية في صحوة الشعوب العربية مثلما فعل "احمد لطفي السيد" عندما ترجم "السياسة" لـ"ارسطو" والذي يحتوي على أفكار قيمة في تنظيم السلطة السياسية والمعنى العام للدساتير والبرلمان والديمقراطيات.وسيتم ترجمة كتاب "الجمهورية" لـ"افلاطون" في مابعد رغم انه كان معروفاً في التراث العربي الإسلامي قديماً كجزء من مباحث الأخلاق، الا ان عرب القرن العشرين سيرون فيه مبحثاً في العدالة والتوازن اللذان تقومان عليهما الدولة بين عناصر تشكيلها المختلفة.أهمية "السياسة" و"الجمهورية" تكمن في انهما كتابان مؤسسان في الفكر الديمقراطي العالمي وطرحهما مناهج للعمل والتنظيم وتحقيق العدالة والمساواة وليس كدوغما مما يجعل منهما أدلة عامة لا تثير أفكارها الكلاسيكية تحفظات بعض التيارات التي ربما كانت تتشكك حينذاك في ان تكون للديمقراطية الغربية أجندة خاصة معادية للثقافة الإسلامية التي تتبنى مفهوم الشورى والثقافة القومية التي تنافح عن أولوية الوحدة العربية، او مخاوف اليساريين من انها تخدم المصالح الاستعمارية والرأسمالية.سيكون هناك شذرات من الكتابات والدعوات الى الديمقراطية بمعناها اللبرالي بعد ذلك لكنها ستظل نادرة وكمساهمات فردية وسيكشف ذلك عجزاً يفضح قلة الاهتمام من قبل الطبقات الحاكمة والنخب الثقافية العربية في اشاعة ثقافة الديمقراطية وبلورة منظومة في التفكير تنشغل في صياغة الخطاب الديمقراطي وتطوير آليات ممارساته.

سيطرح منظرو الأنظمة بين حين وآخر بدائل للمشروع الحضاري العربي وهي مشاريع عمرانية كبرى استعراضية ليست من الأولويات التنموية، أو يبنون مشروعات اقتصادية قائمة على نماذج استهلاكية، أو سياحية، معولمة قائمة على البذخ او الترفيه وفقا للنظريات التي يغرمون بترويجها عن أولوية التنمية على الديمقراطية.سوف لن يضفي الطابع الحداثي الظاهري لمشاريع الهياكل الاسمنتية المكسوة بالحديد والزجاج العملاقة التي تبنى بسخاء وكرم أي معنى تنموي حقيقي على حياة السكان في مدن العرب التي ستبقى تخفي وراءها العشوائيات التي تحتضن الملايين من الفقراء والمعوزين، أو تضم طبقة وسطى مغتربة داخل شرنقتها، محرومة من الفرص كي تمارس حقوقها الاساسية في المشاركة في السلطة وفي ادارة الشأن العام وفي اتخاذ القرار.لكن ما سيبقى غائباً عن مشاريع الحجارة والاسمنت وما سيرافقها من قيم استهلاكية هو تلك الرافعة الثقافية التي تحمل للمجتمعات العربية عوامل نهضة حقيقية في الفكر وفي المعرفة وفي القيم الانسانية وفي تعزيز الحق في الاختيار من خلال الديمقراطية، التي هي بذاتها عملية ثقافية قبل ان تكون عملية سياسية.

الثقافة هي أيضاً الرافعة الأساسية للنهضة، فلا نهضة دون درجة مناسبة من انتشار قيم التقدم بين الحكام والمحكومين على حد سواء ومأسستها من خلال العقد الاجتماعي.قيم التقدم المقصودة هي مبادئ وأخلاق وعادات الانضباط واحترام العهود والابتكار والالتزام بالقانون وتقديس العمل والصدق في القول وتجنب الكذب والنفاق والايمان بالعلم والابتعاد عن الخرافة واعتبار الذات واحترام الآخر وقبول التطوير والتجديد والمراجعة.الثقافة والقيم رافعة

مهمة للنهضة، ولهذا تحدث المفكرون الاوربيون عن مسئولية القيم البروتستانتية عن تحقيق النهضة في الشمال الأوروبي، ودور القيم الاسيوية في تحقيق نهضة اسيا، فيما مايزال علينا في العالم العربي توطين قيم التقدم في بلادنا التي تنازعها الاصوليات والأوهام الكبرى وثقافة الوعظ والوصاية التي لاتزال تقطع الطريق على تحقيق النهضة اسوة بتلك الدول والمجتمعات.

ومثلما افتقد العالم العربي الى مشروع حضاري متكامل يمهد للديمقراطية سيفتقد ايضاً الى نخبة ثقافية فاعلة تساهم في النقاش العام بشأن القضايا الجوهرية وتنتج الأفكار والرؤى الكبرى وتشارك في مأسستها كمشاريع ثقافية وعلمية.هناك بلا شك افراد من هذه الفصيلة من منتجي الأفكار في بلدان عربية شتى قدموا مساهمات جليلة على مدى العقود الماضية، كل حسب ظروف بلده، لكن ذلك لم يتبلور الى تيارات او مدارس فكرية وفلسفية على المستوى العربي تأخذ افكارها طريقها الى تعبيد طريق ديمقراطي بعيداً عن النظريات والأفكار التي طرحت من قبل التيارات التقليدية، او السياسات الرسمية التي ثبت عجزها.لم يَعد وجود النخبة الثقافية مسألة نشاط فردي منفصل عن التركيبة الاجتماعية، بل هي جماعة قائمة على الشراكة بين الدولة والمجتمع بكافة مؤسساته وتنظيماته وأطيافه، وتعمل بشكل ديمقراطي وحر في اطار المشروع الحضاري الشامل وليس بالمعنى الضيق للنخبة باعتبارها حلقة ضيقة، أو طبقة مرتبطة بالسلطة، أو بجماعات المصالح.ستفتقد النخب العربية الى مناخ الحرية اللازمة لكي تنتج أفكاراً أصيلة وراسخة تهتهم بقضايا العرب والتحديات التي تواجه مجتمعاتهم وتقدم حلولاً لمعالجتها وتجترح افكاراً للمستقبل.ستضيق الامكانات والفرص أكثر

غداة الربيع العربي بسبب ما ستشهده البيئة الثقافيّة في العالم العربي عموماً من حصار على حرية الرأي بعد سحق الثورات ومحاولات فرض تعطيل قدرات الشك والنقد والاختلاف في الفضاء السياسي ادت في حالات كثيرة الى أوضاع أسؤ مما كانت عليه قبل الربيع العربي.ستشدد أطواق السيطرة والهيمنة المفروضة على الثقافة وعلى المثقفين وستتحول الى مساع لاعادة العجلة الى وراء على غرار الدعوات الى الغاء التفكير النقدي التي اشاعها بعض مفكري المرحلة لمواجهة ثقافة المحاججة والنقاش والجدل القائم على المنطق مقابل الدعوة الى التفكير البناء التي تخبأ في ثنايها فكرة الانقياد الأعمى للدعوات التي تأتي من اعلى أو التقاليد المفروضة دون نقاش، أو تفكير.

وفي ذات الاتجاه ستتعمق سياسات الهيمنة الثقافية التي مارستها الانظمة العربية منذ ان انتهى عصر اللبرالية المقيدة وحل عصر الأنظمة الشمولية من خلال الهيمنة والتحكم بالمجال العام الثقافي وتحويل الثقافة الى سلعة تنتج في مصانعها وتروج في اسواقها.ولاني عشت في هذا الوسط أكثر من اربعة عقود من العمل فقد ادركت عن تجربة كيف أن هذه الأنظمة العربية اتبعت سياسة تخريب للثقافة من الداخل، أي عن طريق استمالة وشراء المثقفين وجعلهم ضمن جهازها التعبوي.شكلت معظم الدول العربية مؤسسات ووزارات تعنى بالشؤون الثقافية وتغدق عليها أموالاً طائلةً بهدف الترويج لسلعها الاديولوجية عن طريق العاملين في حقول الأدب والثقافة من خلال مؤسسات نشر تبذخ بالمكافئات واقامة المهرجانات والمؤتمرات الاحتفالية التي يتم خلالها توزيع الجوائز والعطايا والمنح.وخلال هذه العقود تكونت

قبائل من المثقفين الذين يعيشون في كنف هذه الأنظمة ويشكلون لها غطاءً تستطيع ان تمارس من تحته نشاطاتٍ تتيح تجميل صورتها كراعية للثقافة والفكر، لكنه فكر وثقافة لا يعبران غالباً عن المشروع الحضاري والثقافي المطلوب.

لا يقتصر الأمر في غياب المشروع الثقافي الديمقراطي في الممارسات على مستوى الحكم وانما يتعدى ذلك الى عدم اشاعة الديمقراطية كمنهج للحياة داخل المجتمعات العربية يرسي تقاليد راسخة في احترام التعددية والتنوع والرأي الآخر والمعرفة وغيرها من أسس اقامة مجتمع ديمقراطي يشترك فيه الأفراد والجماعات والمنظمات في عملية بلورة القرار واتخاذه.فبالرغم من انفاق أموال باهظة على قطاعات التعليم والاعلام والثقافة الا ان نوعية التعليم والمنتج الاعلامي والثقافي ظل متردياً مما قلل من فرص الحصول على المعلومة والفكر والمعرفة، بل وشجع أيضاً، في حالات كثيرة، على اشاعة الأمية الثقافية والترويج للجهل والخزعبلات من خلال محاولات منظمة للتحكم والتلاعب بالعقول.ان أكثر مظاهر القصور في بناء الثقافة المجتمعية في العالم العربي في هذا المجال هو غياب تعليم وممارسة التفكير النقدي وخاصة في التعليم والذي يعتبر من ركائز ممارسة الديمقراطية بواسطة مواطنين متنورين واعين يميلون لاستخدام المنطق في التفكير وفي الممارسة وكذلك كونها القاعدة التي تتأس عليها الحداثة.

في التوريث

ظل نحو نصف الدول العربية يستظل بأنظمة وراثية بين ممالك ومشيخات وسلطنات معظمها تحكم بشكل مطلق، أو شبه مطلق، من قبل حكام وأسر أحياناً بدستور وأحياناً اخرى بدون دستور –مدون من قبل مجالس منتخبة. بل ان البعض كان يستمد شرعيته من سلطات الهية، أو بنى قبلية تقليدية.يعود حكم أغلب هذه الأسر الى ترتيبات وتفاهمات تم التوصل اليها بين تلك الأسر وبين القوى الاستعمارية التي احتلت المنطقة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى وفي سياق محاولات تلك القوى تشكيل العالم العربي ودوله التي رسمت خرائطها وفق هواها.وفي حين اننا سنجد ان الأدبيات الغربية ستعزو ما ستسميه قلة الطلب على التغيير الديمقراطي في البلدان الملكية في الخليج مقارنة مع البلدان العربية الأخرى الى تظافر عوامل الاستقرار السياسي، مع رفاهية الريع النفطي، الا ان عوامل أخرى ستكشف ان الطبيعة اللاديمقراطية للأنظمة في هذه الدول ستبقى الخطر الأكبر الذي يواجهها في المستقبل، بسبب التحديات التي تواجهها شرعية مبنية على نطاق أسري، أو قبلي، ضيق في وقت تتسع فيه قاعدة الطبقات الاجتماعية الجديدة الى ستزدهر اقتصادياً مع نمو فوائض الريع غير انها لا تجد تمثيلاً في السلطة.

ستكشف تطورات قرن من الزمان ان أنظمة الأسر الحاكمة الوراثية هذه ليست أقل هشاشة وتفككاً من الأنظمة الجمهورية، اما بسبب ان الوراثة هذه تعرضت مرات عديدة لتحديات ومشكلات بين متنافسين وطامحين من داخل العائلة تم حسمها أحياناً بانقلابات، او صراعات، هددت كيان الدولة، او بسبب استمرار طريقة الحكم بدون مؤسسات دستورية منتخبة.وحتى حين

يكون هناك مثل هذه المؤسسات التمثيلية، كما هو الأمر في الكويت مثلاً، فان البنية التقليدية التي تجعل الأسر الحاكمة فوق المساءلة سوف تمنع ظهور قواعد متينة للديمقراطية ولتطورها، بل ستكبل شروط المشاركة الفعالة في السلطة وفي الثروة التي تظل هذه الأسر تمسك بمصادرها وبفرص استثمارها خارج نطاق الشفافية والمحاسبة.ربما ستكون نتائج الحكم الملكي الوراثي في الاردن وفي المغرب اخف وطأة بسبب وجود مؤسسات تمثيلية محدودة الا ان غياب نظام ملكي دستوري وحكومات تخضع للمحاسبة البرلمانية والاعتماد المفرط على الاجهزة المخابراتية والامنية وطبقة حاكمة تقليدية كما في الاردن، وعلى النخبة المتحلقة حول الملك، او ما يدعى بـ"المخزن" في المغرب، سيضع هذا النوع من نظام الحكم في صراع دائم مع شروط بناء الدولة الحديثة المتوافقة مع متطلبات الديمقراطية.

ومع ذلك وفي احد الارتدادات الكبرى في تاريخ العالم العربي كان ظهور ميول لدى بعض الانظمة الجمهورية في التسعينيات من القرن العشرين للسير نحو التوريث من الأباء الرؤساء الذين تسلطوا على الحكم لعقود طويلة الى أبنائهم في علامة على تدهور سافر في كل ما تبقى من معاني للجمهورية وضربة لأية امكانية على الاصلاح.كانت كل من سوريا والعراق اللذان يحكمهما دكتاتوران متمترسان خلف أسرة حاكمة وحزب قائد قد بدءا فعلياً عملية توريث، في الأولى الى باسل، الابن الاكبر لحافظ الأسد والثاني لعدي، او قصي، ابني صدام حسين.وفي وقت لاحق ظهرت بوادر تلوح في افق كل من مصر واليمن وليبيا بالسير بنفس الاتجاه مما شكل ظاهرة عربية لانشاء نوع من السلالات الحاكمة، او الخلافة الجمهورية.كان واضحاً منذ

البداية ان محاولة التأسيس لنظام حكم جمهوري متوارث هو السير بالدولة نحو دروب محفوفة بالمخاطر بسبب التركيبة السياسية والإجتماعية التي رست عليها الدولة العربية التي تجاوزت تجربة الحكم الملكي المتوارث مما سيؤدي بالتالي الى صراعات أكيدة، سواء داخل أجنحة السلطة، أو في داخل المجتمع ذاته الذي زاد احباطه من امكانية الاصلاح.

بعد وفاة الأسد عام 2000 وتولي ابنه الثاني بشار بسبب موت باسل قبل والده بدأت الاستعدادات فعلياً لتهئية الظروف امام أبناء رؤساء بعض الدول لتولي سدة الحكم بعد رحيل ابائهم عنها مهتدين بقوة المثال الذي جرى تمريره بسهولة ويسر في سوريا من خلال تعديلات دستورية عاجلة جرت خلال نصف ساعة تحت فوهات مسدسات وبنادق الاجهزة القمعية لحزب البعث.في العراق كان عدي وقصي ابنا صدام يلعبان أدواراً اساسية من خلال المؤسسة العسكرية، والأمنية والاقتصادية مما جعلهما في موقع المشاركة في صنع القرار وتنفيذه.وفي مصر كان جمال مبارك قد انتقل من العمل في احدى المؤسسات المصرفية في الخارج الى النشاط السياسي ضمن الحزب الوطني الحاكم وسرعان ما اصبح احد ابرز قياديه.وفي اليمن اصبح احمد علي عبد الله صالح الرجل القوي في المؤسسة العسكرية كما سيقوم افراد من أسرة صالح بادوار رئيسية في إدارة ملفات سياسية وأمنية واقتصادية.اما في ليبيا فان ابناء القذافي وابنته سيفرضون قبضتهم على مختلف القطاعات العسكرية والأمنية والاقتصادية والأذرع الاعلامية في الوقت الذي يبرز نجم سيف الإسلام القذافي كوريث شبه مؤكد لوالده.

بدأ العمل على تأسيس جمهوريات وراثية يثير القلق لدى الكثيرين من المعنيين بقضية الديموقراطية ومستقبلها في العالم العربي والذين كانوا يتطلعون ان تشهد المراحل المقبلة انفراجاً في أزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لبدء عصر بناء الدولة الحديثة القائمة على الشرعية الدستورية والوطنية والاختيار الحر والمشاركة الحقيقية والتعددية السياسية والعدالة الاجتماعية والمساواة في المواطنة.انبريت شخصياً للكتابة ضد التوجهات في مقال نشر في جريدة الحياة في 11/18/ 1999 وكان ذلك في وقت مبكر من بدء الظاهرة، وخاصة بعدما وجدت ان هناك من بين الكتبة من المنافقين والوصولين في الصحافة العربية من بدأ يزين لتلك الأنظمة غيَّها ويبارك لها مغامراتها عبر الخداع والتضليل باسم الواقعية والاستمرارية والحفاظ على الاستقرار والسلم الإجتماعي، وكذلك لقطع الطريق على معارضي هذا الابتكار العربي الجديد.كان الاستمرار بهذا الاتجاه، كما كتبت، يعني "الاجهاز على مجمل العملية التاريخية الجارية في عالمنا العربي، وفي القلب منها مسألة الديموقراطية التي هي الركيزة الأهم والأكثر الحاحاً للتقدم والتحديث."كان ما يقلقني أيضاً ان بعض تلك الانظمة قد مشت خطوات كبيرة في تهيئة الأرضية لذلك دون ان تجد مقاومة لا من داخلها ولا من التيارات والأحزاب السياسية، ولا حتى من قبل القوى الدولية التي كان يجب ان تعطي اشارات بالرفض انسجاماً مع مبادئ الديمقراطية.

ولم تكن الخشية من التوريث والشروع فعلياً بعملية تهيئة ولاية العهد بعيدة عن الأسباب التي ادت الى قيام الثورات بعد ذلك بسنوات في كل مصر وليبيا واليمن وسوريا وقبل ذلك في اللامبالاة التي اظهرها العراقيون ازاء الغزو

الامريكي لبلادهم حين تركوا صدام يسقط لانه لم يترك امامهم من خيار الا ان يكون خليفته عدي، أو قصي، وهو ما كان يعني انهم سيظلون تحت رحمة تلك العائلة وظلمها وطيشها لوقت طويل.في مصر كانت خطط توريث جمال مبارك تجري على قدم وساق منذ ان عين في قيادة الحزب الحاكم وبدأ يلعب دوراً من وراء الستار في ادارة شؤون الحكم.وفي ليبيا فقد كان سيف الإسلام قد قطع شوطاً كبيراً في الاستعداد لليوم المؤمل بعد سنوات من لعبه دوراً نشطاً في العلن في مؤسسات وواجهات انشأها كي تتولى تسويقه الى الليبيين والعالم بانه الخليفة المحتمل لوالده.اما في اليمن فقد تولى احمد علي عبد الله صالح وظائف رئيسية في الجيش وفي الحرس الجمهوري وضعته في مركز أساسي من مراكز صنع القرار في البلاد.كل ذلك في حين كان بشار قد قطع شوطاً بعيدا في ترسيخ قواعد حكمه بعد ان تولى الرئاسة بعد ابيه مستخدماً ذات الالة الحزبية والقمعية للسيطرة على الدولة ومفاصلها الرئيسية.مَثلَّ كل واحد من هؤلاء الصبية في نظر شعوبهم سبباً من الأسباب المباشرة لقيام الثورة في بلده حيث اجتمع السخط الشعبي مع المبادرات الرافضة للتوريث مع الرفض الكتوم الذي كانت تعبر عنه مؤسسات الدولة الاساسية هناك.لم يكن المضي بالتهيئة لوراثة الحكم للابناء الذين لم يكونوا يمتلكون من المؤهلات الا صلتهم بأبائهم يُمثلُ استخفافاً بالشرعية وبالدستور والقوانين والأعراف وبالأحزاب وبالنظام السياسي القائم في كل بلد ذاته، بل كان اهانة لتاريخ ذلك البلد ولكفاح أبنائه من اجل التحرر وبناء دولة يسود فيها التكافؤ والمساواة وتدميراً لطموحاتهم بأن يأتي يوم ينتهي فيه الاستبداد ويكون لهم الحق في إختيار حكامهم بانفسهم وبحرية.

لم يكن التوريث يعني نهاية الحلم بالاصلاح والتغيير كما كانت توقعات المرحلة، بل العودة الى مرحلة ما قبل الدولة والى البنى القبلية التي قامت عليها التكوينات الاجتماعية القديمة والتي كانت تُوَرث السلطة والجاه والثروة الى الأبناء.كان القبول بالتوريث يعني العودة بهذه البلدان الى وراء، أي الى أيام الحكم الملكي، او في أحس الأحوال تأسيس حكم شمولي قائم على السلالة العائلية شبيه بذلك الذي اقامته عائلة "كيم ايل سونغ" في كوريا الشمالية، او "فيدل كاسترو" في كوبا مما يتناقض مع وجود مؤسسات دستورية منتخبة تأخذ على عاتقها مسؤولية انتخاب الرئيس في حالة شغور المنصب لا ان يذهب لعضو في أسرة الرئيس من دون انتخابات حقيقية.ومن المؤكد ان التوريث سيعني استمرارية في نمط الحكم لانه ينطوي على المحافظة على تراث الرئيس الأب ونظامه وحزبه الحاكم وأجهزته القمعية، اي بمعنى آخر فانه سيديم نمط النظام الاتوقراطي السائد.غير ان التوريث سيواجه دائما برفض كتوم، سواء اكان شعبياً، او من قبل جماعات المعارضة، او حتى من قبل اعضاء في النخبة الحاكمة التي ترى فيه فرض الرئيس وريثه من أسرته، وهو ما يفوت الفرصة على احد اعضائها الذي كان ينتظر دوره لتولي منصب شارك في صنعه وصانه سنوات طويلة.

ومن دون ادنى شك فان التوريث، او المخاوف من تبيت النية عليه، كان احد العوامل الاساسية التي وقفت وراء بعض الثورات العربية والتعجيل بها ليس فقط لانها ظهرت ككابح رئيسي للتغيير والاصلاح في الانظمة الحاكمة، بل لانها أيضاً فجرت التناقضات الداخلية في بنية الانظمة ذاتها ومهدت الطريق لتهاويها السريع.كان من الطبيعي ان تتم عملية انتقال الحكم

في الانظمة المتسلطة بطريقة تصارعية كما جرت دائما في العالم العربي حيث تتنازع الاجنحة المختلفة او القوى المتنافسة واحيانا بطريقة استباقية لملء الفراغ في السلطة.غير عملية التوريث كانت تستهدف قطع دابر تلك الصراعات وانشاء مسار محدد لخلافة الرئيس في النظام الجمهوري تماما مثل نظام ولاية العهد في النظام الملكي على الرغم من اختلاف ديناميات الحكم في كلا النظامين.وكما سيتبين لاحقا من التجربة المصرية فان انكشاف نية مبارك في توريث سلطته الى ابنه افقدته دعم الجيش الذي لم يكن مجرد قاعدة لحكمه، او مجرد شريك كما كان يظن، بل السلطة الفعلية التي استشعرت بالخطر الذي يمكن ان يشكله تنصيب جمال كأول رئيس مدني آت من خارج مؤسساتها على قمة تلك السلطة.ربما لم يمض الأمر على هذا النحو في ليبيا واليمن ولكن شعور أركان النظام ونخب الحكم في البلدين بان تولي سيف الاسلام القذافي واحمد عبد الله صالح السلطة سيحرمها من فرصة المنافسة بعد رحيل الأبوين ويؤسس سلالة حاكمة في البلدين وهو ما كان سبباً لفتور القيادات الأخرى تجاه الانتفاضات الشعبية وترك النظامين كي يواجها مصيريهما.في سوريا كانت تجربة التوريث الفعلية قد وصلت ذروة أزمتها في الثورة بعد ان ادت خلافة بشار الأسد لوالده الى ازاحة النخبة الحزبية والعسكرية عن مراكز القرار والقادة والى انكشاف طبيعة قيادة النظام باعتباره مجرد واجهة ضيقة للحزب والطائفة والأسرة دون قاعدة شعبية واسعة.

في التغيير من الخارج

في بداية القرن الواحد والعشرين وضعت قضية اخفاقات الدولة العربية في اجراء الاصلاح الديمقراطي وفي عملية التحديث على الأجندة العالمية اثر الهجمات الارهابية على نيويورك وواشنطن التي قام بها افراد عرب ينتمون الى تنظيم القاعدة الارهابي يوم 11 ايلول (سبتمبر) 2001.ومثلما شكل الهجوم وهجمات أخرى جرت في عدة مناطق من العالم اختراقاً وتحدياً عالمياً أمنياً كبيراً فقد أشرت "غزوة نيويورك وواشنطن" كما اسماها التنظيم الى مشكلة خطيرة بدأت دول عديدة تستشعرها، وهي العلاقة بين الأستبداد العربي وبين الارهاب الذي بدأ يأخذ صفة الاسلامي وتُتَهم دولٌ عربية بانها اصبحت بؤر نشطة له، وربما تستخدمه أيضاً.كان الرد الأمريكي على ذلك الهجوم هو الحرب في افغانستان أولاً، ثم تلى ذلك غزو العراق"، وبعدها حرب شاملة اعلنها العالم على الارهاب الدولي الذي ظلت النظرة اليه انه صناعة عربية إسلامية.لكن رداً آخراً تجسد في نظريتي "الفوضى الخلاقة" و"الشرق الاوسط الجديد" اللتان بدا ان ادارة الرئيس :جورج بوش" قد صاغتهما ثم لجأت الى تطبيقهما في المنطقة استجابة لتحديات الارهاب الدولي ومواجهته.كان الاطار العام للنظريتين يبغي دعم جهود نشر فوضى بشكل مقصود ثم العمل على خلق بيئة سياسية ملائمة هدفها إعادة بناء، أو تشكيل، المنطقة ودولها وفق واقع جديد.كان الهدف كما شرحه "مايكل ليدين" عضو "معهد انتربرايز الأمريكي" التابع للمحافظين الجدد عرابو المشروع والذي كان أول من صاغ التعبير هو "تدمير البنى القديمة والتقليدية التي تشمل القومية والوطنية والدينية والأنماط التي تعبر عنها في الثقافة" واحلال بدائل عنها.ولاضفاء طابع

ايجابي يخفف من تعبيرات الفوضى والتدمير، من ناحية، و تعزيز الاستراتيجية الجديدة، التي تستبدل دعم الديمقراطية بدعم الاستقرار، التي كانت السياسة الأمريكية التقليدية لعقود طويلة، من ناحية ثانية، فقد صاغت الدبلوماسية الأمريكية بالتزامن مع ذلك "مبادرة الاصلاح في الشرق الاوسط" والتي استهدفت عناوين فضافضة عن إصلاح الأوضاع السياسية من خلال توسيع المشاركة وتعزيز الحريات الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية ودعم التنمية في بلدان المنطقة.وفي مسعى لإثبات جديتها فقد قررت الإدارة الأمريكية انشاء سكرتارية تنفيذية للمبادرة (منتدى المستقبل) مع صندوق مالي لدعم برامج متنوعة تساعد على تنمية الوعي والممارسة الديمقراطية، كما عملت على الحصول على دعم معنوي ومادي لها من مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والاتحاد الأوربي.

جوبهت المبادرة الأمريكية أولاً بالازدراء من قبل الانظمة العربية، وخاصة الرئيسية كمصر والسعودية، ثم سعت الى اعلان الحرب عليها نظراً لما وجدته فيها من مسعى للتدخل في شأن من شؤونها الداخلية طالما اعتبرته قدس اقداسها وجوهر وجودها وعارضت بقوة مسألة ايجاد مؤسسات من شأنها أن تكون قادرة على تمويل المنظمات غير الحكومية في دولها بشكل مباشر.وساهم قطاع لابأس به من الجماعات والنخب السياسية وفي الرأي العام العربي أيضاً في حملات التشكيك بالمبادرة وبفرص نجاحها وبالأهداف الأمريكية من ورائها ودعوا الى مبادرات اصلاحية نابعة من اوساط العرب انفسهم.ولكن أطرافاً، بعضها معروف بعدائه للأمريكان، وبعضها متشكك في نواياهم، ذهبت أبعد من ذلك حين ركزت جل اعتراضاتها وهجومهما على

معنى "الفوضى" الذي تظمنته السياسة الجديدة واستخفت بكلمة الخلاقة الملحقة بها ورأت انها مشروع جديد لنشر الخراب في المنطقة، توطئة لإعادة تقسيمها خدمة لاسرائيل، وللمشاريع الغربية في المنطقة.

كنت اتابع المناقشات الجارية في مؤتمرات وندوات ومنتديات عديدة وكذلك النشاطات الحكومية التي ركزت على الانتقاص من أهمية المبادرة والهجوم عليها وعرقلة الجهود المبذولية للترويج لها سياسياً واعلامياً.وبقدر ما صعدت الادارة الأمريكية من ضغوطها لاقناع الأنظمة العربية بالمبادرة فقد تحصنت الأخيرة بالقدر نفسه بخبراتها التاريخية وامكانيتها كي ترد على تلك الضغوط وافشالها.كنت اعرف من خلال التجربة ان الأنظمة العربية تمتلك مهارة في المناورة حين تجد الضغوط عليها كبيرة وتسعى لامتصاصها الى حين قبل ان تشن عليها هجوماً معاكساً، وهو ماحدث في سياق مماثل مع انهيارالإتحاد السوفيتي، وسقوط جدار برلين، وتفكك المنظومة الاشتراكيةن وتصاعد موجة العولمة حين لجأت الى استراتيجية النعامة بهدف الانتظار حتى تولي العاصفة ادبراها وتتبدد.فنظام مبارك، مثلاً، سهل لبعض المؤسسات، مثل مكتبة الاسكندرية، بعقد مؤتمرات من أجل مناقشة مبادرات الاصلاح ومحاولة اضفاء طابع عربي عليها بعيداً عن الضغوط لكنه تشدد في اطار الجامعة العربية والاجتماعات الوزارية الرسمية في رفض الانصياع كلياً لفحوى المبادرة الأمريكية.في اجتماعات الجامعة العربية وفي مؤتمر القمة العربية في تونس عام 2004 كنت اشاهد الجهود الحثيثة التي جرت أولاً لإفراغ المبادرة من محتواها، وثانياً لافشال اي محاولة لالزام الدول العربية لتنفيذ بنودها.في قمة تونس تفجرت الخلافات بشأن مبادرة الاصلاح داخل

الإجتماع الوزاري التحضيري مما ادى الى تأجيل القمة والتي خرجت حين انعقدت بعد اسابيع بقرارت باهتة، رفضت حتى استخدام تعبير الاصلاح واصطكت بدله كلمات "التطوير والتحديث والارتقاء بمسيرة التقدم" وكلها عبارات مستلة من قواميس التلفيق التي اعتادت عليها الأنظمة العربية.وفي مؤتمرات إقليمية عقدتها الولايات المتحدة في المنطقة مارست الحكومات العربية ضغطاً مضاداً، وخاصة مشاركة المنظمات غير الحكومية في العالم العربي في تقديم رؤاها في شأن الاصلاح مباشرة إلى ممثلين عن حكوماتها على المستوى الوزاري.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تتحدث فيها الولايات المتحدة الأمريكية عن نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط اذ قبل ذلك وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين طرحت الولايات المتحدة بعض البرامج بهذا الصدد، وخاصة التركيز على تطوير المجتمع المدني في الشرق الأوسط ولكنها كانت أقل حماساً في ترويجها، أو الضغط على الحكومات لقبولها.وفي سياق موازٍ كانت اوربا قد طرحت ايضاً مشاريع مختلفة بشأن دعم الحريات وحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية في اطار بناء الشراكة الأوربية المتوسطية، غير انها لم تلق بالاً من الدول العربية المعنية، مما ادى الى وئدها في المهد.وفي الحقيقة لم تكن تلك المشاريع بحد ذاتها، والتي سميت ببرامج دعم، أو الترويج للديمقراطية، تعني انها تستهدف تغيير الأنظمة واقامة أنظمة ديمقراطية بدلها، فمثل ذلك التفسير كان بعيداً عن الواقع لانه يتناقض مع مجمل سياسات الولايات المتحدة، والتي لم يكن ايجاد أنظمة ديمقراطية في الشرق الأوسط على جدول

اعمالها.فتاريخ امريكا في الشرق الأوسط حافل بمحاولات تغيير الأنظمة بواسطة الانقلابات العسكرية والمؤامرات واحلال انظمة صديقة وطائعة لها.وخلال تاريخها كله في المنطقة كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على أساس دعم الحكام والأنظمة التسلطية باعتبار ان ذلك ركيزة لاستقرار المنطقة، اما وصول انظمة ديمقراطية مدعومة شعبياً فهو امر يتنافى مع المصالح الأمريكية، ومصالح حليفتها اسرائيل.كانت الأنظمة العربية التي تدين بوجودها الى صفقات اتَمتها مع الأمريكان والدول الغربية والى العلاقات الزبائنية بينهما تدرك تماماً ذلك في حين كانت هناك شكوك حقيقية بصدد ذلك لدى الكثير من دعاة الاصلاح والتغيير في العالم العربي بان المبشرين بالمبادرة الأمريكية لم يأخذوا مشروع تحقيق الديمقراطية في المنطقة على محمل الجد.كانت تجربة الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق الحية ماثلة أمام اعين الجميع وتلقي بضلالها على السجالات بشأن التغيير والاصلاح في المنطقة وتجعل اي حديث عن مشاريع أمريكية عن الديمقراطية أمراً مثيرا للشكوك، وحتى للاشمئزاز قبل السخرية.ساعدت حملات الدعاية التي شنتها الحكومات أيضاً على تصوير دعوات الاصلاح الأمريكية بانها محاولة فرض تغيير من الخارج مما يعني دمغ المؤيدين والمنخرطين في أي مشروع يحصل على دعم خارجي بتهم الخيانة والتآمر.

على اي حال، فبالامكان القول ان الأنظمة العربية ضيعت حينها فرصة ذهبية لمراجعة مسار الدولة التي تحكمها منذ تأسيسها وللقيام بإصلاحات جذرية وحقيقية بغض النظر عن وجود مبادرة اصلاح خارجية أم لا.كانت التجربة التاريخية لعقود من عمر الدولة العربية تدل ان لحظة

امجادها انتهت، وان السلطوية في عالم السماوات المفتوحة قد اصبحت شيئاً من الماضي، وانها وصلت الى طريق مسدود واصبحت بحاجة الى أجندة اصلاح طموحة ومتعددة الجوانب تعيد تأسيس كينونتها، وان تكون دولاً أكثر إستقراراً، وأكثر قوة، وأكثر عدالة، وأكثر ازدهاراً.ان إنسداد كل آفاق للتغيير السلمي واستمرار الدولة العربية في تغولها على شعوبها وتَجَّبر أنظمتها البيروقراطية وتوحش أجهزتها الأمنية قد جعل من الثورة أمراً محتماً، وطريقاً سالكاً أمام شعوبها في اللحظة التي ستشعل فيها شرارة ما براكين الغضب المكتومة في صدورها.وفي نهاية المطاف فحين عصفت الثورات العربية بتلك الأنظمة بعد أقل من عقد وزلزلت بكل تلك الأسئلة عن الاصلاح والتغيير وما يرتبطان بها من الثوابت والمرجعيات ومنطق التاريخ والشروط الموضوعية، فانها عصفت أيضاً بسكينة النظام الاقليمي والدولين مما جعلها في مواجهة محنة العامل الخارجي ودوره في منطقة كانت مجمل اوضاعها نتيجة تفاعلات جيوسياسية وصراعات دولية، ان لم تكن هي ذاتها صنيعة تلك التفاعلات.سنرى بين طيات هذا الكتاب اشارات الى التدخل الخارجي بشكل أو بآخر، مضمراً أم سافراً، بارادة الدولة العربية، أو رغم انفها، ولكنه سيكون تدخلاً في معظم تلك الأحوال معادياً للثورات وجزءاً من عمل الثورة المضادة تجسيدا للعلاقة العضوية التي نسجت عبر عقود بين الانظمة الحاكمة والخارج، او المصالح والأجندات الإقليمية والدولية.ستلعب روسيا وايران وتركيا ادواراً عسكرية مباشرة في سوريا، وفي ليبيا سيكون للتدخلات الخارجية عسكرياً وسياسياً دور مباشر في اطالة آمد الازمة وفي تعقيداتها

في حين سيكون ما يسمي بالتحالف العربي في اليمن برئاسة السعودية والامارات طرفاً أساسياً في الحرب الاهلية.

في السنوات اللاحقة نسجت الكثير من الاساطير بشأن الدور الأمريكي في الربيع العربي وتم تداولها في احيان كثيرة بهدف شيطنة الثورات العربية وادانة المشاركين فيها، او المتحمسين لها كما تم الترويج الى كون الثورات العربية كانت صناعة أمريكية بهدف اثارة الشكوك والمخاوف من امكانية اندلاع حراكات شعبية واسعة النطاق في المستقبل.وتعتمد أكثر تلك الاتهامات على إجتزاء أقوال او مواقف من هذا المسؤول الأمريكي او ذلك عبر مذكرات كتبوها، أو تصريحات ادلوا بها، او من خلال تسريبات لمراسلاتهم وتم لي عنقها كي تخدم تلك السردية عن الدور الأمريكي.وفي حين ان صياغة السياسات والإستراتيجيات الأمريكية تجري في سياقات اخرى بعيدة جداً عن ما يقال في العلن او ما تنقله مراسلات تجري في اطار التقييم أو التحليل او حتى اعداد المواقف والتي تتخذ عادة عبر شبكة معقدة وتراتبية دقيقة في مؤسسات صنع القرار والأجهزة الساندة لها فان السياسات التنفيذية تجري عادة وفق منطق مختلف وفي سياقات اخرى.ورغم ان التحقق من الدور الأمريكي المباشر في أحداث عام 2011 وما تلاها سيحتاج سنيناً طويلة وجهوداً بحثية جبارة في الوصول الى معلومات ووثائق وشهادات يمكن من خلالها رسم الصورة الكلية للموقف الأمريكي من الربيع العربي، الا ان من شاهد تلك المرحلة وراقب المواقف الأمريكية عن كثب سيدرك بسهولة انها بعيداً عن تذبذب وتردد الرئيس "باراك اوباما" وتخبط وزيرة خارجيته "هيلاري كلينتن" وتلاعب الأجهزة والمؤسسات واللوبيات ووسائل الاعلام كانت كلها

ادوراً سلبية هي محصلة تلك السياسة الأمريكية التقليدية والدور الامريكي في الشرق الأوسط الذي تجاوز صيغة التدخل التقليدية وحتى الاستعمارية الى محاولة غرس وتنمية نموذج مقرر سلفاً رسمته أمريكا للمنطقة على هواها ووفق مصالحها الخاصة.كانت أجندة الاصلاح التي بشرت بها ادارة "جورج بوش" تهدف لمعالجة الاختلالات الأمنية التي أحدثتها موجات الارهاب التي بدأت تتسع بعد 11 ايلول (سبتمبر) وتأثيراتها عليها وعلى الغرب عموماً من خلال سد بعض الثغرات في عيوب الأنظمة العربية، لكن الثورات كانت شيئاً مختلفاَ كلياً.كانت الثورات بقيمها ومبادئها وأهدافها النموذج الذي رأت فيه أمريكا تناقضاً مع أهدافها واستراتيجياتها التي تدير به المنطقة ولذلك حاولت احتواءها وحين اخفقت دعتها تفشل وتواجه مصيرها بينما استعدت هي لفصل آخر من فصول سياستها في المنطقة.

في الثورة التكنولوجية

دخلت ثورات الربيع العربي عام 2011 في التاريخ كأول هبات جماهيرية تستخدم التكنولوجيا الحديثة التي وفرتها ثورة الاتصالات الكونية التي كانت قد وصلت يومها الى مستوى غير مسبوق في توفير وسائط نقل المعلومات والصورة والصوت في زمن وقوع الحدث الى الجهات الأربع وبسرعة فائقة مما جعل بامكان العالم ان يشاهد ويسمع الحدث اينما كان في لحظة وقوعه ودون تدخل من محرر أو رقيب.في عام 1978 حين بدأت الثورة الايرانية التي اطاحت بالشاه بعد عام كنت شخصياً أعمل على مراقبة

احداثها كمحلل لكني كنت أضطر للحصول على تفاصيل الأخبار التي تبثها الاذاعات ليلياً بتلخيص مركز ثم تأتي بعد ذلك ببعض التفاصيل بعد أيام أو أسابيع من خلال الصحف او المجلات او التقارير الدبلوماسية التي تصلني.قبل ذلك بكثير كنت قد قرأت "تاريخ مختصر للثورة الفرنسية 1789–1799" لـ"البير سوبول" وكتاب "جون ريد" "10 أيام هزت العالم" عن الثورة الروسية 1917 وكنت ادرك جيداً مالذي يعنيه ان تكتب عن ثورة كمؤرخ بعد قرن من الزمان، او ان تقرأ مشاهدات صحفي لثورة بعد سنين من كتابتها، وبين ان تعيش بركان الأرواح وهي تفجر الغضب الكامن بداخلها وتكون شاهداً عليه لحظة وقوعه.حين حل موسم الثورات العربية تغير كل ذلك وأصبح بامكان أي واحد في هذا العالم ان يشاهد ذلك البركان وهو يقذف حممه في شوارع المدن العربية وهو في بيته، أو مكتبه مباشرة وعلى الهواء ويحس بجمرات لهيبه، دون ان يبارح مكانه.

لكن قبل ذلك وفي يونيو (حزيران) 2009 اندلعت في طهران ومدن إيرانية عدة مظاهرات صاخبة احتجاجاً على تزوير الانتخابات التي جاءت لصالح الرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد ضد منافسه الإصلاحي مير حسين موسوي والتي سرعان ما تطورت الى حركة احتجاجية سميت بعدها بـ"الثورة الخضراء".كانت المظاهرات من الاتساع بحيث ان كثيرين اعتبروها ثاني أكبر حركة احتجاجية في ايران بعد الثورة الاسلامية في سبعينيات القرن الماضي.كان من ضمن الاجراءات القمعية التي مارستها السلطات الايرانية منع الصحفيين والمراسلين من العمل على تغطية المظاهرات مما فرض حجباً كاملاً على أخبار الانتفاضة الأمر الذي أثار المخاوف من نوايا النظام

الايراني الذي لم يتورع فعلاً من ارتكاب أشد انواع الانتهاكات بحق المحتجين الذين قتل وجرح عدد منهم برصاص أفراد الأمن والحرس الثوري.يومها تذكرت ان الدعوات للثورة الاسلامية ذاتها عام 1978 كانت في معظمها تستند الى الخطب التي كان يسجلها آية الله الخميني على أشرطة الكاسيت في مدينة النجف الأشرف ويهربها من هناك أفراد المعارضة كي تستنسخ وتوزع في المدن الايرانية وتلهب بعد ذلك عواطف الايرانيين ضد نظام الشاه.

وفي سبيل مواصلة تغطية الأخبار لجأت وكالات الانباء العالمية الى وسائل مستجدة في محاولة الوصول الى المعلومات عبر استخدام التلفون المحمول والانترنيت بغية الاتصال بمواطنين ايرانيين كانوا على استعداد لتزويد الصحفيين بالاخبار والمعلومات والصور والفيديوهات عن الانتفاضة وأعمال القمع التي جوبهت بها.كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ العمل الصحفي التي تجري فيها التغطية الصحفية لاحداث كبرى عن طريق الحصول على المعلومات من أفراد عاديين عن طريق وسائل تكنولوجية من غير وجود صحفيين في الميدان وبدون طرق التحقق التي تجري عادة مع المصادر والتي اعتبرت دوماً قاعدة أساسية من قواعد العمل الصحفي.كنا نحصل في مكتبنا الاقليمي للشرق الأوسط عبر الانترنيت والتلفون المحمول من ايرانيين عاديين على مواد خام من الصور والأفلام عن التظاهرات ومشاهد عن أساليب القمع الشديدة التي يلجأ اليها افراد الأمن الايرانيون بما يعجز عنه أي مراسل صحفي يعمل داخل ايران وفي ظروف الرقابة المشددة تلك ان ينقله للعالم مما ساعد على كسر الحصار الاعلامي ونقل صور حية للتظاهرات واطلاع الناس على حقيقة ما يجري هناك.أدت تلك الطريقة

المبتكرة الى ثورة في عالم الصحافة كما أنها كسرت القيود التي كانت تضعها الحكومات على نقل الأخبار بحيث انها لم تصنع شراكة بين الناس العاديين الذين يستخدمون أجهزة الاتصال التي بين أيديهم ووسائل الاعلام الدولية فقط، بل انهت قدرة الحكومات على التحكم بالأخبار وحجبها، الا اذا اضطرت الى قطع وسائل الاتصال كلية ولفترة طويلة، وهي عملية كانت شبه مستحيلة نظراً لدخول الانترنيت في معظم مجالات الحياة والنشاطات الاقتصادية الحيوية.وما يجب تأكيده في سياق الحديث عن البيئة التي تطورت فيها الاتصالات في عصر الانترنيت وعلاقة ذلك بالاعلام ان ذلك كان في اطار الموجة الجديدة التي تبعت استخدام البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية والذي تطور مع حرب الخليج عام 1991 حيث شهد العالم لأول مرة بثاً حياً مباشراً لوقائع تلك الحرب من اماكنها وهو ما أعتبر ثورة في العمل الصحفي الذي أصبح ينقل الصورة، وأحياناً الخبر كله دون تدخل تحريري كبير ودون رقابة ومباشرة من موقع الحدث.

في عام 2011 كان عدد مستخدمي الانترنيت في العالم العربي قد بلغ حوالي 65 مليون مشترك وهو رقم سيرتفع الى نحو 175 مليون مشترك عام 2017 في حين ان مستخدمي فيسبوك وتوتير وغيرها من منصات التواصل زاد بنسب مماثلة خلال نفس الفترة مما جعل من هذه الخدمات وسيلة التواصل الرئيسية التي فاقت التلفزيون، مثلاُ.بعد الربيع العربي ستؤدي هذه الوسائل الالكترونية التي تطورت سريعاً الى استخدام واسع للشبكات العنكبوتية، وخاصة الفيسبوك وتويتر وانستغرام وغيرها من المنصات من الأدوات الاعلامية السلاح الاهم بيد الحركات الجد``يدة الساعية للتغيير، أو

النشطاء السياسيين، والذين طوروا بسرعة مهارات عديدة في فنون التواصل وفي كل من عمليات التشبيك البينية، وكذلك في ايصال رسائلهم بسرعة وبشكل مباشر الى اوسع جمهور ممكن في كل بقاع العالم.ستجري هذه الانتقالة في اطار ما سيعرف بالثورة الرابعة التي تقوم بها البشرية خلال نحو خمسة قرون والتي تسعى لاستخدام ما ابتكره العلم وانتجته قوى التكنولوجيا من اجل التخلص من القديم واحلال الجديد والتقدم لصالح الخير العام.واذا كان التقدم في مجالات المعلوماتية قد اعتبر ثورة من سلسلة الثورات التقنية كالثورة الصناعية والزراعية فان الاستخدامات التي دفعت بها الانتفاضات العربية لهذه التقنيات أصبحت ثورة في داخل الثورة وستفتح مستقبلاً باباً للعديد من التقنيات التي جعلت العالم ينعم بالمزيد من المعلومات والاتصالات والتفاعلات التي ستؤدي دوراً مهماً في نشر الديمقراطية في العالم.

حين حلت الثورة الياسمين كان الشباب التونسي قد تعلم واتقن الكثير من الأساليب الفنية والتحريرية التي تمكنه من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل فعال في اعلاء صوت الحراك واختراق حزام التضيق الاعلامي والرقابة الذي كان نظام زين العابدين بن علي يفرضه عليهم، ووفروا بديلاً عن أجهزة الاعلام الرسمية التي كانت تُعتم على أخبار الانتفاضة، او تقوم بتحريف وقائعها ومخرجاتها.في مصر ستكون صفحة "كلنا خالد سعيد" التي انطلقت على الفيسبوك تضامنا مع شاب مصري لقي حتفه على يد رجال أمن احدى أهم المنصات التي استخدمت في تحشيد وتعبئة الشارع ضد نظام حسني مبارك وفي تجنيد الشباب للمشاركة في الثورة وتنظيم فعاليتها عبر الانترنيت.وهكذا سيكون الأمر في ليبيا واليمن وسوريا

والبحرين حيث ستلعب منصات ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية دوراً في التشبيك بين الثوار وفي نقل رسالتهم وأخبارهم للعالم.وكما كانت الصحف والاتصالات السلكية واللاسلكية والراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية قبل ذلك وسائل اعلامية سياسية فقد تحولت تقنية الانترنيت بذاتها الى مسرحٍ للثورات العربية، لكنه مسرحٌ تفاعلي يتدخل المواطن في تغذيته بشكل مكثف ويعزز من مخرجاته الديمقراطية.

سيكون للشبكات الإجتماعية بعد ذلك دورٌ كبيرٌ في كل الانتفاضات والحراكات الجماهيرية المستقبلية في كل أنحاء العالم بدءاً من احتجاجات "احتلوا وول ستريت" في امريكا نهاية عام 2011 حتى مظاهرات المضلات في "هونغ كونغ" عام 2018 وحركة "حياة السود مهمة" في امريكا أيضاً في عام 2019.وقد استطاعت هذه الحركات وغيرها أن تستفيد بقوة من التنامي المستمر لوسائل الاتصالات ونقل المعلومات في الترويج لخطابها وفي تجنيد الأنصار فصارت حاضرة بقوة في الساحة السياسية بعد فترة وجيزة من تشكيلها.وفي الموجة الثانية للربيع العربي في السودان والجزائر ولبنان والعراق عام 2019، التي تميزت هذه المرة باشعال حركة "احتجاجات الهاشتاغ" على تويتر والاستخدام الواسع النطاق لموقع يو تيوب لنقل الفيديوهات المصورة من مواقع التظاهر والتي حولت المجال السبراني نفسه الى ميدان افتراضي للثورة.في آيار (مايو) 2021 سيؤدي الاستخدام الواسع لوسائل الاتصال الاجتماعي أثناء الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة الى تغير دراماتيكي، بل انقلاب، في توجهات الرأي العام العالمي لصالح الفلسطينيين ولم يكن ذلك ممكناً لولا المهارة التي اكتسبها النشطاء باستخدام هذه الوسائط وهو ما

سيكون مؤشراً لما يمكن ان يقدمه الانترنيت في المستقبل.ولن أجازف بالقول ان الفضاء السبراني نفسه الذي يتزايد اتساعه وتطويره ويصبح جزءاً من واقعنا اليومي في العمل وفي التعليم والترفيه والثقافة والاعلام الجماهيري سيكون نفسه يوماً ساحات الثورة البديلة عن الشوارع والميادين في عمليات الاحتجاج والتغيير.

ستلجأ الأنظمة العربية الى فرض رقابة صارمة على الإنترنيت ومواقع التواصل وستصدر حزماً من القوانيين تفرض عقوبات مشددة على مستخدميها في ترويج أية أخبار، او نشاطات معارضة وستضع بعض الحكومات الكتابات على مواقع الانترنيت في خانة النشاطات الارهابية بغية انزال اشد العقوبات بحق ممستخدميها.كما ان هذه الأنظمة ستنفق ملايين من الدولارات لشراء أجهزة وبرامج الكترونية متقدمة بهدف اختراق أجهزة تليفونات وحاسبات الناشطين، أو المشكوك بهم، بهدف مراقبة ما ينشرونه على مختلف الوسائط والتجسس على مكالماتهم التليفونية الشخصية.ما بدا عام 2009 وكأنه انطلاقة لاعلام بديل ولثورة عالمية في حرية تبادل المعلومات ونقلها عبر الانترنيت وللتعبير عن الرأي وحرية الفكر والنشر انتهى بعد عشر سنوات وكأنه عودة الى العهود القديمة من المنع والرقابة والتدخلات الفجة في الاتصالات.لكن ورغم ان الحكومات ستنجح الى حد كبير في الحد من انتشار وتوسع الشبكات الاجتماعية كقوة معارضة متنامية من خلال هذه الوسائل القمعية، الا ان مستخدمي هذه المنصات سيتمكنون دائماً من تجديد وتطوير أساليب ولغة غير تقليدية وغير مباشرة ستظل تعبر عن روح الاحتجاج والرفض والثورة.ستخسر الأنظمة العربية هذه المعركة أيضاً، ليس

فقد بسبب التقنيات التي سوف تستحدث لافشال محاولاتها للسيطرة على الفضاء السبراني، بل لان التقدم في العلوم التكنلوجية سيصبح جزءاً من منظومة المعرفة الكلية، وهي منظومة عابرة للحدود بطبيعتها، كما انها متكاملة مع فروع المعرفة الأخرى مثلما هي ملتزمة بممارسة الفكر النقدي الخلاق.

في معنى الثورة

منذ اللحظات الأولى لانطلاقها نهاية عام 2010 جوبهت الحراكات الشعبية العربية بالشكوك والارتياب، ومن ثم اطلاق وابل من من الاتهامات من قبل الأنظمة العربية التي قامت ضدها، ومن مؤيديها وانصارها، وأيضاً من قبل حلفائها في المنطقة، وكذلك من قبل متشككين في انحاء العالم.في البداية تم الاستخفاف بالثورات وأُعتبر خروج الشباب على سلطة كان عليهم ان يعرفوا جيداً قدرتها على البطش مغامرةً وطيشاً وسؤ تقديرٍ للقوة التي يمكن ان تستخدمها أجهزتها لاعادتهم الى جحور الخوف التي كانوا قد اعتادوا العيش فيها.حين عجزت وسائل العنف المفرط عن ارغامهم على التراجع وبان ضعف وهشاشة تلك الأجهزة لجأت الأنظمة الى جعبتها المعروفة من مفردات الاتهامات فوسمتهم أولاً بأنهم مُغرَرٌ بهم، ثم أطلقت عليهم وصف القِلة المندسة، وبعد ذلك دمغتهم بالتخريب، وأخيراً تم الحكم عليهم بالخيانة والعمالة.كان الهدف في البداية هو القتل المعنوي للثورة التي اندلعت شرارتها

بعد أن عجزت الأنظمة بكل قسوتها وجبروتها ان تطفئ شعلتها، وتوقف مداها، وهو تكتيك تقليدي لجأت اليه كل الأنظمة التي تعرضت للموجات الثورية من قبل حيث كان الازدراء والتوحيل هو أول سلاح يشرع بوجه الثوار قبل ان توجه الى صدروهم العارية البنادق وتطوق اياديهم الاصفاد.كان يصعب على الأنظمة الحاكمة التي تحولت الى آلهة ان تصدق ان تلك الملايين التي خنعت طويلاً بإمكانها ان تستيقظ من سباتها بعد كل سنوات القهر والصبر وتخرج لكي تعبر عن غضبها العارم.لم يصدقوا ان ليس بامكان أية مؤامرة، أو قوى خارجية، ان تدفع اناساً بسطاء كي ينزلوا الى الشوارع ويواجهوا باجسادهم العارية رصاص القوات الأمنية وهرواتها والغاز المسيل للدموع والسحق بالمدرعات، أو العصابات المسلحة من الشبيحة وأرباب السوابق اعتاد رجال الأمن على استئجارهم لتنفيذ المهمات القذرة.لم يصدقوا في البداية ان ما حرك المظاهرات في تونس عشية حرق محمد بوعزيزي نفسه لم يكن سوى طاقة الغضب والكراهية التي اختزنها الناس سنوات طويلة ضد نظام بن علي وهي التي فجرت ذلك البركان الذي ظل يستعر في داخلهم سنيناً طويلة، وان شرارتها يمكن ان تمتد اليهم.لكن حين صحوا على الطوفان يملأ شوارع مدنهم، وحين دارت الدوائر عليهم وفشلوا في ايقافها، فان ما سعت اليه قوى الثورة المضادة هو توجيه السهام الى الثورة ذاتها، الى معانيها والى روحها، حتى كادوا لو تمكنوا ان يمحوا الكلمة ذاتها من قواميس اللغات كافة.وفي الفترات التي ستعقب هزيمة الثورات ستشاع في محافلهم السياسية والاعلامية لغة جديدة يبدأ الحديث فيها عن "ما يسمى" أو "ما يدعى" بالثورات في حين سيتم السخرية من الربيع العربي بوصفه بالخريف أو الشتاء، الذي

سيقال انه "ذهب غير مأسوف عليه" أو حتى تسميته بالإعصار، أو "الاسؤ الذي اصبح خلفنا"، كما سيتم الاستخفاف بـ"الشعب" وبـ"الجماهير" بانها مجرد كتل "بارعة في الهتافات"، وسيتم التساؤل عمالذي يريدون ومالذي يمكن ان يفعلوا بما يهتفون له لو انهم حصلوا عليه.

ولم يقتصر هجاء الثورات على القوى المعروفة بالعداء لها سلفاً، بل جاء كذلك من أطراف سياسية ومن مثقفين ناوؤها متكأين على مصالحهم، وعلى خلفياتهم السياسية والاديولوجية، وأحياناً الهويات الطبقية، أو السياسية للجماعات التي ينتمون اليها والتي ربما تأثرت بمعطيات الثورات ونتائجها.البعض هاجم ما سماه بتقديس الثورة وأسطرتها كما وجهوا نقداً للثورات بسبب ما استنتجوا من ان الحرية التي تأتي معها تفجر صراع الأقليات والإثنيات في حين رأي آخرون انها اقتصرت على الدعوات لتغيير النظام دون تغيير الثقافة والمجتمع وما يرتبط بذلك من قيم ونظرات للتدين والمرأة والأقليات، مثلاً.هذا النوع من النقد لم يكن أقل عداء من هجمات القوى المضادة حيث جاءت عكس التوقعات من ان تأييد المثقفين، أو اعضاء الجماعات التي همشتها الأنظمة السابقة كان أمراً مفروغاً منه، لان التغيير الذي ينتظر ان تاتي به الثورة كان سيأتي لصالح الفئات والشرائح التي خرجوا منها او يمثلونها.لكن الجانب الأكثر خطورة في هذه المواقف هو اصطفاف هذه الجماعات من النخب السياسية والثقافية، وبعضها ممن يحمل صفات تقدمية مع قوى الثورة المضادة لا لسبب الا لكونها تعادي الجماعات الدينية ذات التوجهات السياسية وتتخوف من حصولها على مكاسب سياسية من الثورات.

لكن كل ذلك لم يكن ليمنع أن تتبؤ الثورات التي انبثقت في العقد الثاني من الألفية الميلادية الثالثة في عدد من الدول العربية مكانها باعتبارها جزءاً من التاريخ الثوري للعالم، ربما منذ عام 1848، حين اندلع ربيع اوربا ضد أنظمة القوى المعادية للثورة الفرنسية.ربما شكلت احداث ربيع عام 1968 التي انطلقت في باريس ثم امتدت في شرق وغرب اوربا والثورات الشعبية التي اندلعت في اوربا الشرقية عشية سقوط جدار برلين تجارب في ظاهرة الدورة الثورية وتأثيراتها الممتدة في المجال السياسي، لكن ثورات الربيع العربي كانت أكثر مدى وتأثيراً في الايحاء بحتمية الثورة في دك أسس النظام القديم واحلال الجديد.لا يهم كثيراً ان ثورتين نجحتا في اسقاط رأس النظام في بلديهما وان الثورات الأخرى انتهت الى حروب أهلية وان الثورات كلها بالمجمل لم تحقق أهدافها التي قامت من اجلها، الا انها كانت حسب تعبير الانسكلوبيديا البريطانية "حركات احتجاجية فريدة من نوعها عبر ارتباطها في عملية النضال من أجل الديمقراطية في المنطقة."ثم ان الأهم في التحليل التاريخي ان تلك الثورات رغم اخفاقها لم تمت، بل هي انتهت كما انتهت ثورات عديدة في العالم الى السياق الطبيعي الذي تعبر عنه كلمة الثورة ذاتها باعتبارها تشير الى الحركة المستمرة والدؤوبة وبانها مجرد عملية تخليق وحاملة لبذور التمرد على الواقع المتردي ومُولِدة للأمل.

الثورة هي واحدة من اكثر المفردات التي تستخدم في اللغات العالمية، ومن بينها اللغة العربية، وتأتي عادة في سياقات مختلفة في مجالات السياسة والاجتماع وفي العلوم الطبيعية، بل وفي لغة الحياة العادية التي يتداولها الناس حين يريدون الكلام والرفض ويعبرون بذلك بالجموح وبالغضب.صحيح

انها قد تكون أيضاً واحدة من اكثر الكلمات التي يساء استخدامها لكنها تبقى في كل الأحوال تحمل مضامين تدل كلها على حالة التغيير والتكوين والولادة.في اللغات الأوربية تشتق مفردة الثورة في الأغلب من اللغة اللاتينية حيث هي (revolutio) اي بمعنى الدوران، أو دورة الأشياء المكتملة، ولكن في العلوم السياسة تظل الكلمة تشير عموماً الى "التغيير الجذري الطارئ والمفاجئ في الحالة المستقرة وفي توازن القوى السياسية وفي التنظيم" الذي يأتي جراء تمرد تقوم به العامة ضد الحكومة والذي يعبر نمطياً عن قوى المعارضة.وفي علم الاجتماع، هي أيضاً التغيير فى نظام الحكم يصحبه تغيير عميق آخر فى النظام الاقتصادى وفى البنية الاجتماعية، وفى القيم الثقافية.وفي اللغة العربية فان لفظ "الثورة" مشتق من الفعل الثلاثى "ثار" حيث تعيده أكثر المعاجم الى الجذر "انتقض" و"وثب عليه" و"بلغ به الغضب مبلغاً بعيداً" وحين تضعه في سياق سياسي تقول "ثار الشعب على الاستعباد والقهر"، وهو المعنى الأكثر دلالة في هذا السياق.

وعموما فان الفكر الثوري العالمي الذي تطور كثيرا منذ الثورة الفرنسية قد رسخ القناعة بالفعل الثوري ذاته دون حاجة كبيرة الى تجذير المعنى في اصوله اللغوية مما جعل من الثورة ظاهرة سياسية انسانية يقوم بها الناس سعيا للبحث عن الحرية، او وفق تعبير حنة ارندت الاكثر تنظيرا عن معنى الثورة في القرن الماضي الاسترداد، اي استرداد الحرية كمعطى طبيعي في حياة البشر واستعادتها كحق وامتياز أصيل.قد يكون هذا التفسير بعيد عن جذور الكلمة العربية لكن في السياقات الثورية العالمية هو المفهوم المعبر عن الثورة كمتلازمة للحرية وممارستها كفعل يرتبط بالحقوق السياسية

والقانونية غير القابلة للتصرف والمشاركة في الشؤون العامة وتقرير المصير بالمعنى الاشمل للحقوق المدنية.ولا ترتبط تلك المعاني حسب ما تراه ارندت بنجاح او فشل الثورة، الثورة الفرنسية كان قد فشلت في تحقيق اهدافها ولكن اهميتها بقيت في انها ارست تقاليد ومعاني ارسخ كثيرا من النتائج التي لم تتحق.

يزخر التاريخ العربي قديمه وحديثه بالثورات، سواء سميت بذلك ام لم تسم، غير انها كانت دائماً حركات انتفاض وتمرد وغضب سياسي واجتماعي.حتى حين كانت تلك الحركات تسمى بالفتنة فانها كانت تحمل ذات الدلالات كونها كانت في الأعم خروجاً على السلطان وعلى مآلات حكمه.لعل أول ثورة في الإسلام بهذا المعنى هي الانتفاضة التي نسبت الى "الخوارج" حين خرج جند الامام "علي بن ابي طالب" عليه وشكلوا معارضة سياسية له وللأنظمة التي جاءت بعد ذلك.كما كانت هناك "ثورة الزنج" و"ثورة القرامطة" في القرن التاسع الميلادي.لكن عبر قرون طويلة كان دائماً هناك حركات احتجاجية وانقلابات وتمردات دعيت أيضاً بالثورات، مثل ثورة الامام الحسين ضد الأمويين، وحتى تحركات العباسيين الي ادت بالنتيجة الى الاطاحة بالحكم الاموي حيث نظر اليها الكثيرون باعتبارها ثورة هذا غير العديد من حركات التمرد التي كانت تجري في أقاليم الخلافة التي نجحت أحياناُ في تحقيق استقلال نسبي عن عاصمة الخلافة.في العصر الحديث سميت كل الاتنفاضات التي اندلعت ضد المستعمرين في مصر والعراق وسوريا بالثورة، ثم كانت الحركات التي انطلقت في المغرب مثل "ثورة الريف" وبعدها جاءت الثورات في الجزائر وفي جنوب اليمن وفي فلسطين.وسميت

كل الانقلابات العسكرية التي قامت في البلدان العربية بالثورات بعد ان اسند اليها أهدافاً وطنية، أو انها حظيت فعلاً بتأييد شعبي.ثقافياً تأثر العرب باشهر ثورة في التاريخ الحديث وهي الثورة الفرنسية عام 1789 وبعد ذلك بالثورة الروسية الكبرى عام 1917 والثورة الصينية في اربعينات القرن الماضي وبعد ذلك بالثورتين الفيتنامية والكوبية وبرموزها الثورية مثل هو "شي منه" و"فيدل كاسترو" و"تشي جيفارا".سيكون القرن العشرين قرن الثورات الشعبية في العالم من هنغاريا الى ثورة الشباب في فرنسا عام 1968 والى الثورة الايرانية عام 1978–1979.كما سيكون هناك امامهم حركات الاحتجاج والعنف مثل تلك التي عمت امريكا اللاتينية التي ستختبرها العديد من دولها التجارب الثورية المتنوعة خلال القرن العشرين معتمدة على تراث طويل من النضال الثوري ضد المستعمرين الاسبان وغيرهم.وفي واحدة من التجارب الخالدة ستكون انتفاضات شعوب اوربا الشرقية ضد الأنظمة الشيوعية وسقوط جدار برلين نهاية ثمانينيات القرن الماضي ماثلة امام اعينهم.كل هذه وغيرها من التجارب التقدمية العالمية ستخلق تراثاً ثورياً ثرياً لحركات الدفاع عن مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وستوفر للعرب الفرصة في ان ينهلوا منه ومن الافكار والنظريات والممارسات التي سيتم اختبارها.

تتمايز التجارب العالمية في الثورات الا انها جميعاً تلتقي عند نقطة واحدة وهي اهميتها الرمزية في التاريخ الوطني للدول والشعوب.في الفكر العربي في القرن العشرين ستبرز الثورة كمكون أساسي في اديولوجية بعض الحركات السياسية الأساسية، وخاصة في التياريين اليساريين الماركسي والقومي برغم التباين النظري بينهما بشأن الفكرة حيث يراها الأول ثورة

اشتراكية ويمنحها الثاني صفة القومية.سيطرح منظرو الطرفين اطروحات بعضها منتقى من الأدبيات العالمية والاخرى مهجنة باضفاء طابع محلي عليها.سيطرح الماركسيون العرب الثورة باعتبارها الوسيلة الأساسية للتغيير من خلال الطبقة العاملة وكفاحها لتقويض النظم البرجوازية المستغلة وتغيير علاقات الانتاج، حتى ولو طعموا ذلك بضرورات النضال المرحلي، وانشاء تحالفات طبقية مع القوى الاجتماعية الحليفة للوصول الى هدف بناء الاشتراكية.اما القوميون فانهم سيدعون افكارهم العامة بـ"نظرية الثورة العربية" وخلاصتها هو ان الثورة، مهما كان تصورهم عنها، هي الطريق للقضاء على التجزئة بين اقاليم الأمة التي اصبحت دولاً ولانجاز مشروع الوحدة العربية التي يرون فيها المخلص للعرب من تخلفهم ومن غربتهم.مهما كانت تلك الايقونات الثورية لدى اليساريين والقوميين العرب ومهما كانت درجة طوباويتها الا انها زودت اجيالاً من العرب بتراث فكري عن الثورة وافاقها ومعضلاتها واحباطاتها وسوف تكون معيناً لهم في نقاش مفتوح حول المستقبل والأمل.سيكشف فشل الجماعات والأنظمة اليسارية والقومية العربية في مشاريعها الثورية الطوباوية عن عدم قدرتها على مواجهة الواقع بكل ابعاده وتعقيداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي كان يتطلب بلورة رؤى وخطط واقعية لإدارة دولة ومجتمع حديثان تقوم فيهما الحياة على أسس ديمقراطية راسخة.

ستظل هناك دائماً مواقف سياسية وايديلوجية لدى الكثيرين من العرب بشأن الثورة كما ستكون هناك اشتباكات حول معانيها ومبانيها ودلالاتها مشتقة من تاريخهم وتاريخ غيرهم من الشعوب، الا انه سيبقى هناك دائماً

ادراك واسع، سواء في الخطاب العام، او في ادبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، بان الثورات هي التطور الطبيعي في عملية تشكيل المجتمعات والدول.ستظل القوى المضادة لها التي لا ترى فيها الا التهديدات والمخاطر، تُحملُها بحمولاتٍ ودلالات مشبعة بما يثير المخاوف ويحبط التوقعات، غير مدركين ان الناس الذين فقدوا الأمل بالاصلاح والتغيير يعون جيداً ان الفرص التي تحملها الثورات ستكون أكثر بكثير من تلك التحديات التي تواجههم وان أثمانها ستكون أقل مما يدفعونه كل يوم من معاناتهم وكرامتهم وحتى من حياتهم.ما لم تراه القوى المعادية للثورة في هَبَّة البشر الى الشوراع هو انها كانت الأمل الوحيد الذي تبقى للخروج من عقود الظلام التي عشعشت فيها مجتمعاتهم والمحاولة الأخيرة التي بامكانها ان تغير أسس معادلة القوة والبنية السياسية في الدولة التي عاشوا في كنفها عقوداً طويلة، أي بمعنى أخر، تغيير القواعد والمبادئ التي تتحكم بالسلطة، والسعي عبر مرحلة انتقالية لبناء نظام جديد، ومأسسته من خلال التجربة الديمقراطية.

ربما تلخص وقائع السنوات التالية من الربيع العربي ان أولئك الذين خرجوا ينادون بشعارات الحرية والعدالة والعيش الكريم قد اخفقوا في تحقيق غاياتهم النهائية، ولكنه بالتأكيد لم يكن فشلاً بالمطلق، أولاً في ان يخوضوا التجربة وان يسقطوا أربعة انظمة تسلطية واستبدادية ويهزوا كيانات باقي الأنظمة، وان يسيروا على خطى الثورات العالمية، وثانياً، باعتبارها مخاضات عسيرة وطويلة للانتقال بين مرحلتين او بين عالمين، وثالثاً، بان يرسموا طريقاً لمن سيأتي بعدهم في المستقبل كي يسير على هدى عزيمتهم ويتعلم من نجاحاتهم ومن أخطائهم ويتجنب خطاياهم.ان قيمة الثورات العربية التي

يستهين بها اعداؤها ويسخرون ومن ربيعها تكمن في أبعد من عجزها الآني عن الازاحة الكلية للأنظمة التسلطية وتفكيك الدولة العربية الاستبدادية واعادة بنائها دولة مواطنية مدنية حديثة فعلاً لا قولاً.فمن يتمعن اليوم في الاوضاع العربية سيجد ان أهم الدروس والعبر من تلك التجارب الثورية التي انتجتها "سياسات الشارع" كتعبير عن الرفض والغضب هي ان الحشد الجماهيري أصبح في مرحلة ما بعد الربيع العربي حقيقة واقعية في الحياة السياسية العربية حتى مع إشتداد قبضة الدولة القمعية.ما سوف ترسخه الثورات العربية، وهو ما حصل مع الموجة الثانية للربيع العربي عام 2019، هو استمرارية ودورية هذه الثورات ما دام وضع الدولة العربية الاستبدادية سيبقى على ما هو عليه.وفي حين ان استئناف الثورات يبقى أمراً مرهوناً بظروفها، فان واحداً من دروس الربيع العربي البليغة التي سيتعلمها الجميع، هو ان ثمن الاستبداد للمستبدين سيكون مرتفعاً، ليس فقط من الناحية المادية، أي في التكلفة الباهظة التي ستتكلفها عملية بناء الأنظمة الاستبدادية وأجهزتها القمعية، بل في استمرار صناعة الدولة الفاشلة وادامة أزماتها البنوية وتعميقها.

سيتضح لاحقاً ان محاولات تسخيف واقع جوهري وتجربة ثرية في تاريخ المنطقة العربية وتأويلها تأويلاً تأمرياً هو من نتائج الخوف من التكرار، وليس من أعمال التأويل العقلي والتحليل السياسي المنطقي.ودون اضفاء أية هالة من القدسية على وقائع ماحدث عام 2011، أو عدم الاقرار بفشلها، فاننا حين نتأمل الأثار الكبرى لها سيتضح ان ثورات تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين ثورات حقيقية أصيلة، وكذلك سيكون تعبير الربيع العربي الذي يجمعها عبارة سليمة تماماً في وصف ماحدث بغض النظر عن

النتائج وأيضاً أسباب القصور.ان خطل التصورات بان ثورات الربيع العربي كانت مجرد مؤامرات وخيانة يكمن في اصرار القوى المضادة للثورة على سماع صدى أصواتهم، وفي عجزهم عن فهم قوانين الحياة الاساسية في حتمية التجديد الثوري وفي ضرورات تعديل المسار دائماً وهي نفس الحتمية التي تتعلق باضمحلال الدولة التي يغرقها الفساد وسؤ الادارة وعدم الكفاءة.وما عجزت القوى المضادة عن ادراكه أيضاً ان الثورات تأتي من تحت وليس من فوق، وان هذا التحت يفور ويغلي بطبعيته ويعبر عن غضبه في المنعطفات التاريخية، والأهم من ذلك ان الناس تتعلم من خلال الثورات من اخفاقاتها ومن نجاحاتها ومن تجارب الآخرين الذين خاضوا غمارها ومن نجاحاتهم ومن خيبات أملهم.اذ منذ ثورة سبارتوكوس، وهو اقدم جزء مما هو مدون في تاريخ البشرية من ثورات المستضعفين، فان الدرس الذي يتعلمه الثوار كما جاء على لسان روزا لكسيمبورغ هو "ان الثورة هى الحرب الوحيدة التى لايمكن ان ننتصر فيها قبل ان نجرب الهزائم."

(3)

العشرية التي ظلت لحظة تاريخية

تونس

صباح يوم 4 يناير (كانون الثاني) 2011 كنت قد ذهبت لمشاهدة فلم "الشوق" بطولة "سوسن بدر" و"روبي" و"سيد رجب" واخراج "خالد الحجر" في صالة سينما "ستي سنتر" في مدينة نصر بالقاهرة القريبة من بيتي.كان ذلك هو العرض الأول للفلم والذي تناولته الصحافة بعد عرض الافتتاح الرسمي بكتابات انقسمت بين المديح والذم.بدا لي الفلم وانا اندمج مع احداثه وابطاله انه محبوك فنياً في جوانبه السينمائية، كما هو هادف فكرياً في سرديته واحداثه على عكس الكثير من الانتقادات التي وجهت اليه بعد عرض الافتتاح.تركزت أغلب الانتقادات في كون الفلم يتناول بعض الجوانب الاجتماعية السلبية، وأيضاً حول الجرأة في بعض مشاهده، أو الاساءة للمجتمع المصري، وهي انتقادات عادة ما تعكس اما أراء الاسلاميين المتشددين، او المحافظين الاجتماعيين ممن يولون انفسهم مهمة حراس الفضيلة، أو البعض ممن يحاول ان يأخذ على عاتقه دور الدفاع عن الوطنية بوجه أي نقد للظواهر الاجتماعية والسياسية.كانت أفلام ومسرحيات وكتب عديدة قد تعرضت خلال السنوات الماضية لمثل هذه الهجمات النقدية، وبعضها تطور الى قضايا رفعت امام المحاكم، وتعرض أبطالها الى حملات صيد الساحرات، وشغلت الرأي العام داخل وخارج مصر.

كنت استعيد في خاطري وانا اتابع مشاهد فلم "الشوق" مجموعة من الأفلام التي انتجتها السينما المصرية خلال تلك السنوات والتي تناولت قضايا اجتماعية وسياسية أفرزتها فترة حكم حسني مبارك بدرجة عالية من النقد، الأمر الذي سلط الأضواء على حزمة كبيرة من المشكلات والتحديات السياسية والاجتماعية السائدة.تبادرت الى ذهني أفلام "مواطن ومخبر وحرامي لـ"داود عبد السيد و"هي فوضى" لـ"يوسف شاهين وخالد يوسف و"حين ميسرة" ودكان شحاتة" لـ"خالد يوسف" أيضاً و"عمارة يعقوبيان" لـ"علاء الاسواني ومروان حامد".كنت قد بنيت على هذه الأفلام وبعض المسرحيات والمسلسلات التلفزيونية في كتابة تقارير صحفية سياسية خلال السنين السابقة في ما بدا لي انها كانت مساهمة فنية وثقافية معتبرة توثق للتحولات السياسية والاجتماعية التي كان يمر بها المجتمع المصري خلال فترة محتدمة وحاسمة من تاريخه الحديث.كانت تلك الجهود قد انظمت الى سلسلة من الأعمال الفنية ومنها الأغاني التي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي والتي تعكس موجة جديدة من الفن الجماهيري الذي تمرد على القوالب التي وضعتها السلطات الثقافية لنظام جمال عبد الناصر والتي حددت وظيفة الفنون والأداب في نطاق توجهات النظام الايديولوجية وسياساته الاجتماعية واهدافه التعبوية.

كنت استمع الى الجمهور الخارج لتوه من قاعات العرض وهو يدلي بارائه حول تلك الأفلام، او المسرحيات، أو اقرأ التعليقات التي تكتب في الصحف، أو أندمج شخصياً مع الأصدقاء في نقاشات فوق طاولات المقاهي فأرى وادرك ما يمكن ان تفعله الفنون ليس فقط في اطلاق نقاشات جادة حول معضلات الحياة والسياسة، بل وأيضاً في شحذ العقول وايقاظ الضمائر

بشأن السبل التي ينبغي اتباعها للتغيير وأحس بان أفقاً واسعاً ينفتح سيجعل من المستحيل القبول بالروتين المعتاد كأمر واقع، أو وجوداً مسلماً به.كانت هذه الحركة الفنية والتي تعكس حراكاً سياسياً واجتماعياً أكبر على ارض الواقع، تعني شيئأ، ولا اريد هنا ان ابالغ، شيئاً يعني ان تغييراً ما سيحصل، او حتى انه اصبح أمراً محتماً.سبق وان اجريت مقابلات مع فنانين كبار ممن كان لهم دور في تلك الموجة الفنية مثل "يوسف شاهين و"داود عبد السيد" و"خيري بشارة" وحضرت ندوات ومناقشات مع كثيرين غيرهم من الفنانين والكتاب في محاولة استيعاب وفهم ما كان يبدو لي حركة ثقافية تجري خارج الاطار الرسمي للمؤسسات الاعلامية والثقافية والتي كانت تقدم صورة اخرى للواقع المصري، صورة كان من الواضح انها تلقى اهتماماً كبيراً ايضاً خارج مصر كونها تقدم مساهمة في الانتاج الثقافي العربي كان فيها العالم العربي ينتقل الى مرحلة جديدة.

وسط تلك التداعيات التي كانت تتوارد في ذهني وانا مُسمرٌ أمام الشاشة وسط ظلام القاعة الدامس رن تلفوني المحمول الذي كنت قد برمجته على وضع الاهتزاز، ولما كان أسم المتصل الذي ظهر على الشاشة هو مكتب وكالة الانباء التي أعمل فيها فقد كان علي الاجابة لان الاتصال في يوم اجازتي لابد ان يكون لأمرٍ مهمٍ.كانت الرسالة التي نقلت الي وجيزة وهي ان كنت استطيع تدبير أمر سفري الى تونس بشكل عاجل لتغطية احداث الانتفاضة الشعبية التي كانت قد اندلعت هناك قبل ايام والتي بدأت تتصاعد ذلك اليوم بعد اعلان وفاة "محمد بوعزيزي"، الشاب التونسي الذي كان قد أشعل النار في نفسه يوم 17 ديسمبر (كانون الاول) 2010.كان الفلم قد

شارف على نهايته بمشهد تراجيدي بقيام فاطمة (سوسن بدر) بقتل نفسها بضرب رأسها مراتٍ عديدةٍ في حائط بيتها المتهاوي وسط احد الاحياء العشوائية المتهالكة في مدينة الاسكندرية بعد ان شعرت بيأسها وعجزها عن مقاومة الواقع البائس الذي عاشت فيه حياتها.ولم تكن تلك الفكرة في السيناريو جديدة، أو مختلفة كثيراً عن أفكار الأفلام الاخرى من تلك الموجة التي اجتاحت السينما المصرية يومها والتي ركزت على خلطة درامية من قضايا القهر الاجتماعي والسياسي والفقر والكبت والرغبة بالخلاص.في كل واحد من تلك الافلام كان السرد الروائي والمشاهد الخلفية التي تم تصويرها غالباً في أماكن حقيقية في عالم العشوائيات تتحدث عن واقع مأساوي يبعث الألم في نفوس مشاهديه، لكن الأهم من ذلك انه كان يثير بحكاياته وشخصياته مقاربة مع الواقع ومعها الأسئلة المثيرة عن الاخفاقات التي انتجت هذا الواقع ووقفت بقسوة كحاجز صد امام عملية التقدم والتنمية، مما اعطى السينما دوراً قيمياً في دعم المطالبات السياسية والاجتماعية للاصلاح والتغيير.

لطالما اعتبرت السينما منذ البدء بانها احدى اهم وسائل التغيير الاجتماعي، بل انها اصبحت بنظر البعض اداةً من ادوات الرفض والثورة من خلال المحتوي النقدي والاحتجاجي ضد المظاهر السلبية التي تعيشها المجتمعات، أو حتى ان تكون وسيلة من وسائل شحذ الوعي بالمعضلات الاجتماعية، وخاصة تلك التي تواجهها القطاعات الأكثر شعوراً بالقهر والظلم والحاجة.نجت معظم تلك الأفلام من قبضة الرقابة بأشكالها ليس فقط بسبب قيمتها السينمائية التي وفرت لها ولمنتجيها نوعاً من الحماية الأدبية مما كان يثير أسئلة عديدة، منها ما يتعلق بالحيز الذي اصبحت السلطة تمتلكه في

مواجهة الاتجاهات المتزايدة التي تستخدم السينما والدراما عموماً في النقد الاجتماعي والسياسي ومنها ما يتعلق بالظروف المستجدة في بداية القرن الجديد والتحولات التي كانت تشهدها مصر والمنطقة التي صاحبت تطورات كانت تصب في مجرى دعم المطالبات الداخلية والخارجية بالاصلاح والتغيير.ربما كانت تلك الأفلام تعكس الواقع المصري الا انها في الحقيقة كانت أيضاً المرآة التي نظر بها ملايين من المشاهدين العرب الى انفسم والى مجتمعاتهم وكانوا يروون انها أمينة في نقلها لواقع موازٍ في دولهم ووسيلة توعية وتحريض أيضاً، بل انها كانت تضع الصراعات الاجتماعية والسياسة في سياق عربي أوسع، مما سيمنح تعبير الربيع العربي عن الموجة الثورية التي اطلقتها تظاهرات تونس التي اشعلت شرارتها النيران التي شبت في جسد بائع الخضار التونسي بوعزيزي معنى ومضموناً مشتركاً.

كانت احدى الفترات الأشد إثارة في حياتي وفي تجربتي المهنية الصحفية ان انتقل للعمل وبالتالي العيش في تونس بعد اربعة تجارب مختلفة في بلدي العراق والأردن واليمن وقبرص.هناك أشياء كثيرة كنت احملها في وجداني عن تونس قبل ان احل بها في خريف عام 1991، لعل أهمها تلك الصفة التي ارتبطت باسمها: تونس الخضراء الذي يحمل دلالات الانبعاث والحياة والنمو.لكن أغلب ما ارتبط في ذهني من رمزية بتونس كما تذكرتها حينذك وتراودني منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية هي قصيدة الشاعر التونسي "ابو القاسم الشابي" الشهيرة والتي مطلعها:اذا الشعب يوما اراد الحياة/ فلا بد ان يستجيب القدر.فمنذ ان سمعتها أول مرة في ريعان الصبا نشيداً يترنم به "حليم الرومي" وظلت اذاعتها ترافق الاحداث السياسية الكبرى اعتبرتها دائماً

أيقونة شعرية خالدة للحرية والارادة الانسانية.كانت تونس البلد خضراء وبهية حقاً بطيبعتها الخلابة وبمجتمعها الحي الذي بدا لي رغم صعوبات وتحديات عديدة مشرعاً ذراعيه بصلابة نحو أفاق التقدم والحداثة في حين ظلت روحها تتطلع الى ذلك القدر الذي لازالت تنتظره كي يشبع ارادتها للحياة والحرية.كان ذلك التناقض الصارخ بين الأمل والانشداد الى المستقبل عند التونسيين وبين واقعهم في ظل السلطة القمعية التي اقامها بن علي هو ما ترك تونس وطناً "يعاقر الانتظار"، على حد وصف الشاعرة التونسية فاطمة الشريف.

ولدت الدولة التونسية الحديثة عام 1956 بعد ان تم التوقيع على وثيقة الاستقلال عن فرنسا التي انهت حماية الاخيرة عليها التي استمرت منذ عام 1881.ومنذ اللحظة الأولى كانت تلك الولادة متعسرة، ودالة على ان هذا البلد الذي كان يسعى للخروج من مراحل طويلة من الاستعباد والاستبداد منذ الاحتلال العثماني ثم حكم الدايات والبايات وبعدها الحماية الفرنسية سيواجه تحديات صعبة لتحديد معالم طريق لدولة الاستقلال ولنهجها وهويتها وسط انقسامات داخلية وتنافس اقليمي ودولي.أَظهر "الحبيب بورقيبة" الذي أُعتبر بطل الاستقلال منذ اللحظة الأولى الوجه الصواني للتسلطية العربية وميولاً للحكم الفردي من خلال "الحزب الحر الدستوري" الجديد الذي قاده والحاشية التي التفت حوله، وحاصر بقية الاحزاب والشخصيات التي خاضت معركة الاستقلال.وخاض منذ الساعات الأولى حرباً شرسة مع جناح في حزبه وفي الحركة الوطنية بقيادة غريمه "صالح بن يوسف" ذي الاتجاهات العروبية واليسارية والذي اعتبر الاستقلال منقوصاً، وهو صراع حددت معالمه ذلك الطريق الذي سيسلكه نظام بورقيبة داخلياً وخارجياً فيما بعد.وفي فترة قصيرة

أظهر بورقيبة ميولاً تسلطية واضحة في السلطة ادت به الى التنكيل بالمعارضة ظهرت له ولنظامه.سيصبح بورقيبة والذي سيدعى بالمجاهد الأكبر أباً وزعيماً ملهماً بعد امساكه بزمام الحكم، ومثله مثل اي قائد لا منازع له سيحول الجمهورية التي يضمن دستورها انها "دولة قانون" و"تعددية" "تضمن حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها"، الى نظام سلطوي أبوي يقمع معارضية، مرة باللين، ومرة بالشدة، معتمداً على جهاز حزبي وبيروقراطي وأمني في اقامة نظام الحزب الواحد كي يضرب حركات المعارضة ويلجم حرية الصحافة ويُغيب منظمات المجتمع المدني كي يهرب من أية التزامات في بناء دولة تقوم على أسس برلمانية وتعددية وديمقراطية.

ما سيتبقى لبورقيبة ليفتخر به هو ابتداعه نهجاً جريئاً في معالجة اشكالية العلاقة بين الاسلام والدولة ودور الاسلام الاجتماعي التي واجهت الدولة العربية منذ نشؤها بعد الحرب العالمية الأولى وخروجها من عباءة العثمانيين.فرض بورقيبة سياسات جديدة في ما يتعلق بحجاب المرأة وفي تعدد الزوجات وفي الارث ووصلت بعض اجراءاته الى تحديد صلب العبادات والفرائض في الاسلام كالصلاة والصوم والحج، وهي خطوات لاقت رفضاً من قبل التيارات المحافظة فيما اعتبرت من قبل انصاره اجراءات اصلاحية وعلمانية لم يجرأ عليها احد في العالم العربي من قبل.ورغم جرأتها الا ان تلك السياسات البورقيبية التي ارجعها البعض الى النهج الاصلاحي الذي كان قد ظهر في تونس على يد الاصلاحيين السابقين من امثال خير الدين التونسي والطاهر حداد او الى السياسة العلمانية التي تأثر بها بورقيبة، الا انها كانت بالتأكيد تفتقر الى قاعدة ديمقراطية صلبة تقوم عليها، وهي الشرط

التبادلي مع العلمانية.ستظل سياسات بورقيبة تطرح اشكالية حقيقية بشأن العلاقة بين الدين والدولة وبين العلمانية والديمقراطية وسيتضح ان محاولة فرض اصلاحات من اعلى دون مشاركة مع القاعدة واقتناع منها ستبقى محفوفة بمخاطر صراعات اجتماعية متجددة.كما ان عملية علمنة غير ديمقراطية ستعمق من اشكالية الهوية كما حصل في تونس التي كان مجتمعها يعاني من صراع هويات متعددة بين عربي واسلامي وافريقي ومتوسطي وغير ذلك.وستعمل هذه الإشكالية كما حصل ايضاً بعد سنوات على تمزيق المجتمع التونسي بين علمانيين ودعاة الدولة المدنية، من جهة، والاسلاميين، من جهة ثانية، وهي الاشكالية ذاتها التي ستهدد محصلات الثورة التونسية في ما بعد.

قدمت الجمهورية البورقيبية عبر سنوات حكم بورقيبة نموذجاً صارخاً للدولة القلقة التي تقف حيرى على مفترق طرق، على الرغم من ادعاء التيار البورقيبي بان الزعيم كان يمتلك مشروعاً وطنياً حداثياً ينقل تونس الى مصاف الدول والمجتمعات الاوربية.تدل الوقائع ان اصلاحات بورقيبة، وأغلبها في مجال الأسرة ومجابهة المؤسسة الدينية، قدمت فعلاً نموذجاً متقدماً في معالجة بعض المشكلات الاجتماعية، الا انها كانت أيضاً بيروقراطية في طبيعتها، ولم تكن ديمقراطية، او قائمة على توافق اجتماعي.لم ترسخ تلك الاصلاحات العلمانية، او اللائكية، كما يصطلح عليها في تونس وهي الفصل بين الدين والسياسة، كاحدى تجليات الديمقراطية، بل هي جاءت لتكريس تدخل الدولة في الدين مما ادى الى تعضيد شوكة دولة الرجل الواحد والسلطوية.اذ بينما كان نظام بورقيبة يفتخر بانجازاته في مجال المرأة فرض حكماً فردياً استبدادياً طغى بشخصيته على بقية مؤسسات الدولة وانتهى به

ان يفرض تعديلاً دستورياً يتيح له ان يكون رئيساً مدى الحياة.كما حول المجلس التشريعي من خلال الانتخابات الصورية التي تأتي باعضاء حزبه الى مؤسسة تصادق على مايقترحه من قوانين كما حول الحكومة الى اداة لتنفيذ قراراته.كانت أبرز اخفاقات نظام بورقيبة هو الفشل في تأسيس قاعدة لاتنقال سلمي للسلطة تحمي الدولة من الاهتزازات ومن القلق الدائم الذي يحيط بمستقبل الحكم.حارب بورقيبة معارضيه بلا هوادة، طارد غريمه الأول "صالح بن يوسف" حتى اغتيل في المنفى واعدم منهم وسجن الكثيرين وأجبر آخرين على الهرب الى المنفى وطارد رفاق دربه في النضال ضد الاستعمار الفرنسي واستاثر بالسلطة وتلاعب بالقلة القليلة من أحزاب المعارضة واتحاد الشغل كما هيمن على الاعلام وفرض الوصاية على الفضاء الثقافي وعلى التعليم، بل وعلى الحياة العامة بمجملها.كان بورقيبة الذي اغدقت عليه دعاية حزبه، الذي اصبح يدعى "الحزب الاشتراكي الدستوري" في ما بعد ونظامه لقب "باني تونس" يؤسس بكل ذلك نظاماً اوتوقراطياً سيخرج من عبائته دكتاتور يحيل قلق الدولة التونسية الكامن بعد تجربة اكثر مرارة من تجربة الزعيم المؤسس الى بركان متفجر من الاحتجاجات والثورة.

حين وصلت تونس بعد نحو خمس سنوات من انقلابه على بورقيبة كان "زين العابدين بن علي" قد احكم قبضته على السلطة وقضى على كل المنافسين المحتملين له داخل الحزب الحاكم كما أسس لحاشية وانصار يدين له بالولاء الكامل.كان بن علي قد نجح باقامة نظام تعسفي يدار من قبله بواسطة حزب بورقيبة الذي غير اسمه الى "التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي يقوده بنفسه وأجهزة أمنية بناها منذ كان مديراً للامن الوطني ووزيرا

للداخلية ورئيسا للوزراء بقبضة حديدية، وكذلك من مؤسسات بيروقراطية على مستويات الحكومة المركزية والمحليات كان الدبلوماسيون الأجانب يصفونها بانها دولة بوليسية "مؤدبة"، وكنت اشبهها مازحاً مع من يتسنى لي الحديث معهم بشأن تونس بانها نسخة فرانكوفونية، او مغاربية، من الاستبداد الشرقي الذي كنت قد جربته وعايشته في العراق وفي البلاد العربية المشرقية.

ومع ذلك واذا كان على المرء ان يكون أكثر موضوعية ودقة في وصف الحالة التونسية انذك فان جزءاً جوهرياً من المعضلة كان يعود الى التوترات التي سادت بين نظام بن علي وبين الحركة الإسلامية منذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي على اثر المد الاسلامي السياسي في المنطقة عموماً والذي تأثر بشكل مباشر بالثورة الاسلامية في ايران عام 1979 وباندلاع الجهاد الاسلامي في افغانستان في الثمانينات وبعد ذلك بالحرب التي شنتها امريكا على العراق عام 1991.اذ لم ينقض وقت طويل حتى تطورت تلك التوترات الى صراع ضار مع الاسلام السياسي الذي كشر عن أنيابه بوجه الدولة والمجتمع في تونس في مؤشر على ما كان ينتظر بلدان عربية اخرى وخاصة في الجزائر المجاورة التي اندلعت فيها في تلك الاثناء ما اصبح يعرف بعشرية الدم السوداء التي شنت فيها الجماعات الإسلامية المتطرفة واحدة من اشرس واعنف حروبها الارهابية في المنطقة العربية قبل ان يظهر تنظيما القاعدة وداعش وغيرهما.كانت الرحلة العكسية للمجاهدين العرب في افغانسان قد بدأت بعد نهاية الاحتلال السوفيتي وازدادت مخاوف نظام بن علي من عودة المجاهدين التونسيين الى بلادهم واثارتهم للقلاقل مثلما حصل في مصر واليمن والمغرب وبلدان أخرى.

بيد ان قطار تونس الذي وجد نفسه في تلك المحطة يراوح فيها بين استمرار التطلعات الى الحداثة، ولو في جوانب محددة منها، وبين التخوفات من هيمنة الإسلام السياسي سرعان ما بدأ يسير في تلك السنوات نحو هيمنة أشد للحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والأمنية على المجال العام، وحتى على الحفنة الصغيرة من الأحزاب السياسية التي كانت موجودة على الساحة، وعلى النقابات والمنظمات الأهلية، وضمن ذلك "الاتحاد العام للشغل" الذي مثل في الماضي ذراعاً مستقلة من اذرعة الحركة السياسية، كما فعل مع "اتحاد الصناعة والتجارة" الذي كان يمثل قطاع الأعمال الرئيسي.وكجزء أساسي من مسعى توظيف المجالات العامة المختلفة فقد أحكم الحزب الحاكم قبضنه على وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة الوطنية وقام بترويض العاملين فيها بطرق شتى من الاغراء والترهيب مما ادى الى عملية تأميم شاملة ليس للعمل الاعلامي والثقافي فحسب، بل للفضاء العام بأجمله الذي اصبح التونسيون يعيشون في كنفه اسرى سرديته الوحيدة.انعكست الهيمنة الأمنية والحزبية على الاعلام والصحافة التونسية بشكل حولها الى أصوات مدجنة تعمل بالتعليمات الأتية من قصر قرطاج، مقر حكم بن علي، والى ابواق بليدة لبث الدعاية للنظام وتضليل الرأي العام.اما في سنواته الأخيرة فقد استغل التطورات الهائلة في السوق الاعلامية كالقنوات الفضائية والانترنيت فجهز كتائب من رجال اعلامه، او ممن يستأجرون من قبل المؤسسات الاقتصادية الخاصة الموالية، بهدف تسويق صورة محسنة للنظام من خلال أجهزة دُعيت بالمستقلة.اما الحياة العامة فقد بقيت مقيدة بالضوابط والقواعد التي حددها النظام للتعبير عن الرأي حيث يندر وجود حوارات وندوات

واجتماعات تناقش فيها القضايا العامة الا تلك التي تنظمها الدولة ومؤسساتها.كان رواد المقاهي يتكلمون في كل شيء عدا السياسة وكنت اشاهد التوانسة يتهامسون فوق الطاولات وهم يتلتفتون شمالاً ويميناً خشية ان يكون هناك رجل أمن يتنصت على حديثهم، أو واشي يشي بهم.كانت تلك عادة اعرفها جيداً، وطالما عشتها في العراق تحت نظام صدام حسين ولم يكن بوسعي الا مجاراتهم حتى لو كان الحديث عابراً لاعلاقة له بالسياسة أو حتى بتونس.

ومارس نظام بن علي الكثير من تلك الأساليب مع الصحفيين الأجانب حيث كان اعوان الأمن من الشرطة السرية يعيشون في ظل المراسلين الدوليين ويلاحقونهم اينما ذهبوا ويترصدون حركاتهم واتصالاهم بشتى الطرق والوسائل بهدف منع تسرب الأخبار عن الكثير من التجاوزات وقضايا الفساد.كان الهدف هو منع خروج الأخبار عن تونس الى الرأي العام العالمي، وهو الأمر الذي حققوا فيه كثيراً في النجاح بحيث استطاعوا بالنهاية من جعل تونس تعيش في منطقة معتمة على خارطة الاهتمام الاعلامي الدولي.من بين الأساليب التي كان يتبعها النظام هو محاولة استدراج وتوريط الصحفيين الأجانب مع فتيات وسيدات، اما لأغراض المراقبة والتجسس والسيطرة عليهم، أو في محاولة اجبار المتمادين منهم على ترك البلاد.كما لجأ أحياناً الى افتعال حوادث من هذا النوع اذا ما كان الصحفي قد كتب تقارير صحفية غير محبذة من قبل النظام، أو حتى استباقاً لذلك.اثناء عملي هناك تعرضت شخصياً لمثل هذه المحاولات كانت واحدة منها بعد مغادرتي في ساعة متاخرة من الليل لقاء صحفياً عرضت بعده احدى الزميلات التونسيات العاملات في

احدى وكالات الانباء ان توصلني الى مكتبي بسيارتها.في الطريق لاحظت هي في مرآة سيارتها ان سيارة أخرى تلاحقنا واخبرتني ان العادة هي ان الأمن التونسي ينصب كميناً على الطريق وعند التوقف سيبدأ السؤال والجواب وربما ينتهي بقصة من القصص اياها.كانت الزميلة متزوجة من زميل صحفي آخر وتنتمي الى عائلة شهيرة بمعارضتها السياسية وكان أي فخ من هذا القبيل سنبدوا انا وهي فيه صيديين ثمينيين.في أول اشارة مرور توقفت السيارة فيها عند الضوء الأحمر قفزت خارجاً وسط الظلام وعبرت بسرعة للاتجاه المقابل كي اوقف تاكسياً بينما كنت انظر الى عيون رجال الأمن في السيارة الاخرى وهم في دهشة وغضب مما حصل.كان أحدهم بدأ يتكلم في جهاز اتصال كان يحمله وحدست انه يبلغ الكمين المنصوب في طريق سيارة الصحفية التونسية بان العملية قد فشلت ولم يعد هناك من صيد في الطريق.

خلال سنوات حكم بن علي خاض النظام معارك سياسية ودبلوماسية بسبب تقارير صحفية عن فساد عائلته وعائلة زوجته، أو بسبب ملاحقة بعض المعارضين السياسيين، أو الناشطين في مجالات حقوق الإنسان اذ كان بن علي يعتقد انه يجب ان يبقى محصناً من النقد وحتى من لفت الانتباه، وان على اصدقائه في الغرب ان يتدخلوا لمد يد المساعدة له كلما احتاج الى حماية.والى حد كبير كان قد نجح فعلاً في ذلك ولكنه كان أيضاً على حساب مكانة تونس في الساحة الاعلامية العالمية التي ابقت تونس خارج نطاق الاهتمام الدولي.في المقابل كان النظام مثل غيره من الأنظمة العربية يومها قد عقد اتفاقات مجزية مع صحف ووسائل اعلام عربية ودولية واشترى ذمم صحفيين في مسعى لتجميل صورته وبث أخبار وتقارير مضللة

عن انجازات مضخمة ووهمية حيث تدبج المقالات في مديح بن علي وحكومته وسياساته.كانت تلك الصحف والمجلات التي يستلم اصحابها ملايين من الدولارات من قبل "وكالة الاتصال الخارجي"، او عن طريق اعلانات تجارية مجزية من قبل مؤسسات كـ"الخطوط الجوية التونسية" او الشركات السياحية تقوم أيضاً بالتعتتيم على انتهاكات النظام وسياساته الفاشلة.كان جُل عملي يتركز على تغطية "منظمة التحرير الفلسطينية" التي كانت تتخذ من تونس مقراً لها وعلى مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية التي كانت قد بدأت في تلك الفترة.لكن كصحفي ومراسل دولي كان العمل في تونس من ناحية أشبه بمغامرة تضيع فيها طاقات الانجاز والكتابة وسط الاثارة والانشغال بمحاولات البقاء، وهو ما يتطلب الكثير من اللعب بالخيال والارتكان الى صبر ايوب وحكمة سليمان وهو ما يحتاج الصحفي العربي ان يتعلمه وهو يعمل في مثل هذه الاجواء البوليسية، في حين انها كانت، من ناحية ثانية، مغامرة الوجود والشهادة على تاريخ العرب وهو يصنع امامك مرة أخرى، وفي زمن آخر، وفي بلد مختلف.

لم اضفر بتأشيرة زيارة صحفية رغم محاولاتي المستميتة مع "وكالة الاتصال الخارجي" التي تتعامل مع هذه الطلبات، ولا مع السفارة التونسية في القاهرة.كانت الوكالة تعتبرني من الصحفيين غير المرحب بهم دائماً رغم انها منحتني بعد مغادرتي تونس عام 1994 سمات دخول ثلاث مرات لتغطية بعض الاحداث والمؤتمرات.كان الاعلام الرسمي التونسي تلك الايام منخرطاً في حملة لتسويد صورة الثورة الوليدة وكان متوقعاً الا يوافق على زيارة صحفي عربي يعرف تونس واحوالها جيداً في تلك الأيام.لم يكن ممكناً

لي ان اسافر بجواز سفري العراقي واصل تونس دون حاجة لتأشيرة دخول، مثلما يفعل الصحفيون الغربيون عادة في مثل هذه الظروف مما حرمني بالتالي من تلك الفرصة التي تمنيتها ان اكون قريباً وسط الحدث الجبار الذي يجري وان اكون شاهداً عليه وهو يصنع هناك في مدن تونس وشوارعها حيث التوانسة يبرهنون انهم قادرين على اجتراح معجزة ظن كثيرون ان تحقيقها في بلد يسود فيه الاضطهاد والتعذيب والتكميم والشك بالآخرين هو ضرب من ضروب المستحيل.

خلال فترة الثماني عشرة يوماً ما بين اضرام بوعزيزي النار في جسده وبين موته كانت تونس تمر بواحدة من أكثر ايامها غلياناً منذ ان تولى بن علي السلطة في نوفمبر 1987 في انقلاب قصر قاده كرئيس وزراء على بورقيبة، رئيس تونس مدى الحياة.غير انها بدت اياماً واعدة أيضاً بان عهد الاضطهاد والفساد والكبت والانغلاق في تونس على وشك ان يغيب، وان فرصة تاريخية قد وضعت التوانسة على عتبة تغيير طال انتظاره.كانت دائرة الاحتجاجات التي بدأت في "سيدي بو زيد"، مدينة بوعزيزي، الى باقي المدن التونسية والى العاصمة وتتحول شيئاً فشيئاً من مسيرات تضامن مع الشاب الضحية الى غضب متأجج ضد الانتهاكات التي تمارسها أجهزة النظام القمعية ثم الى احتجاجات على تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة والتهميش والاقصاء، ولم تلبث ان تطورت الى مطالب سياسية باطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان حتى تصاعدت الى طرح شعار اسقاط النظام.ما كان الأمر قابلاً للتصديق ان مئات الألوف من التونسيين بدؤا بالخروج في المظاهرات منددين ببن علي ومطالبين بتنحيه ومصرين

على انهاء قبضة نظامه الأمنية ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة من قبل أفراد عائلته ونسبائه وأعوانه.وبالرغم من قتل العشرات من المتظاهرين وجرح المئات واعتقال العديد منهم فقد اشتدت موجات التظاهرالمهولة في أغلب المدن التونسية والتي كانت تُواجه من قِبل قوات الأمن بالقمع والغازات المسيلة للدموع والرصاص.في البداية كان رد بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية بان ندد بـ "اعمال الشغب" التي تشدق بانها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين ووعد بانفاذ القانون " بكل حزم" ضد من سماهم "المأجورين والمتطرفين".كانت تلك هي الكليشه التي استدعيت من قاموس الأنظمة الاستبدادية والتي ستظهر لها نسخ متعددة فيما بعد في الثورات العربية الأخرى مثل وصم المحتجين بالمندسين استهلالاً لقمعهم.

تظهر سيرة حياة بن علي، كما كنت اسمع بها اثناء عملي في تونس، شخصية نمطية للقائد الآتي من أصول اجتماعية متواضعة والذي يتسلق سلالم الحياة والسلطة حتى يصل عبر مسالك ملتوية الى القمة ويفرض نفسه دكتاتوراً.كان بن علي قد قطع رحلة مثيرة منذ ان بدء حياته جندياً بسيطاً حتى استطاع ان يتحول الى ضابط وان يحصل بعدها على دورات عسكرية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بفضل رعاية احد كبار الضباط الذي تزوج من ابنته.تلك الرحلة من قعر المجتمع الى اعلى القمة شاركه فيها زعماءٌ مستبدون كثر، لكن بن على بدا لي وانا اراقب مسيرته واتطلع اليه عبر لغة الجسد اثناء القاءه كلمات متلفزة، أو مباشرة في المرات التي اتيحت الى الفرصة في لقاءات عامة، ليس أكثر من نسخة باهتة، أو كاريكاتورية

من طغاة عصره العرب.ومثلما كان صعوده لغزاً محيراً كان سقوطه السريع أيضاً مثيراً للتساؤل، وخاصة عن هشاشة نظامه التي كشفتها الاحتجاجات سريعاً.لم يكن صعود بن علي الى دفة السلطة من نتاج سعيه وتخطيطه لاستغلال تدهور الوضع الصحي لبورقيبة وانتهاء صلاحية عهده فقط، بل لعبت ظروف وحسابات اقليمية ودولية دوراً في دعمه.كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر داعميه، ليس للعلاقات التي حاكها هناك اثناء فترة تدريبه كضابط أمن، كما كان يقال، بل بسبب ازدياد النفوذ الأمريكي في شمال افريقيا في تلك المرحلة والحاجة لمنافسة النفوذ الفرنسي.ايطاليا التي كانت ايضاً تنافس فرنسا في جنوب البحر الأبيض المتوسط وجدت في بن علي من يمكن ان يساعدها في تمكينها فانظمت الى الأمريكان في تقديم دعمها السياسي والاقتصادي لابن علي.كان آخرون في اوربا يمارسون نفس السياسة التقليدية في دعم الطغاة على حساب انعدام الاستقرار الذي يخشون ان تسببه جماعات، أو اشخاص اقل تبعية للخارج.ومثل غيره من زعماء الأنظمة الشمولية في المنطقة فقد استغل بن علي تنامي دور الإسلاميين بعد عودتهم الى بلادهم اثر انتهاء الجهاد الافغاني كفزاعة لإثارة مخاوف اوربا من الخطر الكامن على حدودها الجنوبية وللحصول على دعمها والتغاضي عن الإنتهاكات التي يمارسها نظامه.

لكن كل ما عمله بن علي لإدامة سلطانه كان قد بلغ منتهاه مع تلك الثورة التي ستطوي صفحة نظام سياسي عاجز عن تحقيق خطوات اصلاحية باتت حتمية وستصبح عما قريب مثالاً ملهماً لباقي الشعوب العربية.عند اشتداد المظاهرات وفشل أجهزته في قمعها بدأ بن علي بتقديم بعض التنازلات

الثانوية، مثل اجراء تعديل وزاري محدود، ثم اطلاق وعود بالاصلاح السياسي وكف يد أجهزته الأمنية والحزبية في التحكم في الدولة وفي المجتمع، وانهاء مظاهر الاحتكار والهيمنة. غير ان كل ندائاته وقعت على آذان المحتجين الصماء الذين تعلموا بشكل سريع بعض اهم دروس الثورات وهو الضرب الشديد وبلا هوادة حين يبدأ النظام بابداء أي إشارة ضعف وتراجع.ليلة 13 كانون الثاني (يناير) وبعد اقل من شهر على بدء الانتفاضة خرج بن علي يوجه الى التونسيين كلمة كانت على غير العادة باللهجة العامية التونسية التي كان يتجنبها ويحرص عادة على القاء خطاب منمق باللغة العربية يكتبه له بعض مستشاريه ومعاونيه المعروفين.وبكثير من الاضطراب الذي يعكس حالة التخبط توسل الى التوانسة بان يتذكروا انه خدم بلادهم خمسين عاماً، منها ثلاثة وعشرين كرئيس، وكرر استعداده لتقديم تنازلات أكثر مختتماً في النهاية بعبارة كاشفة.فمن معجم المصطلحات العامية التونسية استل بن علي عبارة " توي فهمتكم" بدت لكل من سمعه في تونس وخارجها انه نطق بعكس ما كان ينوي قوله.لكن في النهاية تمكن المتظاهرون من اجبار بن على الركوع لارادة الشعب الذي كان قد خرج من صفوفه قبل نحو تسعين عاماً شاعرٌ تنبأ بان القدر سيستجيب للشعب حين يمتلك ارادة الحياة ويخرج كي يعبر عنها. مساء 14 كانون الثاني (يناير) كانت قناة الجزيرة القطرية تبث بشكل متكرر مقطعاً يظهر فيه كهل تونسي وهو يجوب شارع بورقيبة وسط العاصمة التونسية يضع يده اليمنى فوق رأسه المكلل بالبياض وهو يصدح بعبارة "لقد هرمنا من اجل هذه اللحظة التاريخية".كانت اللقطة والعبارات الموجزة التي تتردد مشحونة بدلالات وانفعالات تسري عبر جهاز التلفزيون

مثل تيار متدفق في نسغ المشاهدين المتلهفين في كل أنحاء العالم العربي.كان نزول ذلك الكهل الذي سيعرف في ما بعد باسم "احمد الحسناوي" الى شارع العاصمة الرئيسي بعد وقت قصير من اعلان بن علي عن تنحيه عن الحكم وهروبه هو وعائلته اثر ذلك مباشرة من قصر قرطاج عبر المطار القريب الى السعودية قد توج مسعى التظاهرات التي تمكنت من تطوير نفسها من حركة احتجاج عفوية على اهانة بوعزيزي التي ادت الى اضرام النار في جسمه الى ثورة شعبية عارمة نجحت باسقاط النظام خلال أقل من أربعةِ أسابيع فقط.

وبأي مقياسٍ كان للتنبأ يومئذ فان سقوط بن علي بهذه السرعة كان أمراً مذهلاً لم يكن ليخطرعلى بالِ أي من يعرف تونس جيداً ومن يلم بممارسات الأنظمة التسلطية وأجهزتها القمعية التي تكون عادة مستعدة للذود عن نفسها لاخر ما لديها من قوة ومن أحابيل ومن خدع.بالنسبة للكثيرين الذين عاشوا تحت هيمنة أنظمة شمولية وبوليسية في عالمنا العربي وشهدوا في كنفها قدراً كبيراً من الرعب كما وتعودوا على سماع الأخبار السيئة عن نتائج الكفاح ضد هذه الأنظمة بدا سقوط بن علي أشبه بمعجزة.وعلى الرغم من ان بن علي افلت ذلك اليوم من مصير حالك كالذي تعرض له طغاة آخرون، سواء بالقتل او السجن، الا ان السقوط المبهر لنظامه ألهب في نفسي مشاعر من تلك التي تصاحب عادة اللحظات السحرية المجيدة التي يعيشها المرء وهو يرى أحلامه وآمال الناس العظيمة التي شاهدهم يكافحون من أجلها تتجسد امامه على أرض الواقع.وبين العودة الى وقائع فترة حكمه لتونس التي استمرت 23 عاماً وبين تشريح تلكم المعجزة التي اسقطته للتو

كنت أسترجع في نفسي تاريخاً حافلاً لمنطقتنا العربية التي وصلت في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الى تلك المرحلة البائسة من مسيرتها التي ادت بها الى هذا الجمود السياسي والانحدار الحضاري.سيحمل سقوط بن علي بهذه الطريقة المذلة بواسطة ثورة شعبية عارمة دلالات ورسائل على ما سيحمله المستقبل ليس لتونس فقط ، بل لعمموم المنطقة وهو ما شعرت به في تلك الساعات باننا كعرب اصبحنا منذ تلك الساعة محكومين بان نعيش به ومعه السنين القادمة.

كانت تونس قد شهدت منذ الاستقلال حركات احتجاجية عديدة أغلبها ضد مظالم اقتصادية وضد الفساد ومطالبات بالحقوق المدنية والسياسية.وفي عهد ليس بالبعيد شهدت احتجاجات وانتفاضات شعبية، لعل ابرزها تلك التي تفجرت عام 1978 في عهد بورقيبة وكانت فاتحة عقود من التحركات العمالية التي طالبت بشروط تعاقدية أفضل ورواتب أعلى وظروف عمل مناسبة، كما طالبت بحلٍ لمشكلة البطالة المتفشية، لاسيما في المناطق الداخلية من البلاد، التي كانت تعاني تهميشاً تاريخياً ومنهجياً.كما شهدت تونس نهاية عام 1983 وبداية العام التالي احتجاجاتٍ في مدن عديدة ضد زيادة سعر الخبز ورداً على السياسات التقشفية للحكومة والتي واجهتها بدورها بعنف سقط فيه العشرات من القتلى ومئات الجرحى.وفي 2008 اندلعت في الحوض المنجمي في في بلدة قفصة في اقصى الجنوب انتفاضة جماهيرية ضد البطالة وعدم المساواة الاقتصادية وتسببت بمقتل عديدين وجرح العشرات.كانت كل واحدة من تلك الاحتجاجات وغيرها دليلٌ على استعداد التونسيين للكفاح من اجل حقوقهم ونقطة تحول في الطريق الذي سيسلكه

التونسيون لكسر حاجز الخوف والقيام بالثورة التي اسقطت بن علي في ما بعد.

شكل الاقتصاد نقطة ضعف في تاريخ الدولة التونسية الحديثة بسبب شحة الموارد الطبيعية في البلاد وقلة الاستثمارات منذ ان تم سحب أغلب رؤوس الأموال الفرنسية بعد الاستقلال، وتركت تونس تحت رحمة القروض والمساعدات الأجنبية.ظل الاقتصاد التونسي يعتمد الى حدٍ كبيرٍ على قطاعي الخدمات والسياحة وعلى المساعدات الأجنية وبعض الصناعات التي تعتمد على الأيادي العاملة الرخيصة كمصدر رئيسي للدخل.وساهمت السياسات التنموية لنظام بورقيبة والبرامج التجريبية التي نفذها والتي تباينت بين برامج اشتراكية وتعاونية ولبرالية بفشل ذريع في تحقيق نسب نمو تتناسب مع النمو السكاني ومع التطورات الاجتماعية ومتطلباتها.كان أكثر عوامل فشل تلك السياسات هو التفاوت المتزايد بين المناطق الحضرية والريفية حيث ظلت معدلات الفقر تزداد ويزداد معها التهميش والنقمة اللتان شكلتها دائماً عود الثقاب اللذان يشعلان الاحتجاجات.وبعد عقود من الاستقلال ظل الإقتصاد التونسي مُخيباً للآمال ولم تنجح تونس في تطوير اقتصاد قادر على النمو بشكل صحي أسوة بدول كثيرة في العالم اعتمدت في ذلك على العامل البشري وتطوير مهاراته وتعليمه.رغم ان تونس لا تتمتع بثروات نفطية، أو غازية كبيرة، الا انها كانت تتمتع بوجود طبقة متوسطة متعلمة ومهارات عالية المستوى وجالية كبيرة في اوربا ومناطق زراعية خصبة ومعادن كما تتمتع بقربها من من الأسواق الأوروبية وأسواق الدول المجاورة وهي كلها اضافة

الى السياحة كان يمكن ان تحقق معدلات نمو جيدة بالنسبة لبلد صغير السكان.

من المؤكد ان الفساد المتعاظم الذي كانت تمارسه الطبقة الحاكمة والنقمة التي كان يولدها في نفوس التونسيين كان أحد ابرز اسباب ثورة الياسمين.كان الفساد يبدأ من الرشى في مكاتب الحكومة المحلية والبلديات وفي دوائر القضاء والشرطة وفي مؤسسات منح رخص المحلات كما يتجلى في المحسوبية والواسطة والزبائنية لدى الحزب الحاكم والأجهزة الأمنية للحصول على الوظائف والمناصب والمنافع.لكن الفساد المالي الأكبر كان يشمل تعاملات الشركات المملوكة للدولة والتعاقدات والاستثمارات في المجالات التجارية والصناعية والسياحية ومؤسسات الضرائب والموانئ والكمارك واقتصاديات الحدود التي تعتمد غالباً على التهريب حيث يدار هذا الفساد عبر شبكات وعلاقات زبائنية من قبل كبار الموظفين ومسؤولي الحزب وضباط الشرطة مع مافيات ترتبط بالخارج.وكما حصل مع باقي الطغاة العرب وأسرهم اختصت عائلة بن على بالكثير من أعمال الفساد الكبرى وانشاء شبكة من الموالاة والمحسوبية في قطاعات الدولة والأمن والاقتصاد بغية تحقيق أكبر فوائد ومزايا ممكنة.اثناء إقامتي في تونس، وهي الفترة المبكرة من حكم بن علي، كان الحديث يدور حول عائلة الرئيس، وخاصة اخيه المنصف الذي كان يتخصص بالحصول على رخص انشاء مقاهي ومطاعم واماكن سياحية واحتكارها وكذلك في تجارة المخدرات وتبيض الأموال وهي نشاطات وصلت الى الصحافة الفرنسية وادت في مرة من المرات الى أزمة دبلوماسية بين البلدين.في الزيارات التي قمت بها الى تونس بعد ذلك

كانت واجهات المباني الشاهقة وإعلانات الشوارع الباذخة تشي بتطور إقتصادي متسارع وباذخ في مجال الأعمال والاستثمار الا اني كنت كلما سألت عن مالكيها كانت الإجابات دائماً تأتي بانها تعود الى، أو بمشاركة احد أفراد عائلة بن علي، او زوجته ليلي واصهارهما من آل الطرابلسي او الماطري أو شيبوب.

لم تكن تلك مجرد أعمال فساد مالي وسرقة ونهب للثروات، بل كانت أيضاً، اذا ما اخذت مع باقي نشاطات الرئيس وزوجته ليلى بن علي واصهارهم محاولة لتأسيس أسرة حاكمة تسيطر على السياسة وادارة الدولة من جهة، وعلى الثروة من جهة ثانية، وربما تسعى كما كان يشاع الى اقامة نوع من التوريث لو كان المقام قد طال لبن علي في قصر قرطاج ولم تنطلق الثورة نهاية عام 2010.كانت سيناروياهات التوريث قد بدأت تطغى على المشهد التونسي في السنوات الأخيرة من حكم بن علي وهي سيناريوهات مشوقة لا بسبب عدم امكانية حدوثها، بل بسبب الانحدار الذي وصل اليه النظام وتآكل بنى الدولة التونسية.ففي حين كان محمد ابن بن علي الوحيد الذي انجبته له ليلى عام 2005 وهو في سن السبعين لا يزال صغيراً فان الأنظار كانت تتجه الى السيدة الاولى نفسها التي كانت الاخبار تتواتر من داخل قصر قرطاج بانها من تدير السلطة في حين تولى اخوتها واصهارها وتحالف عائلي اقامته الهيمنة على شؤون الاقتصاد والكثير من مفاصل الدولة.

ومثلما كانت تونس سباقة في تفجير ثورتها فانها طرحت ايضاً قضية دور الجيش اثناء الحراك وموقفه من مطالب المتظاهرين ومن التعامل معهم

وموقفه من بن علي وهو ما كان قد أصبح تحت المجهر، سواء من قبل التوانسة انفسهم، ام من قبل الرأي العام الدولي، وخاصة من قبل اولئك الذين كانوا ينتظرون دورهم في إطلاق انتفاضاتهم في باقي العالم العربي.من يعرف تونس كان يعلم ان الجيش التونسي قليل العدد وضئيل الامكانيات، مقارنة بالكثير من البلدان، وهو أمر يعود الى نشأته التاريخية التي حرص بورقيبة خلالها على تحجيمه ومراقبته بدقة، ربما لعدم منحه الفرصة كي يكون مؤسسة موازية وان يتدخل بالسياسة، وهو الأمر الذي حرص عليه بن علي الذي ارتكز في حكمه على المؤسسة الأمنية اكثر من الجيش الذي كان قد تخرج من بين صفوفه وخشي ان يخرج منه من يسعى لمنافسته.كان بورقيبة قد اضطر الى استخدام الجيش مرات محدودة في مواجهة الاضطرابات الداخلية وبالخصوص في قمع احتجاجات عام 1978 التي فشلت قوات الشرطة والحرس الوطنى في اخمادها وتركزت بعد تصاعد الاحتجاجات في بداية عام 2011 الأنظار على ما اذا كان بن علي سيضطر الى زج الجيش بعد ان عجزت قوات الأمن عن ردع المتظاهرين.في النهاية يبدو ان قائد الجيش "رشيد بن عمار" اختار ان يبتعد عن الاشتراك في مواجهة التظاهرات واكتفى بان وضع قواته في حراسة المنشآت المهمة وفي حماية مواقع الدولة ومؤسساتها، وهو الأمر الذي عجل باتخاذ بن علي قرار فراره.سوف لن يكون بالوسع معرفة الأسباب التي دفعت بقيادة الجيش الى ترك بن علي لمصيره وفي ما ذا كان ذلك انتقاماً من بن علي لتهميشه الجيش واضعاف مؤسساته، ام لدوافع اخرى، ولكنه بالنتجية اثبت انها كانت من المرات النادرة عالمياً ان

يمتنع الجيش في ان يتخذ موقفاً حاسماً لدعم رئيسه، أو الانقلاب عليه، ويمهد بذلك لانتصار الثورة.

بعد ثمانية اعوام من الربيع العربي زرت تونس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 حيث كانت الثورة لازلت تخوض معاركها الذاتية، من جهة، ومع القوى المضادة لها في الداخل والخارج، من جهة ثانية.كانت المعركة الرئيسية تدور رحاها بين "حركة النهضة" والتيار الأسلامي بشكل عام وبين مناوئيهم من الجماعات التي تضم لبراليين ويساريين وفلول نظام بن علي في ظل استقطابات سياسية واجتماعية حادة تعدت حدود البرلمان والحكومة ووصلت الى الشارع التونسي.في الخارج كان التقييم العام هو ان تونس بخير وانها تسير على الطريق الصحيح وان العملية الانتقالية تجري بسلاسة ونجاح، وهو تقييم ايجابي كان يتم للمقارنة مع تجارب الثورات العربية الأخرى التي انتهت بصراع الأسلمة وخصومها وبتعثر ادى الى انتصار قوى الثورة المضادة، او بحروب أهلية دموية.على الورق كان التقييم صحيحاً ولكن على الأرض فان الواقع الذي شاهدته كان أكثر تعقيداً من وصفه بقصة نجاح، أو يمكن اختزاله بذلك الصراع، وان الأمر يتعلق بالتحديات التي تواجهها الثورة في المرحلة الانتقالية لاعادة بناء الدولة.كانت تونس أنجزت دستوراً وأجرت إنتخابات ديمقراطية للرئاسة والبرلمان وللمجالس المحلية غير ان المشكلة الاساسية ظلت تكمن في الشكوك حول ما اذا كان بمقدرة التونسيين ان يظهروا النضج الضروري لاكمال العملية الانتقالية الديمقراطية الى نهايتها الطبيعية.بدت التجربة التونسية بعد أعوام من الثورة ترواح مكانها وسط صراعات سياسية وبرلمانية وحكومية ومساعٍ مكشوفة من قبل الأطراف

السياسية المختلفة لاستقطاب الشارع وراء شعارات وأهداف متضاربة.في الانتخابات التي جرت عام 2014 حقق الأغلبية "حزب نداء تونس" الذي تأسس بعد الثورة وضم في صفوفه أعضاء من أحزاب قديمة ويساريين ولبراليين ومن انصار نظام بن علي يوحدهم موقفهم المناهض للاسلاميين، كما فاز رئيسه الباجي قايد السبسي، الوزير في النظام السابق والمغرم بالادعاء بكونه وارث بورقيبة برئاسة الجمهورية.جاءت "حركة النهضة" الاسلامية بالمرتبة الثانية فخسرت موقع رئاسة الوزراء كما خسر مرشحها الائتلافي "المنصف المرزوقي" انتخابات الرئاسة لكنها ظلت تحتفظ بنصيب كبير من التأييد الشعبي مكنها من ان تلعب ادواراً في تشكيلة نظام ما بعد الثورة.لكن هذه الانتخابات التي اريد لها ان تكون نهاية لمرحلة الانتقال السياسي أشرعت الباب لمزيد من التشظي في العملية الديمقراطية التوافقية والتي استمرت في الانتخابات اللاحقة حيث تختفي احزاب وتولد اخرى وتشكل ائتلافات وتحل غيرها.جرى كل ذلك في محاولة من التيارات المدنية والعلمانية لإيجاد كتلة سياسية بامكانها ان تواجه النهضة في الوقت الذي ظلت الحركة تسعى جاهدة للمراجعة الفكرية والسياسية والتخبط فيها من اجل الاحتفاظ بموطئ قدم في الحياة السياسية مما أطال من عمر العملية الانتقالية وجعلها مفتوحة النهايات.

لم تستطع أيقونة الثورات العربية بعد عشر سنوات من عمرها ان تحرز مكاناً متقدماً في المؤشر العالمي للديمقراطية لعام 2019 الصادر عن "الوحدة الاستخباراتية لمجموعة الإيكونيميست" البريطانية والذي يعتمد معايير التعددية والعملية الانتخابية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة

السياسية والثقافة السياسية حيث جاءت تونس في الترتيب رقم 53 عالمياً، والثانية اقليمياً.كان ذلك يضعها في خانة الديمقراطيات المنقوصة، اي الدول التي لديها انتخابات حرة ونزيهة، ويتم احترام الحريات المدنية الأساسية بها، لكنها تعاني من بعض المشاكل بالنسبة لوسائل الاعلام، وبعض نقاط الضعف فيما يتعلق بالحكم، وانخفاض في مستوى الثقافة السياسية، ومستويات المشاركة السياسية.لم يكن ما يجري بعيداً عن اهتمام وأيضاً تدخل القوى الدولية وكذلك الأطراف الإقليمية التي اصبحت متورطة بشكل ما في التعاطي مع مخرجات الربيع العربي اجمالاً وعلى صعيد كل بلد كل على حدة.كانت الدول الأوربية الأكثر انشغالاً بالوضع التونسي تركز اهتمامها على المخاطر المحتملة من الارهاب التي قد تتعرض لها جراء الأوضاع غير المستقرة في تونس، الا انها بقيت مشوشة الذهن بشأن الموقف من "حركة النهضة" والإسلام السياسي بشكل عام.في المقابل كانت بعض الدول العربية التي اعلنت عداءها للأخوان المسلمين، أو تقف موقف واضح في معاداة الاسلاميين لأسباب تتعلق بسياساتها الداخلية، او لأسباب اديولوجية، مثل مصر ومعظم دول الخليج والتيارات المعروفة بعدائها التقليدي للإسلام السياسي توظف امكاناتها السياسية والاعلامية والاقتصادية لاضعافهم، وحتى تشجيع اخراجهم من العملية السياسية.لذلك بقي النظر للتجربة التونسية باعتبارها قصة نجاح في سياق فشل ثورات الربيع العربي الأخرى رغم التحديات التي تواجهها تونس هو ضرب من المبالغة او التمني أكثر من كونه تحليلاً منطقياً للواقع ومآلاته.

لا يُخفي النجاح النسبي في تحقيق الانتقال السياسي الديمقراطي في تونس، قياساً إلى بلدان عربية أخرى، الاخفاق المتراكم في معالجة الملفات الاجتماعية والاقتصادية، الذي يغذي مظاهر الانتفاض والتمرد والتهتك الاجتماعي.خلال السنين العشر على عمر الثورة اخفقت الطبقة السياسية في مواجهة الملفات المهمة وظلت ترواح في عملها بين المعالجة الظرفية والتوظيف السياسي وهو ما زاد من حدة الأزمة المركبة.لم تكن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس وليدة عهد الثورة بقدر ما هي أزمة هيكلية متراكمة بفعل الخيارات السياسية والسياسات التنموية للنظام السابق، ولكن طالما لم تتوافق النخب على تحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعتها وفق مشروع وطني جامع فان التونسيين سيكونون موعدين باعادة انتاج الفشل وباستمرار وديمومة هوامش الفقر والتمرد التي انتجتها الفوارق الاقتصادية بين المناطق ومشاعر الغبن والمظلومية التي سادت سابقاً.ان اغلب المشاكل التي واجهت تونس في فترة ما بعد الثورة كانت تعود لاداء القوى السياسية التي لم تستطع ان تنضج بما فيه الكفاية لادارة المرحلة الانتقالية بنجاح والوصول بتونس الى بر الأمان.ورغم ان تلك هي من أعراض الانتقال التي تواجهها كل الثورات بسبب تعقيدات المرحلة والارث الذي عليها ان تتعامل معه، الا ان طول الفترة الانتقالية كشف عن عدم كفاءة القوى السياسية في الادارة الناجحة للتوافق كما كشف عن نزق البعض ممن تولوا القيادة السياسية وعدم نضوجهم وقدرتهم على تحقيق صفقات وتقديم تنازلات، بل ان البعض كان مصراً على اللعب على اوتار الأزمات والدفع بالمزيد منها.كان السياسيون الجدد قد حولوا التنافس الى معارك حول الصلاحيات

والنفوذ والمصالح يستخدمون فيها الوثائق الدستورية والقانونية والجدالات البرلمانية في معارك كسر عظم بعيدة كل البعد عن شروط اعادة بناء الدولة والاحتكام للآليات الديمقراطية.

سواء من خلال الحديث مع النخب او الناس العاديين في الشوارع كان من السهل اكتشاف ان التونسي العادي الذي اصبح مسيساً وعلى درجة عالية من الوعي يشعر بالاحباط والمرارة مما يعشيه ومما يراه من حالة الاستعصاء التي وصلت اليها بلاده، كما كان يشكك بقدرة السياسيين على حل مشاكله كما يفتقد الثقة بالمستقبل ويخشى من ان تؤدي التوترات والفشل والاحباط الى الفوضى.في المقهى الذي كنت اتحدث فيه الى احد الأصدقاء في شارع بورقيبة أشار الى مكان قريب قال ان فتاة متخرجة عاطلة عن العمل في الثلاثين من عمرها فجرت نفسها قبل شهر مما اثار مخاوف من ان البطالة والفقر ربما يدفعان الشباب الى التطرف.كان أكثر ما يعانيه التونسيون هو مواجهة مصاعب الحياة بسبب الأزمات الاقتصادية وفشل النظام الجديد في حل مشاكل البطالة واستشراء الفساد وزيادة وتيرة التهميش الاجتماعي.فخلال سنوات الثورة هبطت كل مؤشرات التنمية ومنها الدخل الفردي، كما انخفض الدعم الحكومي للكثير من السلع والخدمات في حين ارتفعت معدلات التضخم والأسعار .كانت خزينة الدولة تعاني من عجز مزمن تضطر الحكومات الى سده من خلال زيادة الضرائب والقروض الخارجية التي ارتفعت بنسب غير مسبوقة مما جعل الوضع المعاشي للناس صعباً واصبح يشكل كعب أخيل لكل حكومة تتولى السلطة وهو ما تجلى بالاحتجاجات المستمرة على مدى السنوات الأخيرة.كنت وانا اتأمل الناس

الذين يمرون في شارع بورقيبة واعود بذاكرتي الى ثلاثين عاماً سابقة ارى ان الكثير من المصاعب التي تمر بها تونس هي من مخلفات نظام بن علي وسيضيف اليها الاداء السيء لحكومات ما بعد الثورة وكذلك الوضع السياسي المتأزم عوامل جديدة مما قد يزيد من قتامة المشهد في تونس، الا اني كنت انظر من حولي في المقهى وعلى ناصية الشارع المجاورة وأرى وأسمع التونسيين يناقشون باصوات عالية موضوعات وقضايا كان مجرد الهمس بها في زمن بن علي سبباً للاعتقال والتعرض الى انواع التعنيف والمطاردة.

ومع تراكم الاختناقات السياسية والاقتصادية فقد وصلت تونس في العام الحادي عشر للربيع العربي الى منعطف خطير في مسيرة ثورتها مكنت الرئيس المنتخب الثالث للبلاد منذ الثورة قيس سعيد في صيف عام 2021 من ان يقود تحولاً انقلابياً ضد الدستور والحكومة والبرلمان متهما الطبقة السياسية الجديدة في البداية بانها تقف وراء حالة الفوضى التي تسود البلاد.وصم سعيد تلك الطبقة بـ"النفاق والغدر والسطو" ثم ركز اتهاماته لها بعد ذلك على التأمر ضد الدولة ومحاولة تدميرها مما اثار الشكوك بان سعيد يحاول ان يقود ثورة مضادة على الطريقة التي تمت في بلدان الربيع العربي الاخرى.ما كان بوسع سعيد ان يقوم بمغامرته بطبيعة الحال لولا تعثر المرحلة الانتقالية لاسباب عديدة داخلية وخارجية، لكن انقلاب سعيد سيدخل تونس في متاهات جديدة من الانقسامات والاضطرابات والفوضى بعد ان يكون قد ادخل تجربتها الثورية في اختبار قاسٍ جديد في مقاومة الهزيمة.بعد عقد من الزمن وبعد ان كان التونسيون فخورين بانهم كانوا رواداً في اسقاط الدكتاتورية في المنطقة بثورة شعبية وانهم قدموا للعرب وللعالم تلك التجربة الثرية التي

تبقي الثورة مستمرة بطريقة سلمية فانهم اصبحوا على دراية بان نهاية معاناتهم ستبقى في رجم الغيب وان عليهم ان يبقوا يحلمون بغدٍ أفضل وهم يرسمون طرقا جديدة للنهوض.

(مصر)

كان الفندق الذي نزلت فيه لدي وصولي الى القاهرة في خريف عام 1994 قبل ان أبدأ البحث عن سكن ملائم بعد ان انتقلت الى هناك للعمل مراسلاً صحفياً للشرق الاوسط هو فندق الـ"كوزموبوليتان" المجاور لمكتبنا في شارع قصر النيل وسط العاصمة المصرية.الفندق الذي بني عام 1923 على يد المعماري الايطالي "ألفونسو ساسوو" وذلك تحت اسم الـ"مترو بوليتان" كان أسطورة معمارية في بنائه وظل فندقاً فاخراً لسنين طويلة.يشكل الفندق مع الأبنية المجاورة في شارع قصر النيل مثل بناية "غروبي" القريبة التي صممها المعماري السويسري "كاستامان" ومجموعة مباني صممها المعمار الايطالي "ماركو اولفيتي" في الشوارع المجاورة من مخلفات النهضة المعمارية ذات الطابع الحداثي الخلاب التي تحتل قلب القاهرة.وعلى مسافة ليست بعيدة وقرب "ميدان التحرير" يقع المتحف المصري وليس بعيداً عن ذلك أيضاً ولكن في الاتجاه الجنوبي يقع "قصر عابدين" الملكي وهي كلها جزء من القاهرة التي جمعت بين مشاريع الفترة الخيدوية التي قام بها الخديوي اسماعيل وتلك التي تمتد الى بدايات الدولة الحديثة والتي خطط لها وأشرف على بناء أغلبها مهندسون ومعماريون أوربيون.كانت حالة الاندثار العمراني التي تطالع الزائر

لمباني وشوارع وميادين منطقة وسط البلد في القاهرة والتي اريد لها يوماً ان تكون قلب "باريس الشرق" وفي مناطق عديدة اخرى من المدينة التي ناهز عمرها الف عام شاهداً على الاهمال والانتهاك البيئي والمعماري بسبب عدم الاهتمام بالصيانة والفساد الذي طال المدينة التي اعتبرت بحق عاصمة الشرق ووريثة تلك المدن التي شكلت قبل آلاف السنين حواضر واحدة من اعظم حضارات البشرية.

ستطالعك، بعد خروجك من وسط البلد عبر شوارع وجسور عبثت في تصميمها وانشائها يد بيروقراطية متوحشة، أحياء تنتشر فيها عمارات من صفوف من علب الاسمنت المتلاصقة والتي تفتقد الى مسحات الجمال أو الفن المعماري يحشر فيها ملايين من افراد الطبقة الوسطى دون مراعاة للحاجات البيئية والانسانية.على طول العاصمة من جنوبها حتى شمالها ستمتد أكبر مدينة موتى في العالم يسكنها ملايين من الفقراء والمعدمين في حين ستحيط العاصمة نفسها بحزام من العشوائيات من بيوت شيدت بطوب (طابوق) أحمر رخيص كي تؤوي ملايين أخرى من هؤلاء الذين هاجروا اليها من أرياف نبذتهم بحثاً عن فرص العمل والحياة.وليس بعيداً نحو دلتا النيل فقد اشتبكت اطراف العاصمة مع الريف والمناطق الزراعية للقرى وللمدن المجاورة وشكلت ما يدعى بالقاهرة الكبرى والتي اجتمع سكانها مع موجات الهجرة المتتالية من ارياف الدلتا المكتظة، او المدن القريبة شمال وجنوب القاهرة التي ضاقت بسكانها، او من مدن بعيدة في الصعيد والنوبة كي تصنع واحدة من أكبر عمليات الترييف للحواضر في العالم تختزن من التناقضات الاجتماعية ما يمكنها ان تشكل قنابل موقوتة لعقود طويلة من الزمن.

في ذات الوقت كان أول ما ينتبه اليه الزائر لمنطقة وسط البلد سلسلة فنادق عالمية كبرى ترتفع فوق ضفاف نهر النيل ونوادٍ اجتماعية بحدائق واسعة وقاعات فخمة تنتشر في بعض الأحياء التي لم تزل تتمتع بسمعة قديمة تدل على التركيز على السياحة والاهتمام بأحياء الطبقات العليا في حين ظلت باقي أحياء القاهرة مجرد مبان كونكريتية تجتمع في داخلها بيوت سكنية ومكاتب تجارية وعيادات طبية وورش عمل مختلفة أقيمت كلها على شوارع متعرجة وضيقة تشكوا من الصيانة ومن خدمات النظافة وتنظيم المرور.كانت القاهرة بسكانها الذين يبلغون نحو ربع سكان مصر البالغ عددهم حوالي 80 مليوناً حينذاك وبازدحامها وبضجيجها وتلوثها تبدو وكأنها عاصمة قد شاخت لدولة حديثة سبقت دولاً عديدة في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في دخول مرحلة النهوض القومي.وحين حاولت الحكومات المتعاقبة التوسع في بناء مدن جديدة محيطة بالعاصمة وفي ظهيرها الصحراوي لأبناء الطبقات الوسطى التي تزداد عدداً بغية تخفيف الضغوط على القاهرة كانت ملايين اخرى من الناس قد انظمت الى عشوائيات جديدة بلغت زهاء 100 منطقة كونت حزاماً من الفقر والبؤس والجريمة.لقد شكلت المدن في بنائها وتطورها في التجارب العالمية المكون الأساسي للدولة الحديثة وتظهر التحولات التي تطرأ عليها عادة مدى التقدم الذي تحرزه مجتمعاتها وأنظمتها السياسية والانتقال التدريجي والنوعي الى مصاف الأمم الراقية.من يعرف مصر من تاريخها القديم والحديث ومن ثقافتها وفنونها ومن زارها من قبل سيدرك ان قاهرة التسعينات كانت تمثل خلاصة الى ما آلت اليه "أم الدنيا" بعد أكثر من قرن من بدء النهضة الحديثة وثمانين عاماً من دخولها القرن

العشرين.كان بامكان ارشيف من صور القاهرة القديمة التي تعود الى بداية القرن او قضاء ساعتين لمشاهدة فلم مصري انتج في الاربعينيات او الخمسينيات يكشف عن الهوة العميقة بين الآمال التي كانت مرسومة مع بدء بناء الدولة الحديثة وبين مآلاتها حين وصلتها.لم يكن الأمر يقتصر على الحجر، بل تعدى ذلك الى البشر الذين سادت في أوساط الغالبية منهم ثقافات وسلوكيات محافظة، او متشددة، جاءت بعضها من الخليج ومن المملكة العربية السعودية بالذات واصطدمت بعادات استهلاكية مستجدة فرضتها سياسات تفكيك النظام الاقتصادي القائم على رأسمالية الدولة والانفتاح على الغرب.كان فهم هذه التناقضات وسط الصورة الظاهرة والنموذج الذي يتلاشى في الحاضر جديراً بان يساعدنا على ان نجد مفاتيحاً للكثير من الألغاز التي أحاطت بالمرحلة التي وصلت اليها مصر على اعتاب القرن الواحد والعشرين.

كانت مصر قد سبقت باقي العرب الذين تحرورا من السيطرة العثمانية في قيامها بالبدء ببناء الدولة قبل الاستقلال عن بريطانيا وعلى يد أسرة "محمد علي باشا" بعد ان نجح ذلك الضابط العثماني باساليب عديدة ان يفرض نوعاً من الحكم الذاتي على مصر التي عين واليا عثمانياً عليها بعد خروج الفرنسيين.كان محمد علي وفقا لرؤية المؤرخ المصري "خالد فهمي" مهموماً بوضع حد لمركزه غير الواضح وغير المستقر فى مصر، وبالتالى كان شاغله الأساس ليس وضع أسس دولة حديثة، كما تذهب الرواية الشائعة، بل العمل على تحويل مركزه الهش فى مصر الذي كان يعتمد على رغبات السلطان ومكائد البلاط إلى حقائق قانونية جديدة على الأرض.وتفسح هذه الرؤية المجال للتعمق في فكرة قيام الدولة في مصر باعتبار ان اهتمام المؤسس

والباني لها كان منصباً على توفير ركائز حكم له وللأسرة التي انشأها وللحاشية التي كونها وللطبقة الاجتماعية التي احاطت به، وليس الى بناء ركائز دولة حديثة قائمة على بناء عصري من دستور ومجالس اشتراعية وقوانين كما تفترضه السردية اياها.سيفرض ايقاع العصر واتصال مصر بأوربا وبروز اتجاهات نهضوية في الفكرة والثقافة وتحررية ووطنية في السياسة على الحكام التالين من الأسرة العلوية اتخاذ خطوات متعثرة في تطوير الحياة السياسية كمجلس النواب والقانون الأساسي ولوائح لتنظيم العمل الحكومي، ولكنها تبقى مقيدة، او مجتزأة، لم ترتق الى ان تكون مؤسسات ونظم تشريعية بالمعنى الحديث الذي تقوم عليه المواطنة ومبادئ المساواة في الدول الديمقراطية.صحيح ان بناء الديمقراطية هو نتاج تراكمي يحتاج الى زمن وتجارب وبناء تحتي من آليات ونظم ومؤسسات، الا انها اثبتت عبر التجربة العالمية انها تحتاج منذ البداية للقيادة الشجاعة والواعية والحكيمة التي تدرك روح العصر ومتطلباته وتتخلى عن ممارساتها التقليدية واساليبها الانتهازية، او الأنانية وعن الشهوة الى السلطة والاستخذاء امامها وعن كل ما يمكن ان يعرقل البناء الديمقراطي.ما سيمز هذه الفترة التي ربما امتدت قرناً من الزمان ويجعلها مرحلة تأسيسية هو الجهد الذي بذلته صفوة اتيحت لها فرص التعرف على الحضارة الغربية كي تبدأ بوضع اللبنات الأولى تمهد لمشروع نهضوي تحديثي واعد.

تمثل نتائج ثورة 1919 المصرية التي قام بها عموم الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني مثالاً بارزاً على ماذكرناه في مستهل هذا الكتاب من سيادة مفهوم وأهداف التحرر الوطني في الاستقلال على حساب أهداف

التحرر الديمقراطي.ولن يقتصر الأمر على تراجع المسعى الديمقراطي المتمثل بقيام نظام تسلطي بمشاركة الملك والنخب الجديدة، بل ان هيمنة هذه القوى التي أضحت حليفة للقوى الاستعمارية، او متواطئة معها، الحقت أشد الضرر بعملية التحرر الوطني مما سيكشف لاحقاً في مصر، كما في البلاد العربية الاخرى، عن متلازمة الاستعباد والاستعمار.ورغم ان احد شعارات ثورة 1919 المصرية الرئيسية كان الدستور الى جانب الاستقلال، اي الدعوة الى دستور جديد غير تلك الوثقية التي صدرت في عهد الخديوي توفيق عام 1882، الا انها، اي الثورة، لم تأت بنظام سياسي ديمقراطي يستند الى حكم الشعب الذي قام بالثورة، ولا الى حكومات تقيم مبادئ العدل والمساواة والحرية ولا الى نخب وجماعات سياسية تسعى بصدق وتفاني الى بناء دولة حديثة قائمة على تلك المبادئ.اعتبر الدستور الذي اصدره الملك فؤاد عام 1923 نتيجة للضغوط التي مارستها قوى الثورة وثيقة ذات مصداقية لانها اقرت حقوق مواطنة متساوية كما اعادت صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس القواعد الدستورية والمساءلة البرلمانية كما أقرت خضوع الجميع لسلطان القضاء المستقل.على الورق كانت مصر، التي اصبحت لاول مرة منذ زمن طويل دولة لا يحكمها حكام يجلسون في عواصم بعيدة، تبدو مستعدة من خلال دستورها ان تدخل عصراً جديداً تبنى فيه دولة حديثة على أسس لبرالية.

خلال العقود الثلاث اللاحقة ستتبدد كل الأحلام بقيام دولة حديثة في مصر قائمة على أسس ديمقراطية وستتوالى على حكمها نخب وطبقات سياسية واجتماعية ممن سيطورون مهارات فائقة في تفريغ الديمقراطية من

محتواها وفي التلاعب بالدستور وفي تجاوز القوانين بطرق ووسائل ملتوية ستؤدي بالنهاية الى سيادة ممارسات احتقار قيم العدالة والانصاف وتؤسس لدولة لا تتحق فيها مبادئ الحكم الديمقراطي وستصبح ادارة الشأن العام والدولة وتحقيق العدالة لصالح شرائح معينة، وبالذات الأقوياء ممن يمتلكون السلطة والمال والجاه، وليس لكل المواطنين.ما استنتجته الكثير من الكتابات التاريخية الجادة والرصينة هو ان التجربة اللبرالية المصرية خلال الفترة الممتدة بين الثورة الوطنية من أجل الاستقلال عام 1919 الى سقوط النظام الملكي عام 1952 تم الاجهاض عليها على يد النخب السياسية المتعاقبة مع الاقرار بدور الملك والاحتلال البريطاني في الوصول الى تلك النتيجة.ما انتجهته التجربة المصرية، شبه اللبرالية، كما لخصتها المؤرخة "عفاف لطفي السيد" بعد ذلك في كتابها "تجربة مصر اللبرالية" انها اثبتت "ان النظم الدستورية عاجزة عن الرسوخ في أرض معادية للنظم الدستورية."هذه النتيجة توصل اليها ايضاً المؤرخ "يونان لبيب رزق" في فصل بعنوان "سقوط التجربة اللبرالية في مصر" شارك به في مجموعة دراسات تاريخية عن ثورة يوليو حيث خلص الى ان الديمقراطية في مصر لم تتحق بعد الاستقلال "كما كان منتظراً" و"ان التاريخ بالنسبة لقضية الحرية سار بعكس المتوقع."

ولم يكن غريباً ان يفتح ذلك الانسداد في أفق التطور الديمقراطي، وعقود من التنمية الضائعة التي رافقها فساد النخب الحاكمة، واخفاقها في انجاز الاستقلال الوطني، متمثلاً بجلاء القوات البريطانية، شهية القيادات العسكرية التي طالما وقفت على أهبة الاستعداد للانقضاض على تلك النخبة التي عجزت ان تجعل "مصر للمصريين"، كما تمنى وناضل شعبها مع

تحقيق الاستقلال التام كما كان شعار ثورة 1919.جاء الانقلاب الذي قامت به حفنة من ضباط في الجيش في سياق الازمات السياسية والحكومية المتكررة التي عاشتها مصر على يد الأحزاب والجماعات والأسر السياسية التي شكلت الطبقة الحاكمة منذ اعلان دستور 1923 وفشلها في بناء مؤسسات دستورية فاعلة وفي إقامة وإدارة المشاريع الاجتماعية والتنموية وكذلك في انجاز القضية الوطنية، وخاصة إخراج القوات البريطانية وانهاء كل أشكال التبعية الأجنبية.سيقدم الانقلابيون تبريرات عديدة كما جاءت في بيانهم الاول منها ما يتعلق بتفشي الفساد، وخاصة في صفوف قيادات الجيش العليا، وعدم استقرار الحكم، والهزيمة في فلسطين، والخيانة الوطنية.ولكن كما يحدث عادة فان شهية الضباط للحكم تنفتح سريعاً فيقومون بالغاء الملكية والاستيلاء على السلطة واعلان الجمهورية ويقيمون نظاماً للحكم قائم على أساس وعود سياسية واقتصادية واجتماعية باذخة سيصوغونها في قوانين ودستور مؤقت لتبرير حصولهم على الشرعية وضمان بقائهم في السلطة الى الأبد.

وفي الفترة اللاحقة لن يتردد نظام الضباط في التعبير علناً عن هزئهم بالديمقراطية التي كانوا يرون فيها انها كانت سبباً لكل اخفاقات العهد القديم التي تمكن خلاله القائمون على الحكم من سرقة ونهب ثروات البلد وكذلك الفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية.ستعلق كل اسباب الاخفاق في بناء دولة الاستقلال والواقع الاجتماعي والاقتصادي المزري على عاتق التجربة شبه اللبرالية وستكون تلك الذريعة التي سيستخدمها الضباط بعدئذ لادامة حكمهم الى جانب ادعائاتهم بحاجة مصر الى الاستقرار والأمن والتنمية.سيقوم النظام

الانقلابي بالغاء دستور عام 1923 اللبرالي الذي رغم عدم الالتزام به غالباً من حكومات العهد القديم الا انه كان يوفر اطاراً تشريعياً وقانونياً مستنداً على مؤسسات برلمانية منتخبة.سيرى "جمال عبد الناصر" الذي سينفرد في الزعامة لاحقاً بان ما تحتاجه مصر ليس الديمقراطية ولكن التنمية للأخذ بيدها نحو العالم المتطور والتعليم والتصنيع، وهي كلها شعارات كان ينوي تحويلها الى برامج تهدف الى توسيع القاعدة الاجتماعية لطبقة وسطى ناشئة تشكل ركيزة لنظام الحكم ولاستمراره.وعلى مدى العقود التالية سترسخ المؤسسة العسكرية قبضتها على السلطة وفي الهيمنة على الحياة المدنية بشكل وصفه "يزيد صايغ" الباحث في "مركز كارنيغي" بانه "نظام سياسي واقتصادي قامت هي بتشكيله الى حد كبير."سيبتدع النظام الذي يديره الجيش من وراء الستار مفهوم الأمن القومي وحمايته، ليس فقط باعتباره من مهمة الجيش في ظروف الحرب وحماية السلم، ولكن باعتباره استراتجية رسمية ومجتمعية لمواجهة الخطر الدائم على الدولة الذي يلوح في الأفق من كل مكان والذي يتطلب دوراً للقوات المسلحة لا يمكن التخلي عنه او استبداله.سيصبح مفهوم الأمن القومي، رغم غموض تعريفه، الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كل الأفكار والرؤى والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها في مصر، وسيتبع ذلك بالطبع الدور المناط بالجيش والأجهزة الأمنية في تحقيق انفاذه.

لكن بعد ستين عاماً سيكون هذا النظام قد وصل الى منعطف سيوصف باوصاف مثيرة مثل تاريخي، أو مفصلي، أو خطير، أو حاسم، ولكنه على أي حال، نقطة تحول هامة على طريق صيرورة الدولة المصرية بعد أكثر

من مائة عام على تبلور كيانها.خلال نحو ستة عشر عاماً منذ ان بدأت عملي كمراسل صحفي دولي في مصر وانغاسي في الحياة العامة بكل مجرياتها وتفاصيلها الغنية كان السؤال الذي دائماً ما يراودني هو وماذا بعد، ماذا بعد ان وصلت تجربة يوليو المصرية الى طريق مسدود.لم أخذ الاشياء على علاتها ابداً، ليس فقط لاني كنت أهتم بتكوين الصورة الكلية اعتماداً على تجميع الجزئيات التي فيها، ولكن لان بلداً بحجم مصر وتاريخه ودوره لم يكن من السهل أبداً ان تعتبر كل ما تقرأه او تسمعه عنه يعتبر كلاماً نهائياً ومحسوماً.كان هناك انتاج هائل من الكتب والدراسات والرسائل الجامعية التي انتجت في جامعات مصرية وأجنبية، وكان هناك تراث كبير من الأفلام والمسلسلات التلفزيونة والمسرحيات وغيرها من المواد الثقافية التي اعدها مصريون وأجانب تتناول مختلف جوانب الحياة في مصر خلال القرنين الماضيين، لكنها بدت عاجزة عن تقدم تفسيرات مقنعة لما جرى حتى اوصل البلد العربي الأول في تشكيل دولة الى حالة جمود دعت الاستاذ في "الجامعة الامريكية في القاهرة" "جلال امين كي يصدر اشهر كتاب ظهر في تلك الفترة كان عنوانه "ماذا حدث للمصريين" رسم فيه صورة كالحة عن حالة التشوش والارتباك واللايقين التي وصلت اليها مصر في تسعينيات القرن الماضي.كان ابرز الافكار التي ناقشها أمين هي نظرية "الدولة الرخوة" التي استعارها من عالم الاقتصاد السويدي "جنار ميردال" حيث رأي ان تحول مصر الى ذلك النوع من الدول في نهاية عهد مبارك تقريبا والتي اصبحت فيها دولة لا أحد فيها يحترم القانون، أو يبالي في تطبيقه، بسبب تعاظم الفساد الذي وصل الى جميع مناحي الحياة.

في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت نحو 30 عاماً قد انقضت على بداية مرحلة التعددية الحزبية التي انهى بها الرئيس أنور السادت عهد التنظيم السياسي الموحد، وهو الأسم الآخر للحزب الحاكم منذ عهد عبد الناصر وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي".غير ان تلك الفترة الطويلة نسبياً لم تشهد تطور حياة سياسية ديمقراطية قائمة على أساس التعددية البرلمانية وتداول السلطة نظراً لان الدولة بأطرافها الرئيسية وهي الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسة البيروقراطية والحزب الحاكم كانت قد وصلت الى مرحلة يصعب فيها مواجهة نفوذها وتحدي هيمنتها على البلاد من خلال نظام يقوم على حكم الشعب.بعد ثلاثة عقود كانت الأحزاب التي تشكلت بموافقات وهندسة رسمية قد انتهت الى هياكل من رجال سياسة مسنين موهمين بالانفراجة الديمقراطية، او متواطئين في اللعبة يحتلون مكاتب متهالكة، ويعيشون على معونات مالية من الدولة وتتلقى قيادات أحزابهم النصائح والتوجيهات من الأجهزة الامنية.كانت تلك الأحزاب التي تمثل نظرياً تلك الاتجاهات الرئيسية التقليدية من لبرالية وقومية ويسارية وإسلامية معتدلة تفتقد غالباً للقاعدة الشعبية والاجتماعية وتفوز ببضع مقاعد في البرلمان غالباً بسبب التصويت الاحتجاجي الذي يدلي به مقترعون غاضبون من سياسات الحكومة، أو بسبب حاجة النظام لديكور من المعارضة تزين به برلمانها الذي تحتفظ به بالاغلبية.خارج الإطار الرسمي، أو الشرعي، كان ينشط الأخوان المسلمون كأكبر قوة سياسية وعقائدية منظمة تستند الى شبكة واسعة ومحكمة من الأعضاء والأنصار تحصل بين انتخابات واخرى على عدد بسيط من مقاعد البرلمان كفتات ترمي بها لهم السلطة لتدجينها كما تخترق النقابات

المهنية ذات العضوية والفعالية الكبيرة وتسيطر على مؤسسات اقتصادية ضخمة وتدير شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية، أو العمل التطوعي والتي تنافس من خلالها الدولة في توفير الخدمات.بعيداً عن كل هؤلاء كانت هناك أغلبية شعبية مغيبة تماماً عن العمل الحزبي أو عن المشاركة في المجال العام السياسي وتعبر عن مواقفها، المعارضة والرافضة غالباً بالصمت.

لكن بعد نحو ستة عقود وأربعة رؤساء غيرت فيها مصر اتجاهاتها عدة مرات دون ان تغير نظامها السياسي الى ديمقراطية تتواءم مع استحقاقات تاريخية ومتطلبات الدخول الى عصر جديد وجدت مصر نفسها فجأة امام مفترق طرق وصلت اليه نتيجة تحولات في السياسة والاقتصاد وتطورات دولية وأقليمية كان كليهما، الداخلي والخارجي، يشكل حوافز للتمعن في التغيير وبدء الاصصح.لم يكن بالامكان حينها التنبؤ بما سيحدث في الأيام، أو حتى السنين القادمة، لكن من المؤكد ان علامات استفهام كثيرة بدأت تظهر بشأن المستقبل، وعما اذا كان نظام حسني مبارك الذي قضى نحو نصف تلك الفترة في الحكم سيكون قادراً على الصمود بوجه تغييرات في الوعي بدأت تظهر في السطح بانت مصر، بالنسبة لي كمراسل صحفي قضى اكثر من عقد ونصف في متابعتها عن قرب، بانها في حالة فوران داخلي وهي تشتبك مع ذاتها، ومع أزماتها الكثيرة، ستجعلها، آجلاً أم عاجلاً، في حالة تحول، وعلى الارجح عنيف وبيد تلك الاغلبية التي لابد انها ستكسر صمتها يوماً ما.

في 2 أيلول (سبتمبر) 2010 وَصلتُ الى مكتب الوكالة التي أعمل بها والكائن في حي الزمالك في القاهرة وسط النهار بعد ان كنت قضيت

ساعات في لقاءات ودردشات مع بعض السياسيين والخبراء بشأن التطورات الجارية في مصر التي كانت تستعد لحدثيين مهمين بعد أسابيع؛ هما انتخابات لبرلمان جديد والمؤتمر السنوي لـ"الحزب الوطني الديمقراطي" الحاكم.كان الموضوع الأبرز الذي يهيمن على النقاشات الجارية يومها هو الاستعدادات التي تجري لتحضير "جمال مبارك" كي يتولى الرئاسة بعد أبيه، ربما في انتخابات رئاسية كانت مقررة في العام التالي.وجدت جو المكتب محموماً بينما انشغل الجميع بمتابعة الأخبار عن صور وبوسترات لرئيس جهاز المخابرات عمر سليمان قد علقت على الجدران وعلى أعمدة الجسور في بعض مناطق القاهرة مع كتابات تدعو الى ترشيحه كرئيس للجمهورية في الانتخابات القادمة.وجدت على نشرة الوكالة ان خبراً قد بث في وقت مبكر عن المصلقات مع عدة صور فوتوغرافية لها، بعضها ملصق فوق بوسترات مماثلة كانت تحمل صور "جمال مبارك" مع عبارات لدعمه للرئاسة باسم "الائتلاف الشعبي المصري" وهو كيان لم يسمع به أحد من قبل.ما كان بإمكان السلطات نفي الخبر بسبب الصور العديدة المرافقة به والتي التقطت من قبل مصور الوكالة من أماكن متفرقة ولكن تم الإيعاز الى الصحف المصرية الخاصة بعدم نشره أو التطرق اليه كما تم ازالة البوسترات من مواقعها على وجه السرعة.اما كيف وصل الخبر الصاق البوسترات الى الوكالة وكيف تمكن مصورها من الوصول اليها لتصويرها فقد بقي سراً علي شخصياً بالرغم من ان ترجيحات عديدة طرحت كان بعضها بعيدا عن فكرة السبق الصحفي وقريباً الى فكرة التسريب المتعمد.هل كان تسريب ملصقات "عمر سليمان" وخاصة لوكالة أنباء أمريكية كبرى وفي ذلك التوقيت مدبراً؟

كان ذلك هو السيناريو الأقرب للترجيح، لكن ظلت بعد ذلك بعض الأسئلة وأهمها من يقف وراء التسريب، وما المقصود من ورائه، وهل كان من سرب الأمر هو نفسه الذي رتب حملة الصاق البوستر، وهل للأمر علاقة بـ"عمر سليمان" نفسه، وهل هناك طرف ثالث يقف وراء التسريب، وخاصة من بين الأطراف الرئيسية التي تمثل أعمدة السلطة في الجيش وفي الجهازين الأمني والإداري؟ اما الأمر الأكيد فان الموضوع برمته كان يعكس صراعاً على السلطة كانت قد بانت ملامحه منذ فترة استباقاً لموت مبارك، او مغادرته المشهد السياسي، واستعداداً لمعركة توريث ابنه جمال.

كانت مسألة التوريث في مصر قد بدأت تتضح معالمها قبل سنوات، وبالذات عام 2004، حين انتخب "جمال مبارك" رئيسا للجنة استحدثت في قيادة "الحزب الوطني الديمقراطي" الحاكم سموها "لجنة السياسات" كان هدفها المعلن هو صياغة استراتيجيات العمل في المجالات المختلفة للحزب المترهل بسبب بيروقراطيته وتحكم القبضة الأمنية والحكومية بإدارته.لكن سرعان ما اصبح جلياً ان اللجنة التي بدأت تتسع في عضويتها غدت كياناً موازياً يتم فيه بناء ولائات من النخب المختلفة، وخاصة رجال الاعمال كي تكون السند والداعم لجمال في مشروع توريثه للحكم.بدأ الحزب الذي كان قد أسسه "أنور السادات" عام 1978 كظهير سياسي على عادة نظام يوليو 1952 يعقد مؤتمرات حزبية سنوية عام 2003 وهو تاريخ موحي بدلالات كبيرة لانه يأتي في العام الذي احتلت فيه امريكا العراق وفي الفترة التي بدأت فيها مشروع الاصلاحات في الشرق الأوسط.كنت أحضر هذه الاجتماعات السنوية وأراقب وأتحدث مع قيادات وكوادر وأعضاء كانوا ينقلون من المحافظات لحضور

هذا المهرجان الذي يخرج بعد يومين، او ثلاثة، ببيان عن مشاريع وبرامج وأفكار كلها تتحدث عن معالجة شواغل وهموم المصريين وتطلعاتهم وتوعدهم بمستقبل أفضل.كنت على عادتي في عملي التقي في كواليس المؤتمر مع المندوبين الذين كانت أغلبيتهم من صغار الموظفين في أجهزة الدولة، وخاصة في المحليات الذين لا يجدون في المؤتمر الا مناسبة لإثبات وجودهم في الحزب وانتظار فرص الترقي.اما قيادات الحزب، وخاصة من فئات كبار رجال الأعمال والممولين الرأسماليين فقد كانوا في غاية الحماسة لجمال ولما يمثله من وجهة نظرهم كطموح لتحقيق غايات اللبرالية الجديدة، او النيولبرالية، التي كانوا يطمحون كي يشكلوا نموذجها المصري الذي يطرحونه على الأمريكان والأوربيين.

في مؤتمره السنوي الثاني عام 2004 نصب جمال الذي كان يعمل قبلها مصرفياً في احد البنوك خارج مصر رئيسا لتلك اللجنة التي سرعان ما اصبحت "الدبق الذي ينجذب اليه الذباب" من كل الفئات والقطاعات الفاعلة في النخب المختلفة.وما ان حل عام 2009 حتى كان جمال قد اصبح نائب امين عام الحزب وصانع الملوك في الادارة الحكومية وفي قطاع الأعمال حتى كانت الاشاعات من حوله انه من يدير الدولة فعلياً من خلال مكتب ابيه الذي كان قد ناهز الثمانين عاماً وأصبح يعاني من الكثير من المتاعب الصحية والذهنية.كانت ترتيبات الوراثة تجري من وراء الستار ولكنها كانت حديث الجميع في أروقة الحزب وفي البرلمان وعند الأجهزة الامنية في وقت بدأت الفكرة تلقى رفضاً من قبل فئات عديدة في النخب السياسية والاجتماعية، وخاصة في المعارضة غير الحزبية والرسمية، بسبب ما ترسخه من كونها

امتداد لنظام مبارك وكبح للتطلعات بديمقراطية حقيقية واصلاح جذري في طبيعة السلطة وممارستها.في تلك الفترة كان السؤال الأهم يتعلق بموقف مراكز السلطة الأساسية في الجيش والمخابرات والأجهزة الامنية ومن بين ذلك ايضا النخبة الضيقة حول مبارك من امثال "صفوت الشريف" وزكريا عزمي واحمد فتحي سرور وهم من اقرب المسؤولين الى مبارك والذين كانوا يديرون له مؤسسات حزبية ورسمية عديدة ويُعتبرون من أعمدة حكمه.داخل الأروقة الخاصة التي كان يتسنى لي حضورها كنت أستمع الى قريبين من أطراف السلطة يتناقشون ويتبادلون الأراء والمعلومات بشأن قضية التوريث، وخاصة بشأن موقف مبارك شخصياً، وموقف المؤسسات الأساسية تلك.كان موقف مبارك العلني موارباً ويضعه عندما سأل في المرات القليلة من الاعلام الغربي بان في مصر مؤسسات دستورية هي التي ستقرر، الا ان استنتاجي الشخصي حينها والذي بنيته على لقاءات وحوارات اجريتها مع العديد من المقربيين في الأجهزة المعنية هو ان جمال كان يخطو حثيثاً باتجاه التوريث مدعوماً من أبيه وعائلته، وربما واثقاً أيضاً بامكانية دعمه من أطراف داخلية وخارجية في اللحظة المناسبة.ما علمته ربما في عام 2008 ايضاً ان مبارك حاول جس نبض القيادات العسكرية العليا لاختبار رد فعلها، كما انه طرح الموضوع على وزير الدفاع المشير "محمد حسين طنطاوي" ومساعديه الكبار دون ان يقدم القادة العسكريون على التعبير صراحة عن توجسهم من مثل هذا الخطوة التي ستنقل الحكم الى يد رئيس مدني بعد ستين عاماً من سيطرة الجيش عليها.كان السؤال التالي هو عما اذا كان الجيش مستعداً لاجهاض

مخطط توريث مبارك اذا ما حاول الأب، او الأبن، اتخاذ خطوات فعلية نحو التنفيذ، وهو سؤال سننتظر الجواب عليه حين تقوم الثورة عام 2011.

في العقد الأخير من حكم مبارك برزت مسألة اصلاح النظام في مصر على الأجندة السياسية، وخاصة بعدما طرحت ادارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" برنامج الاصلاح في الشرق الأوسط عام 2005 والذي بدا وكأنه يستهدف مصر أكثر من غيرها من الدول العربية، ربما للرغبة الأمريكية بان يكون نجاح الاصلاحات في مصر قوةَ مثالٍ، ودافعاً للتغيير في بلدان أخرى.ولهذا السبب أصبح مبارك من أشد المعارضين لمبادرة الاصلاح الأمريكية وعمل كل ما بوسعه كي يوئد المشروع في مهده، سواءً من خلال معارضته عن طريق القنوات الدبلوماسية، أو بالالتفاف عليه من خلال القيام ببعض الاصلاحات السياسية والدستورية التي كانت أساساً مطالبات للمعارضة السياسية المصرية.في يوم 18 أيار (مايو) 2008 كنت أحضر في منتجع "شرم الشيخ" جنوب سيناء "المنتدى الاقتصادي الدولي" والذي يعرف بـ"منتدى دافوس" الذي انعقد هناك والذي كان حضور الرئيس بوش فيه مدعاة لأسئلة كثيرة بسبب عدم حضور رؤساء أخرين للمنتدى الذي كان سيناقش القضايا العادية التي يهتم بها المنتدى كالعولمة والتجارة الدولية.حين وقف بوش لِيخطب في القاعة المكتظة بوفود عالمية من على المنصة التي دخل اليها من خلف الكواليس انتبهت الى عدم وجود مبارك في القاعة وهو أمر بدا لي غريباً، بل ومريباً نظراً للعلاقات المتينة التي تجمع بين البلدين وأهمية الحدث والظروف المحيطة به.تواردت في خاطري ان غياب مبارك ربما يكون بسبب ان المناسبة هي من تنظيم منتدى أجنبي وان عدم وجوده

في القاعة قد لايعتير خرقاً لقواعد البروتوكول لولا ان التنظيم المسبق كان قد وضع مبارك على رأس قائمة المشاركين.نهظت من مكاني وتوجهت الى احدى الدبلوماسيات في السفارة الأمريكية في القاهرة التي رأيتها واقفة في زاوية من زوايا القاعة كي أستفسر منها عما يحدث وكيف ان مبارك لايحضر أثناء القاء رئيسها لخطابه.همست في اذني ان مبارك "غير سعيد"، اي بمعنى آخر زعلان، بعد ان عرضت عليه نسخة من خطاب بوش في المطار بعد استقباله لبوش وانه وجد ان الخطاب يتضمن مواقفَ غير مستساغةٍ من قبله، وبما ان اللقاء يتم برعاية المنتدى الدولي فان غيابه ليس بالأمر المهم، على حد تعبيرها.كنت استمع الى بوش وهو يعيد الكثير مما كان هو وكبار المسؤولين في ادارته يرددونه منذ سنوات عن ضرورات الاصلاح الديمقراطي في المنطقة على اسماع الحاضرين من ضيوف أجانب ومسؤولين ورجال أعمال مصريين وأشعر بان مبارك ربما كان قد غالى في ردة فعله هذه المرة.لكني حين سمعت بوش يقول: "لطالما كانت السياسة في الشرق الأوسط قد استندت الى زعيم أوحد في السلطة في حين بقي معارضوه في السجن" ادركت ان مبارك كان سيشعر بإحراجٍ كبير فعلاً لو جلس أمام بوش وهو يدلي بمثل هذا التصريح الناري بوجهه.ولكنه حين اضاف"ان الوقت قد حان للدول في الشرق الأوسط ان تتخلى عن هذه الممارسات وان تعامل شعوبها بالكرامة والاحترام الذي تستحقه" أدركت ان رئيس الدولة التي هي الحليف الأكبر لمصر، والذي رفع منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 شعار "أما معنا او ضدنا" قد ضاق أخيراً ذرعاً بمبارك، وحينها تساءلت مع نفسي:"ان كانت نهاية مبارك قد حسمت، ولربما كان العد العكسي قد بدأ فعلياً."في الأسابيع

والشهور القادمة تحول ذلك السؤال من مجرد احساس الى رهان، لكنه رهان لم يصل الى مرحلة اليقين، بل ظل يحوم في مناطق الشك والأسئلة، خاصة السؤال حول موقف الرئيس الامريكي القادم بعد ان ينهي بوش ولايته الثانية نهاية ذلك العام والذي ربما سيأتي بسياسة خارجية جديدة.

كانت ادارة بوش قد عجزت خلال أربع سنوات منذ ان طرحت مبادرة الاصلاح في المنطقة من ان تخطوا بها ولو خطوة واحدة بسبب تعنت الأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام مبارك، وهو الأمر الذي خلق توترات ملحوظة بين الإدارتين طيلة السنوات التي سبقت خطاب بوش.بدأ القصف الأمريكي على نظام مبارك مع محاضرة مدوية القتها وزيرة الخارجية "كوندليزا رايس" في "الجامعة الامريكية في القاهرة" يوم 20 حزيران (يونيو) 2005 والتي نظمتها السفارة الأمريكية ودعت اليها نحو ألف من الشخصيات الاجتماعية والاكاديمية المصرية في استعراض واضح لقوة أمريكا الناعمة التي تمتلكها في مصر .كانت رسالة رايس للشعوب العربية مدوية وهي تصرخ بها من على المنصة: "ان الخوف من الخيارات الحرة لا يمكن ان يكون بعد الان مبرراً لرفض الحرية"، فيدوي صداها بين جدران قاعة "ايوارت هول" التذكارية ثم تنقله شاشات التلفزيون في أنحاء مصر والعالم العربي.اما رسالتها للأنظمة فكانت أكثراً وضوحاً وقوة:"لستين عاماً قامت بلادي، الولايات المتحدة، بالسعي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، لكننا لم نحقق أي منهما.الأن سوف نبدأ بإتخاذ مسار مغاير .نحن سندعم الخيارات الديمقراطية للشعوب."في اليوم السابق كنت في "شرم الشيخ" مع مجموعة من الصحفيين حين اجتمعت رايس مع مبارك وحين

خرجت من الاجتماع أوجز لنا احد مساعديها ان المقابلة ركزت على الانتخابات الرئاسية التي ستجري لاول مرة في مصر في شهر ايلول (سبتمبر) القادم ودعوتها لمبارك ان تكون نزيهة وحرة كما حثت مبارك على العمل مع الزعماء العرب الباقين على الاستجابة لمبادرة الاصلاح التي طرحتها ادراتها.بعد انتقالها للقاهرة وعلى هامش محاضرة الجامعة الامريكية كان الإجتماع الذي عقدته رايس مع وجوه من المعارضة المصرية يبعث برسالة أكثر وضوحاً لما تسعى واشنطن الى تحقيقه وإستعداها لدعمهم اذا ما تحركوا.بعد مغادرة رايس القاهرة كانت شكوكٌ جديدة أضيفت الى شكوك قديمة في السياسات الامريكية حيث بدا لي يومها ان ما طرحته رايس لم يكن الا من نوع نفس الأساطير التي تعودت أمريكا ان تغزلها عن تصدير الديمقراطية للعالم.سيغير "باراك اوباما" توجهات إدارة بوش في التركيز على دمقرطة الشرق الأوسط بعد توليه السلطة وسيدعو خلال كلمة استثنائية في جامعة القاهرة في 4 حزيران (يونيه) 2009 الى توجهات عامة خالية من أية التزامات مما أثار انطباعات ظلت مرافقة لسياسات إدارته التي استمرت فترتين رئاسيتين بانه لا يأبه كثيراً بالشرق الأوسط، سواء أكان ديمقراطياً، ام لم يكن، وهي سياسات ستلاحقه بعد عام ككابوس حين تتخبط ادارته في مواجهة تحديات الممطالبة بالديمقراطية التي اطلقها الربيع العربي.

بالعودة الى التجربة التي بدأت مع انقلاب عام 1952 والتي تحولت فيها مصر من بلد يحبو نحو التطور الديمقراطي الى بلد فطم منه، اعتمدت فلسفة الثورة، أي المبادئ التي صاغها "جمال عبد الناصر" في كراس حمل

نفس الأسم، على فكرة منظومة حكم من بنات أفكار الضباط الاحرار الذين قاموا بالانقلاب، تقوم على أساس نظام سياسي يستبعد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية التي كانت قائمة ويخرجها من الحياة العامة.ولم يكن السبب حسب الكاتب "طارق البشري" من وراء مواجهة نظام عبد الناصر للأحزاب القائمة هو "المنافسة او الاختلاف حول مضمون السياسات، او الايدولوجيات التي يتبناها كل تنظيم، وانما جرت حول الوجود الحزبي ذاته".لم يكن صحيحاً اذن الإدعاء بان الانقلابين كانوا يسعون الى تطهير الحياة السياسية من الأحزاب والقيادات الفاسدة حتى عندما أصدروا قانون تتنظيم الأحزاب السياسية.فقد كان عبد الناصر قد تبنى في وقت مبكر من الانقلاب فكرة ايجاد تنظيم سياسي يلبي حاجة الانقلاب الى ما سوف يعرف بالادبيات السياسية في ما بعد بالظهير السياسي للنظام وهو ما قام به فعلاً من خلال تأسيس "هيئة التحرير".سيمأسس نظام عبد الناصر هذا النوع من الادارة السياسية للبلاد في الدستور الذي سيصدره عام 1956 حيث يشكل "الاتحاد القومي" كتنظيم سياسي "يعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية."وفي استمرار ذات النهج ولكن مع اخذ المستجدات التي طرأت على تفكير عبد الناصر في التحول الى ما سيسميه بالاشتراكية سيحل "الاتحاد القومي" بعد خمس سنوات ويؤسس بدلاً عنه "الاتحاد الاشتراكي العربي".وفي تكريس للفكر والنهج الشمولي واحداث قطيعة مع كل ما يمكن ان يسمى تعددية وتنوع في المجتمع وفي الحياة السياسية سيرسخ "الميثاق الوطني" الذي سيصبح انجيل النظام فكرة الربط بين الديمقراطية وبين التنظيم

الجديد الذي سيعتبره مجسداً "للوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة."كانت فكرة الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفيون والرأسمالية الوطنية مجرد خزعبلات صاغها نظام عبد الناصر مستعيناً بما قدمته له التجربة التوتاليتارية، خاصة في الدول الاشتراكية من أجل ان يستأصل تماماً فكرة الديمقراطية من التربة المصرية ويحولها الى حقل لتجارب استبدادية ستظل تعيش ولو بصور متعددة بعده طويلاً.غيران وثائق نشرتها ابنته "هدى عبد الناصر" ومذكرات عديدة لمعاصرين للتجربة نشرت خلال السنوات الماضية تكشف ما هو أكثر اثارة عن فكرة انشاء التنظيم السياسي الموحد والطريقة المخيفة التي عمل فيها عبد الناصر على اختيار قيادات هذا التنظيم من عناصر سهلة الانقياد تقرأ افكاره وتستجيب للعبة الحكم التي يديرها بطواعية.ومضى عبد الناصر خطوات أكثر شراسة في محاولة احكام قبضته على الحياة السياسية في مصر فشكل ما سماه بـ"التنظيم الطليعي"، وهو تنظيم موازٍ يعمل من الباطن بشكل غير معلن ويرتبط به مباشرة ويكون بمثابة النواة الصلبة وأيضاً القوى السياسية الضاربة لنظامه.ومع كل مظاهر السلطوية التي احاطت بذلك النظام الا انه سيقى حسب إدعاء عبد الناصر بانه جاء استجابة لنداء الشعب، وهي المقولة التي ستدور حولها حسب دراسة استاذ التاريخ المصري "شريف يونس" مقولات النظام الناصري الايديولوجية الأخرى والتي ترتكز عليه شرعيته:"ديكتاتورية

الشعب، مكاسب الشعب، حُكم الشعب، تحالف قوى الشعب العاملة، أعداء الشعب" بدلاً عن الشرعية المستمدة من الحكم الديمقراطي وصناديق الاقتراع.

كان على مصر ان تنتظر موت عبد الناصر وتولي "أنور السادات" السلطة كي يَحدث تحولٌ جذريٌ، أولاً في الإقتصاد الذي ينزع عنه صفة الاشتراكي ويبدأ بتحويله من هيمنة الدولة والقطاع العام الى إقتصاد حر ومنفتح على القطاع الخاص وعلى الاستثمارات الأجنبية.ولم يكن ذلك ممكناً دون انفتاح سياسي يرافق تحولات الاقتصاد تتحول بموجبه مصر من دولة الحزب الواحد الى التعددية السياسية.تطلب الأمر هندسة عكسية هذه المرة للوصول الى ذلك الهدف حيث سيتم تفكيك الاتحاد الاشتراكي من خلال تشكيل ما سمي بالمنابر التي تمثل التيارات الرئيسية في المجتمع ومن ثم البدء بتحويل تلك المنابر الى أحزاب مستقلة.وفي مكان وزمان آخرين ربما كان الأمر سيؤدي فعلاً الى العودة بالبلاد الى الحياة السياسية الطبيعية، ولكن في مصر التي كان قد تحدد خط سير نظامها السياسي بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الانقلاب كان محتماً ان يكون الأمر شكلياً وان يعيد الحكم انتاج نفسه بطريقة أخرى.وعلى مدى نحو ثلاثة عقود لم تنجح تجربة الأحزاب الجديدة في اقامة تعددية سياسية حقيقية تسمح باجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبتداول للسلطة، وأقامت بدلاً عن ذلك ما سوف يدعى بـ"الديمقراطية المقيدة"، وهي نسخة مقلدة وبائسة من سلطوية تتخذ لنفسها حزباً حكومياً قوياً يحيط نفسه بديكور من تنظيمات حزبية معارضة مُهَلهلة تعتاش على مساحة ضيقة من الحريات توفرها الأجهزة الأمنية ومن فتات الدعم المالي الذي تقدمه لها الحكومة.خلال سنوات قليلة كانت تلك التجربة تتحول من أمل لاعادة الحياة

الحزبية الى السياسة المصرية وتطويرها وبالتالي المشاركة في صنع القرار الى مجرد جماعات، هي ليست الا هياكل مفرغة من أية حيوية وفاعلية.افتقدت تلك التجربة الى المصداقية والثقة في عيون المصريين الذين بدوأ يبتعدون عنها شيئاً فشيئاً الأمر الذي أشاع حالة من اليأس والقنوط من امكانية التغيير والاصلاح من داخل النظام، وهي الحالة التي سادت عشية ثورة يناير 2011 ومهدت لها.

منذ ان بدأت عملي الصحفي في مصر في التسعينات من القرن الماضي كان الأخوان المسلمون هم الحاضر الغائب حيث لم تكن أخبارهم المختلفة تنقطع عن التداول الاعلامي، كما كان وجودهم بارزاً، ان لم يكن طاغياً على الساحة السياسية وفي الحياة العامة في حين ظل ذلك الحضور يتناقض بشكل صارخ مع واقعهم الفعلي من الناحية القانونية والرسمية.كان على كل العاملين في الصحافة العالمية ان يذكروا في كل مرة يصوغون خبراً، او تقريراً عن الأخوان المسلمين ان يذكروا بانها "الجماعة المحظورة"، وهي عبارة كانت تبدو مبتذلة، ليس فقط لكثرة ترديدها، بل لانها كانت تبدو ساذجة لمن يقرأها وهو يعرف واقع الحال.في تلك الفترة كان للأخوان المسلمين مقرٌ مفتوحٌ في بناية في منطقة التوفيقية وسط القاهرة أزروهم فيه وفي مقرات أخرى في ما بعد مثلي مثل كل الصحفيين لإجراء لقاءات مع قياداتهم الذين كانوا منفتحين على الاعلام بشكل كبير.كانت أصوات ممثليهم في البرلمان هي الاعلى في اظهار معارضتها لنظام مبارك، وخاصة في اثارة قضايا ذات طابع شعبوي، أو من أنواع تلك التي تتناغم مع منهجيتهم المحافظة، وخاصة حول كتب أو أفلام أو مسلسلات تلفزيونية يَرُون فيها ابتعاداً عن النهج

الاسلامي الذي يبشرون به.كان أعضاء التنظيم يتولون قيادات النقابات المهنية الرئيسية ويشاركون في نشاطاتها وفي فعاليات الأحزاب والجمعيات الأهلية بشكل علني كما كان اعضاؤها يديرون تحت أبصار الدولة وأسماعها آلاف المراكز الصحية والتعليمية المرفقة بالمساجد في عموم مصر يوفرون من خلالها خدمات مجانية، أو رخيصة التكلفة، وتبدوا مُرحباً بها من قبل النظام لانها ترفع عنه بعض العبء.ومثلت المناسبات التي ينظمونها مثل حفل الافطار السنوي الذي يقيمونه في رمضان فرصة لحضور المئات أو الآلاف من اصدقائهم، أو من الفضولين الذين يريدون ان يطلعوا على مدى شعبيتهم وحجمهم في الحياة السياسية، وربما أيضاً على اصدقائهم من السياسيين والصحفيين وغيرهم في لعبة مفضوحة يلعبها الجميع مع التنظيم المحظور اسمياً.حين مات ثلاثة من مرشدي الجماعة في تك الفترة في اوقات متباعدة كان عدد الذين تجمهروا في جنازاتهم من المشيعين يتجاوز عشرات الآلاف تأتي بهم حافلات من مختلف المدن القريبة والبعيدة عن القاهرة وغالباً ما تتحول الى إستعراض واضح للقوة والتحشيد.كانوا مفتونين بمقولة يرددونها في مثل تلك المناسبات وهي "بيننا وبينهم الجنائز" في التدليل على مدى شعبيتهم وقدرتهم على التعبئة.ومع كل هذا كان علينا نحن الصحفيين ان نذكر قراءنا في كل مرة نكتب عنهم بانها جماعة غير شرعية، وهو ما كان يزعج قادة الجماعة على الرغم من انه كان يفضح السياسية الرسمية المنافقة لحكومة مبارك في كونها تسمح للأخوان المسلمين بالعمل العلني، لكنها غير مستعدة ان تمنحهم الشرعية.

اضافة الى وصفها بالمحظورة، كان هناك وصفٌ آخر نلجأ اليه نحن العاملين في الصحافة الدولية حينما نحاول ان نضع اخبار الأخوان المسلمين في سياق تحليلي الا وهو وصفهم بـ"اقوى جماعة مُنظمة في مصر"، وتلك كانت حقيقة لا مفر منها لانها تعكس حجم الجماعة في الحياة السياسية المصرية.غير ان السؤال الذي كان دائماً ما يتوارد للخاطر هو مالذي تريد الجماعة ان تفعله بكل امكاناتها التنظيمية تلك، وخاصة في ما اذا كانت تتطلع الى دور ما في السلطة أبعد من مسار وظيفتها الدعوية، وأيضاً بعيداً عن شعارها الكلاسيكي "الإسلام هو الحل"؟ كان الرأي السائد ان هناك اتفاق جينتلمان، او غير مبرم، بين الأخوان والنظام بان يسمح الأخير للجماعة بالعمل وفق هذه الصيغة التي كانت تسير عليها، وان يلجأ هو الى ضبط الايقاع من خلال حملات الاعتقالات التي كانت تجري بين الحين والأخر لقياداتها، او من خلال اساليب ردع اخرى كلما حاولت الجماعة ان تتجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها.تلك الصيغة كانت تقوم على أساس توازن القوى بين النظام والجماعة، الذي هو ليس لصالحها، من ناحية، وعلى أساس قرار كان يبدو ان الأخوان المسلمين قد اتخذوه منذ فترة طويلة وهو عدم استعجالهم للوصول للسلطة، من ناحية ثانية.اذ بالرغم من ان فكرة اقامة الشريعة والدولة الاسلامية تمثل ركناً اساسياً في منهج الجماعة كما وضعها مؤسسها "حسن البنا" الذي جعل الخلافة الاسلامية مركزية في استراتيجية الأخوان، الا ان تاريخ الجماعة وادبياتها لا يؤشران على وجود مسعى حقيقي وفعلي للقيام بانقلاب، أو ثورة من اجل الاستيلاء على السلطة، الامر الذي أخذ عليهم من انصارهم خارج مصر، مثل السوداني "حسن الترابي"، الذي

انشق عنهم واختار الوسائل الأنقلابية لتحقيق هدف اقامة الشريعة.القراءة المتأنية لتاريخ الجماعة في مصر عدا المرحلة القطبية التي طرح فيها "سيد قطب" فكرة الحاكمية تؤشر الى تأني الأخوان في مسألة الوصول للسلطة، أو حتى المشاركة فيها، والذي ربما يعود سببه الى استنتاجات تتعلق بتوازنات القوى، ليس فقط داخل الدولة المصرية، بل داخل المجتمع المصري نفسه، اضافة الى ادراك الجماعة بعدم استعداد الخارج أيضاً للقبول بفكرة تولي الأخوان المسلمين الحكم.كل ذلك ادى الى عدم جاهزية الجماعة لا سياسياً ولا تنظيمياً ولا فكرياً لتولي السلطة ولا حتى الاستعداد لذلك، ربما بانتظار مرحلة اخرى تتغيير فيها موازين القوى وتتغير معها نظرة القوى الدولية نحو الأخوان ومشروعهم الاسلامي السياسي.

في نهاية عام 2002 كنت قد عدت الى القاهرة بعد ان عملت لأيام في لندن على تغطية أعمال مؤتمر للمعارضين العراقيين لنظام صدام حسين كانت قد نظمته الولايات المتحدة للاستعداد لغزو العراق حين تلقيت اتصالاً تلفونياً من "عصام العريان"، عضو "مجلس الشورى" في الجماعة، الذي كنا ندعوه في الصحافة بالقطب البارز في جماعة الأخوان المسلمين يسألني ان كان بالامكان ان أزوره في مكتبه في مركز "نقابة الاطباء" في "القصر العيني" حيث يعمل هناك كأحد القيادات الأخوانية للنقابة التي تضم ربما ربع مليون عضو .وافقت على أساس انه ربما كان يريد ان يدلي بتصريحات، أو قد يكون لديه بعض الأخبار والتي عادة ما نبحث عنها نحن معشر الصحفيين كتسريبات، أو معلومات خاصة.لكن عند ذهابي الى مكتب العريان في اليوم التالي فوجئت بانه كان مهتماً بالسؤال عن مؤتمر المعارضة العراقية في

العاصمة البريطانية وعن الاستعدادات الأمريكية للحرب، وعما اذا كان الأمر جدياً حقاً كما استشف هو من كتاباتي آنذاك، وهل ان ذلك سيكون قريباً؟ ليس غريباً ان يسأل مسؤولٌ صحفياً عن الاحداث العامة التي يتناولها بالكتابة ولكني وجدت هذا الاهتمام من قيادي في الجماعة المصرية في شأن آخر بعيد عن مصر أمراً مثيراً حقاً وسارعت ان اجد له ارتباطاً بحقيقة كون الأخوان المسلمين تنظيم دولي ولابد انه سيكون معنياً بتطورات اقليمية كبيرة بهذا الحجم.بدوري سألته عن دور الأخوان المسلمين العراقيين الذين كانوا مشاركين في مؤتمر المعارضة وهل ستوافق الحركة الأم على مشاركتهم في أي حكومة عراقية ستقيمها قوات الاحتلال الأمريكي بعد الغزو .لم يكن يعنيني جواب العريان لاني كنت قد علمت ان اعضاء في التنظيم العراقي للحركة كانوا قد انتخبوا فعلياً في لجنة أعدها الأمريكان من المعارضة العراقية ستكون بمثابة القيادة التي ستحل محل صدام حسين وان الفرع العراقي للأخوان سيكون طرفاً أساسياً في تمثيل السنة في عراق ما بعد صدام.تذكرت أثناء اللقاء ان العريان كان قد كلمني قبل فترة يستفسر منى عن ما اوردته في مقال كنت كتبته في جريدة الحياة اشرت فيه اشارة سريعة الى إستراتيجية "التمكين" التي تتبعها الجماعة دون تفصيل.لم اكن أعلم يومها ان الاشارة العابرة تلك كانت قد اشعلت ضوءاً أحمراً داخل قيادة الأخوان عما اذا كانت خطة التمكين التي وضعتها الجماعة والتي سينكشف أمرها بعد ذلك وتهدف الى الاستعداد لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرات لادارة شؤون الدولة كانت قد تسربت الى خارج التنظيم.ذكرت العريان بيوم سألني عن التمكين وكنت اقصد ان كان قد أصبح من ضمن التمكين استعدادت التنظيم في

مصر للتعامل مع الغزو الأمريكي للعراق القادم بعد أسابيع وللزلزال الذي سيحدثه في المنطقة بعدها واحتمالات انعكاس ذلك على مصر اذ بدا واضحاً لي ان الجماعة بدت مهتمة بمعرفة اتجاهات البوصلة الأمريكية في المنطقة وربما ان تضع في اعتبارها ما يمكن لها ان تنتظره في المرحلة القادمة.ولم يكن كل ذلك بعيداً عن نشاطات أخوانية في ذات الاتجاه كانت تجري خلف الكواليس حين كشف النقاب بعد فترة قصيرة عن اللقاءات التي جمعت ممثلين عن الأخوان مع دبلوماسين غربين، ومنهم أمريكان برعاية الاستاذ في "الجامعة الامريكية في القاهرة" "سعد الدين ابراهيم" والتي عرفت بلقاءات "النادي السويسري."

هذا التوجه لاستشراف الموقف الامريكي من مستقبل الأخوان المسلمين في مصر سيتطور لاحقاً مع اعلان ادارة الرئيس بوش عن مبادرتها للاصلاح في الشرق الأوسط ومع التحضير لانتخابات البرلمان عام 2005 في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام.ففي مقابلة أجريتها مع "محمد مهدي عاكف" ركز مرشد الجماعة في اجاباته على ثلاثة قضايا بدت رسائل يبعث بها الى الادارة الأمريكية، كانت أولها انه لا يثق بمبادرات الادارة الأمريكية كونها، اي واشنطن، صديقة لمن أسماهم بأنظمة الطغيان والفساد، وثانية ان قيادة التنظيم مستعدة للقاء دبلوماسيين أمريكان لكن بحضور مسؤولين مصريين، اما الثالثة فقد وعد بان أعضاء الجماعة الذين سينتخبون للمجلس النيابي القادم سوف لن يقدموا على طلب أية تغيرات في علاقات مصر الخارجية، ومن بين ذلك الغاء معاهدة السلام مع اسرائيل الموقعة عام 1979.كانت رسائل عاكف، كما ذكرت في تقريري الذي كتبته عن المقابلة، محسوبة بدقة

ومجهزة لطمأنة الغرب بشأن مواقف الأخوان المعتدلة وبما يعني أيضاً انتظاراً من الجماعة للثمن الذي تتوقعه بالمقابل من الدول الغربية الا وهو الاعتراف بدور الجماعة ونقل اي اتصالات بينهما الى العلن.ستشكل السنوات الخمس التالية والتي سبقت الثورة المصرية عام 2011 فترة ذهبية في عمر تنظيم الأخوان المسلمين في مصر على الرغم من استمرار التضيق والضربات الأمنية التي وجهت لهم.كان أهم انتصار لهم هو حصولهم على 88 مقعداً في مجلس الشعب على الرغم من ادعاءات بالتزوير ومن منعهم من المشاركة في المرحلة الثالثة من الانتخابات حيث كان بامكانهم، لو سمح لهم بالاشتراك فيها رفع رصيدهم الى نحو 120 مقعداً.في رسالته الى الأعضاء المنتخبين في البرلمان الجديد دعاهم عاكف الى يكونوا ممثلين ليس لمن انتخبوهم، بل لكل المصريين من مسلمين وأقباط ورجال ونساء في ما بدا رسالة طمأنة واضحة على سياسة أخوانية معتدلة جديدة.كان الأخوان ماضين في النشاط الدَعوي في المساجد على طول البلاد وعرضها ويتمددون أيضاً في النقابات المهنية وفي منظمات العمل الأهلي كما يبنون قواعد اقتصادية متينة في قطاعات مهمة كالصرافة وتجارة التجزئة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية في حين يجد انصارهم موطئ قدمٍ جديدة ومؤثرة في الحياة العامة تجعل منهم أكبر قوة معارضة منظمة في البلد.

ومن البديهي ان يثير كل ذلك التمدد الأخواني مخاوف نظام مبارك الذي وجد ان الأخوان يتخطون خطوطاً حمراء كثيرة كانت قد رسمت لهم، بل وتمردهم أيضاً على صيغة كانت تتحكم بالعلاقة بين الطرفين عن طريق ضباط أمن الدولة الذين يديرون اتصالات النظام بالتنظيم وينظمون العلاقة

معهم.وفي ما بدا رداً مزودجاً على طموحات الأخوان في استغلال الدعوات الأمريكية للاصلاح وعلى محاولات عرقلة برنامج توريث "جمال مبارك" شن النظام حملة منظمة على الجماعة بدأت باعتقالات لقيادات في التنظيم ومطاردات لاعضائهم ومنعهم من التظاهر والتجمع في المناسبات، كما تم التشديد على نشاطاتهم في النقابات وتكتيم وسائل الاعلام الأخوانية، أو القريبة منها.ولم يُظهر الأخوان أية استكانة، أو تراجع، بوجه الحملات الحكومية وفي 10 كانون الاول (ديسمبر) 2007 فوجئ طلاب جامعة الأزهر بزملاء لهم من الأخوان المسلمين في الجامعة يقومون باستعراض شبه عسكري في باحة الجامعة قدموا خلاله تمارين دفاعية وقتالية من النوع الذي تتدرب عليه القوات الخاصة في الجيوش، أو المليشيات.كان العرض الذي تمكن صحفيون ومصورون من تسجيله مثيراً للقلق لدى السلطات، بل ومثيراً للريبة لديها بشأن ما بان من توجهات عسكرية لدى الجماعة.في مرات عديدة خلال تلك السنوات كان قد كشف النقاب عن معسكرات موسمية تقيمها الجماعة لتدريب أعضائها الشباب على نشاطات رياضية، لكنها كانت أيضاً تستخدم لتدريب على أعمال شبه عسكرية.كان هناك قناعة عامة هو ان الجماعة التي سبق ان كان لها جناح عسكري دعي بـ"التنظيم الخاص" تحاول انشاء مليشيا، وان العرض الذي جرى في الأزهر كان استعراضاً علنياً للقوة، ربما يقف وراءه "خيرت الشاطر" نائب المرشد في الحركة والرجل القوي والمتشدد فيها.حين حل موعد الإنتخابات التالية عام 2010 كان نظام مبارك قد اتخذ قراراً صارماً وهو منع الأخوان من الوصول الى البرلمان بأي ثمن.وفعلاً حين انعقد البرلمان لم يكن هناك أي عضوٍ من الأخوان في

المجلس المكون من 518 عضواً بينهم 508 منتخباً، مما جعل خياراتهم في العمل العام أكثر ضيقاً مما كانت عليه.لم يكن ذلك القرار الذي دارت بشأن صوابيته السياسية حينها وحول من يقف وراءه نقاشات كثيرة، يتعلق بمستقبل الجماعة وعملها السياسي بقدر ما كان بشأن مستقبل مصر، سواءً أكان بالأخوان، او بدونهم.

ادت عوامل عديدة في العقد التاسع من القرن العشرين، وبعد عشر سنوات من حكمه، الى تنامي شعور مبارك بالثقة وباحكام السيطرة على أجهزة الحكم، مما فسح المجال أمام القليل من الانفتاح في النسخة المحسنة من نظام يوليو (تموز) التي ابتدعها السادات والتي ورثها مبارك وذلك بالسماح بحرية أكثر في مجالات السياسة والاقتصاد والاعلام.من بين تلك العوامل كان شعور النظام بدرجة من الاستقرار السياسي والأمني النسبي وحاجته الى ضرب بقايا الارهاب ومواجهة الصعود المنظم للأخوان المسلمين وكذلك احساسه بوضع اقتصادي مريح نسبياً أيضاً.لكن مع منتصف العشرية الاولى للقرن ال 21 كان نظام 23 يوليو كما كان يدعى نسبة للانقلاب العسكري الذي جاء به عام 1952 قد دخل في أزمة سياسية معقدة جراء المشاكل البنيوية المتراكمة والتحديات التي فرضتها دعوات الاصلاح الخارجية والداخلية حتى ان معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة كانت تؤشر الى قرب نهاية فترة صلاحيته.كانت أبرز ملامح تلك الأزمة، اضافة الى ما اشرنا اليه سابقاً من تحديات ضغوط الاصلاح، وترتيبات وراثة "جمال مبارك" لأبيه، والأخوان المسلمين، هو ان النظام ذاته كان وصل الى مرحلة جمود سياسي، بل الوقوع بما هو اشبه بحالة موت سريري.كان مبارك

قد شارف على الثمانين من عمره ويعاني من أعراض الشيخوخة التي بدأت تتضح ملامحها، خاصة منذ إنهياره أمام كاميرات التلفزيون في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 أثناء افتتاحه جلسات مجلس الشعب.المصريون الذين كانوا يتابعون مشهد مبارك وهو يتعرق ثم يخرج منديلاً يمسح به جبينه ثم يبدأ بالترنح قبل ان يختفي من على الشاشة أدركوا ان الرئيس الذي يحكمهم منذ اكثر من عشرين عاماً وفاز باربعة استفتاءات على الرئاسة بدون منافس ودائماً بأكثر من 95 بالمائة من الأصوات قد شاخ مثلما كان قد بلي نظامه وفقد قدرته على الامساك بزمام الأمور.لم يكن سراً منذ ذلك الحين ان الكثير من شؤون الادارة اليومية كان يتولاها أبنه جمال وفريقه المقرب في رئاسة الجمهورية وفي وزارات الحكومة وقيادة الحزب الحاكم وليس بعيداً عن التنسيق مع الأجهزة الأمنية.ومثلما كان استمرار تدهور صحة مبارك، وخاصة بعد الوفاة المأساوية لحفيده بداية عام 2009 قد بعثت برسائل للشعب المصري عن حالة الضعف والهشاشة التي أصابت النظام فانها بعثت رسالة مماثلة للجيش الذي ظل حارساً على النظام منذ عام 1952 بان يفكر ملياً بما ينبغي عمله بشأن المستقبل قبل ان يفلت الزمام من بين يديه.أصاب الاهتراء أحزاب المعارضة السياسية الرسمية حتى قبل ان تصل أزمة نظام مبارك الى الطريق المسدود وهو ما عبر عنه تدهور شعبية هذه الأحزاب وأفول نجم التيارات التي تمثلها وهو ما كشفت عنه نتائج انتخابات مجلس الشعب على مدى عقدين، ثم الانتخابات الرئاسية عام 2005 والتي اكدت ما كان انطباعاً شائعاً عن كونها مجرد واجهات لشراكة مبطنة بين النظام نفسه وبين زعامات تلك الأحزاب القادمة من المنابر التي اسسها السادت من بين صفوف الإتحاد

الاشتراكي، وهو الحزب الحاكم الذي ورثه من عبد الناصر .تداعي دور أحزاب المعارضة والسيولة التي بدأت تعيشها الحالة المصرية أنذاك، وبدء النظام باستنزاف قدرات الهيمنة والبطش، وتصاعد دعوات الاصلاح التي رافقت اعلان البرنامج الأمريكي عام 2004 أدت كلها الى نمو قوى سياسية واجتماعية نشطة خارج الاطار التقليدي لأحزاب المعارضة المعترف بها رسمياً وداخل حركة المجتمع المدني، وخاصة منظمات حقوق الإنسان.كان من أبرز نتائج انزواء المعارضة الرسمية هو تنامي حركة الشارع، أي انتقال العمل السياسي المعارض من المكاتب والصالونات والبرلمان الى شوارع المدن، وبالذات في القاهرة وفي ميادينها الرئيسية من خلال التظاهرات والتجمعات الاحتجاجية، وخاصة أمام مقرات النقابات، أو مبنى المحكمة العليا، او داخل المعرض الدولي للكتاب وهو واحد من اهم المناسبات الثقافية السنوية.من بين أبرز ظواهر الحياة السياسية انذاك كان ولادة "الحركة المصرية من أجل التغيير"، أو "كفاية"، نهاية عام 2004، وهي حركة صغيرة ونخبوية تمكنت خلال فترة قصيرة من تحطيم تابوهات عديدة في واقع السياسة المصرية وعلى رأسها ذلك التوازن الذي اقامه النظام بين توجهاته السلطوية ووجود معارضة سياسية رسمية في ما كان يسمي بالحريات المقيدة التي يتيحها النظام لمعارضيه.رسمت حركة "كفاية"، والتي كما يدل اسمها، فهي حركة، وليست حزباً سياسياً يعمل وفق اجندةٍ ترسم له طريق للوصول للسلطة، كما ان هدفها الأساس هو مقاومة حكم مبارك وتغييره وكذلك محاولاته لتوريث السلطة لابنه جمال، مما مكنها ان تتجاوز أحزاب المعارضة القائمة وتتواصل عبر شعاراتها ونشاطاتها مباشرة مع الناس.تمكنت "كفاية" من استقطاب رموز

مهمة من المفكرين والمثقفين والناشطين الوطنيين ومن أعضاء سابقين من الذين نفروا من جمود احزاب المعارضة وتواطئها مع النظام وانحسار شعبيتها وتراخي دورها.وبالرغم من نخبويتها الا أن حركة "كفاية" تمكنت من خلال نزول اعضائها المستمر الى الشارع في مناسبات احتجاجية وتعبوية من كسر حاجز الخوف ومن تحريك الشارع لصالح اهدافها فكان ان نجحت في دفع قطاعات اجتماعية من الأساتذة الجامعيين والمحاميين والصحفيين والنساء والعمال التي كانت خارج الحراك الى المشاركة في فعالياتها.لم تؤد حركة "كفاية" الى تحريك حالة الركود السياسي ورفع سقف المعارضة في مصر فقط، بل اجبرت النظام على تلبية بعض المطالبات التي كانت دائماً موضع تسويف ورفض.بعد أشهر من قيامها أجرى نظام مبارك تعديلاً على الدستور المصري قرر بموجبه ان يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر وليس بطريقة الاستفتاء المعمول به منذ انقلاب يوليو 1952 والذي كان يسهل عملية فوز مبارك طالما لم يكن أمامه من منافس.ومع ذلك لم تستطع "كفاية" من التحول الى حركة شعبية واسعة لأسباب عديدة منها نخبويتها وتنوع المنابع الفكرية والسياسية لاعضائها والخلافات في صفوفهم وادوار أحزاب المعارضة التي سعت الى التأثير على مسيرتها والضغوط الكبيرة التي تعرضت لها من قبل الأجهزة الأمنية.

غير ان من بين نتائج نزول "كفاية" للميدان كان ظهور حركات احتجاجة أخرى تطالب بالتغيير ضمن فئات عمالية وطلابية واكاديمية كان من أبرزها "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" التي عرفت باسم "حركة 9 مارس" والتي نشطت وسط اساتذة الجامعات من أجل الدفاع عن

الحريات الاكاديمية والنشاط الطلابي الحر.كما ظهرت حركة النقابات المستقلة التي وقفت بوجه السياسات الاقتصادية النيولبرالية والتي شكلت تهديداً لاتحاد نقابات العمال الذي تهيمن عليه الدولة منذ عهد عبد الناصر والذي يتحكم بالتنظيمات النقابية التي تضم ملايين من العمال في القطاعين العام والخاص.لكن أهم مجموعة ظهرت في تلك الفترة كانت "حركة 6 أبريل" التي أُسست عام 2007 لكنها شهدت انطلاقتها في العام التالي مع الاضرابات العمالية التي شهدتها مدينة المحلة الكبرى والتي تتركز فيها كبرى مصانع الغزل والنسيج المملوكة للدولة.كانت بداية عمل الحركة هو في التركيز على توسيع التحركات النقابية وتحويلها من اضرابات محلية الى حراك جماهيري على المستوى العام يتجاوز العمل النقابي المطلبي الى الدعوات من أجل الديمقراطية.وخلال السنيتن اللتين سبقتا الربيع العربي شهدت "حركة 6 ابريل" تحركات نشطة على مستوى الشارع وعلى مواقع الانترنيت وفي محاولات تنظيم العمل الشبابي، مما سيعتبر لاحقاً من ممهدات الثورة المصرية.لكن الحركة التي سيظل نشاطها محصوراً في شريحة شبابية صغيرة واجهت شكوكاً واتهامات في ما يتعلق بصلات مع الخارج، وخاصة عن زيارات لقادتها لامريكا ودورات تدريبية على الحراك الشعبي اعدت لاعضائها من قبل منظمة صربية تدعى (Outpour) أثير بشأنها الكثير من اللغط بسبب علاقات مفترضة مع المخابرات الامريكية "سي أي أي".وفي خضم جو تصاعد أصوات المعارضة السائد ظهرت في آيار (مايو) 2010 "الجمعية الوطنية للتغير"، وهي مجموعة انشأت على عجل من "كوكتيل" متنوع آخر من شخصيات ونشطاء سعت الى بلورة موقف سياسي جامع من

دعوات اصلاح النظام السياسي وفق شروط منخفضة السقف، مثل الغاء حالة الطوارئ والرقابة القضائية والمجتمعية على الانتخابات دون ان تتقدم بمطالب راديكالية تتعلق بالدعوة الى التغيير كما يدل اسم الجماعة وهدفها.في الأسابيع اللاحقة ستعطي هذه الجمعية انطباعاً اعلامياً بانها قيادة الثورة القادمة، لكن سرعان ما سيتضح بان الخلطة المتنافرة من الشخصيات التي انضمت الى الجمعية واختيارها لـ"محمد البرادعي" الدبلوماسي والموظف الدولي الذي عاش حياته بعيداً عن مصر لسنوات طويلة لقيادتها كانت من العوامل التي أربكت مسيرة الثورة حتى قبل انطلاقها.

على مدى نحو 60 عاما شهد الاقتصاد المصري تطورات وتقلبات حادة كانت نتيجتها ان مصر التي بدأت رحلتها كدولة قبل الكثير من بلدان العالم التي حققت نهضة تنموية وانضمت الى نادي الدول المتطورة اقتصادياً، ظلت مصر تراوح في طور النمو وتعاني من تلك الأمراض الشائعة في مراحل تعثر التنمية كالفقر والعوز والحرمان وتدهور المستوى المعيشي.تحولات الاقتصاد المصري من الرأسمالية في العهد شبه اللبرالي الى اشتراكية عبد الناصر ومن ثم انقلاب السادات عليها عبر برنامج الانفتاح المتسارع وبعد ذلك دخوله الى عصر النيولبرالية في عصر مبارك، كل ذلك ادى بالاقتصاد المصري الى تشوهات هيكلية كان من الصعب ان يحقق الاقتصاد بعدها أية وظيفة تنموية، ناهيك عن تحقيق الرفاه، او حتى العدالة الاجتماعية.غير ان النتيجة الأبرز لهذه السياسات الاقتصادية المتناقضة لم يكن الافقار الذي ظل ميزة مستمرة ومتصاعدة في حياة المصريين، ولا التخبط الذي منع الانطلاق الى رحاب الدول المتقدمة، بل هو انتصار القوى السياسية

والاجتماعية التي ظلت متحكمة بالدولة وبتحديد بوصلة اتجاهاتها، اي بمعنى متصل بفكرة هذا الكتاب وهو منع التراكم في تأسيس الدولة، ومنع التمكين الشعبي السياسي الذي يؤدي الى حدوث التحول الديمقراطي المنشود.مع بداية القرن الجديد كانت مصر قد حققت معدلات نمو عالية فاقت 7 بالمائة قبل ان تتراجع الى 5 بالمائة في عام 2010 بفعل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الموارد المتأتية من الخارج.كان من بين المؤشرات الايجابية أيضاً ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نحو 11 مليارات دولار عام 2006، قبل ان تتراجع الى نحو 7 مليار دولار عام 2009.وشهدت المؤشرات الأخرى تطورات مهمة كزيادة واردات السياحة ورسوم العبور في قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والصادارت مما ادى الى زيادة رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية واستقرار سعر صرف الجنيه وارتفاع التصنيف الائتماني وغير ذلك من المؤشرات الايجابية.ومع ذلك فقد رافق ذلك مؤشرات سلبية في اطار تحقيق النمو الشامل تمثلت في اتساع رقعة الفقر وزيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة وتدهور في مستوى تقديم الخدمات العامة.شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في معدل الفقر فى البلاد من نحو 16.7 فى المائة فى 2001-2002 الى حوالي 25,2 فى المائة فى 2010-2011.اما البطالة فقد بلغت نسبتها حوالي 10 بالمائة عام 2010 عموماً، في حين كانت النسبة تصل الى 33 بالمائة بين الشباب.واذا كانت الطبقات المحرومة والفقيرة هي التي دفعت ثمن ذلك بالمزيد من الحرمان والمعاناة، فان الطبقة الوسطى أيضاً نالها نصيب من تدني نسب النمو وبدأت تشعر بوطأة التراجع الإقتصادي بسبب إنخفاض في معدل دخل الفرد وخاصة

تراجع في معدلات الادخار والأرباح المتحصلة من فوائده.كان واضحاً من ارتفاع معدل الفقر مع النمو المرتفع ان هناك تركيزاً في جني ثمرة هذا النمو لدى شريحة محدودة من مرتفعي الدخل وتراجع دخول الأغلبية من المواطنين المصريين، وهو ما يعنى اتساع فجوة اللامساواة والتفاوت فى الدخول والثروة.حين تنطلق شرارة الثورة ويرفع المتظاهرون شعار عيش الى جانب شعار الحرية والعدالة الاجتماعية سيكون الفقر واللامساواة محركان للاحتجاجات والثورات، جنباً الى جنب رفض الاستبداد والقمع والظلم.

ساعد تفاقم الفساد وتغول البيروقراطية وازدياد مظاهر سؤ الادارة أيضاً في تعميق الفشل في انجاز التنمية لكنه ساهم كذلك في تلاشي العقد الاجتماعي الذي شكل الخيط الرفيع الذي كان لايزال يربط بين الغالبية العظمى من المصريين بدولتهم.في آخر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية قبل الثورة عام 2009 حلت مصر في المرتبة الـ 115 من بين 180 دولة في العالم شملها التقرير الذي يحظى بمصداقية.كانت قضايا الفساد تشمل معظم مصالح الدولة ومؤسساتها من بنوك ووزارات وشركات قطاع عام تورط فيها وزراء ورؤساء مؤسسات وتظمنت ملفات كان الفساد فيها بمليارات الجنيهات.شملت قضايا الفساد الكثير من مشاريع الاستثمار التي تقوم بها شركات، أو رجال أعمال أجانب وعرب مما الحق أضراراً شديدة ببنية الاستثمار وعطل مشاريع كانت توظف مئات الالاف من العمالة المصرية.من بين أشهر قضايا الفساد التي تابعتها عن كثب في المحاكم طيلة أشهر عديدة عام 1997 كانت قضية سميت بـ" قضية نواب القروض" والتي استمرت المرافعات فيها نحو اربع سنوات وتتعلق بحصول نواب في

البرلمان وأعضاء في الحزب الحاكم وعوائلهم على قروض من بنوك شاركوا في تأسيسها دون ضمانات، ولم يكن بالامكان تفجير القضية اعلامياً دون الضجة التي اثارها بعض نواب المعارضة اثر اتضاح تأثير الفضيحة على سمعة النظام المصرفي وخوفاً من انهيار الثقة فيه.كنت قد اطلعت على صناديق من الوثائق عن الفضيحة في بيت النائب المعارض "أيمن نور" والتي تكشف عن علاقات اخطبوطية بين ادارات المصارف الخاصة والعامة وجهات متنفذة في الدولة تسهل الحصول على القروض بدون ضمانات وبدون دراسات جدوى في حين تذهب الأموال الى شراء أصول حكومية رخيصة وتحويلها الى مشاريع رابحة، أو تحويل الأموال الى البنوك في خارج مصر.كان ما يجري هو عملية بناء طبقة جديدة من رجال أعمال لم يكونوا يمتلكون رأسمالاً، او يمتلكون القليل منه، ثم تحويلهم الى أباطرة في السوق وتشبيكهم في علاقات سياسية مع النظام من خلال الحزب الحاكم والبرلمان اضافة الى ربطهم بالمؤسسات المالية العالمية من خلال غرف التجارة مع البلدان الأجنبية ومع المنتديات الدولية.

اما على صعيد سؤ الادارة ففى ذلك العقد الذي سبق قيام الثورة كانت الحوداث التي نتجت عن الاهمال وانعدام الصيانة وعدم تطبيق قواعد البناء، أو غياب اجراءات الأمن والسلامة تتكرر على مدى الأشهر وتؤدي الى أعداد هائلة من الضحايا في كل مرة.من بين أبرز الحوادث التي ظلت تقع كانت الانهيارات المتكررة في المباني وحوادث القطارات وغرق العبارات النهرية والحرائق التي تحصل بسبب الاهمال.كانت بعض الحوادث تشكل قضايا رأي عام بسبب حجم الخسائر والضحايا وأيضاً إفلات المسؤولين عنها

من العقاب مثلما حدث مع غرق العبارة "السلام 98" والتي كانت تحمل معتمرين، أو عمالاً عائدين من السعودية على بعد 57 ميلاً من الساحل المصري.فشلت السلطات المصرية المسؤولة في القيام بأي محاولة لانقاذ العبارة كما فشلت جهود جلب المسؤلين عن الكارثة أمام القضاء، في حين غرق في الحادث أكثر من ألف شخص لم تتمكن عوائلهم من الاقتصاص ممن تسبب في موتهم، أو الحصول على تعويضات مناسبة بسبب تواطئ مسؤولين كبار مع مالك العبارة "ممدوح اسماعيل" الذي كان عضواً في "مجلس الشورى" عن الحزب الحاكم، ومقرباً من زعاماته والذي تم تهريبه للخارج وعاش في بريطانيا دون مساءلة محمياً بالعلاقات التي كان قد نسجها في داخل وخارج مصر.

لو كان هناك من يرسم صورة بانورامية لمصر وهي تخطو نحو العشرية الثانية للالفية الثالثة ووضع كل تلك الجزئيات وغيرها في تفاصيلها لبانت للمشاهد لوحة تثير الخيال كانت بحاجة لبعض الرتوش كي تكتمل وتقول الشيء الكثير لا عن حاضر مصر، بل عما يمكن ان يقوله ذلك الحاضر عن مستقبلها.في الأشهر التي سبقت الثورة كان الاحتقان قد وصل أوْجَهُ في المشهد السياسي بعد انتخابات برلمانية تم استئصال مرشحي الأخوان وبعض مرشحى المعارضة منها، اما عن طريق منع الترشيح، أو عبر عرقلة الاجراءات، أو حتى عن طريق التزوير في النتائج.كان هناك قرار واضح من القيادة الموالية لـ"جمال مبارك" في الحزب الحاكم في منع الأخوان من الوصول الى البرلمان هذه المرة مما يعني تغير قواعد اللعبة معهم والتي استمرت لأكثر من عقدين.مما زاد من التوترات في الشارع بضعة أحداث

جرت في الأشهر والأسابيع القليلة التي سبقت الثورة وابرزها موت شاب من الاسكندرية يدعى "خالد سعيد" على يد رجال شرطة يرتدون زياً مدنياً بعدما حاولوا القبض عليه بعد خروجه من مقهى انترنيت للاشتباه به ببث شريط فديو عن فساد الشرطة على مواقع الشبكة العنكبوتية.تم تصوير حادث الضرب في 6 حزيران (يونيو) وبثه على الشبكة مما أثار موجة عارمة من السخط والاحتجاجات في داخل مصر وخارجها.وفي ليلة العام الجديد 2011 ادى تفجير في كنيسة قبطية في الاسكندرية أيضاً الى مقتل 23 من المصلين وجرح العشرات منهم حيث جاء الهجوم تتويجاً لتفجيرات أخرى كانت قد وقعت قبلها في كنائس مسيحية وأدت الى مشاحنات طائفية.ما عمق من التوترات حادث موت أحد الشبان الإسلاميين وهو في قبضة الأمن بعد اعتقاله بتهمة المشاركة في تفجير الكنيسة.اثير الكثير من الأقاويل والاتهامات بشأن التفجير في الكنيسة وكذلك في وفاة الشاب الاسكندري باعتبار الأمران متصلان ببعضهما واصبحا محور حديث عن الدور المتزايد للأمن في الحياة العامة، وما يعكسه ربما من صراعات على السلطة داخل أجهزة النظام.

وكما كان متوقعاً مع دخول منصات التواصل الاجتماعي كأداة جديدة بيد قوى المعارضة في أنحاء عديدة من العالم واستغلالها في نشر الخبر والصورة والفديو سرعان ما تحول مقتل "خالد سعيد" الى حراك سياسي واجتماعي عام بعد ان بدأت هذه المنصات في تداول صور وأخبار قضيته وخلقت رأيا عاماً معارضاً وواسع المدى.بعد أيام من الحادث أُطلقت صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيسبوك والتي سرعان ما اضحت متنفساً للتعبير عن الغضب عند الشباب من مرتادي مواقع الانترنيت وحيث أخذت تدريجياً على

عاتقها مهمة تحشيد الرأي العام ضد نظام مبارك والدعوة لاصلاحات كانت دائماً على قائمة مطالب المعارضة المصرية، كانهاء حالة الطوارئ ووقف التعذيب والكف عن الاجراءات التعسفية الأخرى ضد الناشطين.سيقال الكثير لاحقاً عن دور الصفحة في التعبير عن مواقف شباب الثورة وعن الحملات التي قامت بها وعن دور أبرز نشطائها "وائل غنيم" وعن كونها الشرارة التي اطلقت ثورة 25 كانون الثاني (يناير) 2011 في مصر، لكن في تلك المرحلة المبكرة من ارهاصات الثورة المصرية لم يكن بالامكان الجزم بان صفحة واحدة على الفيسبوك ستتمكن من ان تقدح مشعل انتفاضة جماهيرية بذلك الحجم بعد ستة أشهر من اطلاقها في الوقت الذي كانت الحراكات السياسية والاجتماعية تتفاعل مع الاعلام الجديد في مصر ومع فضاءات الانترتيت المختلفة كي تشكل رافعة الدفع بالمعارضة المتنامية التي ستتطور لاحقاً الى حراك جماهيري يقود الى الثورة.فكل من عاش تلك الفترة وراقب احداثها بدقة كان بالتأكيد يفتقد الى اليقين بشأن النتائج المتوقعة للأعمال المناهظة للنظام بينما كانت لاتزال التجربة حديثة ومستمرة، ومن بين ذلك الحراك السبراني الجنيني الذي سبق الثورة، مثلما كان يفتقد اليه بشأن امكانية ان يسقط مبارك.وبهذا المعنى فان التقنية الالكترونية الجديدة، مثل منصات الانترنيت والموبايل والكاميرات الرقمية عموماً لعبت بالتأكيد دوراً محورياً في الحراك المصري لكن التركيز على صفحة "كلنا خالد سعيد" بدا لي حينها مبالغاً فيه ومدفوعاً من قبل أجهزة الاعلام الأمريكية التي كان هدفها ابراز دور عملاق الانترنيت شركة "غوغل" التي كان يعمل بها غنيم والتلميح بدورهما في تفجير الثورة المصرية، وهو ما لم يكن يتسق مع مجريات الأحداث، ولا يخدم الحقيقة

في شيء .شخصياً رفضت بشدة طلباً من وكالتي ان اقوم بمقابلة غنيم والكتابة عن دوره بعد ساعات من اطلاق سراحه يوم 7 شباط (فبراير) 2011 وظهوره على شاشات التلفزيون ونزوله الى "ميدان التحرير" لاني شعرت بان الرسالة التي ستخرج من المقابلة هي ان "غوغل" هي مفجرة الثورة، وهي رسالة اعتبرتها في أحسن الاحوال ستكون تعبيراً عن الكسل في فهم ما يجري في الثورة المصرية، وفي اسؤ الاحوال محاولة بعث رسالة مثيرة للريبة عن دور أمريكي فيها.

لم تكن التظاهرات ولا الحركات الاحتجاجية ولا الانتفاضات الشعبية جديدة على المصريين فتاريخهم الحديث يزخر بمثل تلك الهبات الجماهيرية التي شكلت علامات فارقة في ماضي الحركة الوطنية التي جاءت ولادتها الحديثة مع الثورة الكبرى عام 1919.فكثيرون يرون في تلك الثورة انها كانت الحدث الأكبر الذي اصبح في ما بعد مدرسة للتكوين السياسي، وفي تأسيس الأحزاب السياسة، وخاصة "حزب الوفد" أكبر وأهم الاحزاب التي هيمنت على الحياة السياسية حتى سقوط العهد الملكي عام 1952.وشكل التظاهر سمة أساسية في العمل الوطني والعمل السياسي والنقابي اثناء العهد الملكي حتى ان الهوية الوطنية المصرية تكاد تكون قد تبلورت من خلال التظاهرات، سواء كانت ضد البريطانيين، أم ضد الحكومات الملكية انذاك بسبب فسادها وتبعيتها وفشلها في إنجاز مشروع وطني إجتماعي تحرري.واذا كان عهد عبد الناصر قد خلا من تظاهرات احتجاجية كبرى (ربما عدا الإحتجاجات التي اعقبت الهزيمة العسكرية في حرب 1967) لأسباب لا حاجة بنا هنا الى القول انها تتعلق بطبيعة النظام الناصري، فان عصر السادات شهد

انتفاضتين شبابيتين كبريين في عامي 1972 و1977 في حين شهد عصر مبارك انتفاضة من المجدنين في الأمن المركزي عام 1986 كادت جميعها ان تشكل خطراً على النظام، لولا القسوة التي استخدمت في قمعها.لكن بالرغم من ان تحركات المعارضة والروح الاحتجاجية بقيت في صلب الحياة السياسية المصرية طيلة عهود الرؤساء الثلاثة لكنها كانت تتفاوت في حجمها وفي زخمها حسب الظروف التي تواجهها كما ظلت مطلبية في توجهاتها الرئيسية.غير ان الثورة التي شبت في شوارع القاهرة وامتدت بسرعة الى باقي المدن المصرية في كانون الثاني (يناير) 2011 كانت شيئاً مختلفاً تماماً عما كان يجرى خلال ستين عاماً وبالذات لحجم المشاركة الشعبية المهولة فيها وتلقائية الاستجابة لها من شرائح المجتمع المختلفة وفي المطالب الرئيسية التي تبلورت في النهاية في هدف اسقاط النظام، وهو ما يُطرح لأول مرة في تاريخ الحركة السياسية في مصر والتي بلغت أقصى مطالبها في العهد الملكي بتغيير الحكومة، او رئيس الوزراء.

وحتى بافتراض ان وتيرة الأحداث كانت تتصاعد باتجاه حالة غضب نتيجة كل تلك التراكمات فبدون أدنى شك فان الثورة التونسية والسرعة التي تمكنت فيها من اسقاط بن علي خلال أقل من شهر مست وتراً حساساً عند النخبة المصرية الثورية التي كانت تتشكل من أطراف عديدة وتتهيأ منذ فترة للمبادرة في العمل ضد نظام مبارك مما جعلها ان تصبح قوةَ مثالٍ يقتدى بها في تسريع وتوسيع وتيرة الثورة المصرية.وبهذا تكون الثورة التونسية قد أسهمت بحل مشكلة البداية وهي معضلة تواجه الثورات غالباً كما وصفتها المفكرة الامريكية–الالمانية "حنة ارنيندت" في كتابها الشهير "رأي في الثوراث" حيث

تصف كيف ان الثورة الأمريكية "أحدثت ثورة في أفئدة الناس وارواحهم في أوربا أولاً ومن ثم في العالم"، وهو ما اطلق عليه في ادبيات الثورات بعد ذلك تعبير روح الثورات.واذا كان التاريخ الاوربي قد حسم تلك العلاقة في اطار التطور التاريخي الأوربي ونمو الحركات الفكرية التنويرية والتحريرية التي شعت على القارة، فان سرعة اندلاع الثورة المصرية بعد ثورة الياسمين التونسية سيؤشر الى علاقة مماثلة ومتكاملة مع ثورات الربيع العربي التي ستكرُ حباتها وتتناثر سريعاً في عالم عربي كان بانتظار تلك اللحظة التاريخية الباهرة.ومثلها مثل التجربة الأوربية التي بدأت بثورة "كرومل" البرلمانية في انكلترا عام 1649، ومروراً بالثورة الفرنسية عام 1789 وخلال نحو قرنين من الزمن فسيكون امام الثورات العربية مشوار طويل جداً من الاخفاقات والانتكاسات وانصاف النجاحات حتى تصل الى النتيجة المرجوة، مدفوعة باسبابها الخاصة، وبقواها الذاتية.

في يوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) تلقيت اتصالاً من احد الصحفيين المتعاونيين مع مكتبنا يخبرني بان شخصاً يضرم النار في نفسه أمام بناية مجلس الشعب وسط القاهرة بعد يوم واحد من قيام رجل آخر بحرق نفسه في منطقة اخرى في القاهرة.حين وصلت الى المكان كان الرجل قد نقل الى مستشفى قريب في محاولة لإنقاذه وايضاً ازالة اثار المشهد المروع من أمام كاميرات الصحفيين الذين تقاطروا على المكان.شهود العيان من المارة واصحاب المحلات وصفوا لي كيف ان الرجل كان يصرخ احتجاجاً على منعه من الحصول على الخبز المدعم الذي كان يحصل عليه ليعيد بيعه في عربة بيع الأطعمة في مدينة الاسماعيلية.اما وزارة الداخلية فقد أسرعت الى

اصدار بيان قالت فيه ان الرجل أقدم على الانتحار بسبب معاناته من اضطرابات عقلية.في اليوم السابق للحادث كان رجل آخر قد قام بحرق نفسه بالطريقة ذاتها لكنه نجى من الموت بعد ان انقذه المارة في حين توفي رجل ثالث في الاسكندرية في اليوم التالي وعزت الداخلية السبب الى الامراض النفسية التي كانا يعانيان منها أيضاً.كنت كلما تأملت من حولي ارى ان النار قد أضحت فعلياً تحت ركام رماد الازمات المركبة التي اصبح يواجهها النظام، لكن السؤال الذي بقي يحيرني تلك الأيام هو متى توقد تلك النيران الشرارة في الشارع المصري كما اشعلتها تلك التي شبت في جسد بوعزيزي التونسي قبل أسابيع قليلة، أم ان مبارك سيكسب الرهان بالنهاية كما كان قد قال قبل أيام حين صرح بان مصر ليست تونس، ولن تكون.

بعد أسبوع حصل ما اصبح مرجحاً منذ الثورة التونسية رغم انه لم يكن متوقعاً، بالشكل والحجم الذي الذي حصل به.كان كمٌ كبيرٌ جداً من المعلومات قد تجمع لدي عبر ما كان ينشر على مواقع شبكة الانترنيت وكذلك من خلال اتصالاتي بمن كنت اعلم انهم ينسقون لمظاهرات اختاروا ان تخرج يوم 25 كانون الثاني (يناير) والذي يصادف عيد الشرطة في مصر، واحتجاجاً على ممارساتها.كان كثيرون يتوقعون سيناريو تقليدي تكرر مرات عديدة خلال الأعوام الماضية وهو تجمع أمام نقابة الصحفيين، أو نقابة المحامين، أو في وسط "ميدان التحرير" ثم تقوم الشرطة بتطويقه كالعادة وبعدها يجري منع الوصول اليه، وبعد ذلك يتم تفريقه بالقوة.مرات عديدة عشت تلك التجربة عن قرب في الشوارع القريبة وسط القاهرة، أو وسط التجمعات ذاتها واصبحت لدي خبرة في الروتين الذي تنطوي عليه من رفع صور أو لافتات وترديد

شعارات ثم محاولات النزول للشارع واشتباكات وعمليات الكر والفر التي تلي ذلك، ومن ثم الانتهاء من كل شيء، والجلوس على مقهى قريب لتدخين الشيشة والاشتباك في نقاشات وأحاديث متنوعة.نبهني "زياد العليمي" وهو صديق ومحام شاب كنت استعين به في انجاز بعض القضايا القانونية والذي كنت اعلم بانه احد النشطاء الشباب حينها قبل ليلة بان سيناريو التظاهرات التي ستنطلق سيكون مختلفاً هذه المرة وستكون مفاجئة للقوات الأمنية، ولم يكن بامكانه ان يستزيد باكثر من ذلك على التلفون، ولكني علمت من نشطاء آخرين بان التظاهرات هذه المرة ستكون متعددة وستخرج من مناطق وأحياء بعيدة عن وسط البلد بهدف واضح وهو تشتيت جهود القوات الأمنية ومحاولة تشجيع أكبر قدر من الناس على المشاركة.بإمكاني ان اتصور الأن بعد كل تلك السنوات ان يوم 25 كانون الثاني (يناير) 2011 كان شيئاً مختلفاً تماماً ليس فقط عما ألفته مصر من احتجاجات ومظاهرات وفي نفس الوقت من عجز الأمن على التعامل معها بالثقة والقوة المعهودة عنه، وانما في ما بدا لي في آخر ساعة في ذلك اليوم وانا اقف في "ميدان التحرير" عند منتصف الليل أشاهد صولة جنود الأمن المركزي على الأعداد القليلة الباقية من المتظاهرين بانه سيكون يوم ميلاد، ميلاد شيء غير عادي وغير مألوف في التجربة المصرية.كنت دائماً ما اتردد في وصف حدث ما بانه لحظة فاصلة، او منعطف تاريخي، وغيرها من العبارات التي ابتذلت من فرط استخدامها في الكتابات، متحفظاً على المبالغة في وصف حدث ما ستكون نتائجه في علم الغيب.لكني وأنا استرجع أحداث النهار بالتظاهرات التي انطلقت من أحياء عديدة في القاهرة، من مناطق "أرض اللواء" و"امبابة"

و"شبرا" و"بولاق"، و"المطرية" وغيرها ثم تلتحم في "ميدان التحرير" وتبقى صامدة حتى انتصاف الليل أكاد أشعر واسترجع ما كنت اراه حدثاً عادياً يجري امامي يتحول الى حدث استثنائي يدعوني الى ان اتخلى عن أي شكوك أو ظنون ربما رافقتني خلال الأيام الماضية.كانت الروح التي تحلق فوق "ميدان التحرير" تلك الليلة تذكرني بانهيار الستار الحديدي في شرق اوربا قبل عقدين وسقوط جدار برلين الذي لا ازال احتفظ بقطعة منه في بيتي في مكان اراها منه كل يوم فاتجاوز عتبة الشك الى ان الحدث الذي يجري امامي الان ربما سيكون أيضاً استثنائياً، وسيهدم جدراناً أكثر مما تهدم في برلين عام 1989.

كانت الساعة قد قاربت منتصف الليل وانفض قبلها معظم الشباب الذين تظاهروا اثناء النهار، اما عائدين الى بيوتهم، او لجؤا كالعادة الى المقاهي المنتشرة في الشوارع والمناطق القريبة في وسط القاهرة بعد ان استنزفتهم المصادمات طوال اليوم مع رجال الشرطة.في وسط الميدان الذي توقفت حركة السيارات فيه التفَّ العشرات من الرجال وبعض النساء حول بعضهم في تجمعات صغيرة تحت سماء ليلٍ شتائي قارص البرودة بدأت تلوح في أفقه بوادر ضباب، او ما يسميه المصريون بالشبورة، وبدوا كأنهم يتدفون بنقاشات جدية عما جرى في شوارع المدينة القريبة منذ الصباح ويتبادلون احلاماً وآمالاً، وربما مخاوفاً أيضاً، عما يمكن ان يأتي به الغد.الى جانبهم كان هناك عشرات من جنود الأمن المركزي، بعضهم يفترش حافة الرصيف، أو يتكئ بضجرٍ على أعمدة الكهرباء، في حين راح ضابط مسؤول عنهم يذرع ناصية "شارع قصر النيل" يحمل جهاز ارسال قريباً الى صدره وكأنه

بانتظار أوامر ما.بدا المشهد رغم حالة السكون، أو ربما الهدنة غير المعلنة، دراماياً يطغى على تفاصيله الغموض والترقب، فلا المتجمعون في الميدان يعرفون مالذي ستكون عليه الخطوة التالية غير اصرارهم العنيد، أو على الأقل البعض منهم، على البقاء في الميدان، ولا رجال الأمن الذين أرهقتهم المصادمات والمطاردات منذ الصباح، وربما ايضاً أضناهم الجوع والعطش، وجمدت عظامهم من البرد، فظلوا يتطلعون الى قائدهم بانتظار إشارة الخطوة القادمة.كانت لحظات قلق وتوتر لا شيء فيها يشبه صخب الهتافات الذي عاشته الشوارع وسخونتها قبل ساعات بعد ان أُنجزت الخطوة الأولى، بل بدا الزمن للمتظاهرين وكأنه يراوح مكانه بين التأجيل والعودة الى نقطة الانتظار، أو استئناف المسير ما دام الأمر كان قد جرى بهذه السهولة.بوسع أي أحد كان يراقب المشهد آنذاك ان يستنتج بان شيئاً ما قد حدث، سيسميه المتفاؤلون انتصار البداية، في حين سيراه المتشككون افراطاً في التوقعات لم تكن الظروف الموضوعية قد نضجت لتحقيقها.

عندما استعيد أحداث ذلك اليوم لابد ان أشعر بالكثير من الإثارة، ليس فقط لاني كنت اقف ساعتها ارقب ما يحدث، بل بالذات لاني كنت شاهداً على معظم الأعمال التي اوصلت الى هذه اللحظة، حيث يبدو كل شيء مثيراً للخيال ومعرضاً للتجربة.استعيد بالذات الكلمة التي القاها "زياد العليمي" في انطلاق المظاهرة من منطقة "أرض اللواء" البعيدة عن وسط القاهرة التي يبدو انها كانت احدى المفاجئات التي تحدث عنها واتوقف عند النهاية حيث قال للمجموعة التي التفت حوله عبر مايكرفون محمول "ماعندناش فرص كثيرة جاية، ربنا يبعث لعبيده فرص والنهاردة (هي) فرصة الفرص دي."في

التحليل الأخير ستكون هي فعلاً أم الفرص التي توفرت لحد الأن للمصريين في ان يأخذوا زمام التغيير بأيدهم.لكن ما أستطيع أن أدركه في تلك الساعات المتأخرة من هذا اليوم المشهود ان واحدة من نتائج ماحصل اليوم سوف تعتمد على أكثر مما يجري الأن أمامي في "ميدان التحرير"، اي على اذا ماكانت مصر برمتها، أو على الأقل بأغلبيتها، ستمضي في إختبار هذه التجربة.فجأة ومع بدء اليوم السادس والعشرين من كانون الثاني (يناير) تنتهي الهدنة غير المعلنة وتبدأ ساعة صفر جديدة ثم تتوالى على الميدان من جهات عديدة سيارات مصفحة وناقلات جنود الأمن وقوات مكافحة الشغب يبدؤن بالنزول والانتشار ثم ينطلقون بالهروات والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه على التجمعات الصغيرة التي بدأت تتلاشى بسرعة وخفة وتتشظى باتجاهات مختلفة ثم تذوب في الشوارع القريبة نصف المظلمة بعيداً عن الدخان والضجيج والخوف من المجهول.قبل شروق الشمس كانت معظم تجمعات المتظاهرين قد ذابت في سكون الشرايين المتفرعة من الميدان وبدت تلك الأحلام الصغيرة التي كانوا يتمسكون بتلابيبها قبل ساعات وهم في وسط الميدان وكأنها تبددت ايضاً.انتابني شعور وانا أسير بإتجاه سيارتي التي كنت قد ركنتها بعيداً وبدأت المح أول ضياء للشمس من فوق العمارات العالية التي تطل على "شارع رمسيس" بان احلاماً أرحب ربما كانت بانتظارهم على طريق سيكون من السابق لأوانه أيضاً ان تنضج الظروف الموضوعية الأن كي تحقق بعدها المعجزة، لكن ربما في وقت آخر.

تدل الوقائع التاريخية على ان جميع الثورات التي حدثت في أماكن عديدة في العالم كن تجارب محلية، أو وطنية، مهما جمع بينها من مبادئ

وأهداف، وأحياناً من تكتيكات مشتركة، ولم تكن الثورة المصرية استثنائاً، او بمنأى عن ذلك التحليل التاريخي.وفي سياق الربيع العربي فقد تميزت الثورة المصرية عن ثورة تونس التي سبقتها زمنياً بانها كانت أقل عفوية، وبالتالي أقل مفاجأة، بالنسبة لحتمية حدثوها، بسبب سلسة التطورات التي سبقتها، وأيضاً بسبب توفر قوى معارضة سياسية متمثلة بعدد من التنظيمات التي كانت تعمل لتمهيد الطريق لها.لكن اليوم الذي سيسجل فيه في ما بعد ذكرى انطلاق الثورة سيمثل ايضاً التاريخ الذي ستعجز فيه هذه القوى السياسية عن ملاحقة المد الثوري الذي تفجر يوم 25 كانون الثاني (يناير) وتطويره وقيادته مما سيخلق تبايناً بين وتيرة العفوية التي سوف تتحكم في الاستجابة الجماهيرية للثورة في الأيام التالية وبين استجابة القوى السياسية، وخاصة الشبابية التي كانت تُعقد عليها الآمال لقيادة الثورة، والأخذ بيدها في طريق النجاح.وبالإضافة الى اختبار قوتها في ملامسة الوتر الداخلي لدى المصريين واشعال شرارة الثورة في وسطهم ستختبر الأيام القادمة مفاهيم ونظريات وتراث في الثورات، وخاصة تلك الأفكار المتعلقة بحاجة الثورة الى طليعة، والى نظرية، والى برنامج، كلها تطغي عليها صفة الثورية كي تعطي لها حجيتها وجدارتها.في 25 كانون الثاني (يناير) سيبدأ تشكيل "ائتلاف شباب الثورة" من "ميدان التحرير" من المجموعة التي نسقت لتظاهرات اليوم ومن مستقلين ومن أفراد ينتمون الى أو قريبين من أحزاب وتيارات قائمة على الساحة السياسية، ولكن سوف لن يعلن عن قيادته الا في يوم 3 شباط (فبراير) بعد استكمال تأسيسه.ومثل كل التنظيمات التي تنبثق من رحم ميادين الثورات نُظر الى الائتلاف باعتباره النخبة التي ستتولى قيادة الثورة، كما

أُعتُبرت بيانات وتصريحات أعضاء تلك النخبة باعتبارها برنامج الثورة، أو بالأقل، رؤيتها للمستقبل.حين أُعلن عن "جمعة الغضب" بعد يومن، أي في 28 كانون الثاني (يناير)، كان السؤال مرة أخرى هو عما اذا كانت تلك العوامل قد اكتملت الأن لاثبات تلك الحكمة القديمة بشان ديالكتيك الثورات والاشتراطات المتعلقة باندلاعها، أم ان الثورة المصرية كانت قد تجاوزت الأن مشكلة البداية وباتت تواجه تحدياتها المستقبلية؟حَسمت الأيام الثلاثة التي سبقت يوم 28 كانون الثاني (يناير) مشهد الثورة المصرية التي أصبحت بوادرها تلوح في الأفق حيث بدا هناك ثلاثة أبطال رئيسيون في المشهد الذي عبرت عنه شوارع القاهرة والمدن الاخرى وميادينها الرئيسية وهم: طليعة الثورة، من جهة، ونظام مبارك، من جهة ثانية، والشعب المصري، جهة ثالثة، لكن بملامح وأدوار مشوشة، أو ملتبسة، وفي دراما لم تنضج تفاصيلها بعد.لم تكن هناك قيادة للثورة بعد وكان واضحاً ان الأمر من الصعوبة بحيث قد لا يحدث قريباً، أو قد لايحدث على الاطلاق.كما بدا الأمر ملتبساً على النظام الذي آمن رئيسه بان مصر ليست تونس ولن تكون، وهو الأمر الذي انعكس على الثقة المفرطة التي تعامل فيها من خلال اداء مؤسساته الرسمية وحزبه الحاكم.اما الشعب فقد كان هو من توجهت اليه كل الأنظار خلال تلك الساعات الحاسمة بعد ان بدا نبض الشارع متسارعاً، في الوقت الذي بدا فيه ان الحراك قد وصل بزخمه الذاتي الى نقطة اللاعودة.سيعكس المشهد يوم الجمعة 28 كانون الثاني (يناير) بخلفيته ووقائعه وتفاصيله الصغيرة قصة الثورة المصرية من مقدماتها الى نتائجها حيث ينفتح منذ ساعات الصباح على ما يمكن فعلاً وصفه بالسكون الذي يسبق العاصفة.هذا السكون المخيف

واجهته مرات عديدة في حياتي حيث يقف كل شيء من حولك وتكتسي السماء بهدوء غامض ويحل صمت مخيف، لكنه صمتٌ يحملُ دائماً نُذراً غير مطمأنة.في اليوم السابق عاد "محمد البرادعي"، المدير العام السابق لـ"وكالة الدولية للطاقة النووية" الى القاهرة من الخارج والذي كان تولى قيادة "الجمعية الوطنية للتغيير"، وسط توقعات بانه سيتولى قيادة الثورة والتي لم يعلن تشكيلها، أو حتى ظهور ملامحها لحد الأن.كنت قد نزلت الى العمل في وقت مبكر في سيارة تاكسي، وليس في سيارتي الخاصة، لاني وجدت بان ذلك سيكون أفضل لتحركاتي في ظل التوقعات بشأن مظاهرات اليوم التي من المؤكد انها ستكون عنيفة، وربما ستقطع فيها الشوارع.لم اشاهد كما توقعت سيارات الشرطة ولا أية تعزيزات أمنية في الشوارع الممتدة من "مصر الجديدة" حتى وسط القاهرة، بل أُصبت بدهشة حين لم أجد في طريقي رجال المرور عند النقاط الرئيسية، او ألحظ الشرطة الذين يحرسون عادة بعض المباني العامة والسفارات ومساكن الدبلوماسيين المنتشرة في "حي الزمالك".

كان كامل المشهد بداية ذلك اليوم يوحي باستمرار حالة عدم اليقين لدى النظام وبانه بات غير مدرك بما يجري حوله بعدما ثبت انه لم يكن قادراً منذ البداية على التنبأ بنذر الثورة القادمة.وحتى في الأيام الأخيرة التي ظل يتبجح فيها علناً بان مصر ليست تونس فشل في التعلم من التجربة التونسية التي كان عمرها مجرد أسابيع قليلة، وخاصة في ادراك مغزى ما اقر به بن علي لشعبه عشية رحيله من انه لم يكن يعرفهم جيداً حتى قامت قيامتهم عليه.ما ستكشفه الحالة الثورية التي انطلقت في مصر هي تلك الفجوة الهائلة بين الحكام والمحكومين حيث الحواجز الكثيفة التي تمنع مبارك ونظامه رؤية

عذابات المصريين أو الانصات الى صرخات أرواحهم المتعبة.كانت صلة مبارك بالشعب هي تلك التي تقيمها الأجهزة الأمنية من خلال تقارير تقيم الموقف التي توضع على مكتبه، أو عن طريق وسائل اعلام رؤسائها على صلة مباشرة به ويديرها زبانيته وينشرون كل ما يحب ان يسمعه ويحجبون عنه ما يمكن ان يعكر مزاجه.كان على الدولة ان تكون مؤسسة للتنمية الاقتصادية تولي الاهتمام بالناس وبحاجاتهم الأساسية وتشعرهم بالعدل الذي تسعى الى ان تقيمه بينهم وتوفر لهم السعادة وتعزز احساسهم بالكرامة وبالكبرياء الوطني.كما كان من واجب الدولة ممارسة السياسة بمنزع أخلاقي قائم على الشراكة مع الشعب يتمثل بوجود مجتمع مدني مستقل وقوي وتعددية تنعكس في الأنشطة السياسية والاقتتصادية والاجتماعية.غير ان الدولة بدلاً عن ذلك تحولت الى عبء فوق طاقاتهم، وفي أحيان كثيرة مصدراً للظلم والاذلال، مما ادى بهم الى اعلان استقلالهم الذاتي الذي عبروا عنه بعزوفهم عنها، ولجوئهم الى خياراتهم الخاصة بعيداً عنها.كان بين المصريين وبين الدولة خيط رفيع لم يدرك نظام مبارك انه سينقطع في أي لحظة عندما يبلغ الغضب أوْجَهُ فيتمرد ويثور.حتى بعد ان تجمعت كل تلك النذر مع يوم 28 كانون الثاني (يناير) لم يدرك نظام مبارك ان تلك اللحظة قد حانت، فراح يغط في نومٍ عميقٍ في حين ان النهار كان قد بدأ ينجلي عن مصر مختلفة تماماً عن تلك التي كانت عليه قبل أيام.

كانت القاهرة ومدن مصرية اخرى قد شهدت خلال اليومين السابقين احتجاجات ومناوشات بين المتظاهرين ورجال الشرطة اسفرت عن قتل عدد من المحتجين وجرح العشرات منهم واعتقال آخرين مما غلب احتمالات

استمرار الحراك وتطوره على احتمالات انكفائه.حين حل موعد صلاة الجمعة يوم 28 كانون الثاني (يناير) كانت معظم المساجد الرئيسية قد اكتظت بالمصلين الذين بدا وجودهم وباعداد غفيرة ملفتاً وكأنهم كانوا يلبون نداءات خفية تدعوهم للتهيء للنفور في "جمعة الغضب" تلك أكثر مما تدعوهم للصلاة.في باحة "مسجد الاستقامة" في الجيزة وبعد تسليم الامام وكما لو ان عازف بوق غير مرئي هو الذي مسك بالمياكروفون وأطلق نفيراً سحرياً بدأت الجموع تحتشد من جديد في الشوارع المجاورة وهم يطلقون الهتاف الذي ستظل تردده الحناجر خلال الأيام القادمة :"الشعب يريد إسقاط النظام" و"يسقط.. يسقط حسني مبارك".غطت تلك الصيحات والأكف المرفوعة بقبضات الغضب على وجود "محمد البرادعي" وحفنة من مرافقيه الذين انشغلوا بكاميرات ومايكرفونات الفرق التلفزيونية في حين انطلقت مسيرة باتجاه "ميدان التحرير" مدفوعة بطاقة غير مرئية، قبل ان تواجه بأول خط من جنود الأمن المركزي الذين واجهوهم عن بعد بطلقات في الهواء وبقنابل مسيلة للدموع.وفي معظم الجوامع الأخرى والتي يبعد بعضها عدة كيلومترات عن "ميدان التحرير" بدأ سيلٌ جارفٌ من البشر من شباب ورجال وشيوخ ومن خلفيات اجتماعية مختلفة بالسير وبأصوات هادرة نحو "ميدان التحرير" لكنهم كانوا يواجهون عند كل منعطف بالجنود الذين أصبحوا عاجزين عن أن يوقفوا هذا المد المتزايد والمتسارع من البشر الذي سيصبح طوفاناً لا امكانية لهم بصده.واذا قيض لأي مؤرخ، او دارس للثورة المصرية، فان بإمكانه ان يقرر بان حصيلة ماشهدته القاهرة ومدن مصرية اخرى خلال الساعات التي ابتدأت بإنطلاق المسيرات واندلاع الاشتباكات مع الشرطة وسقوط عدد كبير من الضحايا

واضطرار الشرطة للانسحاب من الشوارع ومن ثم اعلان مبارك قبيل الغروب فرض حالة حظر التجوال وأمره بنزول الجيش الى الشوارع، هي التي اعطت التوصيف الحقيقي لما سيحصل في مصر خلال الأسبوعين التاليين بانه ثورة شعبية.ومثلها مثل كل الثورات سيرسم طريق بدايتها الغضب والهيجان وسيجد تعبيره في العنف والقتل والحرق والنهب وقطع الطرق كما سيلجأ الناس في مناطقهم الى الحماية الذاتية حيث تنهار السلطة ويشعرون بالخطر.واذا كان من المؤكد ان عوامل وعناصر عديدة مررنا على ذكرها قد اجتمعت كي تشعل هذا البركان فان طوفان الناس الهادر هذا في الشوارع سيكون هو العنصر الحاسم في انطلاق الثورة كما سيصبح، لو نجحت الطليعة الثورية المنشودة في احتضانه، العامل الرئيسي في نجاح الثورة والوصول بها الى هدفها باسقاط النظام وليس رئيسه فقط.

لكن اذا ما أخذنا خطوة الى أمام في الزمن وتجاوزنا وقائع الأسابيع والأشهر التالية التي اصبحت معروفة بتفاصيلها فان ثورة يناير المصرية واجهت سريعاً اختبارات متلاحقة على قدرتها على الصمود والاستمرار والانتصار.طبعاً سيكون لكل من قوى الثورة وقوى الثورة المضادة اجابات عن تلك المآلات، كلٌ من خندقه، لكن لن يبقى ثمة شك وفقاً للمعايير الكلاسيكية لاداء الثورات، وخاصة الوصول الى الهدف النهائي للثورة، بالقول بان الثورة المصرية عانت هي أيضاً، مثل أخواتها العربيات من فشل وعجز أولئك الذي صنعوا الثورة عن الوصول بها لخط النهاية.سيكون بالوسع بطبيعة الحال ازجاء اللوم للجماعات الشبابية التي لم تظهر لا خبرة، ولا براعة، ولا جرأة، ولا خيال، في القيادة كما انها لم تَصُغ خطاباً، ولا رؤية، ولا استراتجية للثورة

التي غامرت باطلاق شرارتها مما دفعها الى أحضان التردد والتخبط والعبث.كما سيمكن اتهام الأحزاب والحركات السياسة القائمة بالكثير، ابتداء بعدم أهليتها في الوعي بالواقع جيداً وقراءة الحدث والتفاعل معه ايجابياً، ثم العجز عن ادراك الحاجة للتغيير الحقيقي في مصر، اضافة الى انانيتها المفرطة ومحاولاتها سرقة الثورة وحرفها عن مسارها الذي لم يكن يتطابق مع نماذجها السياسية ومرجعياتها الفكرية.غير ان التعبير المدوي عن ذلك الفشل يبقى هو عدم القدرة على استيعاب هذا الزخم الشعبي الكبير وراء الثورة ومحاولة تطوير ذلك الى آليات ومؤسسات سياسية محددة على استعداد كي تكون البديل الديمقراطي في مرحلة انتقالية نحو بناء نظام جديد.

اما عن لماذا دخلت الثورة المصرية سريعاً الى عنق الزجاجة فان ذلك يعود من الناحية المنهجية الى عدم ادراك القوى الثورية لعوامل الصراع الذي فجرته الثورة بين القوى والمؤسسات الأساسية في الدولة، وفي المجتمع، المصريين، وفي فهم الدور الخارجي الذي لعبته قوى اقليمية ودولية لها مصلحة في مستقبل مصر ودورها في المنطقة.فعلى الرغم من حماسها وعملها على الدفع بشعارات التغيير وهو ما ادى الى تسارع عجلة الثورة فان القوى الثورية الناشئة لم تكن مستعدة لتلبية متطلبات عملية ثورية كبرى كهذه مما ادى بها التعثر ولجؤها الى اساليب نمطية، أو في أحسن الاحوال، الى قوالب استعارتها من تجارب بالية لبعض الثورات في التاريخ.لم تستوعب قوى المعسكر الثوري تلك طبيعة الدولة المصرية والمؤسسات الرئسية التي تقوم عليها وهي الجيش والقوات الأمنية والجهاز البيروقراطي المتضخم وتبادل الادوار بينها وبالذات قدراتها على خلق نظام سياسي يحفظ الدولة في اطار

حفظ مصالحها.لم تدرك تلك القوى الثورية حجم ودور الجهاز السياسي لنظام مبارك من خلال الحزب الحاكم والنفوذ الذي بناه داخل الدولة والمجتمع كما لم تع الادوار الانتهازية لأحزاب المعارضة الرسمية التي كانت مستعدة لان تعمل اي شيء من اجل افشال الثورة والعودة الى مواقعها الأثيرة في البرلمان وفي مكاتبها والعيش على صدقات النظام وريعه وحمايته.ولم تدرك القوى الثورية حجم الدور الذي كانت تلعبه طبقة رجال الأعمال من الملياردیرات الذين كانوا يشكلون شبكة متضامنة في ما بينهم وكذلك بينهم وبين النظام واستعدادهم للدفاع عن مصالحهم بكل ما يمكنهم من ادوات وطاقات.وكان غياب فهم وادراك وتحليل بنية الإسلام السياسي المتمثل بالأخوان المسلمين والسلفيين الذين كانوا يشكلون القاعدة الأوسع جماهيرية واستعداداً لملء الفراغ من أبرز عوامل فشل القوى الثورية في بلورة منهج للتعامل مع القوى المنافسة لها في المجال العام الواسع والنشط الذي ستخلقه الثورة.واضافة الى كل تلك العوامل الداخلية فان القوى الثورية لم تستوعب مبادئ رست في تعامل القوى الاقليمية والدولية مع مصر قائمة على أساس اولوية الاستقرار في مصر من أجل حماية التوازن الاقليمي على أي إعتبار آخر وعدم استعداد هذه القوى الخارجية التضحية بهذه المعادلة من أجل هتافات ترفع في الشوارع للتغيير، أو اسقاط النظام الصديق لها في القاهرة.

خلال المرحلة التالية ستثبت الأحداث المتلاحقة ان اسقاط مبارك كان الجزء الأسهل في الثورة، اما الجزء الأكثر صعوبة فكان اختبار قدرة النجاح في التحول الى مرحلة انتقالية تقوم بها جميع القوى المصرية، داخل اطار الدولة وخارجها، وبكافة روافدها بصياغة خارطة طريق للمستقبل وبناء

مشروع وطني يتجاوز كل أخطاء الماضي ويعيد وضع مصر على خارطة التطور الطبيعي كدولة مدنية ديمقراطية.خلال السنوات اللاحقة كنت اتابع المشهد المصري بمنظار كلي بعد ان تركت العمل الصحفي الميداني وتفرغت للكتابة وبعد سنوات من انشغالي بالجزئيات والتفاصيل التي لم تكن قد اصبحت من الماضي بعد ولكنها كانت قد انجزت أغلب مهماتها في الوصول بالثورة الى الطريق المسدود.واذا كانت فضيلة السنوات السابقة بالنسبة لي انها كانت توفر تقنيات التحقيق الصحفي الاستقصائي المناسبة لكتابة مسودة التاريخ الأولى، كما يقال، فان السنوات اللاحقة لم تبخل بوسائل البحث التاريخي الموضوعي من خلال التأمل والتأني والصبر في استيعاب وتحليل المواقف التي رست عليها الثورة المصرية.في الأول من اذار (مارس) 2011 كنت انتهيت من القاء مداخلتي في برنامج نظمته محطة تلفزيون بي.بي.سي في مكتبة الاسكندرية عن الثورات العربية حين سألني احد الحضور من الشباب عن اسباب تفاؤلي بالربيع العربي وإشارتي بانها انهت مقولة الاستثناء العربي وايماني بانها فتحت الطريق أمام مرحلة ديمقراطية جديدة في العالم العربي رغم ان لاشيء، حسب قوله، يدل على نجاحها بعد.كانت أسابيع ثلاثة فقط قد مضت على سقوط مبارك في حين ان الثورات العربية في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين كانت لا تزال في بداياتها المتعثرة.ولان نبرة السؤال كانت استنكارية وكأن السائل يتهمني بالسذاجة فقد اثار الأمر انتباهي وتساءلت مع نفسي كيف يكون الشاب أقل حماساً مني، وانا الذي كنت قد تجاوزت عامي الستين وكنت قد تخليت عن وظيفتي في الوكالة الصحفية التي كنت أعمل بها احتجاجاً على سعي المسؤولين عنها في التحكم بتغطية

الثورات وتقييدها بسياسات تحريرية لم اكن أشعر باني شريك فيها وتتعارض مع قناعاتي.في رحلة عودتي الى القاهرة بالقطار مساء ذلك اليوم رحت أراجع بشكل سريع أحداث الأسابيع الأخيرة وكان السؤال الأبرز الذي ظل يراودني هو ان كانت حماستي باعتباري انتمي لفئة المثقفين الذين يأخذون وجودهم من التزامهم الاخلاقي والذين يميلون لان يلعبوا دوراً ما في عمليات التغيير من خلال التمسك بالقيم الكبرى كالحرية والعدالة والمساواة، هي التي تغلبت في داخلي خلال فترة المد الثوري هذه على النظرة الموضوعية التي حاولت دائماً ان اتحلى بها والتي حرصت أيضاً على الالتزام بها في عملي.وبالرغم من الصدمة التي تركني فيها سؤال ذلك الشاب في مكتبة الاسكندرية للأيام والاسابيع التالية الا انني شعرت بعد ذلك وكأني أفقت من حلم أدركت بعده ان الثورة ربما لن تنجح، ولكنها قامت بالفعل بوظيفتها المطلوبة، وانها ماضية في اداء مهمتها.

واذا كان الأمر يتعلق بكتابة تاريخ السنوات القليلة التي أعقبت الثورة المصرية فان من الواضح ان كل الأطراف قد قالت الان كلمتها في ما حدث وفق رؤيتها، الا ان من المؤكد ايضاً ان ذلك لا يمكن ان يكون تاريخاً، لان ما قيل لم يكن بريئاً من انفعالات اللحظة وتوهجها، كما كان على الأغلب متلوناً بقناعات القائلين ومدفوعاً بافتراضاتهم وتمنياتهم وأوهامهم.الشيء الأكيد ان مضي بضعة سنين على أحداث الربيع العربي لابد ان توفر فرصة أرحب للنظر الى تلك الأحداث بشكل أكثر موضوعية، وخاصة على ضوء تلاشي أو تهدئة الانفعالات الآنية، وظهور بعض النتائج التي تساعد على رؤية أوضح من أجل تقييم أفضل لما حدث.على أرض الواقع كانت الأمور قد

رست على عدم حصول تغيير ثوري جذري حاسم لمصلحة تحقيق شعارات الثورة الأساسية، وهو ما سيدعوه البعض بهزيمة الثورة وانتصار ناجز للقوى المضادة لها.لكن التاريخ الثوري العالمي، ومنه تاريخ الثورات العربية، ومن ضمن ذلك الثورة المصرية، سوف يبرهن مرة اخرى ان الثورات لا تكتب شهادات وفاتها، بل هي تترك في خطاها أرواحاً تَحلُ وتناسخُ الى ما لا نهاية في عملية ديالكتكية تجري في صلب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية.وبلغة السياسة فان الحدث الثوري هو تاريخياً نقطة شروع لها ما قبلها، مثلما لها ما بعدها، وفي مجرى صيرورته فانه يظل ينتج فرصاً مثلما ينتج تحديات ستظل تتفاعل جدلياً.ان الثورة هنا، على رأي المؤرخ الفرنسي "بيير روزانفولون" في كتابه المؤسس "فرنسا عام 1968"، لا تفسر لنا التاريخ المعاصر من بداية الحدث الى منتهاه، بل ستصبح هي التاريخ المعاصر ذاته، اي سيكون للثورة بداية ولكن دون نهاية، على عكس النظام القديم الذي سيكون له نهاية في حين ان بدايته قد اصبحت في خبر كان".وشئنا ام ابينا فان الثورة المصرية لم تكن استثناءً فان كانت قد عجزت عن تحقيق تغييرات جذرية في البنية السياسية للنظام الا ان تداعياتها ظلت مستمرة وهي نتيجة كلاسيكية لكثير من الثورات الشعبية التي اعقبت الثورة الفرنسية والتي ربما انتهت الى اسقاط النظام ولكنها لم تنته الى بناء دولة جديدة وتأسيس نظام جديد.

مالذي يعنيه كل ذلك على أرض الواقع في التجربة المصرية؟ ستتاح الفرصة لكل من عاش أحداث السنوات التي تلت ثورة كانون الثاني (يناير) 2011 ان يدرك حين ينظر جلياً الى قائمة اللاعبين على المسرح أثناء

المرحلة الانتقالية انه في الوقت الذي لم تمتلك فيه القوى الثورية وحلفاؤها رؤية واضحة لصورة ما يجري ولمآلات الثورة كانت هناك قوتان وهما الأخوان المسلمون اللذين كانوا يسعوون لبلورة مثل هذه الرؤية، والثانية الجيش الذي كان يمتلكها وعلى استعداد للدفاع عنها.سعى الأخوان اللذين تمكنوا من الفوز في غالبية مقاعد البرلمان الذي تم انتخابه قبل حله وبمقعد الرئاسة كما تمكنوا من كتابة دستور على هواهم الى عزل ليس فقط القوى الثورية بل كل أطراف العمل السياسي ومحاولة الانفراد بالحكم.لم تسعف الظروف والأحداث الأخوان في إستكمال مسيرة ركوب موجة الثورة وتحويل بوصلتها نحو تحقيق المشروع الإسلامي الذي تتبناه جماعتهم بسبب الانكشاف السريع لتلك الرؤية التي كانت تخطط لاستغلال الديمقراطية في مسعى وأد الديمقراطية واقامة نظام شمولي على أنقاض نظام تسلطي.من ناحيتها كانت قيادة الجيش واعية تمام الوعي للأحداث منذ سنوات سبقت الثورة كما ظلت محتفظة بقوتها وبقدرتها على مسك الدفة في أصعب الأوقات ومستعدة للحسم في أية لحظة.كان قرار مبارك بالتنحي وتسليم السلطة لقيادة المؤسسة العسكرية هو أول مؤشر على الدور الذي سيلعبه الجيش في المرحلة المقبلة ليس بإعتباره شريكاً، او متواطئاً، بالاطاحة بنظام مبارك من خلال موقفه في الثورة، بل، والأهم من كل ذلك، من خلال وعيه بانه الوارث لشرعية نظام 23 يوليو .منذ تلك اللحظة سيصبح على الجميع الوعي بحقيقة ان القوات المسلحة ستسعى كونها أيضاً حامية الدولة والضامنة لأمنها للاحتفاظ بأي ثمن بموقعها السياسي القوي في مؤسسات الدولة والحياة الوطنية وأنها ستستمر بذلك.ما أستطيع قوله وقد عشت هذه المرحلة عن قرب أيضاً بان نهاية تجربة ثورة

25 كانون الثاني (يناير) المصرية لم تكن خارجة عن المألوف، ولا هي مما يصعب تفسيره في سياقين؛ الأول المتعلق بالثورة كفكرة وحدث حيث تخرج الشعوب وتنجح بالتغيير أو انها تتعثر دون ان يعني ذلك الانقطاع عن النضال، بل اعادة بناء عناصر القوة من أجل انطلاقة جديدة.اما السياق الثاني فهو سبل تطور المجتمع المصري وبناء الدولة المصرية منذ الاستقلال اللذان خضعا لخصوصيات التاريخ وظروف المكان والزمان بطريقة أضعفت من قوى التغيير، وهو مكمن وهن المشروع الديمقراطي المصري.اما ان ماحدث كان خارج سياق التوقعات بالتغيير، وخاصة عند المؤيدين للثورة والحالمين بها، فتلك من طبيعة الأشياء التي تكشف عن درس مهم وهو ضرورة الحلم بطريقة مختلفة في المرات القادمة.ستتاح أمام المؤرخين في المستقبل فرصٌ كثيرةٌ لدراسة هذه المرحلة من الثورة المصرية بعمق وجدية على ضوء التجربة نفسها وعلى ضوء المعايير التي وفرتها انماط التجارب العالمية المختلفة، وبعيداً عن الصخب والتشنجات التي رافقت النقاشات خلال العقد الأول للثورة.

ليبيا

اذا كان العالم قد أُخذ على حين غُرة بالثورتين التونسية والمصرية، فان ثورة الشعب الليبي ضد نظام العقيد "معمر القذافي" بعد التونسيين والمصريين بأيام قليلة، والنهاية الدرامية البشعة للقذافي نفسه كانت تتحدى

أية توقعات، أو احتمالات، من هذا القبيل ضد نظام عرف بكونه واحداً من أعتى الأنظمة عنفاً وأكثرها شراسة ضد معارضيه ومنتقديه في الخارج، في حين كان يعيش شعبه في الداخل في كنف الخوف الدائم من البطش والتنكيل.ومثلما قال "حسني مبارك" رداً على احتمال ان يأتي الدور على نظامه ان مصر ليست تونس فقد أعلن "سيف الإسلام القذافي" ان ليبيا ليست تونس ولا مصر، مضيفاً ما كان يردده "صدام حسين" عن العراقيين بان والده سيحارب الى آخر رجل وأمرأة في ليبيا.ما حصل هو ذاته الذي سيحصل بعد ذلك في البحرين وفي اليمن وفي سوريا بعد قليل وسيكشف عن ذلك الجوهر الخفي في حياة شعوب هذه البلدان الذي تظهره في ساعة لم تعد فيها الحياة لديها تهون ان لم تكن هي فيها حرة وتتمتع بالكرامة والحرية والعدل.وكما كان الأمر في كل مكان وزمان فان بلوغ الشعوب ساعة الاختبار تلك لا يأتي من فراغٍ وانما من تراكم تاريخي من الاحداث والتطورات، وفي هذه الحالة من العنت والقهر والاستبداد، التي ستجعل الثورة حتمية.على مدى سنين طويلة كنت أرى بنفسي من خلال عملي على الملف الليبي وزياراتي المتعددة الى ليبيا كيف ان ذلك البلد الكبير المساحة والغني بثروته النفطية والذي يطل من خلال أكبر ساحل على جنوب المتوسط على أوربا يعيش في زمن عجاف من البؤس المادي والانساني والحضاري.في السنوات الأخيرة التي سبقت الربيع العربي كنت بدأت أرى ان مملكة القذافي بدأت تتحلل من داخلها ولكني لم أكن على يقين كم من الوقت سيأخذ ذاك التحلل لينتهي بها المطاف الى سلة نفايات التاريخ.ستتاح لي الفرصة في مكان غريب وعلى متن عبارة تمخر بين "اسطنبول" و"جزر الأميرات" في "بحر مرمرة" في شهر

أيلول (سبتمبر) 2010 ان اطرح هذا السؤال على سائح ليبي بعد دردشة صغيرة استشفيت منه انه من معارضي العقيد.ليس كثيراً، أجابني السائح الليبي مضيفاً ان كل عناصر الانفجار متوفرة ولكن ما ينقصها هو الصاعق.كنت أخطط للسفر الى ليبيا في الشهر التالي لتغطية مؤتمر للقمة العربية هناك واعتبرت انها فرصة لأختبر تلك الفرضية بنفسي.

في يوم 11 تشرين الأول (اكتوبر) 2010 وصلت الى "طرابلس" بعد أيام قضيتها في "سيرت" لتغطية مؤتمر القمة العربي وقررت ان أبقى هناك ليوم او يومين أتجول في العاصمة التي كانت قد أنجزت لتوها مشاريع بناء لشوارع وجسور ومباني شاهقة جديدة في خطوة بدأها القذافي بعد التوصل الى تسوية لقضية لوكربي وفي ما بدا محاولة لضخ أموال النفط الى خزائن الشركات الاستثمارية الإجنبية التي بدأت تتدفق الى ليبيا.كانت المشاريع التي يتم العمل بها تشمل أيضاً تطوير الحقول النفطية والمصافي وموانئ التصدير وقطاع المواصلات والاسكان والسياحة، وهي جزء من الصفقات التي تمت مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الرئيسية كبريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا والتي كانت خلال السنوات السابقة اما محرومة من السوق الليبية، أو لها نصيب ضيئل فيه.كان عدد الفنادق من فئة الخمس نجوم التي تم تشيديها على كورنيش العاصمة التي ظلت لسنوات تفتقر الى هذا النوع من الفنادق الفارهة من السلاسل الدولية وقلة انتشار مطاعم فاخرة تقدم أطباقاً متنوعة مع روادها والعاملين فيها من العمالة الأجنبية دليلاً على ان شيئاً ما يحدث في هذا البلد المعروف لسنوات طويلة بانغلاقه بوجه الاجانب وبفقر أماكن الترفيه فيه.

منذ بداية التسعينيات اتيحت لي الفرصة ان أزور ليبيا مرات عديدة وكان الأمر مثيراً بالنسبة لي ان أجد هذا البلد بكل ما يتمتلكه من ثروات طائلة وموارد مالية وفيرة يعيش في حالة مزرية من الكفاف والشحة وكأنه يعاني من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة حروب طويلة أو كساد كبير أو ظروف طبيعية قاهرة.في زيارتي الأولى حرصت ان انزل الى الشوارع والأحياء كي أستطلع حالة السوق وأشاهد مدى توفر البضائع المختلفة في محلاتها وهي احدى العلامات التي كنت أجدها دالةً على مدى قدرة اقتصاد أي دولة في تلبية حاجات الناس لديها.لم تكن لتجد في طرابلس وبنغازي وسيرت محلات تبيع السلع المعمرة مما يحتاجه كل بيت من تلك التي تجدها في القاهرة وبيروت وعمان مثلاً.كانت محلات بيع الملابس النسائية والرجالية تعرض نماذج من بضائع محلية الصنع أو صينية او تايوانية رخيصة الثمن في حين غابت الموديلات الايطالية الراقية عن بلد هو الاقرب الى ليبيا والذي كان يحتله قبل سنين قليلة.ما عوض عن وجود سوبرماركتات تلبي حاجة المستهلك من السلع الاساسية هو وجود محلات تابعة للدولة وتسمى بالأسواق الشعبية تعرض سلع شحيحة من مواد غذائية واستهلاكية أغلبها من نوعيات رديئة.كان القذافي قد أعلن ليبيا بلداً اشتراكياً وأصدر جملة قرارات منع فيها التجارة عن القطاع الخاص وحتى ان يفتح المستثمرون مشاريعهم ويمارسوا نشاطاتهم الاقتصادية الخاصة.كان من أكثر القوانين التي اصدرها القذافي غرابة وسخفاً، ولكنها اكثرها كارثية، هو قانون رقم 4 لسنة 1978 الذي نظم البناء والتملك ومنح المساكن المؤجرة لساكنيها وحدد عملية التوسع في البناء للقطاع الخاص، أي انه باختصار قضى على مجالات الاستثمار العقاري

الذي يعتبر واحداً من أعمدة النمو الاقتصادي في أي بلد.سيصف تقرير للبنك الدولي صدر عام 2006 الاقتصاد الليبي بانه أحد أقل الاقتصاديات النفطية تنوعاً في العالم كما انه من الأكثر معاناة من تدخلات الحكومة حيث يعتمد الاقتصاد الليبى أساساً على النفط ونشاطات القطاع العام وحيث يمثل قطاع المحروقات نحو 72 % من الناتج المحلي الاجمالى بالقيمة الاسمية و93 % من الايرادات العامة و95 % من عائدات الصادرات.

في عام 2010 كانت ليبيا تحصل على نحو 60 مليار دولار سنوياً من تصديرها نحو 1.5 مليون برميل من النفط يومياً في حين انها اعلنت انها وفرت 150 مليار دولار من احتياطيها الكبير من العملة الصعبة للمشاريع الجديدة التي تجعل كل هذه الدول وغيرها تلهث من أجل اللحاق بالحصول على نصيبها منها.كان فندق "راديسمون بلو" الذي نزلت فيه مكتضاً برجال الأعمال من جنسيات مختلفة يبدون منمهكين أما في متابعة مشاريع شركاتهم، أو في مفاوضات محمومة حول مشاريع جديدة.في مرحلة ما بعد لوكيربي كانت الأفاق تبدو رحبة لمرحلة جديدة يطوي الغرب صفحة طويلة من الشقاق مع نظام القذافي ويفتح أخرى واعدة بالكثير من الفرص التجارية والاستثمارية ربما على أمل ان يؤدي انفتاح ليبيا على السوق الدولية الى فتح أفاقٍ لتحولٍ لانفتاحٍ سياسي، وهي نظرة كان يجري الترويج لها في الغرب، خاصة على ضوء نشاطات الأبن الأكبر للزعيم الليبي" سيف الإسلام القذافي" الذي كان قد طرح مشروعاً اصلاحياً قال انه يبغي منه الخروج "من الثورة الى الدولة." في الشارع وخلال جولة كنت أحتك اثناءها بالليبيين المتسكعين على الكورنيش، أو في المقاهي، أو في محلاتهم التجارية في شارع عمر

المختار، أو في المدينة القديمة، او في "مسجد الأمام الشافعي" بالقرب من "ثكنة باب العزيزية" في الضاحية الجنوبية للعاصمة كان الناس أبعد كثيراً من ان يقتنعوا ان بلادهم على موعد مع انفتاح ديمقراطي ونهاية حكم الرجل الذي يحكمهم منذ أربعة عقود والذي تنتشر جدارياته الكبيرة في كل الشوارع وصوره في كل المحلات العامة ودواوين ومكاتب الحكومة وتلصق على زجاج السيارت الخلفية.لم تعرف أجيال من الليبين غير ذلك الرجل ذي الملامح الصارمة والنظرات الحادة التي بدأت تصبح أكثر حجرية مع مرور الزمن، وشخصية أكثر غروراً ونرجسية والذي يدعوه إعلامهم بـ"قائد الثورة" ولم يتوقعوا ان بقاءه سوف لن يطول.كنت أعرف بخبرتي في الحياة تحت ظل دكتاتورية صدام ومن جولاتي في البلاد العربية ان من الصعب ان تصدق كل ما تسمعه اذناك من الناس في الشوارع لان العيش في ظل الرعب يفقد البشر قدرتهم على التعبير الصحيح عندما يشاركون الجماعة التي ينتمون اليها الخوف كما يشرح ذلك "غوستاف لوبون" المنظر الفرنسي الكبير في علم نفس الجماهير حيث "يكونون عادة منخرطين في أفعال لا يعونها إلا بعد أن يستفيقوا" مما كنت اترجمه دائما بضرورة الكلام مع الناس كأفراد وبحذر كي لا تكون نتائج الحديث آتية من عالم الخيال لا الواقع.

كان القذافي قد احتفل لتوه بمرور 41 عاماً على بداية حكمه، وهي واحدة من أطول فترات حكم أي ديكتاتور في العالم العربي وفي افريقيا، حتى انه اخذ يلقب نفسه بعميد الحكام العرب بعد ان كان قد تلقب قبل ذلك بـ"ملك ملوك افريقيا" و"قائد القيادة الشعبية الإسلامية".ومع سلسلة التغييرات التي طرأت على سلوكيات نظام القذافي بعد انتهاء مشكلة لوكربي وبدء انفتاحه

الاقتصادي على العالم وقيام بعض العواصم الأوربية باستقباله وزيارته الى مقر "الأمم المتحدة" في نيويورك راجت بعض التوقعات في الغرب بان القذافي ربما بدأ أخيراً يعي الحاجة لكي يجري بعض العمليات التجميلية على نظامه، وليس بالضرورة عملية جراحية كاملة لاعادة وضع نظامه على جادة الاعتدال ويضع الدولة الليبية على السكة الصحيحة التي كانت قد ابتدأتها قبل انقلابه عليها.ما بدأت تروجه الصحافة الأمريكية والأوربية عن محاولات نظام القذافي للاصلاح كان من انتاج ماكنة من السياسيين والدبلوماسيين ورجال الاستخبارات ورجال الأعمال والأعلاميين في امريكا واوربا كانت قد اجتمعت على مشروع تبيض وجه وسمعة القذافي لقاء أموال ومشاريع وصفقات.سيتضح في ما بعد ان "توني بلير" رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الفرنسي "نيكولاي ساركوزي" ورئيس وزراء ايطاليا "سيليفيو برلسوكني" وأجهزة المخابرات الأمريكية والأوربية وأصحاب شركات عملاقة كلهم تعاقدوا في مشاريع مع ليبيا لرسم صورة ايجابية للقذافي بعد انهاء قضية لوكربي وتسويقه بانه الرجل الذي سيقوم بالاصلاح المنتظر.سنكتشف في ما بعد عن طريق الوثائق المسربة ان "ديفيد وليش" نائب وزير الخارجية الأمريكية التي تفاوض مع القذافي لاعادة العلاقات بين البلدين بعد حل مشكلة لوكربي قدم استقالته من منصبه بعد ذلك وعمل مستشاراً لدى القذافي وسنعلم كذلك ان وليش سيزور "القاهرة" اثناء الثورتين المصرية والليبية ليلتقي مع رجال القذافي في فندق يطل على ميدان التحرير ليقدم لهم استشارات سياسية عن كيفية دحر الثورة.قبل ذلك كان رجال المخابرات البريطانية والأمريكية قد قاموا بخطف إثنين من معارضي القذافي من "هونغ كونغ" و"تايلاند" ونقلوهما الى "طرابلس"

سراً حيث جرى تعذيبهما هناك وانتزاع معلومات منهما عن المعارضة في الخارج في صفقة عقدها معهم "موسى كوسة" رئيس مخابرات القذافي لقاء خدمات قدمتها لهم الاستخبارات الليبية.ولم يكن ذلك الا غيض من فيض مما عمله الغرب لدعم نظام القذافي حتى أيامه الأخيرة وهو ما يكشف الكثير عن ذلك الدور الذي لعبته أمريكا والدول الاوربية في إدامة السلطوية العربية والتلاعب بها وتوظيفها حتى استنفاذ النقطة الأخيرة من صلاحيتها.

يفخر الليبيون بان بلادهم كانت الوحيدة من بين كل البلاد العربية الاخرى التي وضعت دستوراً لها حتى قبل اعلان استقلالها عام 1951 حيث تم كتابة واقرار دستور "المملكة الليبية المتحدة"، كما عرفت يومئذ، من قبل "الجمعية الوطنية التأسيسية" والتي بايعت أيضاً الأمير "ادريس السنوسي" ملكاً دستورياً على ليبيا.وتذهب الأدبيات التي تتناول تلك الفترة من تاريخ ليبيا ان النظام السياسي بقيادة الملك حقق الكثير لليبيا على طريق دعم الشرعية البرلمانية وتثبيت مبدأ الفصل بين السلطات وترسيخ دولة القانون واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.كان من بين النصوص التي أقرتها الجمعية الوطنية هو ان "تكون ليبيا مملكة دستورية ودولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة."وعلى الرغم من ان تلك كانت مجرد نصوص وكذلك رغم الكثير من العيوب التي اصابت النظام السياسي الذي بقي تحت هيمنة النخب التقليدية وحرمانها الوجوه الشابة الصاعدة من المشاركة الفعالة في القنوات والهيئات السياسية، الا ان من المؤكد ان التجربة كانت خاضعة للتطوير لو اتيحت لها الفرصة.ساعد إكتشاف النفط في ليبيا منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وبدء التصدير في الستينيات على انتقال ليبيا من دولة فقيرة

تعتمد على المساعدات الخارجية والاقتصاد الرعوي والزراعي البسيط الى الاعتماد على موراد النفط..تمكنت الحكومات الليبية المتعاقبة تحت قيادة الملك السنوسي من تحقيق نمو اقتصادي ملموس من خلال تشغيل العمالة في الحقول النفطية وفي موانئ التصدير وكذاك عبر الواردات التي بدأت تنفق في مشاريع استتثمارية وتنموية وخدمية في مجالات التعليم والصحة والاعمار.استطاعت الحكومات من خلال استثمارها لأموال النفط في تحقيق قفزات في تلك المجالات التنموية، وخاصة انتشال الليبيين من الفقر والعوز والتخلف الذي كانوا يعانون منه، رغم انها لم تتمكن من نقلهم الى الحالة المرجوة من الرخاء الذي يتناسب مع تلك الموارد الكبيرة.ادت هذه الطفرة في الموارد الى تحول ليبيا سريعاً الى الاقتصاد الريعي، خاصة في ظل شحة الموارد الطبيعية، مثل المياه التي تساعد على تنمية الزراعة والتربية الحيوانية وكذلك لصغر حجم القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، مما ادى الى تشوهات في الاقتصاد الكلي.لكن بالعموم كما تشير التقارير المتوفرة فان ليبيا حققت خلال عقد واحد حتى الانقلاب الذي قام به القذافي عام 1968 اتجاهاً تصاعدياً في نمو اقتصادها بلغ نحو 30 مرة، بالرغم مرة اخرى، من حقيقة سجلها نقاد من ان معظم الليبيين لم يحصلوا على نصيب عادل من ثمرة ذلك الانتعاش بسبب سوء الادارة وانتشار الفساد.

هناك حقيقية أخرى تتعلق بالمكسب التاريخي الذي حققته الدولة الليبية الفتية وهي تمكنها من انجاز الوحدة الترابية لليبيا من خلال توحيد الأقاليم الثلاثة؛ طرابلس وبرقة وفزان والتي ظلت الخشية قائمة من ان تيارات اجتماعية فيها قد تفضل خيار الانفصال على الوحدة، وهو تحدٍ ستظلُ تواجهه

الدولة الليبية، مثلما تُواجهُ تَحدي الطبيعة القبلية وانعكاستها على خريطة الصراع الاجتماعي والمناطقي على السلطة.وبالرغم من ان هذه الصراعات لم تشكل خطراً في امكانية تحولها الى صراعات عنيفة، أو صفرية، مثلما حدث الأمر في بلدان عربية اخرى ذات تنوع ديني ومذهبي وعرقي الا انها بقيت تشكل تحدياً للدولة بعد ذلك وهو ما سَيتضح اثر الثورة عام 2011.كما كانت هناك تحديات اقليمية من دول لها اطماع في ليبيا وتسعى كي تحققها من خلال التقسيم، او من خلال تأسيس قواعد نفوذ لها في الاوساط القبلية والمناطقية.اما التحديات الاخرى التي واجهتها الدولة الليبية فقد جاءت من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي كانت تسعى لايجاد موطئ قدم في بلد يمتلك اكبر شاطئ على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بطول حوالي 2000 كليومتراً كما يمتلك ثروة هائلة من النفط والغاز.لم تكن الولايات المتحدة المنتصر الأكبر في الحرب العالمية الثانية هي الوحيدة التي تسعى لمناطق نفوذ في ليبيا تحتل بها موقع ايطاليا وبريطانيا والمانيا، القوى التي تصارعت على ليبيا زمنا طويلاً، بل ان الاتحاد السوفيتي بذل جهوداً كبيرة كي يكون له منفذ هناك يطل منه على البحر الأبيض المتوسط.

خلال ثمانية عشر عاماً قطعت الحكومات الملكية المتعاقبة شوطاً بعيداً، أولاً في انهاء المسألة الليبية، أي كل ما يتعلق بتحقيق الاستقلال، وثانياً، في الانخراط في عملية البنائين، السياسي والاقتصادي، مما يعني ان الطريق قد أصبح سالكاً امام قيام الدولة الحديثة.كان على الليبيين ان ينخرطوا في عملية تعلم جديدة خلال هذه الفترة القصيرة ويبنوا كوادرهم ويصنعوا

مؤسساتهم التي ستعينهم على بناء دولة القانون وتمتين الحكم الرشيد ووضع أسس للديمقراطية ويضعوا في نفس الوقت لَبنة نظام اقتصادي متين.لكن كل هذا سيتوقف حين ستواجه الدولة الفتية بعد أقل من عقدين من عمرها انقلاباً عسكرياً قاده القذافي واحدث قطيعة كبرى مع مسعى بناء تلك الدولة وترسيخ كيانها.ومثلما هو الأمر غالباً في أي بلد حيث لن يكون للانقلابات العسكرية من تفسيرات، او تبريرات منطقية غير ولع ضباط الجيش بالسلطة والمغامرة بالحصول عليها، فان انقلاب القذافي على النظام الملكي بدا حينها حقيقية من غير مبرر، وبلا أي معنى حتى بمقاييس الانقلابات العسكرية التي وقعت في العالم العربي قبل ذلك.قام الانقلاب في الأول من أيلول (سبتمبر) 1969 حين تمكنت حفنة من صغار الضباط من الاطاحة بحكم الملك ادريس واعلان "الجمهورية العربية الليبية" بقيادة "مجلس قيادة الثورة" بزعامة الملازم "معمر القذافي".خلال سنوات قليلة سيتمكن القذافي من التخلص، أو من تدجين كل زملائه في مجلس قيادة الثورة وسينجح في وئد العشرات من محاولات الانقلاب ضده وسيقيم حكماً فردياً بعد تطهير الجيش والأمن والحكومة والمؤسسات التنفيذية من خصومه ومنافسيه وسيعمل على محاولة اعادة تشكيل الدولة والمجتمع في ليبيا على هواه ووفقاً لنزواته الغرائبية ومحولاً اياها ونظام حكمه الاستبدادي الى كاريكاتور مثير للاشمئزاز، اكثر مما يثيره من السخرية والضحك.

ومثل "جمال عبد الناصر" و"صدام حسين" و"حافظ الأسد" و"علي عبد الله صالح" و"زين العابدين بن علي" جاء القذافي من خلفية اجتماعية وثقافية متواضعة ومثلوا ظاهرة في السياسة العربية في فترة بائسة من تاريخ

المنطقة.ولا يتعلق الأمر هنا بالوضع الطبقي، او الفقر الاجتماعي، بل بالفقر المعرفي وبالخبرة والتجربة والكفاءة وميزات القيادة الاخرى التي تستجيب للتحديات التي واجهت دولهم.كان القذافي منحدراً من أسرة ريفية بدوية فقيرة، وولد في سيرت وتربى في سبها في أقصى الجنوب الليبي حيث الحياة موحشة وقاسية وتهيمن عليها أعراف القبيلة والبداوة وتفتقر الى وسائل الحضارة وغناها من ثقافة وفنون ومدنية.انتسب الى الكلية العسكرية حين أكمل الدراسة الثانوية في مصراتة لان الجيش كان حينئذ مصدراً موثوقاً للدخل المادي اضافة الى ما يوفره من فرص الترقي في السلم الاجتماعي.وظلت تأثيرات نبعه الاجتماعي والثقافي الأول ترافقه طيلة سنوات حكمه وتفرض شروطها، ليس في الخيمة التي كان يتبجح بالسكن فيها امام الكاميرات، أو في ملابسه الغريبة التي كان يرتديها، بل في نمط سلوكياته الخشنة وتفكيره الآحادي الذي كان يفتقر الى قدرة التعامل مع تعقيدات السياسة التي يتعامل بها مع العالم وزعاماته.حاول القذافي ان يضفي طابعاً ايديولوجياً على حكمه متنقلاً بين العروبة والأفرقة والعالم ثالثية وغير ذلك من التيارات والأفكار ولكنه انتهى الى مجرد ديماغوغي يمارس الاعيب اعادة انتاج السلطة على نمط الشخصيات الديكتاتورية التي شهدها العالم من قبل.ما ستكشفه العديد من المذكرات التي كتبها ليبيون وغيرهم ان انقلاب القذافي كان مجرد رغبة في محاكاة للانقلابات السابقة في العالم العربي، وبالذات انقلاب يوليو 1952 في مصر، كما ستكشف عن حجم المنافسة التي تمت في الأسابيع التالية من قبل الأنظمة الأنقلابية في العراق والجزائر والسودان مع نظام عبد الناصر لكسب ود الانقلابيين الليبيين، وخاصة القذافي الى صفوفهم.الكثيرون من

معارضي القذافي، مثل "يوسف المقريف" و"محمود جبريل" سيطرحون في ما بعد نظريات بان تنفيذ انقلاب القذافي جاء في سياق الصراعات الغربية على ليبيا، وكذلك المخططات الأمريكية في الشرق الأوسط التي بدأت مع انقلاب "حسني الزعيم" في سوريا عام 1949، أو لاحقاً في اطار مبدأ ايزنهاور للشرق الأوسط.سيكون من الصعب اثبات هذه الإدعاءات، لكن يبقى هناك أولاً حقائق تتعلق بمجريات الصراع الدولي على ليبيا والكثير مما تسرب عن أصابع أمريكية في انقلابات عسكرية اخرى في العالم العربي، وثانياً في محصلة سياسات القذافي التي حرصت المؤسسات السياسية والاعلامية الأمريكية على وصفها بالجنونية، أو النزقة، الا ان الكثير منها كانت تصب لصالح أهداف أمريكيا وحلفائها في الشرق الأوسط.

حين ترافقت مع صعوده في سلم قيادة ليبيا وفرة الثروة التي هيأتها زيادة أسعار النفط في السبعينيات وزيادة الانتاج والتصدير ادرك القذافي انه امتلك مفاتيح الهيمنة في الداخل وادارة سياساته المتقلبة والمزاجية مع الخارج بواسطة سلاح المال.في سنوات حكمه الأولى حين كان يسعى ان يحل محل عبد الناصر كزعيم للقومية العربية ويتنافس مع آخرين كصدام والأسد أغدق القذافي الأموال بلا حساب لشراء التأييد والولاء من شخصيات وحركات ودول في مختلف أنحاء العالم من الفلبين الى جنوب افريقيا، الى ايرلندا الشمالية والى نيكارغوا في أمريكيا الجنوبية.وفي اثناء ذلك ارتبط بعلاقات مع أحزاب ومنظمات مشبوهة، أو مثيرة للجدل مثل "الجيش الجمهوري الايرلندي"، أو منظمات إسلامية متشددة فيلبينية وأحزاب وجماعات معارضة عربية كان يرسل اليها أموالاً طائلة لضمها الى صفه.وفي التسعينيات من القرن الماضي

وجه اهتمامه صوب افريقيا حيث استثمر ملايين الدولارات ذهبت معظمها لشراء النفوذ وبناء صلاة مع دولها وزعمائها وقبائلها ومنظماتها السياسية.سيدعي القذافي ان الاموال الليبية تذهب الى دعم حركات التحرر الوطني والجماعات المناهظة للامبريالية العالمية ومن أجل بناء جبهة ثورية عالمية ولكنه في الحقيقة كان يستخدم الأموال الليبية في محاولة شراء كل ما يمكنه الحصول عليه من أجل دعم نفوذه.في لقاء صحفي حضرته مع عدد من الصحفيين مع القذافي في "سيرت" بعد سنوات من وصوله للحكم انبرى القذافي بالهجوم على أحد الصحفيين المصريين دون مبرر سوى انه كان يعمل لصالح صحيفة سعودية ونادى على أحد المسؤولين الليبيين كي يوظف الصحفي المصري لديه.كانت تلك طريقة القذافي المعروفة في شراء الذمم والولاءات حتى مع كبار المسؤلين ولكنا كنا نسمع عنها من وراء الابواب المغلقة لكن ان تجري علنا وامام الكاميرات والمايكروفونات المفتوحة فانها كانت بالتأكيد رسالة عن الطريقة التي يدير بها القذافي صلاته مع العالم.بعد زوال حكمه ستظهر الكثير من التقارير عن الاموال التي كان يغدقها القذافي على ساسة وقادة اوربين وستتحول بعضها الى قضايا تنظر بها المحاكم مثل تلك التي واجهها الرئيس الفرنسي ساركوزي.

اما اكثر غرائب القذافي فكان اختراعه العجيب الذي اسماه بالنظرية العالمية الثالثية، أي الطريق الثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، والتي أعلن بموجبها قيام سلطة الشعب والغاء وجود الحكومة.وبموجب "الكتاب الاخضر" الذي فسر تلك النظرية وأصبح دستور ليبيا الفعلي فقد أعلن القذافي قيام "المؤتمر الشعبي العام" الذي يحل محل السلطتين التشريعية والتنفيذية في

حين سيظل هو قائداً للثورة يدير كل شيء في ليبيا لوحده دون ان يكون مسؤولاً أمام أحد، أو عن أي شيء.ووفقاً لهذه الأفكار فقد اطلق على ليبيا ابتداء من أذار (مارس) 1977 أسم "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" (وفيما بعد اضيفت لها العظمى).وبذلك لم تعد ليبيا جمهورية في تغيير جوهري في طبيعة الدولة التي لم تعد حسب مفهوم القذافي تحظى بمؤسسة الحكومة كما هي معروفة بحالتها القانوية الطبيعية في العالم، بل بحكم الجماهير المباشر.كان الابتداع القذافي الذي عمل كثيراً على ترويجه في العالم العربي وفي القارات الثلاث دون اي نجاح هو نظام فريد من نوعه فعلاً لأنه يلغي السلطة التنفيذية نظرياً ويضعها في أيادي "اللجان الثورية" في حين يبقي الحكم في يد القائد الذي هو القذافي، وبذلك تفوق على الأنظمة الشمولية والدكتاتورية الأخرى في تركيز كامل السلطة بيد رجل واحد يصر على ان يطلقوا عليه دائما أسم "الاخ القائد"، دون ان يكون موضع مساءلة أو مراقبة او التزام بمبادئ دستورية او أنظمة حكم يصدرها جهاز تشريعي وفي الوقت الذي جعل مسؤولية التنفيذ على عاتق كيان هلامي يسميه الشعب، ممثلاً بـ"اللجان الثورية".في زيارة له الى ليبيا بعد اعلان القذافي جماهيريته لاحظ مراسل جريدة الغاردين البريطانية المخضرم ديفيد هيرست ان اللافتة التي علقت في مطار طرابلس كانت تقول بالانكليزية (Welcome to the republic of the mob)، اي "اهلاً بكم في جمهورية الرعاع"، او الغوغاء، كترجمة لكلمة الجماهيرية.كنت كلما حضرت واحداً من اجتماعات "المؤتمر الشعبي العام" ذاك، او شاهدتها على شاشة التلفزيون الليبي، واراقب ما يجري خلال النقاشات اتذكر تلك الترجمة التي لم أجد أفضل منها تعبيراً

عن الحقيقة، رغم قساوتها.ومع ذلك كنت أتفرس في وجوه الحضور وهم يستمعون الى خطابات القذافي، او يتداولون مع أمناء اللجان الثورية الذين هم بمثابة وزراء فأجد ملامح تعبرعن مشاعر مكتومة مركبة من القهر والغضب والازدراء والعجز.كنت أشعر بان اجبار المندوبين في القاعة على ممارسة مثل هذه الاحابيل التي تحاول ان تقنعهم بانهم صناع القرار، هو نوع من التعذيب النفسي والاستهانة والعقاب، لا يقل أذى مما قد يتعرض اليه الناس الآخرون من تعذيب جسدي ومهانة واذلال في الخارج.

في البداية اعتبرت تلك المؤتمرات شيئاً شبيهاً بما يجري في "مزرعة الحيوانات"، تلك الرواية الشهيرة التي كتبها "جورج أورويل" في ذم التوتاليتارية السوفيتية وعرض من خلالها كيف ان بإمكان قلة ديماغوغية اساءة استخدام السلطة والتلاعب بعقول الكثرة وسلبها ادميتها والتحكم بسلوكها وإخضاعها لها.لكني كنت سريعاً ما اتساءل عماذا لو كان أورويل قد عاش الى زمننا هذا وشاهد ما كان يجري في مزرعة القذافي هذه.مثل هذا النظام الفريد كان يلغي الدولة أساساً، كما يوجه ضربة موجعة لأسس العملية التشريعية والدستورية ومبادئ الديمقراطية البرلمانية، بل الأفضع من كل ذلك كان يلغي الشعب نفسه، ويحل محله تجمعاً من انصاره يسميه "مؤتمر الشعب العام" ثم يختزل كل ذلك بالقائد الذي هو القذافي نفسه.كان مشروع القذافي مختلفاً عن الأنظمة الدكتاتورية والشمولية التي عرفها العالم والتي تسعى الى السيطرة على المؤسسات والبنى السياسية والاقتصادية والثقافية في الدولة والمجتمع بان أخترع نظاماً يكون فيه هو الدولة (على حد تعبير لويس السادس عشر

الشهير) ويبقى الليبيون مجرد كتلة صماء، أو جوقات من المصفقين كان يبخل حتى بان يُبادلهم التحية.

المرة الأولى التي حرصت فيها ان أرى القذافي بأم عيني مباشرة كانت نهاية شهر آيار (مايو) عام 1990 أثناء حضوره مؤتمر للقمة العربية في بغداد دعا اليه صدام حسين للحصول على دعم عربي في أزمته انذاك مع الولايات المتحدة والغرب.لم يكن القذافي مهتماً كثيراً بالقمة التي كان يدرك بإحساسه الغريزي وخبرته انها تأتي لتجيير المساندة العربية لشعبية صدام على حساب شعبيته فكان ان ولى اهتمامه الى أشياء اخرى، وربما أيضاً كان يريد ان يبعث من خلالها رسائل متعددة كما جرت عنده العادة.حين سمعت من منظمين المؤتمر ان القذافي غادر مكان انعقاد القمة في طريقه الى مرقد الامام الكاظم شمال بغداد أخذت سيارتي من المرأب القريب في "فندق الرشيد" واستطعت ان الحق بموكبه عند وصوله الى هناك.كانت السلطات قد هيأت له إستقبالاً شعبياً من حشد تم جمعه من اعضاء حزب البعث ورجال الأمن بدا القذافي مزهواً وهو يسير بلباس وعباءة بيضاء وغطاء رأس ليبي تقليدي وسطهم في طريقه الى داخل مقام الامام.كانت احدى رسائل القذافي من خلال الزيارة الى ضريح الامام الشيعي السادس التي سيحتفى بها الاعلام الليبي أكثر من تغطية مشاركته بالقمة هي اظهار التزامه الديني، خاصة وانه بدأ يدعي أنه وقبيلته من سلالة الامام الكاظم ومن أهل البيت، وبالتالي من السلالة الهاشمية المحمدية.وعلى شاكلة صدام الذي ادعى تلك الرابطة الأسرية النبوية أيضاً فسيستخدم القذافي ذلك الادعاء كثيراً فيما بعد في محاولة تضليل الليبيين واضفاء شرعية دينية زائفة على حكمه الاستبدادي.

وبحكم عملي كمراسل صحفي في الشرق الأوسط استمر اهتمامي بالقذافي طيلة سنوات وكنت مضطراً الى الحضور في مؤتمرات ولقاءات صحفية يعقدها، او من خلال خطبه التلفزيونية لكي اعيد صياغتها خبرياً، فكان علي ان أسبر أغوار كلماته المطولة، واقرأ ما بين سطورها وأفكك خطابه الملتوي وأحلل الرسائل التي يحاول ايصالها.لم يكن مفيداً أبداً ان اخذ كلمات القذافي على علاتها فشخصيته المعقدة–المركبة، وخطابه الملتبس، وسياساته المتقبلة، ورؤيته لنفسه وللعالم من حوله، كانت كلها عناصر تشكل أسس رؤيته للأمور وللعالم، أو ردات فعله تجاهها.وبلاشك فان الكثير من كلام القذافي ينطوي على هذر، بعضه اقرب الى الهذيان، لكني كنت أعتقد ان تلك صناعة يتقنها للتعبير بطريقته الخاصة عن مجريات التطورات التي يريد تناولها.كانت لغة الجسد عند القذافي جزءاً من تلك الصناعة التي تتناسب مع الدور الذي أناطه بنفسه باعتباره زعيماً وقائداً وبذلك فقد بدا لأي احد يراقبه خلال سنوات طويلة انه لم يولد بتلك الجينات التي تمنحه هالة القيادة، بل بذل جهداً وتدريباً طويلاً في محاولة اكتسابها.كنت كلما أنظر اليه في المناسبات التي حضرتها اشعر وكأنه يقف طويلاً يومياً امام المرآة كي يتدرب على الأداء الذي يظهر به، او انه يستعين بمدرب او مخرج مسرحي لذلك الغرض.من المناسبات التي اتيحت لي ان اراقب لغة الجسد تلك وان اسجلها بكاميرتي كانت في مؤتمر صحفي عقده في خيمته الشهيرة في سيرت عام 1995 حيث كنت أجلس أمامه مباشرة وأرى كيف يتحكم في حركات كل قطعة من أجزاء جسده امام كاميرات المصورين التي لم تنقطع عن تسجيل تلك اللحظات وكانه يؤدي مشهداً تم التدريب عليه كثيراً.كان يجلس على

كرسي دوار يلتف به يميناً وشمالاً وهو يتحدث الى فضاء القاعة الواسع في حين ظلت عيناه زائغتان بينما نظراته تتوجه الى سماء الخيمة وليس الى مجموعة الصحفيين الذين تجمعوا أمامه.لم تكن تلك من أعمال الجنون، او النرجسية، او الغطرسة، التي تتبادر اولاً الى الذهن بقدر ما كانت جزءاً من تلك الصناعة التي تحتاج الى حالة التقمص وتجسيد الشخصية المطلوبة.

عمل القذافي من نفسه ظاهرة فريدة في عالم السياسة العربية والدولية، لا يمكن للمرء الا ان يقر بعدها بان الرجل يمتلك من القدرات، ولربما المواهب، مما هو أكبر من تلك الكليشهات الاعلامية التي ارتبطت باسمه.كان سعيه الدائب لسرقة الأضواء في المحافل العامة، سواء من خلال مشية الطاوس التي ميز نفسه بها، أو من خلال ملابسه الغريبة، أو احاطة نفسه بحارسات جميلات، أو عبر التلوينات الزئبقية في المواقف السياسية التي اعتاد عليها، أو لارائه الحادة التي تبتعد عن اللغة الدبلوماسية أحياناً كثيرة، قد صاغت كلها تلك الظاهرة التي تعدت شخصيته الى ادراكه الذهني وتفسيره للعالم من حوله، كما صاغت في النهاية موقف العالم من مصيره حين اقترب القرار بشأنه.هل كان القذافي يعاني من اعراض "متلازمة الغطرسة"؟ ربما، غير ان بامكان أي كاتب سيرة عميق ان يكشف عن انه كان يعاني من "ادمان السلطة" وهو مرض يصيب رأس الانسان ويسميه الأطباء دائرة الحوافز بالدماغ حيث تخلق غريزة التسلط وهي نوع من الادمان شبيه بالمخدرات التي يتعود عليها المدمن.كانت كلماته التي يهاجم فيها الحكام العرب ويسخر منهم والتي تأتي أحياناً كثيرة وجها لوجه داخل أروقة القمم العربية تثير الضحك لدى جماهير واسعة تجد فيها تسلية ومتعة، ولكنه

كان يتعمدها لاهانة زملائه القادة هؤلاء وتصغيرهم أمام شعوبهم وأمام العالم.في مؤتمر القمة العربية في الجزائر عام 2005 كنت أجلس داخل القاعة واراقب القذافي عن كثب منذ لحظة دخوله متأخراً عن زملائه كعادته.بعد جلوس القذافي وهو يرتدي لباساً بنياً ملتحفا فوقه برداء من نفس اللون ومعتمراً غطاء رأس تقليدي ليبي أسود اللون، في مقعده بوقت قصير جاءه رئيس تشريفاته "نوري المسماري" وهو يرتدي بدلة عسكرية ويتزين صدره بالرتب والنياشين، كأنه جنرال قادم للاحتفال بنصره المؤزر ، يحمل بيده صينية بها اكواب من الشاي، ثم ناول القذافي سيكارة واشعلها له، قبل ان يبدأ العقيد بالتدخين والدوران بكرسيه متجاهلاً الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان يلقي كلمة الافتتاح.حين جاء دور القذافي للكلمة كانت عناصر الدراما التشوقية التي مثلها مشهده الافتتاحي ذلك قد اكتملت ولم يبق الا ان يصعد المنصة كي يلقي كلمة كانت كلها استهزاء وسخرية من سياسات الحكام العرب الذين يستمعون اليه دون مقاطعة أو نقاش.في مؤتمرات أخرى لم يتورع القذافي ان يوجه الاهانات المباشرة للزعماء العرب بينما يتبادل البعض الابتسامات وأحياناً الضحكات العالية.حين يأتي يوم الحساب بعد أيام من قيام الثورة في ليبيا حين تقرر الجامعة العربية التي كانت قممها مسرحاً لسخريات القذافي من زملائه القادة الترحيب بقرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على طائرات ليبيا العسكرية، وهو القرار الذي اتخذ خلف الكواليس لدعم جهود الحكومات الغربية لبدء الحملة الجوية التي ادت ليس فقط الى وقف قمع القذافي للثورة، بل الى مقتل القذافي نفسه وهو يختبئ في انبوب واسع من أنابيب المجاري أو المياه وعرض الصور البشعة لجثته في خطوة

كانت ذات دلالات واضحة بعضها ينم عن التشفي وبعضها الآخر عن الانتقام.

جاء الغزو الأمريكي للعراق واسقاط نظام صدام كجرس انذار للقذافي الذي كان قد المح لوفد عراقي معارض لصدام قبل سنوات انه تعلم الكثير من تجربة الدكتاتور العراقي في الحكم، وخاصة في طرائق تطويع الشعب وكسر ارادته.ينقل احد اعضاء الوفد ان القذافي سأل صدام في أول لقاء معه اثناء زيارة قام بها صدام الى ليبيا لعرض المساعدة على الانقلابيين كيف تمكن من السيطرة على شعب عرف دائماً بثوراته على حكامه وقتلهم.فاجابه صدام حسب الرواية التي نقلها بعد ذلك الكاتب الليبي "مجاهد البوسيفي" في كتابة "دول الخيمة" بان الأمر لم يكن صعباً اطلاقاً وللتدليل على ذلك فقد نادى صدام على احد حراسه باسم احمد فلما دنا منه سأله صدام ما اسمه فاجاب بانه احمد ولما الح عليه أصر الحارس بانه احمد وعندها نادى صدام على مرافقه الشخصي فسأله ما اسم هذا الحارس فاجابه بانه محمود وعندها التفت صدام نحو القذافي قائلاً له:هل رأيت لقد جعلتهم ينسون حتى أسمائهم.لست متأكداً من تلك الحكاية، لكن أشياء عديدة كانت تجمع بين صدام والقذافي، ولعل اولها اعراض ادمان السلطة وما يرافقها من جنون العظمة.

كان من البديهي ان يكون بين الرجلين المتنافسين على الزعامة في العالم العربي ودٌ مفقود لكن منذ غزو الكويت حيث وقف القذافي في مؤتمر قمة القاهرة في اب (اغسطس) 1990 ضد قرارات تمهد لدعوة القوات الامريكية لتحرير الإمارة الخليجية كما وقف في مؤتمر "شرم الشيخ" في شباط

(فبراير) 2003 ضد الغزو الأمريكي المتوقع أظهر القذافي نوعاً من الدعم لزميله اللدود العراقي، ربما نبعاً من احساسه بانه قد يتعرض شخصياً لمثل ما يتعرض اليه صدام.في بداية ايلول (سبتمبر) 2003 كنت في طرابلس أيام الاحتفالات السنوية بذكرى الانقلاب الذي قاد القذافي الى الحكم وحضرت في الليلة ذاتها مهرجاناً في "الساحة الخضراء" وسط "طرابلس" لم يظهر فيه القذافي كما كان متوقعاً.ظهرت بدلاً عنه زوجته صفية التي وقفت وسط المنصة المعهودة تستعرض قطعات من أعدادٍ كبيرةٍ من قوات عسكرية كلها من النساء يمتطين المدرعات، أو ناقلات المدفعية، في ما بدا رسالة يريد ان يرسلها القذافي على طريقته الخاصة بانه سيحارب العالم بتلكم النسوة اللواتي كانت أغلبيتهن قد جيء بهن من مدن الجنوب الفقيرة للانخراط في هذا الاستعراض الغريب.اما هو فقد تأخر في الظهور تلك الليلة لكي يلقي خطاباً متلفزاً كان تركيزه الأساسي فيه على الإتفاق الذي توصل اليه نظامه لتعويض ضحايا لوكربي وهو الجانب الأخر من تلك الرسالة المزدوجة بانه بينما يقوم بمغازلة الغرب فانه على استعداد للمقاومة حتى لو كان بالنساء الليبيات.

في اليوم التالي كنت أجول في المدينة حين توفرت لي الفرصة ان ادخل الى فروع احد البنوك وسط "طرابلس" وأجلس هناك الى جانب رجل كان ينتظر دوره للوصول الى شباك الخدمة.انتبهت انه يحمل في يده ما بدا انه شيكاً ولكني حين تمعنت فيه قليلاً وجدت ان عبارة نقشت فوق احدى زوايا الشيك تقول "في الحاجة تكمن الحرية".تجرأت كي اسأل الرجل عماذا تعني تلك العبارة فاجابني باستغراب انها من اقوال الأخ القائد في "الكتاب الاخضر" وهي تتصدر شيكات الرواتب التي تدفعها الدولة للموظفين.حين

كتبت تقريراً عن الزيارة في تلك الليلة شرحت العبارة كما فهمتها في السياق الليبي وهي ان حريتكم ايها الليبيون مرهونة بحاجتكم لي وانا من سيتحكم بالاثنين، حريتكم وحاجتكم.كانت خلاصة التقرير الذي كتبته ان اذلال الليبيين وحرمانهم من حقوقهم في الحرية والعيش الكريم سيكونان الوقود الذي سيشعل الشرارة يوماً ما وان مستقبلاً مثل الذي واجهه صدام الذي كان قد سقط قبل أشهر بالغزو الأمريكي ينتظر القذافي هو الأخر وهو الأمر الذي يفسر كل تصرفاته وهواجسه ومخاوفه.بعد ساعات من بث التقرير كان "جمعة ابو الخير" مسؤول الاعلام الخارجي في نظام القذافي يقف على باب غرفتي في فندق "باب البحر" يطلب مني المغادرة للمطار بإنتظار الطائرة المصرية التي كان موعد وصولها عصراً ثم عودتها للقاهرة لاحقاً مساء نفس اليوم.

ظل هاجس مصير صدام يلاحق القذافي في السنوات اللاحقة ورغم انه حاول بكل ما في وسعه ان يرضي الغرب أولاً بطي صفحة لوكربي من خلال منح التعويضات المزجية وتسليم المتهم الرئيسي في القضية "عبد الباسط المقراحي" للمحاكمة في سكوتلاندا وتفكيك برامج ليبيا التجريبية المتواضعة من أسلحة الدمار الشامل وتقديم حوافز ورشى لكل من ساعده في اغلاق الملف من المسؤولين الغربين والعرب، الا انه ظل مرعوباً من ان حبل المشنقة الذي شاهد صدام معلقا به سيصل اليه ويلتف حول رقبته يوماً ما.في مؤتمر القمة العربي في دمشق في أذار(مارس) 2008 انتظرت دور القذافي لكي يلقي كلمته كما تعودت ان افعل خاصة وان القمة كانت ستناقش مرة أخرى قضايا الاصلاح التي لم تزل تلح عليها الادارة الأمريكية.مارس القذافي عادته في السخرية من القادة العرب الحاضرين ومن سياساتهم وسط

نصف ابتسامات من البعض وغضب خفي من آخرين حتى فاجئهم بالقول ان الدور سيأتي عليهم يوماً وان مصيرهم سيكون مثل مصير صدام وسيعلقون على المشانق في حين ستقف أمريكا تتفرج عليهم.كان القذافي وزملاؤه في نادي الطغاة العرب يعتقدون، على الأرجح، ان مثل هذا الكلام الذي كان التلفزيون ينقله مباشرة الى ملايين من العرب سيزيد من النقمة ضد أمريكا، التي كانت تلاعبهم ويلاعبونها، ولكنهم لم يدركوا ان الأرض كانت قد بدأت تميد فعلياً من تحت أقدامهم بعد غزو العراق.

حاول القذافي ان يتفادى اللحظة المصيرية التي أصبحت هاجسه منذ ان شاهد الدبابات الأمريكية تسقط تمثال صدام في "ساحة الفردوس" في بغداد فسلم المتهمان الليبيان بانفجار طائرة تابعة لشركة "بان–امريكان" فوق لوكربي باسكتلندا عام 1988 والتي قتل فيها نحو 270 راكباً كي تجري محاكمتهما من قبل محكمة هولندية.حكمت المحكمة على عبد الباسط المقراحي بالسجن 27 عاماً في حين برأت شريكه الامين فحيمة في القضية التي ظلت حيثياتها الغازاً خاصة بعد اطلاق المقرحي لاحقاً بذريعة مرضه.وافق القذافي ان يدفع تعويضات سخية لعوائل الضحايا كما أنفق ملايين الدولارت على جهود السمسرة دفعها لسياسيين من مختلف الدول الذين سهلوا محاولات اعادة دمج نظامه بالنظام العالمي الذي كان قد نبذه.بعد ذلك بدأ القذافي باتباع سياسة انفتاح اقتصادي واستثماري حذرة مع الشركات الغربية بهدف ربط الاقتصاد الليبي مع اقتصاديات الدول التي يسعى لكسب ودها.أعطى الاشارة لولده سيف الإسلام ان يتقدم كواجهة لبرالية للنظام فأسس "مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية" والتي تفرعت عنها

مؤسسات وجمعيات تحت لافتات براقة مثل حقوق الإنسان والاعلام الحر.لكن هذه المحاولة التي استقبلت من الاعلام الغربي بانها تعبيرعن جيل شبابي ليبي يتهيأ للمستقبل سرعان ما تصدعت حين أكتشف العالم انها سراب تختفي وراءه محاولات تبيض سمعة النظام بالتزامن مع حل أزمة لوكربي.

في المقابل أظهرت الفترة تلك توزيعاً متقنا للأدوار بين الأب وأبنائه حيث كان أولاد القذافي الآخرين يلعبون أدواراً داخل منظومة الحكم في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية.أحتكر الأبن الاكبر محمد من زوجة سابقة ممارسة الأعمال التجارية اضافة الى ترأسه اللجنة الأولمبية الليبية التي كانت تملك أكبر الحصص في شركة المشروبات الليبية صاحبة امتياز شركة كوكاكولا في ليبيا، اضافة الى شركات تجارية عديدة اخرى.وبينما مارس سيف الإسلام أدوراً في الخارج وبين القبائل وبعض النخب الاكاديمية والاعلامية فقد برز اخوه الشقيق المعتصم بالله من خلال أدوارٍ أمنيةٍ، وخاصة بعد تبؤه منصب مستشار الأمن القومي أمنت له اتصالات مع دول وجهات أجنبية، ومنها أمريكية وأروبية وعلاقات خاصة مع اجهزة مخابراتها.اما الأبن الآخر خميس فقد كان قائداً للقوات الخاصة التي شكلت في وقت متأخر كي تكون رأس الحربة في الدفاع عن النظام ضد أعدائه.ولعب الساعدي أدواراً أمنية عسكرية من خلال كتائب القذافي، وهي مليشيات شبه رسمية كان واجبها حماية النظام والوقوف بوجه أي محاولة انقلابية ضده.حتى أبنته الوحيدة عائشة كانت تلعب أدواراً في العلاقات العامة لصالح النظام من وراء الستار داخل وخارج ليبيا.في نهاية عهده كان هؤلاء وغيرهم من أقرباء القذافي هم من يمسكون بمفاصل دولة القذافي العسكرية

والأمنية والاقتصادية مما اثار شكوكاً حقيقية بامكانية ازاحة القذافي وعائلته عن الحكم.

لكن سواءً أكان الأمر يتعلق باستجابة القدر، أو بمكر التاريخ، أو بارادة الشعوب، فان ليبيا ستبرهن مثل شقيقاتها العربيات الآخريات بانه لا ملجأ ولا منجى للطغاة منه الا اليه.في منتصف شهر شباط (فبراير) 2011 وبينما كانت الثورتان في كل من تونس ومصر تمضيان قدماً في مسيرة متعثرة تلتمسان طريقهما بعد ان اطيح بكل من بن علي ومبارك، بدأ العالم يسمع عن اهتمامٍ كبيرٍ يبديه الليبيون بما يجري في البلدين المجاورين الى شرق وغرب بلادهم.كانت المواقع الالكترونية قد بدأت تبث بعض ردود الأفعال من داخل ليبيا حول ثورتي تونس ومصر وتستثير الليبيين للاقتداء بهما والخروج على نظام القذافي.كنت بدوري أرقب ما يجري هناك واتساءل عما اذا كان اللهب الذي اتقد في جسد بوعزيزي وحُمِلَ من تونس مثل مشعل الاولومبياد كي يقدح شرارة الثورة في مصر وتصل بعد ذلك الى اليمن والبحرين قد مرت وهي في طريقها على ليبيا ام لا.لم يكن ثمة طريقة للتأكد من ان اسابيع من الغليان الثوري الذي يحيط بليبيا والذي تنقله شاشات القنوات الفضائية لا بد وان يؤثر في الليبيين اللذين كنت أرى ان الهام التغيير سيصيبهم بالعدوى لا محالة.لم أقلل من شأن رد فعل نظام القذافي المتوقع الذي كنت موقناً انه كان يدرك كذلك ان تلك اللحظة السحرية الثورية التي كان ينتظرها منذ ان سقط صدام حسين عام 2003 قد أصبحت حقيقة.الأصدقاء الليبيون من معارضي القذافي في الخارج نصحوني بالمتابعة مع بعض المصادر التي كانت ترصد وتراقب ما يجري في ليبيا منذ اندلاع

الثورة في تونس كما زودوني بأرقام تلفونات لمعارف داخل ليبيا بامكاني ان اتصل بهم حين الحاجة.كانت صفحات مواقع التواصل قد بدأت تدعوا الى حراك شعبي يوم 17 شباط (فبراير) 2011 وجاءت الصورة التي نقلها لي بعض الليبيين ان الأجواء في "طرابلس" وما يحيط بها من بلدات مشحونة بما يكفي للانفجار في أية لحظة.غير ان أي مراقب حذر للوضع الليبي كان لابد ان يحتاط بشأن أية توقعات كبيرة، ربما قد لا تتحقق، أو ان تكون هي الصاعق المنتظر.لكن نهار 15 شباط (فبراير) 2011، أي قبل يومين من الحدث المنتظر جاء بالمفاجئة الكبيرة من "بني غازي" بان تظاهرة قد انطلقت بعد إعتقال محامي ليبي كان يترافع في قضية رفعها أهالي ضحايا مجزرة "سجن بني سليم" مما أدى الى احتجاجات من زملائه المحامين وبعض السكان المحليين.كنت أتابع القضية منذ احداث السجن عام 1996 والتي أُعتبرت في تاريخ القمع الذي مارسه القذافي واحدة من أبشع جرائم نظامه حيث راح ضحيتها اكثر من 1200 معتقل وراهنتُ ساعة ان سمعت بذلك ان الذكريات التي يكتنزها الليبيون عن مجزرة بني سليم لا بد ان تكون شرارة كافية لتفجير بركان الغضب الكامن في نفوسهم.في منتصف ذلك النهار كنت قد أخرجت خبر انطلاق الثورة في ليبيا للعالم وشعرتُ مرة أخرى باني اشهد عن قرب واحدة من تلك اللحظات السحرية النادرة في التجارب الانسانية وأرقب صفحة أخرى من تاريخ المنطقة يكتب أمامي.خلال يومين ستكون تلك الشرارة قد انتقلت الى طرابلس وباقي المدن الليبية حيث كانت الاحتجاجات تندلع وتتسع مع حملات القمع والاعتقالات وتنضم ليبيا معها

الى باقي بلدان الربيع العربي شاقة مسيرتها نحو المستقبل وما يفتحه من أفاق بعضها، سيبقى مجهولاً.

على مدى الأيام القادمة سيكسر الكثيرون من الليبيين حاجز الخوف وينقلوا عبر التليفون من "طرابلس" و"بن غازي" و"مصراتة" و"الغريان" و"الزاوية" و"البيضاء" أخبار الانتفاضة التي عمت كل مكان على الرغم من الحملة الوحشية التي قابلتهم بها القوات الأمنية وكتائب القذافي وسقوط أعدادٍ كبيرةٍ من القتلى والجرحى.حين فاجئت الثورة النظام خرج "سيف الإسلام القذافي" ليوعد بإصلاحات وتخفيف القيود، بل واستعداد لاقرار دستور لنظام كان يحتقر كلمة الدستور لأكثر من أربعة عقود.ولكن مع الجزرة كان القذافي الأبن يعرض العصى ويحذر بان ليبيا لن تكون تونس ولا مصر ولا جيشها جيشهما وان والده سيقاتل حتى آخر رجل وأمرأة.ومثلما حصل الأمر في ايران قبل اقل من عامين وتونس ومصر قبل شهر فقد أدت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة أكبر دور في ايصال صوت الثورة الليبية للخارج وفي تحشيد الليبيين للخروج في مظاهرات كانت تلقى الاستجابات في كل انحاء ليبيا.في واحدة من المكالمات التي اذكرها كانت تكلمني سيدة أعطت اسمها الاول أميمة فقط وكانت تنقل لي الهتافات من قلب "ساحة الشهداء" في طرابلس بينما كان صوت الرصاص يلعلع عبر التلفون الموبايل."نحن لن نخاف بعد اليوم ولن نعود الى الخلف ابداً"، قالت لي قبل ان تختتم "لو توقفنا فان هذا اللعين سيرسل دباباته ليسحقنا." قبل ان يختفي خط الاتصال قالت انها في العشرين اي انها قضت كل سني حياتها تحت حكم القذافي وان اباها قضى ثلثي عمره

يعاني من ظلمه وطغيانه وانها لا تريد ان ترى اولادها يعيشون ما عاشته هي وابيها.

خلال أيام ستتفجر براكين الغضب وستتهاوى جدران الخوف وستنهار تلك الفقاعة من الخيالات والخداع التى أحاط القذافي بها نفسه واسطورة الشعب الحاكم الذي أخترعه في ذهنية الكذب المحض التي كانت تتحكم به وسيخرج الشعب الحقيقي الذي سجنه من زنزانته.الا انه خلافاً لما جرى في تونس ومصر فقد ادت حملات النظام الوحشية واستخدام كتائب القذافي الأشبه بالمليشيات النظامية بقيادة ابنه خميس في قمع الثورة الى ما كان يخشى منه وهو ردات فعل قوية من قبل الليبيين الموزعين على مدن متباعدة وقبائل متناثرة ومناطق ذات انتماءات هوياتية متباينة سيعجز القذافي عن مواجهتها حتى بالقوة القاهرة.وعلى خلاف مصر وتونس ايضاً ستتعرض ليبيا الى تدخل دولي لم يكن خياراً امام الليبيين، بل ضرورة قسرية استدعتها وحشية النظام التي اضطرت سكان المدن المنتفضة لحمل السلاح للدفاع عن انفسهم، من ناحية، والمخاوف من انعكاسات تدهور الحالة على الأوضاع الاقليمية والدولية، من ناحية ثانية.وستطرح مسألة التدخل الدولي نفسها في ما بعد كاحدى التداعيات للمنزلق الذي مضت فيه ليبيا نحو الحرب الأهلية والانقسام الذي سيحصل عملياً بين الاقاليم الثلاثة التي كانت عليها ليبيا قبل الاستقلال.هنا ايضأ ستطال الثورة الليبية التحيزات التي طالت باقي الثورات العربية من قبل اعدائها بانها السبب الذي ادى الى الفوضى بالرغم من ان دراسة التسلسل الزمني للاحداث منذ التجمع الأول للمحاميين امام محكمة "بن غازي" وكل الشواهد المتوفرة عن سير الاحداث ستشير دائماً الى

مسؤولية نظام القذافي نفسه عن ما آلت اليه الأمور، سواء برفض تقديم تنازلات حقيقية لتلبية المطالب الشعبية أو باستخدام العنف المفرط الذي طال شهوراً، أو باستدعاء التدخل الخارجي حين وضع الثورة امام أفق مسدود بين التصفية وبين الاستمرار.

يوم 20 اكتوبر 2011 سيكون الأخير في حياة القذافي ستنقل الصحافة العالمية صوره وهو يقاد جريحاً من فوهة أنبوب للمجاري في منطقة خارج مرتع طفولته في "سيرت" من قبل ليبيين وجدوه بعد ان لاحقته طائرات حلف الناتو واسقطت قنابلها على مخبأه.لم تتح له الفرصة كي يتلقى علاجاً أو ان ينقل الى مكان أمن، بل سيستقبل جسمه وابلاً من الرصاص من قبل أولئك الشبان الليبيين الذين ستنقل لنا المصورة الصحفية الاسترالية "تريسي شيلتون" التي سجلت لنا بعدستها مقتل القذافي بانهم كانوا حفنة من ضحياه ممن سجنوا وعذبوا، أو ممن قُتل لهم قريب أو صديق على يده عملائه.ولان نهايته بثت على الهواء مباشرة دون أي غموض يكتنف الأمر فقد اسدلت الستارة على نظامه سريعاً وطوت ليبيا في ذلك اليوم أثنين واربعين عاماً من حكمه وأصبحت بيد مجموعات الثوار الذين كانوا يخوضون معارك اسقاطه لنحو ثمانية أشهر.لكن هل كانت نهاية القذافي نهاية المأساة في ليبيا أيضاً؟بالتأكيد لا، فقد قاد سقوط "جماهيريته" الى انهيار هياكل الدولة ومؤسساتها وتبعها تفكيك المناطق الليبية عشائرياً ومناطقياً، كما سيؤدي تحلل النظام السياسي القائم على حكم الفرد وغياب المؤسسات الى حرب أهلية ستستمر سنوات تتخلها هدنٌ واتفاقات هشة غير قادرة على وضع الدولة على مسارها الطبيعي لاعادة بنائها على أسس جديدة بعد ان كان القذافي قد

حولها الى لجان شعبية يقودها الغوغاء وفشل في ان يبني دولة وطنية جامعة لك الليبين.

خلال عشر سنوات ستساهم عوامل وتدخلات خارجية أيضاً في تعميق الشروخ الليبية وتعطيل اعادة بناء الدولة والمجتمع في استرجاع للادوار التي لبعتها القوى الدولية والاقليمية في هذه المنطقة الحيوية من الشمال الافريقي وتماسها مع اوربا ومع البحر الأبيض المتوسط كأحد مناطق تقاطع المصالح الدولية.ستطرح ليبيا مثالاً آخر على ان العامل الخارجي لعب دوراً اكبر مما كان متوقعاً في الثورة المضادة من خلال تثبيط الثورة وعرقلة المرحلة الانتقالية التالية.مارست دول عديدة نفوذها في التأثير على القوى المحلية ووظفتها في تحقيق اجنداتها المتعارضة مما زاد من عوامل الانقسام والتشطي داخل المجتمع الليبي.واذا كانت تدخلات الاطراف الاوربية والامريكية والروسية جاءت لاسباب جيوبولتكية او لاسباب تتعلق بالنفط واللاجئين فان تدخلات الاطراف الاقليمية جاءت لاسباب لها علاقة مباشرة بالصراعات بين الجماعات الليبية المختلفة المتعلقة بمسارات مرحلة الانتقال والاطراف التي يحتمل ان تلعب ادوارا مؤثرة في المستقبل الليبي.فمن سيحكم ليبيا المستقبل اصبح ايضا من شأن جيران ليبيا المباشرين وبعض دول الاقليم كتركيا والامارات التي تريد ان ترى اطرافا اقرب اليها في النظام الجديد.

لم تصل ليبيا الى تلك النتيجة من السيولة وعدم الاستقرار لأن شعبها قام بثورة من أجل حقه بالحياة والكرامة والعدل، ولكن لأن من قامت ضده بنى أسس نظامه على قاعدة اما انا أو الفوضى.أنكر القذافي شعبه، وقال لهم من انتم ثم وصفهم بالجرذان، فكان شيئا طبيعياً كما عبر عن ذلك الروائي

الليبي "ابراهيم الكوني" في رواية "فرسان الأحلام القتيلة" التي كتبها أيام الثورة ان "يقرضوا باسنانهم ويحفروا بأيديهم وينتقلوا من جحر إلى آخر ليعيشوا، حتى وإن كان الانتقال موتاً".لم يكن القذافي طاغية تجذرت في عقله وروحه تلك الأوهام التي عاش حياته فيها منذ انقلابه على الملك السنوسي، بل كان بالدرجة الأولى مخرباً لأمال الشعب الليبي في العيش في دولة تحترم وجودهم وتطلعاتهم كبشر .لذلك فان رفضه التنحي كما فعل بن علي ومبارك واصراره على شن الحرب على الشعب الليبي كان قراراً واعياً منه لتدمير المعبد الليبي بمن فيه وعلى رؤوس من فيه وترك ليبيا خراباً من بعده، تماماً كما فعل صدام، قدوته الذي سار على خطاه حتى النهاية.كانت الفاتورة التي خلفها لليبيين كي يدفعوها بعده باهظة جداً، لأن ما تركه وراءه كان رماداً، وبقي أمام الليبيين ان ينبعثوا يوماً من بين ذلك الرماد كما توقع الكوني أيضاً "عنقاء الحياة من جديد."

اليمن

لم تتأخر اليمن كثيراً للانضمام الى قافلة الربيع العربي، بل بدت وكأنها كانت على موعد مع ذلك اليوم الذي تنتفض فيه على نظام الرئيس "علي عبدالله صالح" الذي أمضى في الحكم نحو 33 عاماً، وهي ثاني أطول فترة حكم يقضيها رئيس عربي في سدة السلطة، بعد "معمر القذافي" في ليبيا.ورغم ان اندلاع ثورتي تونس ومصر أُعتبرتا مفاجئتين الا ان انفجار الثورة في

اليمن سريعاً، مثل ليبيا، لم يكن ليخطر على بال الكثيرين من المراقبين لأسباب ربما عزيت الى ان الصراعات السياسية في اليمن كانت دائماً ما تحسمها الانقلابات العسكرية والتمردات القبلية أكثر من تحركات الشارع الشعبية، وهما عاملان كان صالح قد تمرس في التلاعب بهما والتحكم بهما لصالحه.غير اليمنيين في النهاية فاجؤا رئيسهم الذي كانت لديه أحلام وطموحات بان يبقى مخلداً وأثبتوا مثل غيرهم من العرب الذين عانوا من الاستبداد وثاروا يومها من أجل الحرية ان هناك بركاناً من الغضب كامن في صدورهم منذ سنين وينتظر الانفجار، وها قد حانت لحظته.

بدأت المظاهرات في اليمن بعد أيام من انطلاق الحراك في تونس وفي مصر في ظل أزمة اقتصادية طاحنة وتفاقم للفساد بكل أنواعه وانسداد للأفق السياسي نحو التغيير او الاصلاح، بل واصرار من صالح على مواصلة مشروع توريث الحكم لأبنه الكبير "احمد علي عبد الله صالح".الا ان صالح لجأ الى خزينه المعروف من الألاعيب والقدرة على المناورة والخداع، فأسرع الى محاولة الالتفات على المطاليب التي رفعها المتظاهرون بغية احتوائها قبل ان يتحرك للقضاء عليها.ففي الثاني من شهر شباط (فبراير) 2011 وفي اليوم الذي أطلق عليه المحتجون تظاهرة "يوم الغضب" عرض صالح تنازلات على رأسها عدم سعيه لفترة ولاية جديدة بعد انتهاء ولايته عام 2013، وعدم توريث الحكم لأبنه أحمد، وتجميد تعديلات دستورية كانت مثار خلافات مع المعارضة، كما دعا الى تشكيل حكومة وحدة وطنية وطرح برنامجاً حكومياً للحد من الفقر وتوفير فرص عمل لخريجي الجامعات وفتح باب الاكتتاب العام أمام المواطنين في عدد من المؤسسات الاقتصادية العامة.لكن

الرد كان انظمام قطاعات اجتماعية وسياسية واسعة من اليمينيين، ومن بينهم أحزاب المعارضة الى الاحتجاجات وتطور المطالب التي تبلورت في النهاية الى ضرورة تنحيه عن السلطة.في النهاية فشلت كل مناوراته واضطر صالح ان يتخلى عن السلطة ويسلمها الى نائبه وفق مبادرة كانت قد وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي لكن بعد مقتل أكثر من ألفين من المتظاهرين والرهان على الفوضى التي سيخلفها نظامه والتي سرعان ما ستدفع باليمن الى حرب أهلية، ودخوله في مسار من العنف والدم والدمار.

ومثلها مثل شقيقاتها العربيات فان الثورة في اليمن لم تكن رداً على حكم صالح فقط ، وانما كانت ضد نتاج عقودٍ طويلةٍ من مسيرة الدولة العربية الحديثة التي لم تأخذ بيد شعبها نحو أفاق التقدم والحداثة والديمقراطية، وفي الحالة اليمنية، ان تبقى عليها واحدة من قلاع التخلف والفقر في المنطقة، وربما في العالم.اتحذت الدولة اليمنية الحديثة مساراً مختلفاً قليلاً عن باقي الدول العربية حيث انها انتزعت استقلالها بعد اضمحلال نفوذ السلطة العثمانية فيها اثر الحرب العالمية الأولى وبقاء معظم الأراضي اليمنية في الشمال خارج السيطرة الاستعمارية البريطانية التي تمكنت من احتلال عدن وباقي الأطراف الجنوبية فقط دون التوغل في الشمال الذي لم يكن يمثل حاجة استراتيجية ملحة للامبراطورية حينذاك والتي كانت تسعى لضمان أمن مواصلاتها مع الهند.وكانت نتيجة الجلاء العثماني عن اليمن قيام الأئمة المتوكلين الزيدية الشيعة الذين حكم أجدادهم المناطق اليمنية في فترات متفرقة من انتزاع السيطرة على الشمال اليمني من أيدي منافسيهم القبليين واقامة مملكة وعاصمتها صنعاء، في حين بقي الجنوب تحت السيطرة البريطانية

حتى عام 1967.ومنذ ذلك التاريخ سيأخذ تطور الدولة اليمنية سلسلة من المسارات المتعرجة والعنيفة أحياناً، سواء بسبب الصراعات الداخلية ومعارك الوحدة بين الشطريين الشمالي والجنوبي، أم بسبب التدخلات والصراعات الاقليمية والدولية على خلفية موقع اليمن الاستراتيجي.

تميزت اليمن بشكلها الذي برزت به بعد الحرب العالمية الأولى بانها دولة نظام حكم الامامة، وهي بذلك كانت نمطاً مختلفاً عن باقي الدول العربية في ان النظام فيها ممثلاً بالامام كان يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية، أي الحكم المطلق حيث القيادة الدينية هي تعبير عن أسس الولاية كما هي عند الزيديين الشيعة الذين يرون ضرورة ان يتولاها شخص من سلالة "فاطمة" بنت "النبي محمد" دون الباقين.وعلى الرغم من ان اليمن اعتبرت دولة ذات سيادة وانضمت الى الجامعة العربية عام 1945 والأمم المتحدة بعدها بسنيتن الا انها في واقع الحال لم تتشكل كدولة حتى بعد التوحيد بسبب تعقيدات المشهد اليمني الذي جاء بالسلطة السياسية ولكنه لم يطور مجتمعاً موحداً منظماً وثقافةً خارج الأطر القبلية التي ظلت تقيدها بلامركزيتها المفرطة.فحكم أسرة حميد الدين الثيوقراطي قام في الشمال على أساس تقاليد الغلبة والتوارث حتى تم اسقاطه بالانقلاب العسكري عام 1962 في حين مر الجنوب بتجارب من الفوضى والانهيارات في الفترة الممتدة بين نهاية الاستعمار البريطاني عام 1967 والوحدة عام 1990.واذا كنت الامامة المتوكلية قد فرضت حكماً ظلامياً مستبداً في الشمال لعدة عقود كانت اليمن تعيش فيه بعيداً عن اي تطور سياسي او اقتصادي او اجتماعي يتناسب مع ما وصل اليه اقرانها من باقي الدول العربية من تحديث، فان النظام الجمهوري

والوحدوي بنى ارثاً قاسياً من الانحلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي شَوَّه عملية نشوء الدولة وارتقائها.

ولان "علي عبد الله صالح" حكم فترة طويلة جداً وبطريقة سلطوية فانه يتحمل القسط الأوفر من المسؤولية عن الاخفاق في بناء دولة حديثة في اليمن والانتقال به الى العصر الديمقراطي.ما مارسه صالح خلال أكثر من ثلاثة عقود كان في أفضل الأحوال تحويل اليمن من حكم الامامة الى حكم الفرد وهو تحول ليس هناك وصف له أفضل مما قاله شاعر اليمن الكبير "عبد الله البردوني": "السراب القديم، صار جديداً/ الخواء البديد، أمسى متيناً".وذهب صالح أبعد من ذاك حين عمل على خلق بيئة مؤاتية لادامة حكمه من خلال فرض السكوت والاذعان على شعبه، شأنه شأن زملائه في نادي الطغاة العرب، مثل "صدام حسين" و"معمر القذافي" وبن علي.ومثلهم أيضاً جاء صالح من خلفية اجتماعية متواضعة حيث ترك في صباه مهنة رعي الأغنام في ربوع قبيلة "سنحان" والتحق جندياً بالجيش الامامي ثم شق طريقه من هناك نحو قمة السلطة.فخلال سنين قصيرة استطاع هذا الشاب الريفي البسيط والجندي أولاً من ان يصبح ضابطاً ومن ثم ان يتسلق المراكز لكي يصل الى قمة السلطة.ولأنه قرر ان الا يتخلى عن الكرسي بعد ان شق طريقه اليه فكان أول قرار يتخذه هو اعدام ثلاثين شخصاً اتهمهم بالتأمر عليه.ومنذ البداية أظهر صالح نهماً للسلطة كما اظهر شراسة لا حدود لها في مواجهة خصومه ومعارضيه سواء بالتهديد أو بالوعيد، وكذلك بتضليل اليمنيين عن حقيقته وبسحرهم بالكلام المعسول عن تبصر معالم التسلط والطغيان والطريق المسدود الذي كان يرسمه لليمن.

وفي سبيل ذلك لجأ صالح الى عدة أساليب وتكتيكات لتمكينه من الثبات في الكرسي الذي شهد مقتل اثنين من الرؤساء قبله مباشرة والاطاحة بآخرين أو ارسالهم الى المنفى.في عام 1982 أسس صالح حزباً سياسياً ليتمكن من ايجاد ظهير شعبي وسياسي له في حين يظل هو يمارس اتوقراطيته دون معارضة حقيقية.قام بالتحالف مع القبائل التي استطاع ان يشق صفوفها، ويتلاعب بمشايخها من أجل الهائها بصراعاتها وابقائها بعيداً عن تهديد نظامه.لعب على الصراعات المذهبية بين الزيدين والشافعيين والصوفيين والسلفيين والإسلاميين واستخدمهم جميعاً في تثبيت دعائم حكمه.ارسى نظاماً يعتمد على حكم الأسرة حيث عين أولاده واشقاءه وأقاربه في مناصب قيادية في الجيش وفي الأجهزة الأمنية وفي الحكومة ومنحهم الامتيازات الكبيرة ومكنهم من الثراء الفاحش.هيمن على الاقتصاد واستغل موارد اليمن الشحيحة في شراء الولائات وفي بناء قاعدة اقتصادية للمقربين منه تدعم ركائز حكمه.لعب على مسألة الوحدة التي تستثير العواطف لدى اليمنيين واستغلها لبناء أمجاد زائفة وتوسيع منافذ حكمه كما أقام لعبة توازنات ومنافع متبادلة مع الدول الرئيسية في الاقليم ومع القوى الكبرى كي يتفادى اثارة صراعاتها على حكمه.كان صالح حقاً راقصاً على رؤس الثعابين، كما وصف هو نفسه فترة حكمه.

نهاية عام 1991 وبعد سنة ونصف تقريباً من اعلان الوحدة بين الشمال والجنوب زرت اليمن للمرة الأولى وكان اليمنيون يبدون وكأنهم يعيشون على مفترق طرق لا شيء يبدو فيها واضح المعالم سوى انهم يأملون ان تكون تلك فترة انتقالية سَلِسة بين زمنين تأحذهما من خلال بناء الدولة

الموحدة الى عالم آخر غير الذي عاش فيه اباؤهم وورثوه عنهم.كان اليمنيون في الشمال عاشوا عقوداً بين نظامي الامامة الذي توقف به الزمن عند قرون سالفة، والجمهوري الذي يعيش مترنحاً فوق حافة أزماته الداخلية والخارجية في حين كان الجنوبيين قد تجرعوا مرارات الفترة الاستعمارية وبعد ذلك ألام التجربة البائسة لنظام المغامرة الطفولية للماركسية القومية واخفاقاته وازماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصراعاته الدموية.ما بدا لي وانا ارى اليمن بشطريه وارقب ما يجري فيه واسترجع بذاكرتي كل ما قرأته وسمعت عنه من انه البلد العربي الوحيد الذي بقي مقسماً عقوداً طويلة كنت اجد ان هذه الوحدة اليمنية ستصبح قريباً هي المشكلة وليست الحل الذي يريدونه.مرت على بالي وانا اجول في شوارع "صنعاء" و"عدن" والتقي بالناس ثم استمع الى السياسيين والناشطين اعادة وحدة المانيا التي كانت قد بدأت متزامنة مع الحدث اليمني واستعرض أحداثاً مرت بها المانيا وأسماء قادة وفلاسفة وسياسين وشعراء وموسقيين منذ "بسمارك" و"فيختة" و"هيغل" والى المستشار الحالي (أنذاك) "هيلموت كول" فأرى ان اليمن تفتقد كل تلك العناصر التي توفرت لالمانيا مرتين كي تتوحد وتخرج قوية.لم تكن التركيبة الاجتماعية ولا السياسية التي ترتكز على التشظي القبلي الشديد ولا الطابع المناطقي لليمن ولا النخب السياسية والاجتماعية متطابقة ومنسجمة مع متطلبات الوحدة، ناهيك عن ان تكون مخلصة لها سوى بالكلام.

لكن ما لفت نظري خلال الاسابيع التي قضيتها هناك هو الحيوية والانفتاح العام الذي كانت اليمن تعيش في أجوائه وكأن اليمن قد اصبح بين ليلة وضحاها واحة للحرية وسط صحراء الاستبداد العربي القاحلة.كانت هناك

العشرات من الأحزاب السياسية تنشط في العاصمة والمدن وسط حراك سياسي ونقاشات في ندوات ومحافل ينخرط فيها معظم اليمنيين، في حين تجاوز عدد الصحف اليومية والأسبوعية التي كانت تظهر يومها سبعين صحيفة تعكس تنوعاً سياسياً وثقافياً هائلاً.كانت مجالس المقيل لكبار السياسيين وزعماء الأحزاب صالونات سياسية وفكرية عامرة بالنقاشات والسجالات التي تعكس قدراً كبيراً من حرية الرأي وتشي ببوادر نضج سياسي واعد.خلال أيام كنت قد التقيت بقيادات عديدة بارزة في تنظيم "حزب المؤتمر الشعبي العام" و"الحزب الاشتراكي اليمني" و"حزب الاصلاح" وغيرها من الأحزاب والنقابات والجمعيات وراودني شعور بان اليمن يمر بمثل تلك الفترات الانتقالية التي مرت بها شعوب وأمم في مراحل التحول وان نجاحها بالخروج منها سيتطلب الكثير من الوعي والعمل الجاد وقيادات كفئة لتحقيق تطورات نوعية في بنية الدولة والمجتمع في بلد كان حينئذ في قاع كل المؤشرات التنموية الدولية.

شغلت قضية الوحدة بين الشمال والجنوب بال اليمنيين طويلاً في العقود الماضية على الرغم من ان الشطرين، كما تدل وقائع التاريخ لم يكونا موحدين سياسياً في أطار دولة واحدة، او كيان سياسي واحد، وخاصة منذ ان عُرف اليمن في العصر الحديث في نطاقه الجغرافي المعروف.فعلى خلاف المانيا وفيتنام، مثلاً، لم يكن اليمن دولة واحدة من قبل ولا مثل كوريا التي تم تجزئتها نصفيين لكي يكون اتحادهما انهاءً للانقسام واعادة للتوحيد.لذلك فان اتفاق الوحدة بين "الجمهورية العربية اليمنية" و"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" في آيار (مايو) 1990 ظل مجرد فكرة تجريدية لم تمس أرض الواقع حينها كما غاب عنها فعل التوحيد الحقيقي بسبب غياب

الارادة لدى قادة الشمال الذين كانت تدفعهم أسباب داخلية وخارجية للتوسع جنوباً وتشكيل اليمن الكبرى بموازاة جيرانها والأطراف الاقليمية، وكذلك لدى قادة الجنوب الذين كانوا يحاولون الهروب الى امام من مآزقهم الداخلي، وصراعاتهم المستمرة.لم يكن نظام الشراكة الذي اقيم بين الشطرين قد نجح طيلة الفترة التي سبقت ثورة 2011 ولم يعمل صالح الذي تمكن في النهاية من فرض سيطرة الشمال على الجنوب اقناع الجنوبيين بالولاء لدولة الوحدة التي ظلت ممزقة في اطار البنى القبلية والطائفية والجهوية المتشعبة، كما بقيت متشظية على المستويات السياسية والحزبية.

حين زرت الجنوب بعد عام وبضعة أشهر من اعلان الوحدة وجدت لدى الناس مشاعر متناقضة بين تأييد وارتباك، الا ان القلق والارتياب كان هو السائد وكأنهم كانوا يشعرون بان قادة الحزب الاشتراكي اقدموا على خطوة ساروا فيها في دروب المجهول، غير موقنين ان كانت صائبة أم لا.كانت المشاعر الغالبة هي انهم ضحوا باستقلال دولتهم واصبحوا مجرد محافظات جديدة في دولة تديرها عاصمة بعيدة عنهم ولا يبدوا ان حكامها مكترثين كثيراً بأمورهم غير السيطرة على حقول البترول المكتشفة حديثاً بأسم دولة الوحدة.تلك المخاوف وجدتها عند قادة الحزب الاشتراكي ومسؤوليه المحليين حتى ان "انيس حسن يحي"، والذي كان واحداً من اكثر المتحمسين للوحدة الإندماجية من بين قادة الحزب الاشتراكي لم يَخف قلقه عندما قابلته في مقر اللجنة المركزية للحزب في عدن من الانكشاف المبكر لنوايا الهيمنة والاستغلال التي بدأت تظهر عند سلطة الشمال.كان أبرز معالم الطريق الذي ستمضي اليه الوحدة حتى في ذلك الوقت المبكر هو الاهمال المتعمد

الذي بدأت تتعرض له "عدن" في عهد الوحدة بعدما كانت في عهد البريطانيين، وأيضاً الإشتراكيين، مدينة تتصف بالتنظيم والنظافة، حتى بالامكانيات المادية الشحيحة التي لدى الجنوب مما جعلها في عيون البحارة الذين يفدون على مينائها من كل انحاء العالم عروس "بحر العرب".حين زرت احياء "كريتر" و"المعلا" و"التواهي" التي طالما سمعت أو قرأت عنها كمناطق كوزموبولوتية منفتحة كانت تغرق في أكوام النفايات والانقاض والاهمال.

في عام 1993 جرت أول انتخابات برلمانية في اليمن وهي انتخابات ستشهد بدلاً من بناء دولة تعددية تراعى الحقوق والحريات والمساواة في ظل القانون، كما نص اتفاق الوحدة، الى دولة تنحدر بخطوات ثاتبة الى حضيض السلطوية والمركزية.حصل حزب المؤتمر الشعبي على الأغلبية في حين حصل الحزب الاشتراكي على ثلث الأصوات العامة وعلى اغلبية الاصوات في الجنوب لكن صالح استخدم كل أساليب المناورة والخداع في سبيل القضاء على الحزب الاشتراكي وتصفية نفوذه في الجنوب، ومن بين ذلك الإقتراح المريب لصالح بدمج الحزبين المختلفيين عقائدياً وقواعدياً، وهو ما كان يعني لو تحقق فعلياً انتهاء التعددية والبدء ببناء الحزب القائد الذي سيبتلع بعد ذلك بقية الأحزاب والتنظيمات الأقل قوة.كانت الخلافات بين المؤتمر والاشتراكي تتسع وخاصة بشأن قضايا اساسية كطبيعة الدولة وحول الدستورالدائم الذي كان متفقاً على كتابته وقانون الأسرة ودور المرأة.غير ان الخلافات الأهم كانت حول تقاسم السلطة والثروة بين الشطرين وقضايا مثل دمج القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.حين التقيت ببعض قيادات الحزب الاشتراكي في

"صنعاء" مثل "جار الله عمر" أعربوا عن خشيتهم من نيات صالح بالانفراد بالسلطة من خلال التعاون مع حزب الاصلاح والجماعات السلفية ومحاولة احتواء الحزب الاشتراكي، أو حتى أي تمثيل جنوبي آخر.أكثر ما أعطى مؤشرات على نهج صالح الاقصائي كان عمليات الاغتيالات التي طالت المسؤولين الجنوبيين والتي كانت تنسب الى المتطرفين الاسلاميين في حين كانت كل المؤشرات تدل على انها تجري بمباركة الحكومة، او بالأقل بعلمها.

لم تمض اكثر من ثلاث سنوات حتى كانت الحرب قد اندلعت بين الشمال والجنوب الذي اعلن انفصاله على خلفية تلك الشكاوي المتزايدة من تحول الوحدة الى الحاق وتبعية وهيمنة واستغلال الشمال للجنوب بدلاً من ان تكون دولة واحدة للطرفيين على قدم المساواة وتبني يمناً جديداً يفتح أفاقاً للتحرر والتقدم والديمقراطية.في السنوات اللاحقة والتي زرت خلالها اليمن مرات عديدة كانت تلك المشاعر قد ازدادت عمقاً، وخاصة بعد حرب عام 1994 التي اعتبرها الجنوبيون غزواً واحتلالاً ومحاولةً لكسرٍ ارادتهم وفرضاً لنظام التحالف السلطوي–القبلي–السلفي– الذي اتاحت له الوحدة تشديد قبضته على جنوب اليمن من "صنعاء".كنت في "آبين" عام 2000 فأخذني بعض الاصدقاء الى مقر للحزب الاشتراكي في "زنجبار" والذي لم يَخشْ مسؤولوه من الحديث صراحة عن مدى البؤس والفاقة والتخلف والقمع الذي يتعرض له سكان الجنوب على يد الشماليين الذين لم يترددوا ان يسمونهم بالمستعمرين للجنوب والذين اصبحوا يهمينون على ثرواته في حين تركوا الجنوب دون أية تنمية حقيقية، أو رعاية.لم يكن كلامهم معبراً أكثر من الصورة الحقيقية التي كانت تبدو عليها احياء "عدن" و"لحج" و"شبوة"

و"الضالع" وباقي مدن الجنوب التي كانت قد اصبحت مثالاً ساطعاً للبؤس والحرمان والتخلف الذي صنعه نظام الوحدة بهم.كان جلياً في كل المرات التي زرت جنوب اليمن فيها خلال تلك السنوات ان الوحدة وصلت الى طريق مسدود وان اليوم الذي سيبدأ فيه الجنوبيون بطلب فك الارتباط لن يطول كثيراً، وهو ما حصل عندما تم تشكيل الحراك الجنوبي بعد الثورة.كان واضحاً ان وحدة تقام على عواطف وعلى حسابات التنافس الاقليمي وعلى أساس تسلطي وعلى الظلم ووفق منهج تميزي يكاد يكون عنصري، وعلى حرمان واستغلال الجنوبيين، هي نوع من الهيمنة والاحتلال الذي لا يمكن ان يقبل به اي شعب، مهما كان ايمانه بالوحدة قوياً.سيثبت بذلك نظام "علي عبد الله صالح" بانه فعل مثلما عمل نظام "جمال عبد الناصر" في سوريا من قبل حيث ضحى بقضية الوحدة التي لاكها لسانه كثيراً باعتبارها قضية سامية مقابل ممارسة دكتاتوريته وتسلطه على رقاب السوريين.

في السنين القادمة سينجح صالح من خلال اساليبه الملتوية في اللعب على التناقضات الاجتماعية والسياسية وشراء الولاءات وترتيب الانتخابات المزيفة باقامة نظام يقوم على المحاسيب وعلى ادارة شبكة تحالفات معقدة مع القبائل والإسلاميين وبعض الأحزاب والنخب البيروقراطية والأمنية والادارية قائمة على المصالح والرشى والتدجين تمكنه من تجميع كل السلطات في يديه ويد اولاده واقاربه وترسيخ قبضته على النظام.ومثل شعارات عبد الناصر وصدام والأسد والقذافي وباقي الجوقة من الطغاة العرب الديماغوغية وخطاباتهم المخادعة عن النسخة المبتكرة من الديمقراطية التي يبشرون بها، كان الشعار الذي يرفعه حزب صالح هو "لاحرية بدون

ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون حماية، ولا حماية بدون تطبيق القانون".كان ذلك الشعار الذي ينتشر في كل مكان يلخص فلسفة الحكم في اليمن تحت هيمنة صالح، اي ان من يريد الحرية عليه ان ينفذ القانون، والقانون طبعاً هو ذلك الي تضعه الدولة التسلطية التي يقودها صالح، وليس الشعب من خلال ممثليهم المنتخبين بحرية عبر اقتراع عام وشفاف.وفي ممارسة سافرة تعبر عن احتقاره للبرلمان، او كما كان يسميه نظامه، "مجلس الشورى"، أجل صالح عام 2009 جولة الاقتراع الأخيرة في انتخابات كانت قد بدأت فعلا لمدة سنتين بسبب سعيه لضمان حصول حزبه على الأغلبية وسط تململ واحتجاجات ضد حكمه، وخاصة في الجنوب.كان استخفاف صالح بالديمقراطية وحتى بالسقف الذي وضعه هو لها احد اسباب النقمة التي مهدت للثورة والى اسقاطه فيما بعد، بل وادت الى بدء انهيار الدولة في اليمن، وهو ما كان يمثل الجواب المنهجي على فشل النظام التسلطي في الحفاظ على أي من مكتسبات الاستقلال والوحدة.

خلال عقود طويلة ظلت اليمن واحدة من أكثر بلدان العالم فقراً وتخلفاً وعانت الملايين من سكانه من نسب متدنية في معايير التنمية البشرية والمستوى المعاشي من صحة وتعليم وسكن وبيئة وتوفر لفرص العمل.واستناداً لتقارير "البنك الدولي" فقد كان النمو الاقتصادي في معظم الفترة التي سبقت الثورة سلبياً في معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الصناعة والزراعة والسياحة والصيد مما أثر على القطاعات الاخرى وحرم اليمن من موارد كانت في امس الحاجة اليها.تقارير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" اشارت الى ان بين 40 بالمائة الى 60 بالمائة من السكان كانوا

على، او تحت، خط الفقر في المناطق الحضرية والريفية بين عامي 1990 و2006.وبالرغم من التوقعات بان الاكتشافات النفطية والغاز في تسعينيات القرن الماضي ستساعد على تحقيق عوائد بإمكانها ان تخفف من عوامل الفقر وتحقيق مستويات تنموية افضل، الا ان الفساد وسؤ الادارة وعدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف البنى التحتية ابقى الاقتصاد ضعيفاً كما ساعد على خلق فجوة كبيرة بين القلة من النخب البيروقراطية والعسكرية والقبلية التي مكنها النظام من الاستفادة من الريع النفطي وموارد الدولة الاخرى وبين الأغلبية التي ظلت تعاني من الحرمان والضنك.ربما شهدت فترة حكم صالح بناء بعض الطرق والمدارس والمستشفيات، الا انها ظلت قليلة جداً ولم ترتقْ الى حجم الموارد التي بدأت تتدفق ويذهب اغلبها الى جيوب صالح وأفراد أسرته وانصاره.وفي واحدة من اكثر أمثلة الفساد بشاعة في العالم كشف تقرير لخبراء من "الأمم المتحدة" عام 2015 ان صالح تمكن من جمع حوالي 60 بليون دولار، اي ما يعادل الدخل الفردي الاجمالي لكل اليمنيين طيلة كل فترة حكمه ونقلها لحسابات باسماء من افراد عائلته وآخرين خارج اليمن وهو رقم مفزع عن حجم الويلات التي الحقها صالح باليمن.

بعد سقوط نظامه سيوصف صالح فترة حكمه بانها كانت اشبه بالرقص فوق رؤوس الثعابين، وهو تعبير دقيق عن الطريقة التي حكم بها هذا القروي البسيط الذي عمل راعياً قبل ان يتجند في الجيش ومن ثم يتسلق السلم من عريف (شاويش) بسيط الى ضابط حكم بلد بكل تعقيداته الداخلية والخارجية.كان أبرز ما واجهه صالح هو القبائل في اليمن الراسخة الجذور اجتماعياً والمعروفة بالصراعات التاريخية، وخاصة بين التحالفات القبلية

الرئيسية "حاشد" و"بكيل" و"مذحج" والتي تمكن من ترويض زعاماتها بالمال وبتقاسم السلطة والنفوذ على المستويين المحلي والوطني والعلاقات الأقليمية، وأيضاً من خلال اللعب على تناقضاتها ومصالحها.كانت هذه القبائل تمتلك في وقت من الأوقات ما قدر بستين مليون قطعة سلاح بعضها من النوع المتوسط والثقيل مما كان يمثل تهديداً للحكومة التي كان ينبغي، حسب التعريفات المتداولة للدولة، ان تحتكر مصادر القوة والعنف، الا ان صالح تمكن من ان يحول تلك القوة الى ضعف من خلال تجشيع الاقتتال بين القبائل واغراقها في الصراعات وتوظيف كل ذلك لصالحه.

ورغم ان استهلاك القات من العادات اليمنية القديمة الا ان سنوات صالح تميزت بارتفاع نسبة استهلاك هذا النبات المنشط ، او المثير للنشوة، بسبب عدم لجوء الحكومة الى أي من الخطوات التثقيفية، او الاجرائية، لوقف زراعته وبيعه.ففي السنوات التي سبقت الانقلاب العسكري الأول عام 1962 كان استهلاك القات امراً نخبوياً يقتصر على الفئات القادرة مادياً وفي أيام معينة من الاسبوع، الا انه وصل في عهد صالح الى ممارسة يومية لعامة طوائف المجتمع مما جعله نوعاً من الإدمان على المستوى الوطني، مثلما هو على المستوى الفردي.وتسنى لي خلال السنوات التي كنت اقوم فيها بزيارة اليمن ان احضر جلسات قات عديدة كان يعقدها سياسيون وقادة احزاب ورجال اعمال في ما بدا وقد اصبح عادة اجتماعية راسخة يمارسها الفقير والغني والرجال والنساء.كان استهلاك القات يكلف الأسرة اليمنية نحو 10 بالمائة من دخلها، اي اكثر بكثير من انفاقها على الأكل والدواء.وحسب دراسات منشورة فان العاملين في زراعة القات وتسويقه كانوا يمثلون ثاني

أكبر قطاع للتشغيل بعد العاملين في الدولة، مما يعني انه كان يمكن استثمار الأراضي والمياه الشحيحة في توسيع الرقعة الزراعية المستغلة في زراعة محاصيل أكثر فائدة للاقتصاد الوطني مثل البن الذي تنتج منه اليمن اصنافاً هي الأفضل في العالم.وبالاضافة الى التكلفة المادية والأضرار الصحية والبئية المرافقة فقد تحولت عادة استهلاك القات الى عبء اجتماعي ثقيل يبدأ من عادات الاسترخاء اليومية، والحالات الذهانية المصاحبة، والتي تنعكس على العمل، الى ثقافة العزل بين الجنسين والأثار الصحية المصاحبة.وطيلة فترة حكمه لم يتخذ نظام صالح أي اجراءات فعالة لمعالجة المشلكة وايقافها رغم ان حوارات مجتمعية بدأت بالمطالبة بذلك مما كان يشير الى سياسية ممنهجة في نشر الأدمان وتوطينه.

غير ان أخطر ألاعيب صالح كانت تلك التي مارسها مع الإسلاميين، سواء كانوا الأخوان المسلمين، او السلفيين، او الجهاديين.لم تتحول اليمن في عهده الى قاعدة كبيرة للإسلام السياسي في المنطقة ترتبط بالجماعات والمنظمات المشابهة في اهدافها في انحاء العالم فحسب، بل واصبحت بؤرة للتطرف وللارهابين الذين سيتم تصديرهم الى كل بقاع العالم للمشاركة في معارك الجهاد العالمي.ما انفكَ صالح حتى النهاية من استخدام هذه الجماعات في صراعاته المحلية وفي سياساته المتقلبة في ابتزاز العالم من أجل دعم نظامه.في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 تعرضت المدمرة الامريكي "يو. اس. كول" الى تفجير اثناء رسوها في "ميناء عدن" من أجل اعادة التزود بالوقود ادى الى مقتل 17 من بحارتها وجرح آخرين واحداث ثقب كبير في جسم السفينة المصممة لحمل واطلاق صواريخ بالستية والتي

يبلغ ثمنها مليار دولار .بعد منتصف الليل ذلك اليوم وصلت الى "عدن" عبر طائرة صغيرة مستأجرة بعد رحلة جوية من "القاهرة" الى "صنعاء".كان المشهد في الميناء والمنطقة المجاورة له يخيم عليه جوٌ غريبٌ من الاسترخاء والهدوء وكأن انفجاراً في اسطول اعظم دولة في العالم لم يحدث على احد الارصفة في ميناء يمني يقع على واحدٍ من أهم الممرات البحرية الدولية.في التحقيقات التي اجريتها ذلك اليوم وفي الأيام العديدة التالية كانت كل النتائج تشير الى ان عملية الهجوم على المدمرة الأمريكية قد تمت من قبل ارهابيين من "تنظيم القاعدة" الذين يمتلكون وجوداً ملحوظاً جنوب اليمن.غير ان الاهم في الأمر هو ان تلك العملية لم تكن تتم دون دعم ومشاركة من قبل جهات حكومية وأمنية كانت تتعاون بأشكال عديدة مع المتشددين الإسلاميين من مختلف الاتجهات، ومن بينها القاعدة.من بين المعلومات التي توفرت لي بعد مقابلات مع العديد من المسؤلين الأمنيين في الميناء ان زورقاً مصنوعاً من الفايبركلاس يعود لسلطات الميناء هو الذي استخدم في تفجير السفينة بعد ان تم تلغيمه بالمتفجرات في منطقة ساحلية قريبة.كانت السرعة والسهولة التي توفرت لي فيها تلك المعلومات وغيرها مؤشراً واضحاً ان السلطات، او أحد فيها، كان على علم بالتخطيط، ان لم يكن بالتنفيذ أيضاً.

لم يأتْ تفجير كول من فراغ، بل يعود الى تاريخ نحو عقد من الزمان تمكن فيه الإسلاميون بشتى صنوفهم من بناء قواعد عقائدية وتنظيمة متينة في اليمن لأسباب عديدة، منها غض نظر نظام صالح ولجوئه الى نفس اللعبة التي مارستها الأنظمة الاخرى في تشجيع نمو هذه التيارات المتطرفة واستخدام ذلك لاغراض سياسية، ومنها تقديمهم كفزاعة لدى الغرب للحصول

على الدعم والمساعدات.إضافة الى ذلك كانت هناك امتدادات واضحة ومكشوفة للنفوذ الوهابي السعودي في نشر المذهب في محاولة تغييرالوضع الديموغرافي والانتماء المذهبي في اليمن ذي الأغلبية الزيدية الشيعية.في السنوات السابقة نمى تيارالأخوان المسلمون واشتد عضده من خلال التحالف مع التيارات القبلية ودخولهم في إئتلاف سياسي تحت مسمى "حزب الاصلاح" عملت قيادته بشكل وثيق مع صالح.أسس هذا التيار سلسلة "المعاهد العلمية" و"الجامعة الإسلامية" التي كان يشرف عليها الشيخ "عبد المجيد الزنداني" الذي كان ايضاً بمثابة المرشد الروحي للتيار الإسلامي اليمني.كان حزب الاصلاح قد بدأ حينها يشكل قوة سياسة واجتماعية فعالة ولكنه كان يمد نفوذه على المستوى الاجتماعي بشكل واسع دون عجلة للصدام مع النظام، بل وحتى من خلال العمل والتسيق معه.

الى جانب "حزب الاصلاح" كان هناك تيار سلفي كبير ينمو ويتغلغل في مناطق عديدة من شمال اليمن وفي جنوبه ويشكل حاضنةً وملاذاً أمنا للجهادين القادمين من مناطق كثيرة في العالم.من بين المناطق التي اشتد فيها نشاط السلفيين كانت محافظة "صعدة" المجاورة للحدود السعودية والتي لعبت تاريخياً دوماً دوراً مهما كمركز ديني وقبلي في شمال اليمن.تحولت منطقة "دماج" التابعة لصعدة الى مركز رئيسي لنشاط احدى الجماعات السلفية بقيادة رجل دين يدعى "مقبل الوادعي" والذي رسمت حياته وتحولاته ونشاطاته بعض أبرز ملامح تلك المرحلة الصعبة من تاريخ اليمن وما سيجري لاحقاً فيه.في احدى زياراتي لليمن ذهبت الى "دماج" كي اطلع على ما يجري هناك من نشاط من خلال "دار الحديث" المركز الذي اسسه الوادعي

هناك للتبشير بمدرسته السلفية والذي كان يستقطب طلاباً من مختلف انحاء اليمن وايضاً وافدين من خارجها مع فروع لها في مناطق اخرى من البلاد.كان واضحاً ان ما يجري هناك هو عمل منظم ودؤب على تحويل المنطقة الى حصن ومركز انطلاق مستقبلي للتيارات السلفية، او لما كانوا يسمونهم شباب الدعوة.

ولد الوادعي في "دماج" زيدياً شيعياً قبل ان يتحول الى الوهابية وبعد زيارة للسعودية ودراسته هناك على يد مشايخ الوهابية الكبار عاد بعدها الى بلاده حاملاً معه مشروعاً سلفياً يبشر به وينقله الى طلابه ويعمل به وسط مجتمع شيعي زيدي متشكك مما كان يشير الى فتنة مذهبية في طريقها للانفجار يوماً قريباً ما.ومثلما كان الأمر مع "المعاهد العلمية"، او "جامعة الايمان"، فقد كان جلياً تأثير المال السعودي في عمل هذا التيار الإسلامي المتطرف والذي يدير أجندة محددة في "دماج" حيث كان الناس حين كنت اتجول هناك يتكلمون عن اكياس كبيرة من الريالات السعودية تأتي عبر الحدود وتنقل الى أماكن أمنة تابعة للوادعي وتستخدم في تمويل نشاطاته التبشيرية.كانت تلك هي بذرة من بذور الصراع الذي سيتطور فيما بعد ويجر اليمن الى ستة حروب بين الحوثيين من الشيعة الذين يسكنون المنطقة وبين قوات صالح وبعد ذلك تحول الحوثيون الى حركة مذهبية وسياسية وعسكرية كرد فعل على محاولات تحويلهم مذهبياً وعلى لامبالاة صالح الذي كان كعادته يلعب على التناقضات لمصلحته.

في زياراتي المتكررة لليمن بعد ذلك كان واضحاً ان التيارت المتطرفة قد انتشرت وتوسعت وخاصة بعد مشاركتها مع جيش الشمال في الحرب على

الجنوب التي اندلعت عام 1994 والتي شكلت فيها مجموعات الجهاديين رأس الحربة في معارك تحرير المدن الجنوبية بسبب رغبتها في اجتثاث ما كانوا يسمونهم بالشيوعين، والملحدين من انصار الحزب الاستراكي.بدأ تنظيم القاعدة في اليمن ينمو بعد عودة المئات من اليمنيين من افغانستان وملازمة الكثيرين من زملائهم المجاهدين من جنسيات اخرى وخاصة المصريين.كان جلياً ان هناك زواج غير معلن بين نظام صالح وكل هذه الجماعات ومن بينها القاعدة ولكن النظام أخذ خطوة اخرى مثيرة للشكوك وهي ادماج الكثير من المجاهدين في القوات الأمنية اليمنية والذين حامت الشبهات حول اشتراك البعض منهم في تخطيط وتنفيذ الهجوم على المدمرة كول في ميناء عدن وفي عمليات أخرى.سيحول صالح اليمن خلال السنين القادمة الى واحدة من اكثر الملاعب التي استخدم فيها الارهاب الدولي كاوراق للابتزاز والمساومة في العلاقات الدولية.في موقف نادر لي مع صالح على هامش لقاء بينه وبين نائب الرئيس الامريكي "ديك تشني" في "مطار صنعاء" يوم 15 اذار (مارس) 2002 حين سألته ان كان قد استجاب الى طلبات تشيني الذي كان في جولة في المنطقة للحصول على دعم لوجستي للقوات الأمريكي لغزو العراق، فاجئني صالح بجوابه بتلقائية: وهل يريدون ان ينفردوا بالإمريكان لوحدهم، لن نسمح بذلك بعد الان، وكان يقصد بذلك بطبيعة الحال أصدقاء الولايات المتحدة التقليديون من العرب كمصر والسعودية ودول الخليج.كانت رسالة صالح واضحة وهي انه يسيطر على مفاتيح الشريان الحيوي الذي يربط نصفي العالم وطرق تجارته الدولية بيده وان بامكانه التلاعب بذلك لو لم يحصل على مايريد.

وكما يحصل كثيراً مع من يراقص الثعابيين فانها في النهاية تنقض عليه لتلتهمه.في 3 حزيران (يونيو) 2011 وبينما كانت الاحتجاجات تتصاعد في اغلب المدن اليمنية تعرض صالح الى انفجار داخل المسجد الذي يوجد في القصر الرئاسي بـ"صنعاء" بواسطة قنبلة وضعت له ادى انفجارها الى اصابات وحروق بالغة بصالح ولكنها لم تقتله.كانت عملية الاغتيال داخل قصره المحصن رسالة واضحة لصالح بفقدان حصانته الأمنية بعد ان فقد معظم الدعم السياسي الذي كان يظن انه يتمتع به من قبل حلفائه مما ادى به في النهاية الى التنحي بعد أشهر من الحادث وبعد مناورات لم تسفر عن نتيجة في ابقائه في سدة السلطة.ولكن حتى بعد استقالته في شباط 21 (فبراير) 2012 فانه ظل يمارس مراوغته المعتادة من خلال "حزب المؤتمر الشعبي العام" الذي بقي زعيماً له مما نتج عنه سلسة من الأحداث التي ادت بالنهاية الى سيطرة الحوثيين على العاصمة وفشل ترتيبات المرحلة الانتقالية بموجب المبادرة الخليجية وجهود "الأمم المتحدة" ومن ثم دخول اليمن في مرحلة الحرب الأهلية.في 4 كانون الاول (ديسمبر) 2017 جاءت نهاية صالح التراجيدية بعد ان فقد كل أوراق المداهنة التي كان يجيد اللعب بها على كل الأطراف خلال اكثر من ثلاثة عقود.الرواية التي تسربت عن مقتله انه اعدم بدم بارد على يد مجموعة اغتيال حوثية نصبت له كميناً خارج العاصمة حينما كان يحاول الهرب للاختباء في مسقط رأسه في "سنحان" وبموته دخل اليمن متاهة أخرى كان بامكانه ان يجنبها اياه لو كان استسلم لمطالب الثورة بالاصلاح والانتقال الديمقراطي.

خلال الأيام والأسابيع اللاحقة على اندلاع الحراك اليمني كنت اتابع الاحداث عن كثب واقارن بين ما يجري في شوارع وميادين "صنعاء" وما يجري في تونس ومصر وليبيا واتساءل عن أي من المسارات التي يمكن ان يتخذها اليمن.كانت التظاهرات قد بدأت في تغيير تلك الصورة النمطية التي عرفها العالم عن اليمن كونه بلدٌ فقيرٌ ومتخلفٌ يسبح شعبه في ملكوت القات ويعيش في غابة سلاح منفلت ويغرق في بؤرة ارهاب دولي.كانت صورة اليمن الجديدة التي تعيد تشكيلها الثورة هي تلك التي توحي بان هناك أمل، وهناك فرصة في احداث قطيعة مع ماضي اليمن البعيد ومع مخلفات عهد صالح السلطوي.كان جزء من ذلك نابع من ان هناك نخبة ثقافية وفكرية يمنية مستنيرة تكونت عبر عقود، لكنها كانت قد أُضعفت وهُمشت من خلال سياسات الالحاق والتدجين اضافة الى هيمنة البنى الثقافية القبلية والدينية والتسلطية على المجتمع والدولة.اضافة الى ذلك فقد أظهر الشباب اليمني الذي قاد الحراك في "ساحات الحرية والتغيير" قدرات ممتازة في التنظيم وفي صياغة الأهداف وتشكيل التحالفات في تجربة هي الأولى من نوعها في تاريخ اليمن.وكان هناك ايضاً الارادة التي عبر عنها جموع الشعب اليمني الذي نزل للشوارع أياماً طويلة لدعم الثورة والمشاركة فيها، وهي ظاهرة فريدة في تاريخ بلد لم يشهد من قبل ثورات، أو انتفاضات شعبية على نطاق واسع. ولعل ما تفخر به الثورة اليمنية هو تلك المشاركة الواسعة من النساء في الاحتجاجات وساحات الاعتصام والمنتديات في مجتمع عرف تقليدياً بانه ذكوري ومحافظ، وهو ما جعل المرأة اليمنية تفوز بـ"جائزة نوبل" للسلام التي

منحت بالنيابة عنهن لـ"توكل كرمان" لدورها، كما قالت اللجنة المانحة للجائزة "في النضال من أجل حقوق المرأة والديمقراطية والسلام في اليمن."

بعد اسقاط صالح تراءت الآمال بان الثورة اليمنية ربما ستطور نموذجها الذاتي في البدء بمرحلة انتقالية من أجل التغيير ولاعادة بناء الدولة وفق أهداف الثورة دون التعقيدات التي كانت تعاني منها باقي الثورات.غير ان عوامل عديدة سرعان ما بدأت تتضافر لؤد الثورة كان من بينها تراجع دور الجماعات الشبابية التي اطلقت الدعوات للتجمع في ساحات التغيير ونظمت الاحتجاجات، ومنها ما يرتبط بالقوى السياسية التقليدية التي تحايلت على شباب الثورة وسعت الى قطف ثمار النصر من خلال صفقات سياسية سعت اليها.اضافةً الى ذلك فقد شكلت عوامل اقليمية، وخاصة الصراع الخليجي–الإيراني والأزمات الطائفية في المنطقة والمخاوف التي عبرت عنها بعض الدول من سيطرة الأخوان المسلمين الممثلين في "حزب الاصلا"ح على السلطة.لكن من المؤكد ان الترتيبات الانتقالية التي وضعتها المبادرة الخليجية والرعاية الأممية لها والتي انبثقت عنها أولاً "حكومة الوفاق الوطني" وبعدها "حكومة اتفاق السلم والشراكة الوطنية" كانت تهدف الى الاحتفاظ بعناصر أساسية في النظام السابق، وخاصة قياداته في أجهزة الدولة والمؤسسة العسكرية والأمنية.كانت المبادرة الخليجية التي اصبحت الآلية المتحكمة بمسار الثورة تهدف الى اعادة اصطفاف القوى القديمة دون الأخذ بالاعتبار القوى الجديدة الصاعدة والتي اتت بها الثورة، وهو ما شكل محاولة اعادة تمكين عناصر الثورة المضادة، على الرغم من ان مياهاً كثيرة كانت قد مرت تحت جسور اليمن جعلت من العودة به الى سابق عهده أمراً مستحيلاً.

ان جزءاً كبيراً من المأساة اليمنية، وهو ما تكرر في سوريا وفي ليبيا، يعود الى التدخلات الخارجية، التي كان هدفها المعلن هو المساعدة على حل الصراعات التي فجرتها الثورات، لكن ما انتجته فعلياً هو استخدام تلك الصراعات في محاولة تحقيق مكاسب جيوبولتيكية، وكسب نقاط في حروب القوى الدولية والاقليمية على المنطقة.وبينما كانت هناك أجندات خارجية تتحكم في دفة جهود مواجهة الأزمة من اجل تحقيق مصالح معينة لدول ابدت اهتماماً بالشأن اليمني، فان اسباباً عديدة وراء الاخفاق كان يعود الى عدم استعداد منظمة عالمية، كـ"الامم المتحدة"، في التعاطي مع تجارب ما بعد الثورات واعادة بناء الدول المهدمة ولجؤ بعثاتها في اليمن للقيام بتجارب مختبرية، دون خبرة أو دراية، ومن خلال تقديم وصفات تلفيقية لا تسعى للعلاج، بل للتسكين.فبدلاً من تهيئة التربة الى الانتقال الى مرحلة البناء الديمقراطي في اليمن، ادت الترتيبات المطبوخة على عجل والتي تبنتها المبادرة الخليجية وبعثة "الأمم المتحدة"، وما رافقها من فقر الخدمات وتدهور الأمن وانعدام الاستقرار وغياب السلطة، الى تمادي العنف والى الانحدار التدريجي نحو تفكك الدولة.بعد ثلاثة سنوات وعشية الانفجار الكبير اختزل المشهد اليمني من طرف، بتمترس النظام القديم المتمثل بصالح وحزبه وبقايا القوات التي تحت سيطرته، من جهة، و"عبد ربه منصور هادي" الذي دفعت به تطورات الأزمة للرئاسة بعد رحيل صالح والجماعات التي التفت حوله، من جهة ثانية.في الطرف الثاني ظل الأخوان المسلمون من خلال "حزب الاصلاح " يحاولون التمكن من السلطة، بينما كان الحراك الجنوبي ينمو ويتطلع الى حل للقضية الجنوبية خارج اطار اليمن الموحد.اما الطرف الثالث

الذي بدأ يأخذ مساحة اكبر في المشهد فقد كان الحوثيون الذين كانوا يتربصون منذ البداية بالسلطة مندفعين للوصول الى صنعاء للبدء في تنفيذ مشروعهم باعادة تأسيس اليمن على أساس مفهوم ولاية الامام الذي طوَروه بنسخته الشيعية الامامية/الزيدية.منذ تلك اللحظة سينزلق اليمن في أزمة ستفرض قواعد لعبة جديدة بين الاطراف المحلية والاقليمية اخذت الثورة الى منعرجات أخرى بعيداً عن الآمال التي انعقدت عليها، وستجعل تحولها الى حرب أهلية مجرد تحصيل حاصل.

دفع اليمنيون ثمناً باهظاً لثورة مجهضة، وهي حرب بشعة شنها عليهم تحالف اقليمي–دولي تشظت بعدها الى حروب داخلية طالت ليس فقط مدن الشمال والجنوب وجبال البلاد وصحاريها، بل وحتى جزر اليمن النائية كـ"سوقطرة".خاضت جيوش ومرتزقة ومليشيات مسلحة وعصابات ارهابية معارك دموية في محاولات متبادلة لتوسيع رقعة الأرض التي تقاتلوا عليها، كما دكت مدن وأسواق ومدارس وموانئ وجسور ومراكب الصيد بصواريخ الطائرات والمسيرات وقنابل المدفعية وتشرد من جراء المعارك ملايين من اليمنيين في الداخل والخارج.عانى اليمن أزمة انسانية وصفتها "الأمم المتحدة" بالاسؤ في العالم راح ضحيتها عشرات، او مئات الآلاف، وخاصة من الأطفال والفئات الضعيفة اقتصادياً نتيجة انقطاع امدادات الغذاء والدواء وانهيار المنظومة الطبية، مما ادى الى الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية التي كانت تتعرض غالباً لاجراءات الحصار الذي صاحب الحرب.اغلقت آلاف المدارس أبوابها مما ادى الى حرمان ملايين الأطفال من فرص التعليم ورميهم، اما الى الشوارع، أو الى احضان المليشيات تدفع

بهم وقوداً للحرب بين الأخوة.ستتعرض اليمن لأبشع كارثة صحية بسبب انهيار النظام الصحي وتفشي الأمراض المختلفة، ومنها الكوليرا والدفتيريا، والحصبة، وحمى الضنك في ظل شحة اللقاحات والدواء والعلاج مما سيفاقم من الأزمة التي اضحت بمرور الوقت أكثر فداحة مما وصفته تقارير المنظمات الانسانية الدولية والتي توقعت منظمات دولية ان نتائجها ستمدد الى سنين طويلة.

عصفت الحرب بالاقتصاد وشمل ذاك توقف صادرات النفط الضيئلة وتدمير البنى الاساسية واغلاق اعداد كبيرة من المصانع وعرقلة حركة التجارة مما ادى الى تفشي البطالة والى انهيار العملة الوطنية الذي ادى بدوره الى ارتفاعات هائلة بالاسعار وأثار تضخمية ادت الى زيادة الفقر بمعدلات كبيرة في بلد كان بالاساس واحداً من أفقر بلدان العالم.وبلغة الأرقام سيقول البنك الدولي في تقديراته لعام 2021 عن اليمن بان ثلاثة أرباع السكان اي 71٪ إلى 78٪ من المجموع البالغ عددهم حوالي 29 مليوناً سيكونون ضحية هذا الانحدار وان أكثر من 40٪ من الأسر اليمنية كانت تجد صعوبة في شراء حتى الحد الأدنى من الغذاء وربما تكون قد فقدت أيضاً مصدر دخلها الأساسي.وحسب نفس التقرير فان حوالي 20.5 مليون يمني كانوا يعيشون بدون مياه أمنة وبدون صرف صحي و19.9 مليون شخص منهم بدون رعاية صحية كافية.اما عن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021 وما بعده فستبقى غير مؤكدة إلى حدٍ كبير وان أي تحسن في الواردات ربما سيؤدي الى تحسن في اسعار المواد الغذائية وتقليل درجة تدهور الخدمات الصحية، لكنه لن يؤدي على المدى المتوسط الى المساهمة في اعادة احياء

الاقتصاد اليمني.السيناروياهات التي سيرسمها "برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) للمستقبل ستكون أشدُ قتامة لانها في الوقت الذي ترى فيه ان الصراع المدمر قد ادى الى التراجع عن تحقيق أهداف التنمية فان النتائج المتحققة من الحرب قد وسعت من "المسافة التي تفصل اليمن عن تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة" وان الطريق فقط الى الانعاش، وليس اعادة البناء سيكون طويلاً وصعباً.

انسانياً ستؤدي الحروب في اليمن الى تمزيق النسيج المجتمع اليمني مناطقياً وقبلياً والأسؤ من ذلك طائفياً بسبب الإصطفافات والإستقطابات الهوياتية التي فجرتها الحرب الأهلية والتي ستغير من حدود الارض والبشر وستضع خارطة ديموغرافية جديدة لليمن.بعد سنوات من الحرب سيغادر مئات اللآلاف من الميسورين الذين يملكون من الأموال ما يمكنهم من العيش الى الخارج في بلدان قبلت باستضافتهم مؤقتاً، أو سعياً للجوء الى بلدان أخرى.وبسبب اغلاق الحدود مع السعودية ومع عمان والحصار البحري المفروض على اليمن تحددت أعداد طالبي الهجرة الذين عادة ما يحتاجون الى ظروف مناسبة للسفر أو العبور.لكن سيكون هناك نحو مليونين من النازحين في الداخل فروا من منازلهم ومدنهم بحثاً عن الأمن في مناطق اخرى في اليمن بعيدة عن مناطق الصراع لكنهم ظلوا يعيشون في ظروف كانت أحياناً في غاية القسوة مهددين دائماً ان تمتد شرارة الحرب الى مخابئهم الجديدة.على المديين القصير والمتوسط ربما سيتم التوصل الى تسويات وقتية ومساومات وهدن لكن من المؤكد ان نتائج الحرب الأهلية من نهيار لدولة الوحدة المركزية والتشظي الهوياتي والتغيير الديموغرافي الذي سينتج عن

سنوات الصراع والتدخلات الخارجية ستترك أثاراً جمة على رأسها تجدد الانقسام بين الشمال والجنوب، وبين القبائل والجماعات السياسية.لكن سيضاف لها بطبيعة الحال الانشطار المذهبي الذي سيترك أثاراً عميقة في المجتمع اليمني وعلى مدى عقود طويلة قادمة.لذلك سيكون من الصعب تصور سيناريوهات للمستقبل على المدى البعيد خلال العقدين القادمين مثلاً ترسم من خلالها شكل اليمن القادم بين الإنهيار التام وزوال الدولة التي عرفناها خلال قرن من الزمان وبين إمكانية الخروج باليمن من هذه الدائرة الجهنمية التي وضع فيها وإعادة ترميمه ومداواة جراح شعبه.الكثيرون من الخبراء، ومنهم خبراء مستقلون عينهم "مجلس حقوق الانسان" التابع للأمم المتحدة الذي أعدوا تقريراً عن مآسي اليمن بعد سنوات من الصراعات استنتجوا في توصيات ذات نبرة تشاؤمية ان تلك "الأرض المعذبة التي تمزق شعبها ستبقى تهز ضمير الأنسانية لسنوات."

لكن على المدى الأبعد سيأتي مؤرخون سيستنتجون بانصاف وتجرد بان الثورة في اليمن لم تكن هي السبب وراء مآلات اليمن الكارثية، بل هي قوى الثورة المضادة التي اشترك فيها أيتام صالح مع كل القوى السياسية والاجتماعية التقليدية التي كانت تشعر بالخطر من الثورة والحوثيين الذين استغلوا الانهيارات لتدعيم مشروعهم الطائفي، اضافة الى القوى الخارجية، وخاصة تلك التي تمثلت بالمبادرة الخليجية، والتحالف العربي الذي شن حرباً ضروساً على اليمنيين، والدول الغربية التي غذت تلك الحرب بالأسلحة والمعدات، وايران التي كانت تستغل الحوثيين كوكلاء لنشر نفوذها في المنطقة.كل هذه القوى عملت مجتمعة وبذلت كل ما في وسعها من أجل

اجهاض الثورة في اليمن ومنع تحوله الى بلد ومجتمع متطور ومستقر وأمن ونجحت في ابقائه ضعيفاً ومتخلفاً ومنقسماً.بعد المؤرخين سيأتي دور أجيال جديدة من اليمنيين سيتمكنون من استخلاص العبر والدروس من ثورة بلادهم المغدورة والعمل على بناء اجماع جديد، اولاً بشأن ارث الماضي الذي لم يستطع فيه اباؤهم واجدادهم من بناء دولة جديرة بالبقاء، وثانياً بشأن خيارات المستقبل، والتي سيكون من بينها اعادة بناء اليمن على أسس أكثر جذرية وحداثة وتطوراً حتى من تلك التي دعت اليها شعارات الثورة عام 2011.

سوريا

في خضم الثورات المتلاحقة كان من الطبيعي ان تتوجه الأنظار نحو سوريا التي كانت تخضع لحكم حزب شمولي ذي قبضة أمنية حديدية لفترة تقرب من نصف قرن وظل شعبها يشارك بقية الشعوب العربية التوق الى دولة ينعمون فيها بالحرية والعدالة والكرامة الانسانية.وحين بدأ السؤال عن متى ستلحق سوريا بتونس ومصر وليبيا واليمن حتى كان السوريون قد بدؤا يتحركون في مظاهرات صغيرة بدت كمحاولة اختبار لردود فعل النظام الذي كان بدوره يتوقع ان تصل رياح الثورات الى سوريا وأخذ يعد العدة لمواجهتها.ما ان سقط نظاما بن علي في تونس ومبارك في مصر حتى ازدادت وتيرة الغضب والحماس في الشارع السوري، من جهة، وازداد معها قلق النظام وتوتره، من جهة ثانية.في 18 اذار(مارس) 2011 كانت مدينة

"درعا" على موعد مع ما سيعتبر الشرارة التي اطلقت الثورة السورية حين خرجت تظاهرات حاشدة ضد اعتقالات طالت شباباً واطفالاً اتهموا بخط شعارات باللهجة المحكية على أحد الجدران في المدينة المجاورة للحدود الأردنية قالت احداها: "إجاك الدور يا دكتور"، اشارة الى "بشار الأسد".في الأيام والأسابيع التالية ستستمر وتتصاعد وتمتد التظاهرات السلمية في باقي المدن السورية ويقوم المحتجون بتحطيم العشرات من التماثيل والجداريات المنصوبة في الشوارع والساحات العامة التي تمثل "بشار الأسد" وأبيه حافظ والتي اعتبرت دوماً رموزاً ممجوجة لعبادة الشخصية التي فرضها نظام البعث على السوريين.وفي خطوات لاحتواء الموقف على خطى بن علي ومبارك والقذافي وصالح فقد أعلن الأسد عن رفع حالة الطوارئ وقدم وعوداً بالاصلاح ومنح الجنسية للمواطنين الأكراد الذين حرموا منها واطلاق سراح السجناء السياسيين.وفي خطوات لاحقة أقال الحكومة وعين بدلاً عنها واحدة جديدة بشر السوريين انها ستتولى عمليات الاصلاح المطلوبة.ولكن لان السوريين كانوا قد خبروا طغيان نظام البعث خلال خمسة عقود، كما انهم جربوا الحملة الشرسة التي شنها لقمع "ربيع دمشق" قبل ذلك بعقد من الزمن فقد كان بديهياً الا يقعوا في فخ الوعود وان يُصَّعدوا من مطاليبهم الى الدعوة لاسقاط النظام.

في الأسابيع القليلة القادمة سيرد النظام بتصعيد قمعه ويرتكب المزيد من حمامات الدم ضد المتظاهرين، بل وسيزج بالجيش في هجمات وحشية ضد المدن والاحياء الثائرة، مستلهماً من تجربة "مجزرة حماه" عام 1982 التي راح ضحيتها آلاف السوريين على يد الجيش و"سريا الدفاع"، اضافة الى تدمير البيوت والمباني في المدينة وتشريد سكانها.غير ان السوريين كانوا

قد تعلموا هم ايضاً من مجمل تاريخ القمع الذي مارسه النظام خلال نحو أربعين عاما فقرروا الرد هذه المرة بما يمتلكونه من سلاح وقتال الجيش والقوات الأمنية والشبيحة، أو المليشيات المدنية التي ظهرت الى جانبهم، في تطور دراماتيكي في الثورة السورية لم يكن متوقعاً سيجر البلاد سريعاً الى حرب أهلية ذات أبعاد طائفية وإثنية والى ركوب جماعات متطرفة وارهابية قطار الثورة كما سيفتح الطريق الى تدخلات اقليمية ودولية سافرة ستبقى تهدد سوريا وكيانه.وكان واضحاً ان الأسد يريد بالدفع بعسكرة الانتفاضة ان يقطع الطريق أمام حراك سلمي سيتمكن من ان يجمع كافة السوريين حول شعارات وأهداف اسقاط نظامه والعمل على بناء سوريا جديدة تسود فيها الحريات ويتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية.في المراحل اللاحقة سيقوم نظام بشار بعملية خلط اوراق اكبر حين يستدعي حماية لنظامه من ايران ومن "حزب الله" اللبناني ومن المليشيات الشيعية العراقية، وبعد ذلك من روسيا، بينما تزداد تدخلات الأطراف العربية وتركيا لصالح أطراف الحرب الاهلية الآخرين مما يقضي تماماً على آمال الثورة.

كنت اثناء مشاركتي في ندوة عن "حقوق الإنسان والاصلاح السياسي في سوريا" نضمها "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" في تشرين الثاني (نوفبمر) 2005 قد عرضت وجهة نظري من ان التغيير آت في سوريا لا محالة وعرضت على المشاركين الذين كان من بينهم مثقفين ونشطاء مرموقين تصوراتي، وأيضاً معلوماتي، بان بعض العشائر العربية السورية كانت قد كتبت الى الادارة الامريكية بان تسعى لتغيير النظام في دمشق على غرار عملية غزو العراق واسقاط "صدام حسين" وانهم، أي العشائر، على استعداد

للمشاركة في اي عمل من هذا القبيل.قلت بان ذلك سيكون خطأً قاتلاً على ضوء التجربة المأساوية التي كان قد وصل اليها العراق بعد نحو ثلاث سنوات من الغزو وجادلت بان على السوريين ان يعملوا على التغيير من الداخل وان ذلك رغم صعوبته سيكون القرار الأنسب لتفادي التدخل الأجنبي.كان في ذهني مرارة التجربة العراقية، رغم انها كانت في بدايتها ولم تصل الى الفضائع التي وصلت اليها في ما بعد، والتي اثبتت خطل الاعتماد على الخارج في اجراء التتغيير.لم اكن اعلم يومها ان الدائرة ستدور وان نظام "بشار الأسد" الذي كان ينظم عمليات ارسال الارهابيين السوريين والعرب الى العراق بحجة مقاومة الاحتلال الامريكي هو الذي سيستدعي التدخل والغزو الاجنبي هذه المرة بعد سنوات من تجربة العراق لحماية نظامه.وبسبب اصرار الأسد على "اقلمة" وتدويل الثورة المضادة وتحويلها الى حرب أهلية ستنحدر سوريا الى وضع هو أسوء بكثير مما وصل اليه العراق، وسيكون مستقبلها كدولة في مهب الريح لسنوات وعقود طويلة قادمة.

كانت سوريا هي أكثر دولة عربية جاءت ولادتها متعسرة ومشوهة نتيجة لاتفاقات "سايكس– بيكو" الاستعمارية لعام 1916 ووعد بلفور بانشاء دولة لليهود في فلسطين عام 1917 حيث صاغ شكلها النهائي الانتداب الفرنسي والتفاهمات الدولية التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى، وكذلك الاتفاقات التي تمت مع الجمهورية التركية، وريثة الدولة العثمانية.ما نتج عن ذلك هو دولة نصف سكانها تقريباً من السنة العرب في حين توزع الباقون بين الاكراد والتركمان والدروز والمسيحيين والعلويين والاسماعيليين واليزيديين وغيرهم في فسيفساء عرقي وديني ومذهبي تم تجميعه تحت راية دولة بقيت هشة وغير

قادرة على صياغة هوية وطنية جامعة، ويتم حكمها باداة مركزية قوية.ومع ذلك فقد ظل في المخيال السوري ان هناك ما يدعى بسوريا الطبيعية وهي توجهات سينتمنتالية ظلت متحكمة في السياسة وعند السوريين من العرب عقوداً طويلة، وخاصة دعوات "بلاد الشام التاريخية والجغرافية"، أو "سوريا الكبرى"، أو "الهلال الخصيب"، او "قلب العروبة النابض" لدولة الوحدة العربية المنشودة وهي التي سادت أخيراً مع انتصار "حزب البعث" وهيمنته السياسية والايديلوجية على البلاد في ستينيات القرن الماضي.في المقابل ظلت هناك أسئلة ملحة عما اذا كان امراً محسوماً وواقعياً اقامة سوريا كدولة في حدودها المعروفة مع كل هذا التنوع الإثني والديني والمذهبي المعقد التي هي عليه والتي يثقل عليها باحمال الهوية وما ينتج عنها من صراعات مكبوتة تنتظر الانفجار من دون ان تتمكن هذه الدولة من تحقيق العدالة والمساواة والمواطنة لكل سكانها.ومثلها مثل شقيقاتها العربيات الآخريات فقد عانت سوريا من نتائج فشل النخبة شبه اللبرالية التي حكمت بعد الاستقلال عام 1946 ومن تبعات اخفاقاتها السياسية وصراعاتها التي انعكست على عملية ارساء أسس لبناء دولة سورية حديثة متصالحة مع ذاتها الغنية بمواردها الاقتصادية الكثيرة وبتنوعها البشري وطاقاتها الواعدة.وبسبب تلك الاخفاقات فقد سلمت النخب السورية المدنية زمام الامور الى النخب العسكرية كي تقوم بانقلابات متتالية كان أولها انقلاب "حسني الزعيم" عام 1949 كي تنتهي بالانقلاب الذي جاء بالبعث عام 1963 والذي انتج دولة هشة كان مصيرها ان تضع سوريا عام 2011 بين خيارين؛ اما انتصار أهداف الثورة في الحرية والعدالة والمساواة، أو الوقوع في براثن الحرب الأهلية الطائفية.

حافظ نظام "حزب البعث البعث العربي الإشتراكي" على سلطته في سوريا من خلال مجموعة مختلفة من آليات الهيمنة، وعبر القبضة الحديدية لأجهزته الامنية، وبموازاة مطبخ ايديولجي ما فتئ يضخ بشعارات دوغمائية ودعاية تعبوية عن يوتوبيا قومية واجتماعية واقتصادية واعدة لخصها شعاره وحدة–حرية– اشتراكية دون قدرة حقيقية على انجاز أي منها.كان استلام "حافظ الأسد" للسلطة عام 1970 قد انهى صراعات محمومة داخل الحزب، بعضها ايديولوجي، أو سياسي، واغلبها بين مراكز القوى الطامحة داخل الحزب والنظام.تمكن الأسد في النهاية من تحقيق الغلبة وبدأ بقمع كل معارضيه وبناء قاعدة حكم تعتمد على الطائفة العلوية التي ينتمي اليها وأجهزة أمنية ومخابراتية متعددة تتميز كلها بالشراسة والعنف.ولم يختلف "حافظ الأسد" في خلفيته الاجتماعية عن صدام وبن علي والقذافي وصالح، فقد ولد لعائلة فقيرة من الفلاحين العلويين في قرية "القرداحة" القريبة من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمال سوريا قبل ان ينضم للكلية العسكرية ويترقى، عبر المكائد والدسائس، السلم الى اعلى الرتب والمناصب بعد مشاركته في انقلاب عام 1963.

وخلال نحو 30 عاماً صفى "حافظ الأسد" كل اعدائه داخل "حزب البعث" وسحق باقي الجماعات السورية السياسية ودجن من تبقي منها في "الجبهة الوطنية التقدمية"، وهو تنظيم اقامه لتجميع من سماهم "حزب البعث" بالأحزاب الوطنية والقومية الاشتراكية والشيوعية وحدد لها مهاماً وفق ميثاق ذي بنود فضفاضة.نبعت فكرة الجبهة من استراتيجية "الجبهة الشعبية المتحدة" التي ابتدعتها الأممية الشيوعية (الكومنترن) من أجل تجميع القوى المساندة

للاتحاد السوفيتي ضد الفاشية في اوربا ثم شجعت عليها في مناطق اخرى في العالم.نصت بنود ميثاق الجبهة الوطنية في سوريا على ان "حزب البعث" هو القائد لها ولسوريا، كما نصبت "حافظ الأسد" الذي شغل منصب الأمين العام لـ"حزب البعث" رئيسا لها.وبذلك لم تمنع الجبهة قيام أي حزب سياسي خارج اطارها بشكل رسمي فقط، وانما انهت كل استقلالية سياسية وفكرية تبقت للأحزاب وجعلتها ذيولاً تابعةً لـ"حزب البعث" القائد، حتى ان ميثاقها نص على "العمل المتواصل من أجل الوصول بالحوار الإيجابي، والتفاعل الجماهيري داخل الجبهة إلى التنظيم السياسي الموحد."

كانت بدعة الجبهة الوطنية قد انتقلت عام 1973 الى العراق ايضاً على يد "حزب البعث العربي الإشتراكي" في العراق الذي انتهج نفس الطريق في محاولة اذابة الأحزاب المنضوية في الجبهة في سياساته تحت شعار براق وهو تحقيق وتعميق "الديمقراطية والمشاركة السياسية للشعب والقوى الوطنية في بناء التجربة الجديدة في جميع المجالات."ومثلما كان الأمر مع "مؤتمر الشعب العام" في ليبيا و"حزب المؤتمر الشعبي العام" في اليمن مع تغيير في التسميات والتكتيكات بسبب تباين الظروف بين بلد وآخر فان الهدف الرئيسي كان هو تشكيل اطار تنظيمي أوسع يمكن ان يكون واجهة سياسية يختفي وراءها النظام ويمنع من خلاله وجود ونمو حياة سياسية طبيعية تعتمد على التعددية والتنوع والإختلاف وهي التي تشكل احدى ركائز الديمقراطية التمثيلية لأي دولة ومجتمع ينشدان العدالة والديمومة والاستقرار.وستبقى هذه الصيغة التلفيقية مهيمنة على تفكير البعث وتكتيكات نظام الأسد كلما برزت معارضة له ولجأ اليها حتى خلال الثورة، وكذلك في المحاولات التي جرت

للتوصل الى اتفاق بشأن مرحلة انتقالية لأنهاء الحرب.في ثاني انتخابات رئاسية ستجري اثناء الحرب عام 2021 سترشح هذه الجبهة الأسد تحت شعار يقول "ليس من أحد غيرك."

شكل تولي "حافظ الأسد" السلطة وقيامه بتأسيس حكم عائلي قائم على أساس قاعدة ترتكز الى طائفته الدينية من العلويين الذين يشكلون أقلية صغيرة في سوريا معضلة حقيقية أمام بناء دولة سورية ديمقراطية تقوم على المواطنة وستكون في ما بعد السبب الرئيسي لاندلاع الحرب الأهلية بعد الثورة عام 2011 وتهديد وحدة التراب السوري.خلقت هيمنة الأقلية العلوية معضلة حقيقية امام شرعية نظام "حافظ الأسد" مما سيجعله يلجأ الى محاولات التحايل على مشكلة الشرعية التي واجتهه بإرتداء قبعات اخرى مثل توظيف "حزب البعث" كغطاء سياسي وقومي، وكذلك الالتجاء الى بناء تحالفات سياسية او اجتماعية او اقتصادية مع ممثلين للأغلبية السنية، او لأقليات اخرى من اجل الامساك بالسلطة والاحتفاظ بها.وكما هو متوقع فقد وضعت هذه الحيلة الآخرين من أغلبية سنية عربية وأكراد ودروز ومسيحيين من مختلف الطوائف وتركمان ويزيديين واسماعيليين بشكل مهين تحت سيطرة الأقلية العلوية والأئتمار بشروطها، في حين ان الوضع الطبيعي في دولة المواطنة يفترض ان يكون الجميع فيه متساوين وممثلين بشكل عادل.هذه الوضع الشاذ خلق خلال أكثر من أربعة عقود من حكم الأسدين عدائيات مستبطنة، ليس فقط بين العلويين وبين السنة العرب، بل بين هؤلاء والاقليات الاخرى التي احتمت بالحكام العلويين، كما عمق من هشاشة الدولة السورية ووضعها تحت تهديدات دائمة بالانقسام والحرب الأهلية.

يشكل العلويون في سوريا نحو 10 بالمائة من السكان، وهم جماعة دينية منشقة عن التيارات الرئيسية في الإسلام يعود تاريخها الى قرون من الزمن انتبذت المنطقة الجبلية من سوريا هروباً من الاقصاء والتمييز والاضطهاد الذي تعرضوا له والذي استمر حتى زوال العهد العثماني.ساعد حكم الانتداب الفرنسي على سوريا بتمتع العلويين بحقوق وامتيازات أفضل، حتى انهم تمتعوا لفترة بحكم ذاتي في مناطق تواجدهم على الساحل السوري.ورغم انتهاء ذلك النوع من الاستقلال النسبي بعد قيام سوريا الحديثة، الا ان العلويين ظلوا يتمتعون بوضع أقلية تتمتع بنفوذ واسع في مناطقهم افضل مما تمتع به جيرانهم الأكراد، مثلاً.ولكن بفضل وصول "حافظ الأسد" الى السلطة وازدياد نفوذ عائلته وأفراد من الطائفة المقربين اليه تمكن العلويون الذين يشكل اغلبيتهم مجتمعات من الفلاحين وسكان الريف من الحصول على مزايا كبيرة، أولاً من خلال التوظيف في الجيش والدولة وفي الأجهزة الأمنية، وبعد ذلك في مجالات الاستثمار الاقتصادي التي كانت في البداية شحيحة قبل ان تتوسع في ميادين حديثة كالسياحة والبنوك والاتصالات والاستثمار والمواصلات.وخلال تلك الفترة ومن خلال تطوير البنى التحتية وتوزيع الأراضي في المدن زحف العلويون من قراهم في منطقة الساحل والجبال المحيطة به الى المدن الكبرى مثل العاصمة "دمشق" و"حلب" و"حمص" وانشأوا فيها أحياءً خاصة بهم ساعدت على تمددهم الديموغرافي في الداخل السوري كما هيأت لهم فرص التمتع بمستويات معيشية جيدة مقارنة بافراد المكونات الاثنية والدينية الاخرى.

في احدى زياراتي لسوريا، قمت كعادتي التي احرص عليها في جولاتي في محاولة للتعرف عن كثب على أحوال البلد والناس بعيداً عن الإنطباعات الأولية، او التصورات التي تتكون من خلال القراءة او الاطلاع غير المباشر، بجولة في مدن ومناطق عديدة من سوريا.في تلك الجولة قضيت بضعة أيام في "اللاذقية" نزلت خلالها في فندق أربعة نجوم كان يملكه "جميل الأسد"، عم بشار في "القرداحة" التي هي مسقط رأس "حافظ الأسد" وقلعة عائلته الحصينة التي تقع وسط تجمعات العلويين الرئيسية التي تنتشر فيها قرى وبلدات فوق هضبة تمتد الى المنطقة الجبلية المجاورة.كان الواضح ان البلدة المحاطة بقرى، او ضيعات، متناثرة تتمتع بوضع اقتصادي ومعيشي وخدماتي جيد يفوق معظم ما هو موجود في المناطق السورية الريفية، بل وحتى الحضرية.ولم يكن يسيراً ان تصل التنمية الى تلك البقعة التي ظلت قرية فقيرة منسية في الريف السوري الشمالي حتى أعوام الستينيات من القرن الماضي دون العناية الفائقة التي وفرتها الحكومات المتعاقبة منذ تولي الأسد السلطة والاستثمارت التي اغدقت على تأسيس البنى التحتية المتطورة والأموال التي صرفت عليها من قبل سكانها الذين اصبحوا الأن يتبوؤن المناصب العليا في الدولة والجيش، او المراكز المتقدمة، في مجالات الاعمال والتجارة.كانت قصة "القرداحة" تشبه الى حد كبير قصة "العوجة" مسقط رأس "صدام حسين" التي تحولت من قرية بائسة محرومة من أية خدمات قبل ان يتولى "حزب البعث" السلطة في العراق عام 1968 الى واحدة من اكثر أرياف العراق ازدهاراً وثراءً وأكثرها تصديراً لقوى السلطة.كان كل ذلك ينعكس لدى السكان في "القرداحة" الذين يحس الزائر لها بعلامات النفوذ، ولربما الهيمنة والتعالي،

بادية على محياهم، ان لم يكن في تصرفاتهم وسلوكياتهم.ولهذا وبرغم السمعة التي راجت عن "القرداحة" وعن الموقع السياحي الممتاز لها بين خضرة الطبيعة وزرقة البحر لم تكن البلدة قبلة لا للسياحة الداخلية ولا الخارجية، ربما بالأساس للوصف الذي منحتها لها أجهزة دعاية النظام بانها "عرين الأسد" الذي لا يمكن ان يقترب منه أحد.

بعد عودتي الى دمشق اردت ان اختبر رأي الناس العاديين ومواقفهم من الطائفة التي تتولى حكمهم فقررت ان أبدأ في المكتبات التي تبيع الكتب في "شارع الحجاز" وسط العاصمة وان اسئل اصحابها عن كتب تخص العلويين.سألت عن كتاب "التوحيد" لـ"محمد بن سنان" وكتاب "المثال والصورة" لـ"ابن نصير" وكانت الأجوبة تأتيني اما بهز الرأس نفياً دون أي كلام، أو أحياناً مصحوبة بنظرات دهشة أو بنبرة فيها شيء يصعب تفسيره بغير الرفض، او حتى الاشمئزاز.لم تكن هناك مكتبة واحدة من عشرات في الحي تحتوي على اي مطبوع فيه ذكر للعلويين ولم يكن هناك صاحب مكتبة واحد على استعداد لكي يتحدث معي أو يسألني لماذا أبحث عن هذه الكتب على وجه التحديد.كنت بمجرد ان أذكر كلمة العلويين حتى احس انها تبعث في نفوسهم قشعريرة فيها مزيج من الخوف والغضب والنقمة.من المعروف ان العلويون طائفة باطنية تعودت الا تناقش عقائدها في العلن ولكن الأمر لم يتعلق هنا بمناقشة فلسفية عن اللاهوت أو الشرائع، بل عن هذا الشرخ الكبير بين ابناء بلد واحد لا يعرفون عن بعضهم البعض سوى ما ترسخ في اذهانهم من افكار نمطية، وباعدت بينهم السلطة.ستكون هذه المعادلة الطائفية بين الأقلية العلوية الصغيرة التي تحكم بلداً بأكثرية سنية كبيرة، لكنها مطحونة،

هي التي أقامها نظام الأسد وجعلها قاعدة السلطة في سوريا خلال عهده وعهد ابنه بشار وهي ذاتها التي ستكون عاملاً لتوترات سياسية واجتماعية وطائفية مكبوتة وهي ذاتها التي ستحول الحراك السوري الشعبي بعد سنوات من ثورة سلمية من أجل التغيير الديمقراطي الى صراع طائفي شرس وحرب أهلية دموية مدمرة.

في مسعى تعزيز حكمه ومواجهة أية معارضة داخلية حاول "حافظ الأسد" ان يضع سوريا في مركز الصدارة، أو القيادة، في المنطقة العربية وان يلعب دوراً رئيسياً في ادارة ازماتها مستغلاً موقع سوريا الجيوبوليتكي المركزي من بؤر الصراعات فيها.راحت مقولة "سوريا هي العمق الاستراتيجي للأمة العربية" تأخذ مكانها في سرديات النظام، او لدى انصاره في المنطقة، كي تضع سوريا في قلب المعادلة العربية وان تتيح لها بان تمسك بالكثير من خيوط اللعبة الاقليمية.كان نظام "حافظ الأسد" قد اختار ان يعيش على ازمات المنطقة وصراعاتها مما دفعه الى تضخيم الدور السوري في مشاكلها مثل القضية الفلسطينية، أو الأزمات في لبنان، أو الصراعات المستجدة بين هذا الطرف أو ذاك كي تعوضه عن مواجهة استحقاقات داخلية وخاصة أزمة الحكم في ظل الدكتاتورية التي اقامها.كما ان الأسد الأب كان أيضاً حريصاً على تحييد الانتباه عن العجز الذي يبديه نظامه في معالجة أهم قضية وطنية، الا وهي تحرير الأراضي السورية التي احتلتها اسرائيل في "الجولان" عام 1967 اثناء توليه منصب وزير الدفاع، سواء بالحرب، كما حصل في حرب تشرين الأول (اكتوبر) 1973، او بالسلام في كل جولات المفاوضات التي جرت مع اسرائيل.

طور "حافظ الأسد" منظومة أمنية ومخابراتية معقدة كانت واحدة من الأكثر قمعاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان وللحريات في المنطقة العربية.تتكون شبكة المؤسسات الأمنية الرئيسية من" شعبة المخابرات العسكرية"، و"شعبة الأمن السياسي"، و"أمن الدولة"، و"ادارة المخابرات الجوية"، و"ادارة الأمن الجنائي" والتي تعمل جميعها باشراف من الرئيس نفسه ويتولى مهامها وادارة فروعها واقسامها المقربون اليه من أفراد الطائفة العلوية.ولم تعمل هذه الأجهزة كعين للنظام ومنظومة استراق على الجهات الأجنبية والمقيمين الأجانب، أو مراقبة المشكوك بهم وولائهم من السوريين، بل كانت تتغلغل في كل زوايا المجتمع وتتحكم فعلياً في حياة الناس ونشاطاتهم المختلفة وتدير السجون والمعتقلات وتجري عمليات الاستجواب وما يرافقها من تعذيب وانتهاكات بشعة.وبفضل هذه المنظومة تمكن نظام "حافظ الأسد" من بناء دولة موازية تأتي قبل أجهزة الدولة السورية ومنظمات "حزب البعث" وقيادة "الجبهة الوطنية" و"مجلس الشعب" والقضاء وأجهزة الشرطة الرسمية.وفي حين يبقى الرئيس هو الذي يمسك بقرار ادارة الشؤون العليا للبلاد فان هذه الأجهزة هي التي تكون صاحبة القرار الأول والأخير في تسيير حياة العباد وبذلك تحولت سوريا الى دولة الفرد والحزب المحمية بقوة الطائفة وليست دولة مؤسسات.

حظيت سوريا في السنوات التي تلت الاستقلال باقتصاد يتسم بديناميكية ملحوظة جعلت منها بلداً مكتفياً ذاتياً، وذلك بسبب قلة سكانه وتوفر موارد طبيعية وفيرة للزراعة اضافة الى بنية صناعية وتجارية نشطة كانت توفر في حالات كثيرة منتجات للتصدير للاسواق المحاورة.لم يكن الاقتصاد السوري يخلو من عيوب هيكلية، أو تلك التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروة، ولكن ما

هو متوفر من معطيات كانت تشير الى تطور نوعي خلال السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر عام 1958 والتي جرى خلالها للاقتصاد السوري تشوهات هيكلية عميقة وخاصة بعد اجراءات التأميم التي اجراها عبد الناصر عام 1961 والتي شملت مصانع ومنشئات صغيرة كانت نواة لتطوير اقتصاد تراكمي.في العقدين التاليين سيتعرض الاقتصاد السوري الى ضربات شديدة بسبب حالة عدم الاستقرار الناشئة من الانقلاب العسكري عام 1963 وتبعاته والحروب مع اسرائيل والتدخلات في لبنان.لكن الأمر ازداد سوءاً في سياق الهيمنة التي فرضها نظام الأسد على الاقتصاد والادارة الاقتصادية للدولة التي اعطت الاولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي كانت تديره برجوازية نشطة وطموحة.وتحت حكم "حافظ الأسد" والبعث عموماً اصبحت المصالح السياسية والمناهج الاديولوجية والادارة الأمنية هي التي تتحكم بالسياسات الاقتصادية ومؤسساتها اهتداءً بالفكر الشمولي الذي يعتبر الاقتصاد أداةً من ادوات ممارسة السياسة، ان لم يكن وصيفاً في خدمتها.

وفي السنوات التي قام بها بشار باصلاحات اقتصادية شملت انفتاحاً امام القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية تمكن الاقتصاد من تحقيق نسب نمو جيدة مثل ارتفاع الدخل السنوي للفرد السوري الى ما يزيد عن 4000 دولار سنوياً وارتفاع نصيب القطاعين الرئيسيين، وهما الزراعة والنفط، الى ما يقارب من نصف الناتج الاجمالي.في تلك الفترة اصبحت سوريا تنتج نسبة كبيرة من غذائها وأدويتها وألبستها حتى انها تخطت بذلك 70 بالمائة من احتياجاتها، كما نجحت في زيادة تصدير كميات من النفط والفائض من منتجاتها الزراعية، كالحنطة والقطن.غير ان كل ذلك يعتبر تطوراً متواضعاً

بالنسبة لقدرات سوريا الطبيعية والبشرية ومقارنة بالتطورات الاقتصادية العالمية الهائلة وكذلك قدرة تعزيز رفاهية وكفاية السوريين وتوفير احتياجاتهم.ومع هذا فان بشار اتبع ذات الأساليب التي اتبعها والده في تدوير الفوائض لمصلحة الفئات الأقرب للنظام.فحتى عندما ادعى القيام باجراءات انفتاح اقتصادي فان نتيجة تلك الاجراءات الاصلاحية كانت ترمي الى اعادة توزيع المكاسب على المحاسيب والأنصار وعوائلهم حيث أصبحت صفوة مختارة تسأثر بمصادر الثروات على حساب الأغلبية من السوريين.كانت العلامة البارزة للاقتصاد السوري في السنوات التي سبقت الثورة عام 2011 تتمثل في وضع النشاطات الاقتصادية في خدمة النظام وسياساته ومصالح قيادته الرامية لانتاج طبقة جديدة من المنتفعين من أولاد وعوائل النخبة الحاكمة التي تحالفت مع التجار ورجال الأعمال التقليديين من أجل إيجاد قاعدة اجتماعية للحكم تتلاءم مع متطلبات الانفتاح الجديد على العالم، وخاصة الدول الغربية التي بدأت تفتح ذراعها لبشار.كانت احدى نتائج اجراء تحولات اقتصادية متحكم بها وفي ظروف تتسم بشحة الموارد وعدم الكفاءة ووجود بيروقراطية تتسم بسؤ الادارة هي انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع مما الحق ضرراً واسعاً بملايين السوريين نتيجة التكلفة العالية للاصلاح التي كانت تذهب الى جيوب الطبقة الجديدة المتحالفة مع النظام والى الرشى والمصاريف التي يتحملها المواطن السوري.وفي مؤشر واحد على حجم الفساد في فترة الإنفتاح هذه ذكر تقرير نقله "معهد تقارير الحرب والسلام" عن وزارة المالية بان حجم التهرب الضريبي بلغ عام 2007 حوالي 3.7 بليون دولار وهو ما يعادل 40 بالمائة من ميزانية الدولة.وخلال سنوات 2000–2010

ظلت سوريا تحتل درجة متدنية في "مؤشر الشفافية العالمية" المتعلق بالفساد حيث كانت عام 2008 في المرتبة 147 من بين 180 بلداً في العالم.

لم تكن أمام التجربة السورية في ادارة الدولة تحت حكم نظام الأسد الا المضي قدماً في طريقٍ مسدود، وخاصة حين شرع في تهيئة الأوضاع لتوريث الحكم أولاً الى ابنه البكر باسل، وبعد موته الى ابنه الثاني بشار.كان قرار "حافظ الأسد" بالتمهيد للتوريث العائلي وتحويل سوريا الى جمهورية تحكمها سلالته قد اهال التراب على كل الادعاءات بالثورية والقومية والاشتراكية وكشف النقاب عن التوجه الى بناء دولة الأسرة والطائفة المجافي لمسيرة التاريخ السوري ولوقائع الحاضر ولتطلعات المستقبل التي ترفض مثل هذا المنطق الذي يحول سوريا الى دولة شمولية متوارثة كما سيَسدُ أي أفق للتغيير والتطور الديمقراطي مثلما شكل ضربة قاتلة لفكرة الدولة الوطنية في سوريا وكشف عن نية النظام في اعادة تدوير السلطة برموزها وأدواتها ضماناً للاستمرارية.جاءت نية التوريث في سوريا في وقت كان العالم قد بدا يتخلى تدريجياً عن فكرة حق الولد الكبير في وراثة السلطة عن أبيه، أو أمه، باعتبار ان شرعية الحكم في العالم الجديد كانت تأتي من قبول الناس ورضاهم بالنظام، وليس من مجرد الحق في وراثة العرش.كانت الشرعية بهذا المعنى هي محصلة إقتناع الشعب بالحكم الصالح القائم واحترام ارادة المواطنين وفي تحقيق العدالة والمشاركة في المسؤولية وفي اتخاذ القرار، وليس بالقدرة على فرض الارادة بالقوة.كانت فكرة التوريث تتنافى مع فكرة الحزب القائد ذي الاهداف القومية والاشتراكية، بل مع أي فكرة للعمل الحزبي الذي يتطلب قدراً

من النقاشات الداخلية والانتخابات والتصويت حتى بالقدر الذي تتيحه الديمقراطية المركزية التي كان يتبناها "حزب البعث".

عندما توفي "حافظ الأسد" في تموز (يوليو) عام 2000 تم تعديل الدستور بشكل عاجل كي يتم تخفيض سن رئيس الجمهورية من اربعين عاما الى 34 وهو عمر بشار انذاك كي يتم تمرير انتخابه من "مجلس الشعب"، اي البرلمان الصوري الذي اقامه النظام.خلال أقل من عشر سنوات كان بشار قد أُدخل الكلية العسكرية ورقي الى رتبة عقيد وسلم مراكز عسكرية وسياسية في الدولة اعداداً له لهذه المناسبة، ولهذا المنصب.ومثلما يحصل دائماً حين يأتي الرجل الجديد الى دست الحكم ويعرض بضاعته كي يحاول اقناع شعبه بانه لديه ما يقدمه لهم بَشرَ بشار بسياسة جديدة سماها "التغيير مع الاستمرارية"، وهو كما يعبر عن نفسه، شعار تلفيقي واضح وجامع للمتناقضات، لكن القراءة المتأملة لابد ان تنتهي الى انه كان يريد ان يقول للمعارضين والمشككين، خاصة السنة والأكراد، بان تغييراً ما سيحصل، في حين كانت الرسالة واضحة للعلويين وحلفائهم من الأقليات الأخرى ان الاستمرارية هي التي ستكون منهج حكمه وطريقته في ممارسة السلطة، وهو ما سيتضح جلياً بعد حين.اذا بعد فترة قصيرة من تولي "بشار الأسد" المسؤولية في تموز (يوليو) 2000 استغلت مجموعات من النشطاء والمثقفين السوريين الوعود التي قطعها في الانفتاح وبرزوا في نشاط علني من خلال ندوات وحلقات فكرية وصالونات ثقافية نظموها للحديث والنقاش بشأن أمور سياسية واجتماعية وقضايا الاصلاح سرعان ما اخذت زخماً في بلد متعطش للحياة السياسية والحريات.خلال اسابيع قليلة تمكن هؤلاء القلة من بلورة مشروع

اصلاحي انتزع اسم "ربيع دمشق" ما لم لبث ان تبلورت عنه مطالب أُعلن عنها في بيان في أيلول (سبتمبر) 2000 وبعد ذلك في بيان ثاني تتمحور أهدافه حول التعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون ونظام ديمقراطي تعددي واصلاح قضائي ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ العام 1963.

رافق ذلك انفتاح في تعامل النظام مع الصحافة العالمية والسماح باجراء لقاءات مع بعض افراد النخبة من مسؤولين سابقين واكاديميين وغيرهم حيث كانوا يتحدثون بلغة هي غير التي تلك التي اعتادوا عليها والتي كانت مستلة من افتتاحيات جريدتي "الثورة" و"تشرين".في لقائاتي مع بعض رجال الاعمال مثل رئيس "اتحاد غرف التجارة" "راتب الشلاح" و"عثمان العائدي" احد الرواد في مجال السياحة والفنادق استمعت الى كلام عن الحاجة لاصلاح النظام الاقتصادي الذي كان يعاني من الفساد والشللية وسؤ الادارة ويمنع انفتاح سوريا على العالم ودعوات لفتح الأبواب امام الاستثمار الأجنبي.واحدة من القضايا التي لفتت نظري أثناء زياراتي وتجوالي في تلك الفترة هو ان النظام كان يغض النظر عن لقائاتي التي كنت أجريها مع شخصيات في المعارضة بالرغم من استمرار مراقبتي ومتابعة تحركاتي في تغيير طفيف على نهجه السابق الذي كان يعتبر ذلك خطاً أحمر.فمثلاً تمكنت من زيارة بعض المعارضين في بيوتهم أو التقيت بهم في مقهى "الهافانا" الشهير وسط "دمشق" رغم اني كنت على يقين من ان هناك من يراقبني وهو ما بدا لي محاولة من نظام "بشار الأسد" استغلال اجواء "ربيع دمشق" في تجميل صورته واعطاء الانطباع بالانفتاح سياسياً واقتصادياً.كما سمح النظام في تلك الفترة بدخول التلفون المحمول واقمار البث التلفزيوني وفتح مقاهي الانترنيت وهو ما شكل

متنفساً امام السوريين للاطلاع على العالم الخارجي بالرغم من استمرار الرقابة على بعض المواقع الالكترونية.كان الواضح أيضاً ان النظام يحاول ان يجد نقطة توازن بين الانفتاح الذي يجريه على طريقته وبين الضغوطات الخارجية والتوسع الجاري في العالم في مجال ثورة المعلومات.

وكما عرض بشار شخصه بانه انفتاحي وأحاط نفسه ببعض المستشارين الذين يروجون للأفكار الاصلاحية فقد حاول كذلك ان يغازل الغرب حتى ان محاولاته تلك انطلت على الاعلام العالمي الذي حاول ان يسوقه كمصلح مما فتح الباب امامه لزيارت للعواصم الغربية الكبرى مثل "لندن" و"باريس" برفقة زوجته الشابة الجميلة الانيقة والبريطانية الجنسية والتي اصحبت رمزاً يسوقه النظام لمستقبل واعد لسوريا.كنت في "لندن" في كانون الاول (ديسمبر) عام 2002 حين زار الأسد العاصمة البريطانية واستقبلته "الملكة اليزابيث الثانية" برفقة زوجته اسماء، وكان استقبالا حافلا جرى في وقت كانت امريكا وبريطانيا تستعدان لغزو العراق.في مقر السفارة السورية في لندن كانت "بثينة شعبان" مسؤولة الدعاية لدى بشار والبعثية المخضرمة تحاول بانكليزيتها اللبقة التي تعلمتها في "انكلترا" ان تسوق صورة رئيسها الاصلاحي والمستعد ان يمد اياديه للغرب، ضاربة بعرض الحائط سؤالي عما اذا كانت مغازلة "بريطانيا" للأسد هي بمثابة رشوة لمحاولة لتعطيل اي مبادرة سورية لعرقلة الاجتياح الامريكي البريطاني القادم للعراق، أو التشويش عليه.

حين زرت دمشق في صيف العام التالي كان نظام بشار قد استكمل هجمة شرسة على الإصلاحيين وأغلق منتدياتهم ومنع اللقاءات التي يجرونها

وزج بالعديد منهم في السجون كما شن حملة تشويه ضد الناشطين الذين وجه لهم تهماً تتروح بين العمالة والخيانة والتأمر على الدولة وتكدير الأمن العام.تبخرت تلك الحركة الواعدة من الوجود وزج بالعديد من النشطاء بالسجون وبدأ النظام بتشديد قبضته البوليسية مجدداً واسدل بذلك الستار على "ربيع دمشق" القصير الى الأبد.حين تمكنت من ان التقي ببعض ممن نجوا، ولو مؤقتاً، من الحملة القمعية مثل "رضوان زيادة" و"اكرم البني" سمعت رواياتهم التي كان خلاصتها ان ما جرى من نشاطات للمعارضة خلال الفترة تلك هو مجرد تقديم تمنيات ورجاءات للسلطة في سبيل القيام ببعض الاصلاحات اللبرالية ولم ترتقْ الى أي محاولة لاسقاطها، او حتى تغييرها.في السنوات التالية سيأبى "بشار الأسد" الاصغاء لنداءات الاصلاح في الداخل وقبول الايدي الممدوة لاعادة تأهيله من الخارج وسيظهر الوجه الصواني القاسي للنظام فيقوم بارسال العشرات من النشطاء ودعاة الاصلاح الى السجون وسيضرب حظراً على اخبارهم.وسيقوم نظام بشار بكل شراسة وقوة بمحاولة تقويض التجربة العراقية الوليدة بعد سقوط "صدام حسين" في محاولة اعادة بناء الدولة العراقية المدمرة بعد الاحتلال على اسس التعددية الديمقراطية والمواطنة لخشيته من ان يكون العراق قوة مثال يقتدى بها من السوريين.خلال عدة زيارات قمت بها الى سوريا خلال تلك السنوات كنت التقي بممثلي نظام "صدام حسين" الذين كانوا يقيمون في "الشام" ويديرون من هناك عمليات المقاومة للنظام العراقي الجديد بدعم من أجهزة الأمن والمخابرات في سوريا.وبتشجيع ورعاية من النظام كانت الجماعات الإسلامية المتشددة، ومن بينها "القاعدة"، قد بدأت تتخذ من سوريا قواعد للتجمع والتدريب والاستعداد

اللوجستي ومعبراً لارسال الإرهابيين الى العراق.مرات عديدة زرت مساجد في "دمشق" وفي "حلب" و"حمص" و"حماه" كانت مراكز لايواء وتجنيد "الجهاديين" وارسالهم للعراق تحت اشراف الأجهزة الأمنية السورية.سيعود الكثيرون منهم من العراق بعد ذلك وهم مشبعون بعقيدة الجهاد وسيكونون الاحتياطي الجهادي لأي طارئ ليس للتنظيمات المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش"، بل كذلك لنظام بشار الذي سيلعب معهم لعبة الجزرة والعصا.بعد اندلاع الثورة سيجد النظام في هؤلاء المتشددين كنزاً ثميناً حين يطلق سراح من اعتقل منهم ويشجع آخرين على تشكل تنظيمات متشددة تعمل مع الجماعات المسلحة في سياق نفس أهدافه في شيطنة الثورة وتحويلها الى واجهة للنشاطات الإرهابية.

قامت استراتجية النظام منذ البدء على دفع الثورة الى التخلي عن الطريق السلمي واللجوء الى السلاح لأنه كان يراهن على ضعف امكانيات الثوار والخلل الكبير في موازين القوى مع نظامه.كان "بشار الأسد" يخطط لدفع العناصر المتباينة في اديولوجيتها وتوجهاتها ودوافعها كي تتوحد كلها ضده لانه كان يدرك ان الاتجاهات اللبرالية والوطنية هي الأضعف وانها ستقع لامحالة تحت رحمة التيارات الإسلامية الأقوى والأكثر شعبية والاكثر تنظيماً مما سيسهل بدمغها بالتالي بالتشدد والارهاب.كانت مراهنته على ان دفع الإسلاميين للواجهة في قيادة الحراكات التي تشهدها المدن السورية ستقود أولاً الى تخلي العالم عن تأييد الثورة خشية من انتشار الارهاب، كما سيؤدي ثانياً الى استقطابات داخلية وتعميق الخنادق الطائفية وسيعزز من مخاوف العلويين وبقية الأقليات من احتمالات انتصار المتشددين في سوريا.على

الأرض كان القتل العشوائي للمحتجين باستخدام مختلف أنواع الأسلحة القتالية هو الأسلوب الذي استخدمه منذ البداية في حين كانت عمليات الاعتقال والاخفاء القسري والتعذيب تجري بين المطلوبين والمشكوك بولائهم في محاولات مبكرة لضرب الثورة وسحقها.ومع استمرار المقاومة لجأ نظام الأسد الى أشد تكتيكات القتال عنفاً وضراوةً كالابادة الجماعية، كما استخدم أسلحة محرمة، كالأسلحة الكيمياوية، وعمد الى تدمير المدن بالبراميل المتفجرة في استراتيجية الأرض المحروقة لدفع السكان للاستسلام أو الرحيل.نتج عن كل ذلك فرار الملايين من السوريين من مدنهم للبحث عن ملاجئ لهم في مناطق اصبحت خارج سيطرة النظام، أو في دول الجوار وفي المنافي البعيدة في اوربا واستراليا وامريكا في حين اتخذ النظام اجراءات للاستيلاء على ممتلكاتهم وحرمانهم من جوازات السفر او الأوراق الثبوتية.جرى كل ذلك بشكل منظم بهدف تدمير هياكل الدولة السورية وتفكيك النسيج الاجتماعي فيها من اجل حماية نظامه اولاً وكراعي للطائفة التي يمثلها ثانياً.ومن خلال التخندق الطائفي سَيُخرجُ الأسد اسؤ ما في التاريخ السوري من ضغائن عنصرية ومذهبية ودينية وجعلها وقوداً لحرب ستولد حروباً اخرى.

مع انتقال المواجهات الى حرب أهلية وسقوط مدن ومناطق سورية كثيرة تحت سيطرة منظمات مثل "النصرة" و"داعش"، أو التنظيمات الكردية في الشمال السوري التي سيطرت على مساحات شاسعة من شمال شرقي سوريا وفشل قوات النظام من اعادة سيطرتها سوريا استدعى الأسد نفسه التدخل الخارجي بغية حماية نظامه من السقوط.بدأ الأسد اولاً بايران التي كان قد وقع معها سلسلة من الاتفاقات العسكرية خلال السنوات الفائتة ثم

بـ"حزب الله اللبناني" وبعد ذلك بمليشيات شيعية من العراق وافغانستان قاتلت جميعها بشراسة وعلى جبهات متعددة لحماية النظام.وفي تحرك سيكون متغيراً جيبولتيكيا في المنطقة سيدعو الأسد روسيا الى ارسال قوات وبناء قواعد والاشتراك الفعلي في القتال ضد المعارضة السورية.كان الهدف من ذلك أيضاً هو خلط الأوراق في المنطقة ومحاولة اعادة صقل وجلاء نظرية الصراع على سوريا و طرحها من جديد بنسخة مغايرة ملائمة لتطورات المرحلة.وحين توالت التدخلات العسكرية الأجنبية بدخول القوات التركية والأمريكية الاراضي السورية، ومنحهم مظلات الحماية لبعض جماعات المعارضة اصبحت سوريا ملعباً لصراعات وتنافس جيوسياسي اقليمي ودولي شرس سوف ينقل الصراع على سوريا الى حقيقة وواقع على الارض سيكون من الصعب على الدولة السورية تفادي تبعاته في المستقبل.

واذا كانت النتائج السياسية والدمار المادي الناتجة عن سياسات نظام الأسد الذي سعى لتحويل الثورة السلمية الى حرب أهلية مهولة فلربما لم تكن أثار تلك الحرب على الاقتصاد السوري أقل كارثية.فقد الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات من صراع مستمر ومعارك طاحنة على كامل مساحة سوريا ما قدر بثلثي طاقاته موزعة على القطاعات المختلفة للاقتصاد.ووفق تقديرات "البنك الدولي" عام 2017 فان الخسائر في الناتج القومي الاجمالي بلغت نحو 226 بليون دولار خلال ستة أعوام وهو ما يعادل أربعة اضعاف الناتج الاجمالي في عام 2010 مما يعني اسستمرار مضاعفتها خلال السنوات القادمة ما دامت الأزمة مستمرة.وبفعل تبعات الحرب والعقوبات التي فرضت على النظام أضحى غالبية السوريين تحت خط الفقر لأسباب تتعلق

بتوقف عجلة الانتاج وتنامي البطالة وزيادة التضخم بصورة فلكية لنحو 600 بالمائة بسبب انهيارسعر صرف الليرة نتيجة العقوبات وخواء الخزينة من العملات الصعبة.ستترك كل هذه الإنهيارات تبعات لايمكن تصورها على الاقتصاد وعلى حياة السوريين لسنوات، بل عقود طويلة خاصة مع الخسائر الناتجة عن الدمارالذي خلافته الحرب والتي بلغت حسب "اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للامم المتحدة" (اسيكوا) عام 2017 حوالي 120 مليار دولاراً أضافةً الى التكلفة الباهظة المتوقعة لاعادة الاعمار.

وحتى بعد إعادة النظام السيطرة على مناطق واسعة في سوريا بفضل العون الذي تلقاه من الروس والايرانيين والشيعة العراقيين واللبنانيين، فقد ظلت المخاوف كبيرة من عدم قدرة النظام على اعادة فرض سيطرته على سوريا، أو عودة سوريا الى كما كانت عليه قبل 2011.ان أي تقييم واقعي لمستقبل سوريا على أساس اعادة بناء الدولة فيها سيتطلب تناول الجوانب السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب تناول الفرص المتوفرة لتثبيت الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية واعادة بناء الاقتصاد واعادة التعمير.غير ان الأهم من ذلك هو عملية بناء الثقة، وخاصة بين الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية المختلفة والتي انهارت تماماً مع مجريات الحرب الأهلية، سواء بينها وبين النظام، او بينها وبين بعضها الآخر.اضافةً الى الخراب المادي والبشري الذي انتجته الحرب الأهلية هناك مأساة نزوح وفرار الملايين من السوريين والذين سيتطلب عودتهم ليس فقط تعويضهم عن منازلهم ومدنهم وممتلكاتهم، بل وأيضاً مداواة جروحهم واعادة احتضانهم كمواطنين، وليس التعامل معهم كخونة كما يدعي النظام.سيترتب على النظام

التخلي عن سياسة هيمنة الطائفة العلوية على السلطة ونبذ سياسات الاقصاء والتهميش للسنة العرب ومنحهم مكانتهم كالمكون الإثني الأكبر في البلاد.كما سيكون من الصعب اعادة اكراد سوريا الى اوضاعهم السابقة كأقلية منبوذة بعد ان حققوا خلال السنين استقلالاً ذاتياً وشعروا بالحرية والكرامة التي افتقدوها خلال حكم عائلة الأسد ونظام البعث.ولن تستطيع سوريا ان تعيش بسلام وأمن من دون عقد اجتماعي وسياسي جديد يحفظ لجميع السوريين من كل الإثنيات الأخرى نصيبهم من المواطنة ومن السلطة والثروة وتطمأنهم على مستقبلهم ضمن معادلة جديدة لا يشعرون بعدها بالخوف والقلق واليأس الذي عاشوا فيه خلال الفترات الماضية.

لكن بعد عشر سنوات من الدمار الذي تعرضت له سوريا لم يبد نظام الأسد أي ندم أو أية دلائل على الاستعداد لدفع حساب ما الحقه بسوريا وبالسوريين، ولم يظهر أية مؤشرات على امكانية تحقيق التغيير المطلوب، وانما أصر على اتباع نفس أساليبه القديمة في المماطلة والتسويف، وتعويله على استنزاف المعارضة بكل أطيافها في مفاوضات واجتماعات لاجدوى منها.كما عاد يحاول بيع الأوهام عن نظامه العلماني الذي يقف بوجه التطرف والارهاب وبدأ يلعب ألعابه القديمة في وضع سوريا في بؤرة الصراع الاقليمي والدولي بهدف الافلات من دفع الأثمان المطلوبة.وفي مسعى استمرار العروض الهزلية لاثبات شعبيته التي يقدمها سينظم بشار اقتراعاً عاما لاعادة انتخابه في ايار (مايو) 2021 وسيفوز به بنسبة 95.1 بالمائة ضد اثنين من الكومبارس في ظل وجود ملايين من السوريين في اللجوء أو النزوح خارج مدنهم أو يعيشون في ثلث الأراضي السورية التي لاتقع تحت سيطرة

نظامه.ان مثل هذه النتيجة لا بد تكون كوميدية حتى لأولئك السوريين الذين أُجبروا مرة اخرى على الوقوف أمام الكاميرات عند مكاتب الاقتراع وهم يدلون باصواتهم وسط الاهازيج والهتافات للأسد.ستكشف مهزلة الانتخابات للسوريين عن الاصرار العنيد لبشار بالاستمرار في ذات النهج المزدوج من القمع المحض والخداع البواح الذي قاد به النظام سوريا خلال خمسة عقود.سيرفع "حزب البعث" وانصار النظام شعار "معاً منعمرها" في حملة دعم بشار للانتخابات، أي سنعيد بنائها سوية، لكن كل مشاهد الخراب الممتدة من شمال سوريا حتى جنوبها ستشير الى ان هناك عوامل موضوعية ستجعل من الصعوبة أمام الأسد ضمان مستقبل نظامه، ومن بينها الهشاشة التي وصلت اليها الدولة السورية، أو ما تبقى منها، والتعقديات التي اصبحت تنطوي عليها الأزمة السورية، وتناقضات الحلول التي طرحت بشأنها خلال السنوات الماضية، والتدخلات الخارجية، وهي كلها دلائل ستمنع السوريين من السقوط في قاع اليأس أمام تبجحات النظام وستظل تعني الا حل في سوريا اذا ما اريد لها ان تنهض من جديد سوى العودة الى جذر المشكلة التي واجهت سوريا منذ الاستقلال، الا وهو الفشل في بناء سوريا كدولة مدنية ديمقراطية لكل مواطنيها، وهي المهمة/التحدي التي ستظل تواجه السوريين حتى تتحقق.

البحرين

منذ اللحظات الأولى لانطلاق الربيع العربي سادت قناعة بان الثورات ستصيب الجمهوريات العربية فقط وأن الملكيات ستبقى محصنة ضد الفايروس الثوري، ولن يصيبها من أعراضه شيء وذلك استناداً الى تحليل متفائل كان سائداً بان الملكيات العربية بطبيعتها أكثر استقراراً ورسوخاً من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانها لا تعاني من صراعات على السلطة مثلما تعاني منها الأنظمة الجمهورية.لم يكن هذا التحليل صائباً بالمرة، أولاً لأن الثورة بما هي تعبير مدوٍ عن الرفض للظلم وعدم المساواة والانتهاكات للحقوق والكرامة والرغبة بالتغيير فهي لن تميز على أساس طبيعة النظام السياسي وممارساته، وثانياً لأن بوادر حراكات شعبية بدأت يومها أيضاً في العديد من الدول العربية الملكية، ولكن جرى التعامل معها، كل بطريقته، قبل ان تتطور وتستفحل الى ثورة شعبية.لكن من بين ثمانية دول عربية تحكمها أسر ملكية تميزت البحرين بأنها انضمت الى الربيع العربي بوقت مبكر، كما تميزت ايضاً ببعدين آخرين؛ أولهما المشكلة الطائفية التي ستكون عاملاً مباشراً للثورة، والثاني هو الاستعداد الذي تبديه الأنظمة العربية في التضامن في ما بينها لتشكيل قوى ثورة مضادة (قومية) تأحذ على عاتقها وئد الثورة حين تعجز القدرات المحلية ان تفعل ذلك.

في يوم 14 شباط (فبراير) 2011 وبينما كانت أنظارُنا في صالة التحرير في وكالة الأنباء التي أعمل بها تتركز على ما يحصل في مصر

بعد ثلاثة أيام من تنحي مبارك عن منصبه مثلما كنا نتابع ما يجري في تونس من محاولات للسيطرة على الأوضاع ونرنوا كذلك الى ليبيا واليمن اللتين بدتا في طريقيهما للانضمام للربيع العربي، فوجئنا بأن مظاهرات كبيرة كانت قد أنطلقت في البحرين، تلك الجزيرة الصغيرة على الساحل الغربي للخليج العربي التي يسكنها نحو 1,25 مليون شخص، نصفهم تقريباً من المواطنين والتي كانت قد تحولت منذ ثمانية أعوام من امارة الى مملكة.في اليوم الذي سقط فيه مبارك خرج بضعة عشرات من البحرينيين في تجمعات تحتفل بنهاية حكم الرئيس المصري، الصديق الحنون لملك البحرين "خليفة بن عيسى آل خليفة".كانت تلك بالنسبة لي الاشارة التي كنت انتظرها عن ما الذي سيحدث في تلك الدولة الخليجية التي كانت تشهد دائماً مظاهرات واعتصامات لمعارضين من الأغلبية الشيعية ضد النظام الذي تقوده أقلية سنية.كانت الدعوات ليوم غضب بحريني قد بدأت تنطلق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتأكيد مدفوعة بالتجربة المصرية والتونسية، لكن من غير ان يكون هناك ما يشير الى تنظيم مسبق.كانت تجربتنا في التغطية الصحفية لأخبار البحرين مقيدة حيث نعتمد على صُحفية محلية تقوم بارسال ما بوسعها من الأخبار بعد ان تخضعها لرقابة ذاتية مشددة تفادياً لازعاج السلطات التي اعتادت ان تبقي الصحفيين العاملين في الاعلام الأجنبي تحت بصرها وسمعها.حين بدأت الأخبار تتوالى عن قيام مظاهرات في عدة مناطق من البحرين كان علينا ان نلجأ الى منصات التواصل على الانترنيت والتلفون المحمول، مثلما فعلنا في أماكن اخرى كي نتحرى عن الأخبار بشأن

الإحتجاجات التي سرعان ما اتسعت وخرجت من نطاق الأحياء الصغيرة الى محيط "دوار اللؤلوة"، وهو أحد الميادين الرئيسية في البحرين العاصمة.

في الأيام التالية ستتسع الاحتجاجات بمشاركة أعداد غفيرة من المتظاهرين الذين يتوافدون كل يوم من القرى والأحياء الشيعية ويسعون الى تحويل "دوار اللؤلوة" الى "ميدان تحرير" آخر، محاكاةٍ لميدان القاهرة الذي كان قد أصبح رمزاً عربياً، بل وعالمياً للثورة.وبسرعة بدأت الانتفاضة تتبلور وتشكل لجاناً للتنسيق وتضع شعاراتها التي تمحورت في البداية حول المطالبات بوضع دستور جديد للبلاد واعلان البحرين مملكة دستورية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والافراج عن مئات المعتقلين الشيعة الذين تحتجزهم سلطات الأمن.كانت تلك المطالب تعكس توق الشيعة الذين دائماً ما عبروا عن تذمرهم وشكواهم من تهميشهم واقصائهم الى تحقيق قدر أكبر من الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية.وكما يجري عادة فقد جوبهت الموجات الأولى للاحتجاجات السلمية بالقوة التي استخدمتها قوات الأمن من خلال لجوئها الى قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين.وكأنه كان يتبع نموذجاً ارشادياً، او "كتالوغا"، شبيهاً بما حمله بن علي وأقرانه، فقد خرج ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" بالجزرة بعد العصى ليعرض تشكيل لجنة مهمتها مناقشة التغييرات والاصلاحات المقترحة.اما رد المتظاهرين فقد تطور الى مطلب اسقاط النظام ورحيل آل خليفة، العائلة الحاكمة، عن السلطة.سيصمد المتظاهرون في الدوار الذي يتوسطه نصب يحمل مجسماً للؤلوة في قمته والذي سيصبح هو أيضاً رمزاً من رموز الربيع العربي، شهراً تخوض فيه قوات الأمن البحرينية معارك

شرسة لاخراجهم من دون نجاح رغم سقوط اعداد كثيرة من الضحايا.في النهاية سيحصل ما خشى منه كثيرون حيث سترسل السعودية والامارات قوات فاق عددها 1500 جندي بمدرعاتهم وأسلحتهم الكثيفة لكي تشن هجوماً شرساً على المحتجين يوم 14 أذار (مارس) 2011 وتقتلعهم من الميدان وتتبع ذلك بهدم نصب اللؤلوة نفسه وتسوية الميدان بالأرض.سيقال ان نحو ستمائة شخص من المتظاهرين سقطوا قتلى اضافة الى أعداد غفيرة من الجرحى ومثلهم من المعتقلين قبل ان يتم اخماد تلك الصفحة من النسخة الخليجية الوحيدة من الثورات العربية.

لا زلت أتذكر في احد الأيام وانا اتابع "قناة الميادين" اللبنانية القريبة من "حزب الله" وهي تنقل مشاهد من "دوار اللؤلوة" ان متظاهرين كانوا يحملون لافتات مكتوبة بالاوردو وبالبنغالي لابد انها أثارت اهتمام كل المشاهدين ودهشتهم قبل ان انتبه الى ترجمة اسفلها تقول "إرحل، يمكن تفهم".كانت لغة الشعار الذي رفع في مظاهرات القرى الشيعية أيضاً ذي دلالة موحية باعتبار انها كانت تشير الى الوجود الباكستاني والبنغلاديشي الكاسح في البحرين والذي يتهم الشيعة النظام بالتخطيط لجلبهم كسياسة ممنهجة لتغيير المعادلة الديموغرافية في البلاد.كنت زرت البحرين مرة واحدة لمدة أيام، كما توقفت بها مرة ثانية اثناء زيارة لي للخليج حيث جال في خاطري منذ بداية الزيارة حتى النهاية تاريخ هذا البلد الذي كنت الم بالكثير من تفاصيله، ربما منذ ان كانت مستوطنة نُسبت الى "الدلمون" أقامها السومريون قدامى العراقيين كمخفر أو موقع بحري متقدم لممالكهم على سواحل الخليج.ورغم ان ذلك كان تاريخاً سحيقاً يعود للألف الثاني قبل الميلاد، الا اني حرصت على زيارة

"متحف البحرين الوطني" كي أشاهد كيف ينظر البحرينيون الى تاريخهم المضطرب وبعيون تلك الجغرافية المعقدة التي جعلت هذه الجزيرة الصغيرة تنحشر بعد آلاف السنين بين قوى اقليمية كبرى، وهي ايران والعراق والسعودية، وفي وسط خليج قلق مزدحم بالمصالح الأجنبية المتنافسة.كان عبء الماضي وثقل الجوار على هذه المملكة الصغيرة واضحان بالنسبة لي في كل مكان يمكن ان تسير فيه بدءاً من اللهجة التي يتكلمها اهل البحرين القريبة الى العراقية وكأنهم استورثوها من أحفاد السومرين، مروراً بالعمالة الاسيوية الوافدة التي تهيمن على كل مفاصل الحياة، وانتهاء بالحضور الايراني الوفير في مجالات عديدة وكأنه تذكار للفترة التي وقعت فيها البحرين تحت الاحتلال الفارسي.اما الوجود السعودي فقد بدا عميقاً بدءاً من العلاقات الخاصة جداً التي تربط النظامين وانتهاءً بذلك الجسر العملاق الذي يربط البحرين بالمملكة والذي يعبر عليه يومياً آلاف السعوديين يقضون بعدها اياماً في البحرين يمرحون ويسرحون في تلك الأندية الليلية والفنادق والبارات التي تديرها عمالة مختصة بالترفيه وقادمة من معظم دول جنوب شرقي أسيا.وبعد ذلك يأتي الوجود الغربي الذي يتمثل بالقواعد البحرية والجوية الأمريكية التي تستضيف "الأسطول الأمريكي الخامس" وخبراء ومستشارين وقوات عاملة من جيوش غربية أخرى، اضافة الى أطقم الشركات والمصارف الدولية التي تنتشر في أنحاء الجزيرة الصغيرة.واذا ما اضفنا الى كل ذلك كيفية استيلاء آل خليفة على حكم البحرين بعد صراعات مع القبائل الأخرى في الساحل الغربي للخليج العربي في القرن الثامن عشر حينها سندرك انه حين يتوفر لأي بلد مثل هذه الخلطة المعقدة من الزمان والمكان فلابد ان يقع ضحية

تقلبات وصراعات تجعل التنبأ بامكانية بنائه كدولة مستقرة دون اجماع شعبي ونظام ديمقراطي عملية غير مأمونة العواقب.

أول ما يفاجئنا في عملية بناء الدولة في البحرين هو تاريخ استقلالها، اذ ان البحرين التي كانت محمية بريطانية طيلة قرن من الزمان تخلت عنها بريطانيا في 15 آب (اغسطس) عام 1971 ضمن برنامج الانسحاب من شرقي السويس، وبالذات من المحميات التي كانت تسيطر عليها في الخليج.لا يقر النظام البحريني بذلك التاريخ رغم انه جاء أيضاً على خلفية استفتاء اجري لاعلان الدولة ويضع بدلاً عنه يوم 16 كانون الاول (ديسمبر) وهو اليوم الذي تولي فيه الشيخ "عيسى آل خليفة" الحكم والذي اصبح يوماً وطنياً للبلاد.لم يمر استقلال البحرين دون منازعات ومشكلات، أولها رفض شاه ايران الاقرار به واعتباره البحرين جزءاً من ايران، وثانيهما تنازع بين المحميات التي كانت بريطانيا تخطط للانسحاب منها مع البحرين بشأن مقترح لانضمامها لتحالف أكبر والذي اعلن عنه فعلاً عند تشكيل "دولة الامارات العربية المتحدة" ورفضت البحرين الانضمام اليه، او الى قطر المجاورة لشكيل دولة من المحميتين.لايمكن ان تكون مثل هذه الولادة لدولةٍ ولادة طبيعية، خاصة اذا ما كان جزءٌ كبيرٌ من سكانها، وهم الشيعة، غير جاهزين يومئذ لان يكونوا ضمن دولة لا تعترف بهم كمواطنين على قدم المساواة مع الاقلية السنية التي تمسك بمفاصل السلطة والدولة.

قدمت البحرين لنا نموذجاً آخر للدولة العربية القلقة بعد الاستقلال، نموذج يختلف بعض الشيء، لكنه حافظ على السمات العامة التي ترسخت لدى شقيقاتها اللواتي سبقناها في التكوين؛ نخبة صغيرة متحالفة مع الخارج،

أو تابعة له، تفرض هيمنتها على ادارة الحكم والثروة دون إحتكام لدستور، أو برلمان، حقيقيان.ساد غياب تام لممارسة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعسف في ممارسة السلطة بواسطة أجهزة أمنية قمعية في حين بقي النظام نخبوياً تقليدياً من أعيان وأسر وأفراد يملكون نفوذاً إجتماعياً، وإقتصادياً رعوياً ملتفاً حول الأسرة الحاكمة ومندمجاً مع منظومة عالمية توفير له الحماية.في عهد الاستقلال احتفظ الأمير، او الملك حمد فيما بعد، مثل ابيه الشيخ عيسى، بسلطة مطلقة فيما ظل عمه الشيخ خليفة يحتل منصب رئيس الوزراء لنصف قرن قبل ان يورث منصبه لولي العهد بعد وفاته، رغم صيحات المعارضة بضرورة تبادل السلطة والكف عن إحتكارها من قبل الأسرة الحاكمة.على الجانب الآخر كانت هناك فئات اجتماعية وجماعات سياسية تبلورت كمعارضة قوية أولاً ضد الاحتلال البريطاني، وثانياً في النضال الحقوقي والسياسي ضد حكم آل خليفة.ويزخر تاريخ المرحلة بأسماء شخصيات وحركات بحرينية خاضت كفاحاً نشطاً من أجل الاستقلال كما يسجل تاريخ البحرين احتجاجات مبكرة من ناشطين يرفعون راية التغيير ومن أجل الحقوق والحريات في اعوام 1954، 1965، 1994،1972، 2002 الا انها جوبهت اما بقمع السلطة وتصفيتها لهم، أو بمحاولات احتوائها او شرائها.وسواء عاد الأمر الى تكتيكات السلطة في التهميش والاقصاء والمناورة، او الى البيئة التي سادت في المنطقة العربية والخليج في عقود السبعينيات والثمانينات والتسعينيات جراء التطورات العديدة والكبيرة التي حصلت فقد تراجع دور المعارضة السياسية البحرينية التقليدية ذات الاتجاهات القومية أو اليسارية أو اللبرالية

الى حد كبير، لكنه سيفسح المجال أمام معارضة من شكل آخر ستظهر لتملأ الفراغ وتكون أشد خطراً على النظام.

تُبرزُ التجربة البحرينية كيف أن الهيمنة السلطوية على المجال العام واخراج الساحة من القوى السياسية المعارضة والفشل في بناء هوية وطنية سيفسح المجال في بلدٍ تترسخ فيه جذور الانتماءات الطائفية والإثنية والقبلية الى ظهور الجماعات الهوياتية وتنامي صراعاتها من أجل تعزيز هذا النوع من الانتماءات الثانوية.كان شيعة البحرين غالباً ما يجدون متنفساً للتعبير عن وجودهم عبر التنظيمات والاديولوجيات المختلفة والتي كانت تستوعب مطالبهم وتطلعاتهم في الحريات والحقوق.لكن ضرب النظام البحريني لتلك التنظيمات ادى الى تحول نوعي وارتداد الشيعة الى التخندق داخل الشرنقة المذهبية والطائفية التي تُسهل احتوائهم وتصبح الحصن الأخير للتعبير عن ذاتهم وعن مواقفهم.في زيارتي للبحرين في أيلول (سبتمبر) عام 2006 جلت في المناطق التي يتمركز فيها الشيعة في العاصمة البحرين وفي "المحرق" وكان الأمر يبدو جلياً ان هذه المناطق الداخلية تعيش اوضاعاً بعيدة الصلة عن تلك السائدة في المركز التجاري، او الاداري للعاصمة، وتلك المناطق التي تستأثر بالأراضي التي تطل على البحر وتمتلكها النخب الحاكمة.كانت المناطق الشيعية التي تقطنها أغلبية السكان أشبه بالغيوتوات المغلقة حيث تفصح عن هويتها بمختلف الاشارات والرموز أبتداء من الحسينيات، أو المساجد الشيعية، أو المحلات والمقاهي التي ترفع صور أئمة الشيعة وعلمائهم ورموزهم السياسية، وهي وسائل أعرف من تجربتي في العالم العربي

انها تعبير رمزي صارخ عن الاحتجاج والرفض الذي يرافق الإحساس بالتهميش والاقصاء الهوياتي.

كانت زيارتي للبحرين بعد نحو خمس سنوات من اقرار "الميثاق الوطني" وهو وثيقة كان الهدف منها بداية عهد جديد مع وصول الملك حمد للسلطة جرى الاستفتاء عليها شعبياً وأُقرت كمبادئ عامة للاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وحددت نظام الحكم بموجبه ان الشعب مصدر السلطات كما أقر بان المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص هي مبادئ يكفلها القانون.كما تم اقرار دستور للبلاد وأُجريت انتخابات برلمانية في تشرين الأول (أكتوبر) 2002.بعد تلك السنوات الخمس كان كل ذلك قد تبخر فقد أُعلنت البحرين مملكة، ومنح الملك صلاحيات مطلقة، وقُيدت الحريات الأساسية في الدستور وأُقيم مجلسان أحدهما منتخب والآخر مُعين يتم التلاعب بتكوينهما بهدف جعلهما مؤسسة تمرير تشريعات يفصلها النظام.كان الاعلام يخضع لسيطرة الدولة ورقابتها وقيودها في حين خضعت التنظيمات السياسية لمختلف انواع الضغوط مما افرغها من مضامينها كمؤسسات مشاركة، بل ظلت المؤسسات الأمنية تلعب الدور الأساسي في ادارة مفاصل الدولة المختلفة بقبضة حديدية وجهاز شرطة سرية كان قد أسسه البريطانيون وأداروه سنيناً طويلة.اثناء زيارتي تفجرت فضيحة أصبحت في ما بعد شهيرة وتتعلق بتقرير أعده مستشار أمني بريطاني من أصل سوداني لدى البلاط كشف فيه عن ممارسات منهجية للقمع ضد الشيعة.كان تقرير" صلاح البندر"، كما عرف لاحقاً، يتضمن شهاداتٍ موثقة عن سؤ المعاملة والقمع وتزوير الانتخابات، ولكن أبرز ما كشف عنه هو الجهود الحثيثة للحكومة لاجراء تغييرات

ديموغرافية هدفها تجنيس أكبر عدد ممكن من الوافدين من السنة من جنسيات مختلفة بهدف زيادة عدد السنة على حساب الأغلبية الشيعية.وكانت أكثر مظاهر التجنيس في الحياة العامة ايلاماً هي ضم الآلاف من الوافدين الى القوات المسلحة وأجهزة الشرطة.كان منظر الرجال ذوي الملامح الباكستانية او البنغلاديشية وهم يرتدون الملابس العسكرية ويحملون الرتب في المطارات أو المكاتب أو الشوارع وهم لا يكادون يتكلمون بالعربية.كان يتم توظيف هؤلاء في مثل هذه المراكز أو الاماكن بعد منحهم الجنسية البحرينية على الرغم من انهم كانوا يظلون مواطنيين دون انتماء حقيقي للوطن الذي احتاجهم فقط ليقوموا بوظيفة شرطي يحرس النظام ضد مواطنيه الاصليين.كانت الأرقام التي كشفت عنها تقارير دولية حينها تشير الى تجنيس ما بين 50 الف الى 100 ألف وافد في حين ذكرت "جمعية الوفاق" البحرينية الشيعية ان عدد من تسميهم بالمجنسيين سياسياً ربما وصل الى 120 الفاً وانها سجلت فارقاً ناتجاً عن ذلك في الكتلة الانتخابية.كان كل هؤلاء المجنسيين من المسلمين السنة، التي كانت أغلبيتهم من العمالة الأسيوية، وبالذات الباكستانية والبنغلاديشية في حين ضمت أيضاً العديدين من أصول عربية كالعراقيين الذين تركوا العراق بعد سقوط نظام حسين.كان من الممكن إعتبار ذلك أمراً عادياً لو لم يجر التجنيس بشكل منهجي للسنة فقط، ولو كان للشيعة نفس الفرص المتاحة في الوظيفة العامة وخاصة في القوات الأمنية.وبموجب غياب مبدأ المساواة في شغل الوظيفة العمومية هذه فقد حرم الشيعة من الحصول الى عدد مناسب من الوظائف الحكومية التي تتناسب مع عددهم السكاني.اذ لم يشغل الشيعة في أغلب الاوقات سوى حوالي 17 بالمائة من

الوظائف العليا في الدولة في حين واجهوا غيابا شبه كامل في الجيش والقوى الأمنية، وهو ما زاد من مشاعر السخط لديهم والذي سرعان ما تحول الى نقمة طائفية.

كانت سياسة التجنيس الممنهج على نطاق واسع من أكثر الاجراءات الخاطئة التي يمكن ان يتخذها أي نظام في دولة تقوم فيها التركيبة الديموغرافية على توازن سكاني هش، الا ان حكام البحرين أصروا عليها بالرغم من المقاومة التي ابداها الشيعة الذين كانوا يدركون مدى خطورتها على مستقبلهم كأغلبية.لكن الانتقادات جاءت أيضاً من جهات اخرى كانت ترى فيها سياسات قصيرة النظر وعشوائية لأسباب اضافية منها صغر مساحة البحرين، وقلة الأراضي المتوفرة للسكن وللأغراض الأخرى وشحة مواردها الطبيعية وضعف اقتصادها الذي بدأ يفقد امكانياته بإنتهاء عصر النفط مما يزيد من الأعباء الاقتصادية والديموغرافية.اصبحت سياسيات التجنيس التي أُعتبرت عشوائية وانتقائية وتجلب فئات غير منتجة ولا تأتي باستثمارات حقيقية موضع انتقادات علنية وتحذيرات من انعكاساتها وآثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية، وخاصة البطالة والاستخدام الجائر لمصادر الثروة الشحيحة.اما على الجانبين السياسي والاجتماعي فقد كان الأمر واضحاً في الشارع الشيعي الذي أصبح يعبر بشتى الطرق عن مخاوفه من ان التجنيس سوف يؤدي بالتالي الى خلق نوعين من المواطنة، والى تمييز يجري ضدهم لا لي شيء سوى لعقيدتهم الدينية.لم يكن النظام يدرك ان قضية التمييز ليست سياسية أو عقائدية، بل هي وجودية لانها تجاوزت موضوع القمع والحرمان والاقصاء الى مسعى لمحق أي امكانية للشيعة في تحقيق مبدء

المساواة على أساس المواطنة عبر الانتخابات وايصال اكبر عدد ممن يمثلونهم للبرلمان والحكومة.

كان هناك بعدٌ آخر للتجنيس اضافة الى اتساع الهوة بين النظام البحريني والاغلبية الشيعية في البلاد وهو البعد الاقليمي الخارجي، وبالذات العلاقة مع الشيعة في المنطقة، وهو بعدٌ كان من المؤكد انه سيفرض نفسه على العلاقة بين البحرين وجيرانها بسبب الحالة الطائفية والاستقطابات التي سيطلقها في المنطقة.جاءت عمليات التجنيس للسنة في البحرين على خلفية الغزو الأمريكي للعراق الذي ادى الى تمكين الشيعة من الحكم بعد سقوط نظام "صدام حسين" السني وبزوغ ظاهرة الإحياء الشيعي في المنطقة والمخاوف التي أطلقها في العالم السني الذي بدأ يتحدث عن هلال شيعي مُتَخيل ، أم حقيقي، ممتد من ايران الى سواحل البحر الأبيض المتوسط.لكن موضوعياً كان التهويل من الخطر الشيعي سلاحاً ذو حدين، فان كان ذلك هو ما يخشاه النظام البحريني حقاً فانه كان ايضاً الزر الذي دق أجراس الخطر من الاستمرار في سياسات التجنيس الطائفية ونبه الى انعكاساتها على عموم المنطقة وزيادة الاستقطاب فيها.وعلى الرغم من ان الثورة ظلت بعيدة عن طرح شعارات طائفية، الا انها زادت من حدة التوتر في المنطقة مما أثار الانتباه الى انها ربما كانت حالة مقصودة من النظام وحلفائه لاضفاء طابع طائفي على الثورة وتحشيد الدول والمجتمعات السنية في المنطقة لمساعدة النظام في البحرين على قمعها وتعزيز جبهة القوى المضادة للثورة عموماً.

وفعلاً، وكما كان الأمر مع باقي بلدان الربيع العربي فقد وقفت قوى الثورات المضادة بقيادة السعودية والامارات بقوة ضد حركة الاحتجاجات في البحرين ووظفت كل امكاناتها السياسية والمخابراتية والمالية والاعلامية في دعم جهود اجهاض الثورة البحرينية، غير انها خطت خطوات أوسع في التدخل العسكري المباشر في ما اعتبرته حماية لحديقتها الخلفية.كان تدخل "قوات درع الجزيرة" المكون اساساً من قوات "الحرس الوطني السعودي" والقوات الاماراتية يبغي تحقيق هدفين، الأول قمع الثورة واجهاضها وحماية نظام أسرة آل خليفة الحليف، والثاني منع انتشار الاحتجاجات الى المنطقة الشرقية في السعودية ذات الأغلبية الشيعية والى الداخل السعودي.لكن كان من الطبيعي ان يكون الاجتياح العسكري وما صاحبه من حملات اعلامية وسياسية تربط الثورة في البحرين بالشيعة عموماً، وبايران خاصة، ان يخلق، من ناحية، مناخاً طائفياً مشحوناً في المنطقة، ومن ناحية ثانية، اجواءً عدائية ضد مطالب الاصلاح والتغيير التي رفعها المتظاهرون، وبالتالي فان التدخل حقق أهدافاً أبعد من تلك التي كان تستهدفها قوى الثورة المضادة في منع امتداد الثورات الى باقي المنطقة، مما ادى الى تعميق الشرخ الطائفي في البحرين وفي عموم الخليج، وهو ما سيخلق بؤرة صراع طويل الأمد.

وتوجهت الأنظار أيضاً الى الولايات المتحدة الأمريكية؛ أولاً بسبب المصالح العسكرية والأمنية والسياسية الهائلة التي تحتفظ بها في البحرين عبر القواعد البحرية والجوية و"الاسطول الخامس" وتواجد نحو 8000 جندي ينتشرون في اراضيها، وثانياً لما سيعكسه موقفها من القمع الذي جوبهت به المظاهرات على مجريات الثورة وعلى مستقبل البحرين.وهنا أيضاً، كما في

بلدان الربيع العربي الأخرى، كان الموقف الامريكي متسقاً مع السياسة التي اتبعتها ادارة اوباما منذ بداية الربيع العربي في ايجاد نقطة توازن بين مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة التي ظلت ترتكز لعقود طويلة على مبدأ تعزيز استقرار الأنظمة الحليفة في المنطقة، وبين التعامل مع تطورات قد تؤدي الى تغييرات جوهرية تهز ذلك الاستقرار.لم تعكس التصريحات العمومية التي اطلقها كبار المسؤولين الامريكيين، وبضمنهم تصريحات اوباما نفسه بشأن الحراك الثوري في البحرين القدر نفسه من الوضوح تجاه الثورات العربية الاخرى التي تضمنت تأييداً للتغيير في تونس ومصر، ولا دعوات للانتقال السلمي للسلطة كما في اليمن وليبيا، ولا التنديد بالقمع كما في سوريا، بل ترحيباً بالخطوات الاصلاحية التي وعدت بها حكومة المنامة ودعوة للحوار بينها وبين قوى المعارضة، وهو ماعكس موقفاً لامبالياً مما تعرض له المتظاهرون من قمع، كما عكس افتقاداً للرؤية الأمريكية الواضحة بشأن الثورة البحرينية.

في البحرين سَيطرحُ الاجتياح العسكري الخليجي من جديد السؤال حول التغيير من الداخل أم التغيير الآتي من الخارج، وهو السجال الذي اطلقه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 واثير مرات عديدة خلال مرحلة الربيع العربي.واجهت المظاهرات في البحرين منذ البداية الاتهامات بانها مؤامرة خارجية مركزها ايران والجماعات الشيعية، خاصة في العراق ولبنان، وليست حراكاً شعبياً نابعاً من الحاجات التي عبر عنها المتظاهرون والذين رفعوا مطالب تتعلق بالاصلاح الديمقراطي، ولم يرفعوا أي شعار أو دعوة ذات طابع ينم عن مصالح ايرانية، او حتى ذات صبغة طائفية.كانت هذه

الاتهامات تحاول تشويه صورة المتظاهرين ونزع الصفة الوطنية عن الحراك ودمغهم بالعمالة والتبعية لايران، وبالتالي تفريغ أهداف الحراك من محتواها كمطلب داخلي وتسهيل عملية ضربه والقضاء عليه.لكن تلك الادعاءات تهاوت سريعاً حين لجأ النظام الى طلب مساعدة حلفائه في مجلس التعاون وفي شراء صمت الولايات المتحدة والدول الاوربية في محاولة ضربه للحراك واطفاء شرارة التغيير وفي الحفاظ على الوضع القائم.كانت الاستعانة بقوات "درع الجزيرة" تعني ان قوى الثورة المضادة هي التي استعانت بالعامل الخارجي لوقف التغيير، وليس العكس، مما يعني قلب المعادلة التي طالما كانت سلاحاً أُستخدم ضد المطالبين بالاصلاح لمجرد بحثهم عن تفهم او تأييد معنوي او تضامن من جهات او منظمات او حتى دول اجنبية.في البحرين قدمت الحكومة مثالاً ساطعاً على ان الأنظمة هي الأكثر استعداداً للاستعانة بالقوى الخارجية لقمع أية احتجاجات تقوم بها شعوبها، أو لمد يد العون لها من أجل البقاء في السلطة، وهو ما سيجري لاحقاً في سوريا وفي اليمن.

وستعكس التجربة البحرينية أيضاً عدم استعداد النظام لتقديم أية تنازلات، أو حتى ابداء الوعود لإجراء اصلاحات دستورية، مثلما حصل في المغرب، وفي الأردن، وهما نظامان ملكيان كانا يواجهان ايضاً مطالبات بالاصلاح عبر حراكات شعبية كبرى كادت ان تتسع وتتطور لو لم يسع النظامان الى احتوائها وسحب البساط من تحت ارجلها.في المغرب سارع "الملك محمد السادس" اثر ظهور بوادر التحركات الى الاعلان في 9 اذار (مارس) 2011 عن خارطة طريق للاصلاح تشمل بعض جوانب المطالبات

بالملكية الدستورية وتوطيد مبدأ الفصل بين السلطات وضمانات في نزاهة الانتخابات.وفي الأردن وتجنباً لتداعيات الربيع العربي سارع "الملك عبد الله الثاني" أيضاً على السير في نهج امتصاص الصدمة فقدم وعوداً بالاصلاحات في مجالات الانتخابات وتعميق الحقوق السياسية مثل حرية الاجتماع وحرية الصحافة وتفعيل دور الأحزاب السياسية وتعزيز استقلال القضاء.اما في البحرين فقد احجم النظام كليا عن تقديم أية تنازلات ذات جدوى أو حتى ابداء الاستعداد للوصول الى حل وسط بشأن المطالب الاساسية المتعلقة بتطوير نظام الحكم وجعله متماشياً مع متطلبات التعددية والتنوع وتأسيس دولة مواطنة يتساوى فيها أطياف المجتمع بالحقوق تحت ظل سلطة الدستور والقانون، لا وفق مشيئة أسرة واحدة ستظل تعاني من تحديات الشرعية ومن مسلتزمات الاصلاح والتجديد والتغيير.مالم يدركه النظام ان مطالبات التحول الجذري واسقاط النظام الملكي كما جرت اثناء الثورة باعلان تكتل "التحالف من أجل الجمهورية" الذي شكلته ثلاث حركات معارضة سيكون خياراً متاحاً امام المعارضة في أي انتفاضة قادمة في المستقبل، اذا ما بقيت الأبواب موصدة امام الاصلاح.

ورغم صغر مساحتها وهامشيتها في المنطقة ستجسد البحرين معضلة الدولة العربية منذ التأسيس والتي تتلخص بكونها لم تسع لتكوين وتنظيم مجتمع حديث، مثلما عملت الدولة الأوربية التي حاول العرب محاكاتها كأرث استعماري، ولكنها كانت مجرد اداة لممارسة السلطة، أو السلطنة، بوسائل حديثة مثل الجهاز الاداري، أو البيروقراطي، والجيش والمؤسسات الأمنية ووسائل الاتصال والاعلام التي تفننت في تشكيلها بالطريقة التي تخدم بها

نزعاتها السلطوية.احتفظ من زياراتي ومن دراستي بذاكرتي بالكثير من الصور عن المملكة العربية السعودية وباقي بلدان الخليج التي لم تكن انظمتها السياسية التقليدية تختلف كثيراً عن تلك التي في البحرين حيث الدولة هي الملك وأسرته الموسعة، وليس الكيان السياسي والقانوني المجرد الموجود والذي تتحدد شروطه بذاته وبمصالح الشعب الذي يخدمه.كان السؤال الذي يواجهني في كل مرة اطأ فيها مدينة خليجية وارى فيها تلك الابراج الشاهقة التي تعلو شوارعها واحيائها التجارية والفنادق الفارهة والمراكز التجارية المهولة الحجم والتي تحتوي كل منتجات الحداثة هو هل تُعبِرُ تلك التطورات العمرانية السريعة وحياة الرفاهية التي توفرها عن دخول هذه المجتمعات الى عصر الدولة الحديثة، ليس فقط بمعنى التنظيم والادارة التي غالباً ما توفرها عناصر وافدة، بل في سلوك هذه الدولة وفي عقلها.كنت انخرط في نقاشات مع بعض افراد النخب الثقافية بشأن مدى تشبع مجتمعاتهم بروح الحداثة وعقلها وأسمع أجوبة عن نجاح تلك المجتمعات في المزج بين الاصالة والتقليد والتراث والمعاصرة وغير تلك من الثنائيات التي اصبح يعيش فيها المجتمع في هذه الدول.لكن ما كان يكشف اكثر عن تلك الازدواجية بين طبيعة الحكم التقليدي والشكل الحداثي الخارجي ان تلك الاحاديث كانت غالباً ما تجري همساً أو بعيداً عن عيون البصاصين والمايكروفونات المخبئة في استراحات خاصة لا يحضرها الا نفرٌ قليل من الرجال، أو في خيام تقام لجلسات سمر ليلية وسط الصحراء وعلى ضوء القمر الساطع.

كانت البحرين بمثابة المختبر الذي جرت فيه تجربة الثورة في دول الخليج والتي تجتمع معها في خصائص عديدة وبالذات في اشكالية التطور

اللامتناسق الذي يجمع بين أنظمة حكم أسرية اوتوقراطية تمارس الرعاية الأبوية والهيمنة على مجمتع بدوي قبلي ذي نزعة محافظة، وبين عملية تطور قائمة على قشور الحداثة المفروضة من الخارج بفعل العولمة وتمظهراتها التجارية والاستثمارية.في هذه المجتمعات حيث تتصارع العصبيات والسلوكيات والعادات والنظم التقليدية مع الحاجة الى الانفتاح على السوق العالمية وعلى مراكز القوى الدولية المتعددة بكل تجلياتها وتأثيراتها الثقافية فان مسألة الثورة تبقى أكثر الحاحاً، مهما تم تأجيلها، لان الأمر يتعلق بالتناقضات الناتجة بين هذه الحالة وبين انعدام الفضاء السياسي والحرمان التام من المشاركة في صنع القرار.ستحاول هذه الدول الالتفاف على مستحقات الاصلاح بطرق شتى اذ بينما تطرح السعودية مثلاً بعض الاجراءات، مثل السماح للمرأة بالسياقة، أو رفع بعض القيود التي تحجر عليها، أو فتح المملكة امام النشاطات الترفيهية كدور السينما واقامة الحفلات الغنائية فان بعضها سيسعى الى اختلاق ازمات اقليمية مثلما حصل في الأزمة الخليجية مع قطر خلال سنوات 2017–2021 او مع الحرب في اليمن والأزمة مع ايران بشأن برنامجها النووي وسياساتها في المنطقة أو في الانخراط في النزاعات الجيبولتكية الدولية مثل التوسع الصيني والروسي والتركي في المنطقة لكي تحاول الهاء شعوبها عن أس المعضلة التي تواجهها وهي مسألة الحكم ومأزق الدولة–الأسرة وليس الدولة–الأمة كما يتطلبها منطق العصر.كما انها بدلاً من اللجوء الى العقلانية والرشد والقيام بالاصلاح والتغيير فانها تنخرط في مغامرات تعتقد انها يمكن ان تنقذها من تلك الاستحقاقات مثلما عملت البحرين والامارات في تطبيعها مع اسرائيل

لاعتقادهما ان اسرائيل هي التي ستحل محل القوة الامريكية والغربية الأفلة في المنطقة والتي بامكانها ان توفر لها مضلة جديدة تحتمي بها من أية رياح للتغيير قد تهب على المنطقة في المستقبل.

(4)

الثورات لا تموت

كان مرور عقد على الربيع العربي مناسبة للاحتفاء بالحدث عند البعض، وربما بلامبالاة من قبل غيرهم، في حين نظر اليها آخرون كذكرى لا تستحق الا الأزدراء وسوى أن يُهيلوا عليها التراب.غير أنها كانت في جميع الأحوال فرصة للتأمل في الثورات العربية والأحداث الدرامية التي تلتها باعتبارها جزءاً من تاريخ دولهم والمنطقة لم تطو صفحاته بعد ومن الممكن ان تفتح أفاقاً نحو التفكير في المستقبل واستخلاص الافكار وابتكار الحلول لقضاياه.ربما لم تتمكن ثورات عام 2011 بعد من ان تصبح تعبيراً عن الوعي الجمعي العربي بتلك اللحظة الباهرة في تاريخ العرب الحديث، ورمزاً للنضال من أجل الكرامة والحرية والمساواة التي رفعت راياتها بسبب ما تعرضت له من حملات الادانة والتشويه، لكنها نجحت مع ذلك بان تؤكد حضورها باعتبارها حدثاً مؤسساً لتطلعات الشعوب العربية ولمستقبلها.تَحدَت الذكرى العاشرة العداوات الايديولجية، والتحيزات السياسية، والكسل الفكري الذي رافق الاحتفال (او عدم الاحتفال) بها، اضافة الى انها رسخت القناعات بضرورة العودة الى مراجعة أحداثها واعادة قرائتها بعيون جديدة، ومن غير تحيزات وأغراض مبيتة، باعتبارها مفتتحاً لعصر يحمل آمالاً وتطلعاتٍ، ينبغي اعادة احيائها من اجل تقصير الطريق نحو نهضة حقيقية للشعوب والدول العربية طال انتظارها.

دار أغلب الكلام عن الثورات في ذكراها العاشرة عن الفشل، وهو أمر لم يكن بوسع حتى أشد المدافعين عن الربيع العربي ان يخوض المعارك العبثية لنفيه، او التقليل من شأنه.كان من البديهي أن توصم الثورات بالاخفاق الذي هو تعريفاً العجز عن تحقيق الاهداف، أو الوعود، أو المقصد من المشروع.لم يكن عيباً الاقرار بذلك العجز اذ ان الدولة الديمقراطية ظلت بعيدة المنال والأنظمة التسلطية بقت متخندقة في مواقعها القديمة والوضع برمته بقي على ما هو عليه متجمداً عند نقطة البداية غير قادر على الدفع نحو الامام.كما أججت الجماعات التي سعت لركوب الموجة الثورية، الصراعات والحروب الأهلية ومنحت بذلك قوى الثورة المضادة المزيد من المبررات والدوافع لوأد أي محاولة لقيام ثورات جديدة.لكن وسط حالة القنوط واليأس، من ناحية، والشماتة والاتهامات، من ناحية ثانية، والتهديدات من ناحية ثالثة، خرج الملايين بعد أقل من عشرة اعوام في عدة بلدان عربية يلبون مجدداً نداء الثورة تأكيداً على تلك النبؤات عن البراكين التي ستنفجر حين يأتي أوانها والتي أصبحت جزءاً من نظرية الثورة.فمنذ وصول الربيع العربي الى محطة استراحته الأخيرة سادت تلك السردية البائسة عن ان رحلته انتهت هناك، وما عاد ممكنا له ان يواصل سيره للوصول الى وجهته النهائية.ما كان يخالف تلك التمنيات والرغبات هو "قانون البراكين" هذا، حيث تُنبئُنا الاشارات الآتية من الاعماق دائماً بان البركان الذي يظل مثل عملاق نائم سينتظر من يوقضه يوماً ثم يغلي ويبدأ بعدها بالانفجار ورمي حمم ناره من جديد.ففي نهاية كانون الأول (ديسمير) 2018 اندلعت شرارة ثورة في السودان، ثم امتد لهيبها الى ثلاثة بلدان أخرى كي تَنطلق ما أصبحت تعرف

بالموجة الثانية من الربيع العربي، وكي تزيل ذلك الوهم بان الثورة تموت حين تتهاوي أمام قوى القهر والظلم ومحاولات التشويه، وحين يواجهُ دُعاتها الاضطهاد والسجون والمنافي والقتل.واذا كانت تلك هي اندفاعة البركان الجديدة فالرسائل التي أرادت ان تبعث بها الموجة الثانية كثيرة، وعلى رأسها ان شعوب المنطقة لاتزال تحتفظ بوهج مشاعرها وتمسكها بالمطالب الاساسية للربيع العربي، وهي الحرية والعدالة والمساواة والحرية والعيش الكريم.كما دلت الموجة الثانية أيضاً على انها ليست معنية فقط باسقاط الأنظمة والحكومات والطبقات السياسية النافذة، وانما باستهداف قواعد اللعبة التي تمرسوا بها والتي سمحت لهم بالالتفاف على الثورات والانتفاضات السابقة واجهاضها.بل ذهبت هذه الموجة أبعد من مطالب تغيير النظام، أو تحقيق شكل ديمقراطي للحكم، الى مطالب تغيير طبيعة النظام وبنيته الاقتصادية والاجتماعية.اما ما ميز هذه الموجة فهي رفعها راية الدفاع عن الهوية الوطنية التي تعرضت للتآكل بسبب سياسات الأنظمة القائمة، وأيضاً لتفادي استغلال الثورة من قبل الجماعات الطائفية والمتطرفة والانتهازية، كما حصل في الربيع العربي الأول.وفي هذا الاطار فقد كانت سمة واضحة في الثورات الجديدة هم تحفظ المنتفظين على تيار الإسلام السياسي او يكون له دور في ركوب الموجة الثورية أو حتى توجيه الكثير من اهداف الحراكات ضد هذا التيار وخاصة ممارساته في السلطة كما في السودان وفي العراق ولبنان.

كان هؤلاء الشباب الذين انخرطوا في الموجة الثورية الثانية قد شاهدوا الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين كما وشاركوا في المحاولات التي وقعت في بلدانهم ولم يكتب لها النجاح، ولربما تعلموا منها

أيضاً بعض الدروس، وعلى رأسها ان الثورة قد تنجح في اسقاط رأس النظام ولكنها لن تنجح في اعادة بناء الدولة وهو الهدف الذي كان من اهدافهم الرئيسية.كانت الثورات الأولى قد خلفت لهم ارثاً كان عليهم ان يتعلموا من ايجابياته ويتفادوا سلبياته.كان عليهم ان يتعلموا فنون ادارة الثورات وتنظيمها والتخطيط لخطواتها ويدركوا كيفية انشاء التنظيمات وبناء التحالفات وصياغة الافكار ووضع الاستراتيحيات ومتابعة تنفيذها.كان عليهم ان يدركوا ان النجاح لن يبقى مكتملاً الا حين يكتمل العمل ويتم الانجاز، والا سيظل تَحفُ به التهديدات والمخاطر.كان عليهم ان يستوعبوا الدرس الأهم وهو ان طريق الثورة طويلٌ ووعرٌ وليس مجرد تظاهرات، أو دعوات لرئيس للاستقالة، أو الفوز في انتخابات واحدة.كان عليهم ان يستخلصوا الدرس من ان الفشل سيعني ملاحقتهم وسجنهم واختفائهم القسري والهروب الى المنافي وحتى قتلهم.وكان عليهم ان يتعلموا عدم القبول بأنصاف الحلول لأنها تعني الاصطفاف مع الأنظمة القديمة في رهانات خاسرة، مثلما تعني الانغماس في الاعيب السياسة وفي الفساد وفي اعادة انتاج سلطة الجور.لن يتضح لنا مالذي تعلموه من كل ذلك الا بعد ان تكتمل الصورة عن مآلات الموجة الثانية وربما الانتقال الى موجات جديدة.

ضمت الموجة الثانية كلا من السودان والجزائر والعراق ولبنان وبقيت عدة دول بعيدة عن تأثيرات الموجتين لأسباب وعوامل متباينة، ولكنها ظلت تعيش قلقاً من هاجس ان تكون ومضات الجمر تختبئ تحت الرماد وتحت ركام عقود طويلة من الاستبداد والركود والفساد.ففي السعودية والكويت والامارات وعمان وقطر التي نجت من الثورات تمكنت الأنظمة من احتواء

وقمع احتجاجات صغيرة انطلقت في بعض جيوب المعارضة التقليدية، كما قامت باحتواء العوامل التي كان يمكن ان تشكل الصاعق الذي يشعل الشرارة من خلال استخدام الجزرة، أو استغلال فوائض الوفرة في سياسات الرشاوي وشراء الولاءات التي اعتادت عليها، أو من خلال استثمار شبكة التحالفات القبلية وتفعيل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في محاولة تجنب الهزات التي كانت تبعث بها براكين الثورات في الجوار.كان العامل الآخر الذي لعبت عليه هذه المجموعة من الدول، وخاصة السعودية والامارات، هو محاولات تصدير مشكلاتها وقلقها من إمكانية الإنفجار الى الخارج، وخاصة من خلال قيادة الثورة المضادة في المنطقة، بهدف عزل وتطويق المد الثوري وكتم انفاسه داخل دول الربيع العربي، او التأمر لتحويله الى صراعات وحروب أهلية.لكن رغم ما بدا على السطح من هدوء ظاهري في دول الخليج خلال العشرية التي تلت الربيع الا ان تحولاتٍ عميقة ظلت تجري داخل مجتمعاتها بدأت تشي بان محاولات فرض الهيمنة وإعادة تشكيل هذه المجتمعات عبر إصلاحات شكلية تتناول المظهر– مثل الانفتاح في المجالات الاجتماعية التقليدية، كالسماح بقيادة السيارة للمرأة، او زيادة جرعات الترفيه– وليس في الجوهر، اي الاصلاح الدستوري الديمقراطي وتعزيز الحريات العامة والمشاركة السياسية، ربما تُؤجلُ، ولكنها لن تُنهي، فرصة انفجار البركان.وحتى المَكْرَمات التي قدمت للشعوب في مستهل الربيع العربي سرعان ما تحولت الى سياسات تقشفية بعد أزمات اقتصادية حادة نتجت عن انخفاض اسعار النفط كما كشفت عن هشاشة الدولة الريعية وعدم قددرتها على مواجهة التحديات المستجدة من دون فتات الفائض الريعي.ولن يكون

امام هذه الأنظمة من خيارات كثيرة للخلاص من أزماتها التي ستلاحقها في المستقبل الا الاصلاح الشامل، وهي عملية اذا ما تلكأت فستنبثق عنها دورة، او دورات جديدة من النزوع الثوري حتى اتمامها.

لم تلتحق الأردن بالثورات العربية رغم انطلاق سلسلة موجات احتجاجية بعد ان أسرع الملك عبد الله الثاني ومن خلال تكتيكات مرحلية باجراء تعديل وزاري وبعض الاصلاحات الدستورية والقانونية في مجال الحريات، ومنح الوعود باصلاحات أخرى اضافة الى تقديم تنازلات في المجال الاقتصادي مثل تخفيض أسعار الوقود وزيادة الدعم وتخفيض الضرائب.وبالتأكيد ان عدم لجوء النظام الى أساليب قمعية حادة، مثلما حصل في باقي دول الربيع، ومن خلال المرونة والمناورة ربما ساعد أيضاً على عدم تصاعد الاحتجاجات، اضافة الى حرص الأطراف الاقليمية والدولية الصديقة للنظام على تقديم المساعدة والاسناد العاجل (قدمت له دول الخليج والسعودية عام 2011 مبلغ 5 مليار دولار وفي عام 2018 نحو 2.8 مليار دولار) له خشية من ان تكون كلفة التطورات في الأردن عالية وتنعكس على الدور الوظيفي الذي يمارسه النظام على مستوى الاقليم.

ورغم ان الملك عبد الله سيقر في تشرين الثاني (نوفبمر) 2019 ان الربيع العربي "قام به شباب عربي يشعر بالاحباط ويبحث عن فرص" الا ان الخطوات التي اتخذها بعد نحو عشر سنين من الثورات العربية لم تكن تبدو علاجاً شافياً للأزمة العميقة التي يعاني منها الأردن حيث سيظل النظام يواجه تحديات كبيرة بسبب الوضع الهش الذي يعاني منه بسبب بنية النظام

القائم على توازنات معقدة عسكرية وأمنية وسياسية وعشائرية وانقسامات بين المكونين الأردني والفلسطيني وعدم قدرة الدولة الأردنية بعد اكثر من ستين عاماً من تأسيسها على بلورة كيان مستقر، وهوية وطنية جامعة، وبناء قاعدة اقتصادية متينة لها توفر لها الموارد التي تحتاجها بعيداً عن المنح والعطايا والمساعدات التي تشكل الشريحة الأكبرمن مصادرالتمويل للحكومة.كل هذه التحديات ستجعل الأردن غير محصن ضد تنامي المعارضة واحتمالات اندلاع المظاهرات وتطورها الى حركة احتجاجية كبرى حين أوانها.كانت مظاهرات 2011 قد منحت الأردنيين الفرصة للتمعن في ما يجري في الدول الجارة لهم وفي التعبير عن احباطاتهم من نظامهم السياسي الذي يفتقد الى الكفاءة ويدير اللعبة بواسطة نخبة تقليدية تتداول وتتوراث السلطة فيه وفق قواعد يضعها العرش الذي يتمتع بصلاحيات غير محدودة في ظل غياب مشاركة حقيقية في المجال العام، سواء من القوى الشعبية، أو من الفعاليات السياسية المؤثرة.

لم تُحقق الاصلاحات الاهداف المرجوة فالبرلمان بقي منبراً للتصديق التلقائي على القرارات والاجراءات التي تقرها الحكومة والتي بقي الملك يتخذ المهمة منها كما ظل دور الأحزاب خارج المعادلة في حين تضاءلت الآمال في التغيير الحقيقي.في انتخابات 2020 شارك نحو 29 بالمائة ممن يحق لهم الاقتراع بالادلاء بأصواتهم، وهو تعبير واضح عن العزوف عن الانتخابات التي شابتها تدخلات واستخدام للنفوذ الحكومي والسياسي والقبلي.وبالرغم من ان الصورة التي ستطغى على الأردن انه واحة استقرار وسط فوضى المنطقة، الا ان كل متابع حصيف كان بأمكانه ان يرى ما

يجري هناك ويتوجس من حالة الغضب المتنامية التي قد تؤدي الى الانفجار.وخلال السنوات العشر التالية سيشهد الأردن بين الحين والآخر موجات احتجاجية، بعضها يتعلق بمطالب اقتصادية ومعاشية تتعلق بزيادة البطالة والاجراءات التقشفية المستمرة وزيادة الضرائب وخفض الانفاق لمعالجة مسألة شحة الموارد، في حين كانت مطالب أخرى تتعلق بالاصلاحات السياسية والحريات ورفض محاولة الأجهزة الامنية التحكم بعمل النقابات والجمعيات الأهلية، وكذلك حملات الاعتقالات والاحتجازات ومداهمة المنازل وفرض وقوانين على مراقبة الانترنيت أكثر صرامة.وفي ربيع 2021 ستندلع أزمة داخل العائلة المالكة بين الملك عبد الله وبين أخيه غير الشقيق الأمير حمزة على خلفية اتهامات من البلاط والحكومة للأمير حمزة بالعمل مع عدد من الشخصيات السياسية التي ترتبط بالخارج على التأليب على الملك ومحاولات تشجيع المعارضة الشعبية والعشائرية ضد النظام.جاءت الأزمة على خلفية تنامي معارضة شبه سرية للنظام بعضها في الداخل، وبعضها الآخر في الخارج، بدت وكأنها تحظى بتأييد من قبل قوى اقليمية ودولية ماعادت على وفاق مع الأردن بسبب التغييرات التي حصلت في الوضع الاقليمي اثر تطبيع عدد من الدول العربية وانشاء علاقات مع اسرائيل التي اعتبرها الأردن تهديداً لمصالحه في القدس الشرقية ولمخاوفه ايضاً من ان تشجع على تصفية القضية الفلسطينية على حسابه.

كادت أزمة الاتهامات التي وجهت للأمير حمزة، الذي شغل منصب ولي العهد قبل ان يقيله الملك ويعين ابنه الحسين بن عبد الله، مكانه ان تؤدي الى إنشقاقٍ خطيرٍ في النظام قبل ان يتم تفادي ذلك، ربما مؤقتاً، الا

انها أثبتت هشاشة النظام السياسي بأكمله والذي وصلت هذه المرة الى مؤسسة العرش ذاتها.في الأسابيع اللاحقة سَيُسجلُ الشارع الأردني تململاً ينتقل الى الأوساط العشائرية التي كانت دائماً الظهير القوى للأسرة الحاكمة وللملك.على ضوء ذلك سيقدم الملك على خطوة تكشف عن مدى شعور النظام بالفجوة التي تفصل بينه وبين الواقع الذي يعيش فيه الأردنيون والمخاوف من اتساعها فيأمر بتشكيل لجنة ملكية تكون مهمتها "وضع مشروع قانون جديد للأحزاب السياسة والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقانونين وآليات العمل النيابي."سيعين الملك سمير الرفاعي الذي شغل منصب رئيس الوزراء خلال حراك عام 2011 رئيساً لهذه اللجنة، وهي مبادرة كانت كفيلة لوحدها كي تدفع الكثيرين للمسارعة بالتشكيك بالخطوة الملكية التي اعتبروها محاولة جديدة يائسة لامتصاص النقمة والمعارضة المتزايدة ضد النظام ومسعى غير جدي للاصلاح وهو ما ستأكده مقترحات اللجنة والالتفاف عليها الذي تمثل بمقترح التعديل الدستوري لانشاء مجلس امن قومي يوجهه الملك ويمتلك صلاحيات تفوق ما لدى الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى.ومع ذلك سيظل النظام يشعر بوطئة الازمات التي تعصف بالاردن واستمرار حالة القلق لديه من احتمالات تطور المعارضة الى حراك أوسع، خاصة في ظروف أزمة اقتصادية خانقة، وتطورات غير ملائمة للأردن على صعيدي الوضع الفلسطيني والتناقص الذي بدأ يشهده دوره الاقليمي.

ويقدم المغرب تجربةً مماثلة في المحاولاتِ الثورية التي توقفت من حيث بدأت اذ انطلقت مظاهرات في 20 شباط (فبراير) 2011 في عموم

المغرب استجابة لنداءاتٍ من أحزابٍ ومنظماتٍ حقوقية ومن نشطاء على مواقع الشبكات الاجتماعية كانت قد بدأت قبل أيام من ذلك اثر تفاعل المغاربة مع ثورات تونس ومصر وبعد ذلك ليبيا.في الرباط وفي باقي المدن المغربية توافد عشرات الآلاف من المحتجين خلال ذلك اليوم والأيام التالية وهو يرددون شعارات ضد الفساد وقمع الأجهزة الأمنية وسؤ الأوضاع المعاشية ومطالبين باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.وكما يحصل دائماً في كل مكان سرعان ما تطورت الشعارات السياسية الى مطالبات أكثر حدة شملت اقامة نظام ملكي برلماني ووضع دستور ديمقراطي جديد وحل البرلمان واقالة الحكومة.ومع تطور المظاهرات الى أعمال عنف ومصادمات مع قوات الأمن ادرك الملك محمد السادس صعوبة، أو حتى استحالة، كبح جماح الاحتجاجات باستعمال القوة المفرطة، وان عرشه سيكون مهدداً اذا لم يسارع الى احتواء المظاهرات بتقديم بعض التنازلات فاعلن بعد أيام عن تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وخاصة بعض المواد المتعلقة بتعزيز فصل السلطات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.سينجح الملك من خلال الشروع بالعمل ببعض تلك الاصلاحات، مثل الاستفتاء على التعديلات الدستورية وإجراء انتخابات برلمانية بمشاركة حزبية واسعة من امتصاص زخم الاحتجاجات والبدء بمسار سياسي جديد.

سيخضع هذا المسار خلال السنين القادمة للاختبار منذ ان تم تولي "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي رئاسة اول حكومة ائتلافية بعد فوزه باعلى المقاعد في الانتخابات وسيتضح انها تجربة ربما تمكنت من تحقيق بعض

الاستقرار السياسي وتمكين الاحزاب المغربية من اختبار شعبيتها وقدراتها وبرامجها واستعدادها على العمل في اطار تعددي، لكنها لم تنجح في إرساء نظام ديمقراطي مستقر وفاعل يتيح للحكومة المنتخبة والتي سيتشكلها الحزب أو الأحزاب الفائزة ممارسة كامل السلطة ويتيح للبرلمان الحق الكامل في التشريع والمراقبة والمحاسبة.ما حصل هو تضارب في الصلاحيات بين العرش والبرلمان والحكومة حيث بقي الملك "أميراً للمؤمنين" بنص الدستور الجديد وهو موقع يتيح له مركز رمزي ومعنوي وسياسي يسمح له ان يمارس من خلاله ومن خلال تقاسم وظيفي مع الحكومة والبرلمان السيطرة على الوزارت السيادية وتوجيه أعمالها مما يحرم الحكومة المنتخبة من الشعب من ممارسة هذا الدور كما ينتقص من سيادة البرلمان وصلاحياته.هذا التوزيع في المسؤوليات والصلاحيات لم يتح للحكومتين اللتان شكلهما "حزب العدالة والتنمية" من ممارسة مسؤليته استجابة لإرادة الناخب، بل جعل السلطتين تقعان تحت تأثيرات العلاقة اللامتوازنة مع الملك.سوف تدل التجربة المغربية أيضاً على تعثر قيام تحالفات بين الاحزاب لتشكيل حكومات أو تمرير القوانين بسبب عدم قدرتها على العمل الائتلافي والتوصل الى حلول وسط وتفاهمات مما افشل مهاماتها في مواجهة الأزمات العديدة التي كانت تواجهها البلاد، وخاصة الاوضاع الاقتصادية الصعبة والأزمة المالية التي ادت الى تخلي الحكومة عن سياسة ضبط الأسعار ودعم السلع الأساسية، اضافةً الى تفشي الفساد والانحرافات الجسيمة في أجهزة الدولة.

وعلى الرغم من أن أسباب انسداد أفاق التغيير التي بشرت بها الاصلاحات الملكية يمكن ان تُعزى الى عدم اكتمال العملية الانتقالية، بسبب

القيود التي وضعها الملك عليها منذ البداية، الا ان ممارسات الأحزاب والحكومات والبرلمانات التي أُنتخبت السلطة بمنطق الدولة، وليس الثورة، وتماهيها مع الاكراهات والضغوط التي مورست عليها، ساهمت الى حد كبير في تعثر حركة الاصلاح.لم تبذل أطراف الحكم الجديد اي مجهود لتطوير الاصلاحات ودفعها الى أمام تمسكاً بأهداف احتجاجات عام 2011 وما تلاها والتزاماً بمسؤلياتها في تطوير النظام السياسي.سيؤدي ذلك الى احباطاتٍ ويأس، خاصة معا استمرار المشكلات الاقتصادية وانعكاساتها المباشرة على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والعمل والسكن، اضافةً طبعاً لاستمرار الأجهزة الأمنية التحكم بالمجال العام وكبح الحريات واخراس الأصوات المنتقدة.وكما توضح بيانات واحصائيات منشورة عديدة ان تلك الاختناقات ستؤدي الى زيادة الطلب على الهجرة وبالذات السرية الى اوربا عبر البحر من قبل الشباب المغاربة الذين لايجدون فرصاً للعمل أو للتعبير عن أفكارهم.ستقول أطراف في المعارضة مثل "الجبهة الاجتماعية المغربية"، وهي ائتلاف تأسس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 من نحو ثلاثين تنظيماً مدنيا وحقوقياً، ونقابياً، وسياسياً، ان الشروط التي أدت إلى اطلاق حركة الاحتجاجات عام 2011 "لا تزال قائمة اليوم" محذرة من امكانية اندلاعها مجدداً، وذلك بسبب "انسداد الأفق أمام سبل الاصلاح".وبالفعل ستستمر عمليات الاحتجاج ضد مختلف سياسات الحكومات الجديدة، وخاصة تلك التي زادت من معاناة المغاربة وستشهد منطقة الريف واحدة من اكبر الاحتجاجات في تاريخها في عامي 2016

و2017 وشارك فيها الآلاف ضد تنامي الفساد والبطالة وتهميش منطقة الشمال المغربي.

وكما في الممالك العربية التي ستلجأ الى جرعات التخدير واستبدلال الاصلاح السياسي بحفلات الترفيه المملة والبذخ غير العادي في مشاريع وهمية، او كما في الأردن حيث ستستمر محاولات ترقيع النظام باصلاحات شكلية وهشة، فان النظام المغربي سيظل يمارس انواع العبث والتلاعب والتسويف بغية تجاوز الاستحقاقات المطلوبة واستمرار النهج التسلطي، وهي محاولات ستطيل من حالة الجمود السياسي وابقاء البلاد في أزمة دائمة، في حين انها بالتأكيد لن تمنح النظام الحصانة من حدوث الموجة الثورية القادمة متى حان موعدها.صحيح ان التجربة المغربية انطوت على اعتدال مارسه حزب العدالة والتنمية الاسلامي الذي نجح في الفوز بجولتين من الانتخابات وبتشكيل الحكومة انقذ المغرب من الوقوع في براثن استقطابات مجتمعية وسياسية حادة لكن استمرار "المخزن" بادارة الفضاء العام ادى الى العودة الى التجربة السابقة في انتخابات عام 2021 التي يكون فيها الحزب المدعوم منه في السلطة.ان مثل هذه التجارب محكوم عليها ان تتوقف في منتصف الطريق لانها تفتقد لارادة استكمال الاصلاح والتغيير المستمر كما انها تعجز عن اللحاق بواقع متسارع تعكسه حركة العالم من حولها والازدياد السكاني وتنامي الحاجة لتلبية متطلبات القادمين الجدد الى الحياة من خدمات وفرص عمل ولقمة عيش وحريات ومساواة وعدالة أصبح من غير المنطقي وغير الواقعي تجاوزها في عالم الفضاءات المفتوحة والاتصالات الحرة.

لهذا كله فقد كانت الدول العربية التي تخلفت عن ربيع عام 2011 على موعد مع موجته الثانية والتي جاءت بعد ثمانية أعوام مصداقاً على ان الثورات قد تنطفأ جذوتها هنا أو هناك، الا انها لا تموت وكذلك على حتمية الثورات في دول ومجتمعات ظلت راكدة سنين طويلة ورفضت حتى ان تعي دروساً من تجارب بلدان ربيع 2011.كانت الدول الاربع التي اندلعت شرارة الثورة فيها نهاية عام 2018 و2019 وهي السودان والجزائر والعراق ولبنان تخطت الموجة الاولى لاسباب انها لم تكن متهيئة يومها بعد للثورة بسبب عدم جاهزية اللحظة التاريخية في هذه البلدان لاشعال فتيل الثورة.جاءت الثورة في هذه البلدان متأخرة ثماني سنوات لكنها رغم اختلاف الزمان والظروف اتخذت بعض ملامح الربيع العربي مثلما تشاركت في قواسم مشتركة دافعة وفي مجريات الاحداث وربما ايضا النتائج والمآلات.ما يجمع بين الثورات في الموجتين هو اليأس الذي ساد عند الشعوب من ان تتعلم الانظمة من دروس الربيع العربي وتقوم بما ينبغي من محاولات الاصلاح والتغيير.

السودان

تُجسد قصة الثورة السودانية التي اندلعت في الأيام الأخيرة لعام 2018 الاستنتاج الذي طالما تم التوصل اليه من ان الربيع العربي ليس فصلاً عابراً مر الى غير رجعة، بل هو فصول متتالية ستظل تزور المنطقة حتى اشعار

آخر .لم يشهد السودان ثورة عارمة كتلك التي اندلعت في البلدان الخمسة عام 2011 على الرغم من انطلاق بعض مظاهرات للتضامن مع ثورات تونس ومصر في كانون الثاني (يناير) وبعض الاحتجاجات المطالبة بالاصلاح التي تم قمعها من قبل الإجهزة الأمنية والمخابراتية لنظام "عمر البشير".هناك بطبيعة الحال أسبابٌ أخرى كانت تتعلق بمجريات تطور الثورات في البلدان العربية، خاصة مصر، وانعكاسات ذلك على الوضع السوداني حيث اثبتت التجربة هنا ان الانتقال الثوري هو ليس مجرد عدوى تنتقل، او هو حدث ميكانيكي يترتبط بهزات تحدث في الجوار، وانما هو عملية صيرورة تاريخية داخلية تتفاعل فيها عدة عوامل بشكل بطيء حتى تصل الى درجة الغليان، ومن ثم الانفجار .بمعنى آخر كان السوادنيون يراقبون ما حولهم فيروون ان الثورات قد مكنت الإسلاميين في مصر وتونس كما جعلتهم يصدرون المشهد في اليمن وليبيا وسوريا في حين كانت مهمة اي ثورة بالنسبة اليهم هي التخلص من حكم الإسلاميين الذي يقبعون تحته منذ سنوات طويلة.كان على السودانيين ان ينتظروا استكمال دورة التجربة في باقي الثورات العربية وتوفر الشروط المواتية لثورتهم بعد سبع سنوات اضافية من ارهاصات سياسية واجتماعية واقتصادية كي تبدأ نذر الاعصار الذي سيطيح بالبشير.في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2018 خرجت تظاهرات في بعض المدن السودانية بسبب ارتفاع الأسعار وتردي الأوضاع الاقتصادية عموماً وغلاء المعيشة وتفشي الفساد الحكومي واستمرار الحرب في مناطق عديدة من السودان.وخلال أيام قليلة امتدت شرارة الاحتجاجات الى المدن الرئيسية، ومن ثم الى العاصمة الخرطوم، حيث واجهها النظام برد فعل عنيف استخدمت

فيه القوات الأمنية فيه مُختلف أنواع الأسلحة ، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي مما تسبب في سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين.لم يُظهر البشير خلال أكثر من أربعة أشهر اي إستعداد لتقديم تنازلات للمتظاهرين وبقي مصراً على ان صناديق الانتخابات الرئاسية التي ستجري عام 2022 ستكون حكماً بينه وبين شعبه في حين بقي يستخدم قواته الأمنية والجيش في البطش بالمتحجين الذين ازداد عددهم واشتدت مطالبهم.حين طور المحتجون أهدافهم السياسية بالمطالبة بانهاء حكم البشير عبر شعار صاغوه باللهجة السودانية وهو "تسقط بس"، بما يقابل شعار الشعب يريد اسقاط النظام، الذي أُستخدم خلالَ ثورات الربيع العربي، كانت الثورة السودانية قد قطعت خط الرجعة ولم يصبح أمامها الى إستكمال مسيرتها على الرغم من القوة الباطشة التي إستخدمت في محاولات تفريقهم والتي راح ضحيتها العشرات من المحتجين.

جاء المنعطف الأساسي في مسيرة الثورة حين قررت قيادة الجيش التخلص من البشير يوم 11 نيسان (أبريل) 2019 وتشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسة وزير الدفاع "عوض بن عوف" وحل الحكومة المركزية وحكومات الولايات والمجالس التشريعية المحلية.لم تكن تلك الخطوة مقنعة بالنسبة للمحتجين الذين اصرورا على تنحية "المجلس العسكري الانتقالي" وتشكيل حكومة مدنية تأخذ على عاتقها ادارة مرحلة انتقالية وهو ما نجحوا في تحقيقه بعد أيام قليلة حين تنحى "عوض بن عوف" عن منصبه لصالح ضابط كبيرآخر هو الجنرال "عبد الفتاح البرهان".هذا التطور وضع الثورة أمام مأزق كبير اذ كيف سيتم التوفيق بين مطالب الثورة في تأسيس مجلس انتقالي

مدني، وبين وجود العسكر الذين اظهروا أنفسهم وكأنهم ينحازون للثورة ويطالبون ان يكونوا شركاء فيها.كان ذلك التطور اضافةً الى الهجوم الوحشي الذي شنته "قوات الدعم السريع" على المعتصمين يوم 3 حزيران (يوينو) 2019 هو المنعطف الذي سيحسم مصير الثورة بين ان تقرر بين لا ونعم أو ان تتخذ موقفاً تكتيكياً لتفادي خسارة ما انجزته الثورة.في النهاية بعد مفاوضات ماراثونية وبوساطات اقليمية قادتها اثيوبيا و"الاتحاد الأفريقي" توصل الطرفان الى اتفاق سياسي لتقاسم السلطة خلال مرحلة انتقالية تمتد الى ثلاث سنوات سيكون فيها الجنرالات في مقدمة المشهد كما سيبقون ممسكين بزمام السلطة وخاصة مفاصلها العسكرية والأمنية.بسقوط البشير يكون ثلاثة من ضباط الجيش قد حكموا السودان طيلة 52 عاماً منذ استقلاله في حين لم يتجاوز عمر ثلاث حكومات منتخبة ديموقراطياً الـ10 سنوات وسيكون علينا ان ننتظر لنرى مالذي ستخبأه الأيام القادمة للسودانيين.

كان من سؤ طالع السودان ان يقوم فيه انقلاب عسكري ضد أول حكومة وطنية بالامكان القول انها كانت منتخبة ديمقراطياً برئاسة الزعيم السوداني "اسماعيل الازهري" بعد فترة قصيرة من نيله الاستقلال في 1 كانون الثاني (يناير) 1956.أُحبطت تلك المحاولة، أو فشلت، في مراحلها الأخيرة قبل ان ينجح الجيش في محاولته الثانية بعد أقل من عامين في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1958 ويطيح بحكومة الاستقلال ويولي مكانها حكومة عسكرية بقيادة الفريق "ابراهيم عبود".وستتوالى المحاولات الانقلابية بعد ذلك كلما جاءت حكومة مدنية الى السلطة عبر صناديق الانتخابات وكأن السودان اصبح محكوماً بان يتوالى على حكمه الجنرالات.الانقلاب الناجح الثاني جاء

في 25 آيار (مايو) 1969 وقاده العميد آنذاك "جعفر محمد نميري" ومجموعة من الضباط وليحمكوا مدة 16 عاماً تخللتها عدة محاولات انقلابية فاشلة.وعندما نجح الجيش باسقاط النميري أخيراً عبر انقلاب في نيسان (ابريل) 1985 وسط احتجاجات شعبية ونقابية قرر بعدها قائده "عبد الرحمن سوار الذهب" ان يجري انتخابات تشريعية بعد عام واعادة السلطة للمدنيين وارجاع الجيش لثكناته.قصة انقلاب البشير في 30 حزيران(يونيو) 1989 مثيرة بحد ذاتها وتكشف عن جوانب الخلل الكثيرة في بنية النظام السياسي السوداني وتناقضات النخب السياسة والقبلية والدينية التي احتارت هي أيضاً، مثل المستعمرين البريطانيين، الذين لم يكونوا يعلمون مالذي يمكن ان يفعلوه بهذا البلد الذي ورثوه عن العثمانيين والمصريين.كان السودانيون قد انتخبوا قبل ذلك بثلاثة اعوام حكومة مدنية برئاسة "الصادق المهدي" سموها الديمقراطية الثالثة وعقدوا الآمال عليها ان تفتح امام السودان مرحلة جديدة تتجاوز فيها ارث الانقلابات وحكم الفرد.لم يكن الانقلاب الجديد هذه المرة بدوافع ذاتية من الضباط الذين يهوون عادة ركوب الدبابة لاسقاط الحكومة كلما عَنَّ لهم ذلك ووجدوا حُججاً تسندهم، بل جاء بتخطيط محكم من قبل "الحركة الاسلامية" بقيادة "حسن الترابي" والتي كانت قد حسمت أمرها بالتمكين من الحكم وقيادة السودان تحت راية مشروع اسلامي ذات طموحات اقليمية وعالمية.

قصة السودان هي ذاتها قصة الدولة العربية المتعثرة منذ نشوئها حتى وصولها الى مأزقها الخانق الذي تأبى ان تخرج منه حتى مع ثورة شعبية عارمة تطيح برأس النظام دون ذيوله.انها قصة الدولة الهشة التي تفشل في

بناء الطاقات والمؤسسات اللازمة لأداء وضيفتها لكنها تبقى قادرة مع ذلك على نقل السلطة بين اجنحتها وجماعات المصالح الصغيرة بدلاً من ان تحل الأزمات التي تواجهها على أساس اتفاق يشمل أطياف واسعة من المجتمع.انها أيضاً قصة النخب والجماعات السياسية التي لا تتعلم شيئاً من دروس الماضي وتبقى أسيرة لماضيها وطموحاتها الضيقة.في مساء خريفي رطب عام 1995 اتيحت لي الفرصة ان أكون داخل القصر الجمهوري الذي يقع على الضفة الشرقية لنهر النيل في الخرطوم بدعوة من الرئاسة لحضور احدى الاحتفالات الوطنية.اثناء العشاء في الحديقة الواسعة للقصر كنت اتمعن بالمبنى الذي يحمل طابعاً مركباً من طراز معماري أوربي مع لمسات اسلامية على شبابيكه وشرفاته حين ذهبت بعيداً في ذاكرتي الى اللورد "هيربرت كتشنر" القائد البريطاني الشهير الذي احتل السودان وقطعها عن الامبراطورية العثمانية عام 1898 والذي كان قد بنى ذلك القصر كمقر له.بعد قرن من تشيده كان القصر ذو الطابقين المبني من الحجر الطيني لا يبدو فقط رمزاً كولونيالياً في قلب الخرطوم، بل وايضاً رمزا لعهود متتابعة لدولة الاستقلال التي لاتزال تحتفظ بكرسي الحكم بين جدران قصر متهالك، ربما كجزء من حنين غامض لذلك الزمن الذي ترسخ في ذهن السودانيين بانه شهد تشكل كيان دولتهم الحديثة.يروي لنا تاريخ السودان ان القيادات المتمثلة بـ"السيد علي الميرغني" عن "الختمية" و"السيد عبدالرحمن المهدي" عن "الانصار" دعوا بين يدي "الملك جورج الخامس" عندما سافروا لتهنئته بالانتصار في الحرب العالمية الأولى ان يحفظ الله بريطانيا العظمي وان "يرفرف علمها طويلاً على السودان."بدا لي حينها وانا اتذكر الحكاية وانظر

الى البشير والترابي وهما يتراقصان بالعصا وسط اتباعمها على نجيل حديقة القصر وصف الروائي السوداني "الطيب صالح" في "عرس الزين" على لسان أهل بلدة في الرواية المشهورة للحكومات في السودان بانها أشبه بالحمار الحرون وهو وصف كان قريباً جدا مما كان يجري في دار الحكم يومئنذ.

أول مرة التقيت بالبشير كانت في بغداد اثناء زيارة له بعد أشهر قليلة من نجاح الانقلاب الذي جاء به الى السلطة وبدا لي في بدلته العسكرية وشارات قوات المظلات التي تزين صدره والبيريه الخضراء التي يرتديها انه نسخة عربية من أولئك الضباط في جيوش الدول الافريقية الذين اعتدنا على سماع الانقلابات التي يطيحون بها أحدهم بالآخر بين الحين والأخر في نشرات الأخبار.لم يفاجئني كثيراً حين اجابني عن سؤالي عن سبب زيارته الى العراق بقوله انه يريد ان يطلع على التجربة العراقية ويتعلم منها، وكان يقصد تجربة "صدام حسين" و"حزب البعث" بطبيعة الحال.في السنوات التالية التي اتيح لي فيها زيارة السودان كثيراً كنت أحس ان السودان الذي ظل رغم الاضطرابات التي عاشها منفتحاً سياسيا نسبياً بدأ يتحول شيئاً فشيئاً الى دولة بوليسية قمعية على خطى العراق، ولو بطبعة مختلفة.كان الائتلاف الإسلامي العسكري قد أسس بعد الانقلاب "حزب المؤتمر الوطني" بعد ان تخلى الترابي عن "الجبهة القومية الإسلامية" التي كان يرأسها لتشكيل هذه الواجهة السياسية للانقلاب.وبفضل سياسة التمكين التي طبقها أصبح هذا الحزب هو الحزب القائد الذي سيطر ليس فقط على الجيش والمؤسسات الأمنية والأجهزة الحكومية بل وايضاً على المفاصل الاقتصادية للدولة السودانية.اما سياسياً فقد جرى التضيق على الأحزاب، ومنها الأحزاب التقليدية المعروفة كحزب

الأمة والاتحادي الديمقراطي، مما ادى الى هروب قياداتها الى الخارج وبقاءها هناك سنوات طويلة في حين نزل "الحزب الشيوعي السوداني" العريق تحت الارض.فرض البشير حالة الطواريء التي استخدمها في قمع الحريات في المجال العام من ابداء رأي أو تنظيم تظاهرة وكذلك في تكتيم الصحافة كما استخدمها في حملات منظمة لاعتقال معارضية.شهدت فترة حكمه بناء جهاز أمني مخابراتي كبير قام بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان لمعارضيه منها التعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري، وكان متداولاً في السودان الحديث بين الناس عن "بيوت الأشباح" وهي مقرات التحقيق التي كان يتم التحفظ فيها على المحتجزين وتعريضهم لتعذيب قاسٍ وعنيف من قبل الجهاز، لقي الكثيرون منهم مصرعهم وهم تحت يدي أعوانه.كان دوره قد امتد الى السيطرة على أجهزة الدولة كافة منذ ان ساهم في اجتثاث انصار الترابي بعد الانشقاق الذي حصل مع البشير عام 1999 كما أصبح يلعب دوراً رئيسياً في ادارة الاقتصاد، وخاصة التجارة الخارجية والاستثمارات، مما جعل من السودان دولة مخابرات بامتياز.في أذار (مارس) 2006 كنت في الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربية حين دعاني "صلاح قوش" رئيس الجهاز مع مجموعة من الصحفيين الذين نحضر المؤتمر الى عشاء في مبنى "جهاز الأمن والمخابرات" وهي دعوة فاجئتنا لكن تلبيتها كانت فرصة لاشباع الفضول الصحفي عن الرجل الذي كان قد أصبح مركز قوة اساسي في نظام البشير كما كانت سمعته قد تعدت السودان نظراً للعلاقات التي نسجها مع أنظمة مخابرات إقليمية ودولية تحت ستار التعاون في مكافحة الارهاب، وهي

علاقات ستساعده في ما بعد في الهروب من مصير كان ينتظره بعد ثورة 2018.

واذا كان ضباط الانقلابات العربية الأخرى قد تعكزوا على القومية العربية كي ينفذوا مآربهم فان انقلابي السودان لجؤا الى الإسلام السياسي كي يكون سلمهم للوصول الى السلطة عبر تحالفهم مع التيار المنشق عن الأخوان المسلمين الذي يمثله الترابي.كان الإسلام الذي انتشر في السودان غالباً عبر المتصوفة والدراويش والمهاجرين والتجار، وليس عن طريق الغلبة والفتح ذي طبيعة متسامحة ووسطية لم تترك اثراً كبيراً على كيفية ادارة السلطة من قبل الحكام المحليين والذي استمر طيلة تاريخه.كانت هناك مصلحة متبادلة بين الترابي الذي امن بالانقلابية كوسيلة في تحقيق المشروع الإسلامي وبين الضباط الذين اظهروا ميولاً إسلامية قبل ان يتفرق الفريقان ويكشف البشير عن وجهه الحقيقي كجنرال متسلط يستخدم الجيش للسيطرة على مفاصل الحكومة ويرمي بالترابي وقادة "حزب المؤتمر الشعبي" الذي اسسه بالسجن.لكن كل ذلك لم يمض من دون ثمن، اذ لعبت محاولات أسلمة الدولة والمجتمع في السودان عبر التغييرات التشريعية والدستورية والسياسات الاجتماعية والثقافية التي اتبعها النظام دوراً كبيراً في تفكيك السودان ذي البنية المكوناتية الدينية والإثنية والقبلية المتباينة.كشفت سياسة الأسلمة عما كان مخبئاً دائما في السردية العامة منذ الاستقلال، وهي هيمنة مناطق الشمال النيلية ذات الأغلبية الإسلامية والأصول العربية على باقي مناطق السودان المسكونة بالقبائل ذات الأصول الأفريقية.وفي مسعى الترويج لمشاريع الترابي وتوسيعها في الخارج سيقوم النظام بتنظيم مؤتمرات سنوية تحت عنوان

"المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي" أي خلط الخطاب القومي بالديني مما سينعكس بشكل سلبي أكثر على مشاكل الهوية في السودان.لكن أخطر نتائج سياسات الأسلمة التي تم تطبيقها بشكل تعسفي كان انفصال الجنوب ذي الإغلبية المسيحية والإحيائية ولكن ذي الموارد الطبيعية، وخاصة النفطية، وكذلك اندلاع تمردات انفصالية في مناطق "دارفور" و"النوبة" و"شرقي السودان" والتي ستبقى دائماً سيفاً مسلطاً على وحدة السودان.

وتثير التجربة السودانية أسئلة عديدة ايضاً عن أسباب فشل ثلاثة أنظمة منتخبة والنخب السياسية المتمثلة بالأحزاب الكبرى وهي "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي" وكذلك أحزاب اخرى كالشيوعي والبعث في تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ النهج الديمقراطي مما سيؤدي في كل مرة الى قفز الجيش الى مقاعد السلطة والقضاء على المكاسب المتحققة وإعادة الساعة الى وراء.سيقول البعض ان النخب المدنية لم تجد الفرص الكافية لانضاج تجربتها في الحكم وتكوين المؤسسات المطلوبة وتأكيد جدارتها في القيادة واكتساب الخبرات اللازمة لادارة الدولة.الا ان المفكر السوداني "حيدر ابراهيم" يرى في كتابه (الديمقراطية السودانية/ المفهوم.التاريخ.الممارسة) ان النخب السوادنية التي يصفها بانها كانت تفتقد للتراث الفكري السياسي ومحدودة في الابداع خاضت التجربة دون ان تستفيد من تجارب الدول والمجتمعات الاخرى وان "تبدأ من حيث انتهوا وتستفيد من العبر السابقة عليها"، كما انها اخفقت في" تشكيل وعي شعبي ونظرية فكرية وأديولوجية كبرى تستوعب مفهوم الديمقراطية".هذه التجربة السودانية ستلتقي وستتقاطع مع التجارب العربية الاخرى في بناء الدولة الا انها رغم اختلاف البيئات والظروف تؤكد كل

العوامل المشتركة في الاخفاق والعجز في انبثاق النموذج الذي يمكن تطويره والبناء عليه في دولة حديثة متقدمة وراشدة وعادلة تحقق آمال وتطلعات شعبها.

كانت مساحة السودان قبل انفصال الجنوب عام 2011 نحو 2.8 مليون كيلو متر مربع (ستتقلص الى 1.8 مليون كم2) في حين بلغ عدد سكانه نحو 30 مليون نسمة (سيزداد الى 43 مليون عام 2020) ويمتلك يومها أرضاً خصبة ومياهاً متدفقة وثروات معدنية وحيوانية هائلة كلها توفر مع الأيادي العاملة مصدراً جيداً للدخل يمكن ان يعيش فيه هذا العدد من الناس بشكل معقول، ولربما جيد اذا ما توفرت ادارة سليمة.تشير الأرقام المتوفرة عن السودان ان الأراضي الصالحة للزراعة (قبل الانفصال) كانت تقدر بحوالي 200 مليون فدان فيما قدرت حجم المراعي والغابات بحوالي 400 مليون فدان في حين بلغ حجم الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها حوالي 160 مليون رأس من الماشية.كانت حصة السودان من مياه النيلين وروافدهما تبلغ 18.5 مليارَ مترٍ مكعب في العام لم يكن السودان يستغل منها فعلياً سوى 12.2 مليارَ مترٍ مكعب فضلاً عن مصادر متأتية من مساقط المياه والوديان والمياه الجوفية التي تنتشر في نصف أراضي السودان ويقدر مخزونها بنحو 15.2 مليار مترٍ مكعب.كنت اتذكر شخصياً اثناء درساتي في المدرسة الثانوية اننا كنا نسمى السودان سلة غذاء العالم العربي ولم أكن أعلم حينها ان الوصف كان افتراضياً وان الواقع هناك كان يشير الى عكس ذلك حيث عانى السودانيون خلال العقود التي تلت الاستقلال من مشكلات كبيرة، بل أحياناً من المجاعات التي كادت ان تكون شبه دورية.حين كنت

اغطي اثناء عملي الصحفي اخبار السودان ذهلت من حجم الكارثة الانسانية التي ضربت السودان عامي 1994 و 1998 والتي راح ضحيتها الآلاف والتي كان واضحاً ان من يقف ورائها ليس الجفاف وحده، بل سوء الادارة الحكومية والاقتصادية.وعاصرت شخصياً ايضاً الإكتشافات البترولية في السودان في تسعينيات القرن الماضي والتي كان من المؤمل ان تؤدي الموارد التي ستوفرها الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان الا ان الفساد والسرقات التي كان يمارسها قادة نظام البشير الذي كان يدير القطاع النفطي مباشرة ادى الى تبخر هذه الموارد حتى قبل ان تصل الى الخزينة العامة.كانت التقارير الدولية ومن بينها تقارير منظمة (Global Witness) تشير الى تناقضات كبيرة بين الأرقام الصادرة عن الحكومة السودانية حول عائدات النفط مع الأرقام التي ترد من مصادر أخرى مثل التقارير السنوية للشركة الصينية للبترول القائمة على استخراج النفط في السودان منذ تسعينيات القرن الماضي.وهكذا كان الأمر مع إستخراج الذهب (وربما اليورانيوم) الذي بدأ العثور عليه بكميات تجارية في مختلف أراضي السودان والذي كانت تسيطر عليه جماعات مرتبطة بالنظام تقوم باستخراجه وتصديره الى الخارج دون اشراف أو رقابة حكومية.لم يكن الأمر يتعلق بسياسات ونظريات ومناهج اقتصادية مارستها هذه الحكومة او تلك، بل الى سياسية ممنهجة تقوم على الفساد وسؤ الادارة وعدم الكفاءة كانت كلها تصب في افقار السودانيين.ستقود تلك الممارسات اللصوصية والتي ساهمت في تأجيج الاضطرابات والصراعات السياسية والحروب خلال عقود طويلة مع ثورة 2019 الى ديون خارجية بلغت نحو 60 مليار دولار وتدهور خطير

في مستويات النمو والدخل وانهيار للعملة المحلية وكل ما ادت اليه من بطالة وفقر وستترك السودان يدور في دوامة التخلف والتبعية والحاجة للمساعدات والقروض الخارجية.

كانت الثورة السودانية عام 2019 "ضرورة حتمية" بعد ان وصلت البلاد الى طريق مسدود بعد ثلاثين عاماً من حكم الإسلاميين والضباط بالشراكة والتناوب والتضامن في مابينهم وبعد ان فشلت كل محاولات ازالاتهم، أو اجبارهم على المراجعة والنزول على ارادة الشعب والركون الى الخيار الديمقراطي.لم يكن السودان غريباً عن التقاليد الثورية، أو عن الانتفاضات الشعبية التي اندلعت قبل أو بعد الاستقلال، لعل ابرزها الهبة الجماهرية عام 1924 ضد سلطات الاحتلال البريطاني، والانتفاضة التي قامت عام 1964 ضد نظام عبود الذي كان نفذ أول انقلاب عسكري وكذلك الانتفاضة التي اسقطت النميري عام 1985.ان القول بان تلك الثورات هُزمت حين فَشلت في التأسيس لدولة ديمقراطية وفسحت المجال أمام الضباط كي يقوموا بانقلاباتهم وتأسيس دكتاتورياتهم في كل مرة لا يعني انها لم تعد ممكنة، أو ضرورية، بل ان مجرد تكرارها كل بضعة سنوات دليلٌ على حتميتها لتصحيح المسار، كما هي دليل على حيوية الشعب السوداني في سعيه لاستعادة زمام الامور بيديه وتجديد وخلق الحلم بالحرية والتغيير.بمعايير الموجتين الأولى عام 2011 والثانية 2019 للثورات العربية فان ما انجزته الثورة السودانية عام 2019 يعتبر نجاحاً باهراً لانها لم تتمكن فقط من إسقاط رأس النظام، انما أيضاً بعض أهم ركائزه، وخاصة الأسس الدستورية والقانونية التي أقامها

لتأسيس دولة دينية من خلال مراجعة القوانين الإسلامية، وقبول نظام الثورة بفصل الدين عن السياسة.

غير ان التقييم النهائي للثورة السودانية سيعتمد على نجاحها في التأسيس لدولة سودانية جديدة تقوم على أسس الحاضر، وليس قواعد الماضي وخاصة تجاوز مهمة تقاسم السلطة وتوقيع اتفاقيات سلام بين الجماعات المسلحة التي تقاتل الحكومة في بعض المناطق الى اقامة نظام ديمقراطي تعددي يتيح لجميع السودانيين تمثيلاً حقيقياً عادلاً وسلاماً دائماً.ستظل هناك شكوك وهواجس وقلق وحذر من ان الثورة لن تتمكن من انجاز المهمة النهائية بسبب هشاشة الشراكة التي بدت اثناء الفترة الانتقالية بين المكون العسكري والمكون المدني واتضاح الطموحات التي لم يتخل عنها العسكر من أجل البقاء على رأس السلطة.ومن الممكن ان يبدأ الصراع بين جناحي القوات المسلحة المتمثلان بالجيش و"قوات الردع السريع" مما سينعكس على مؤسسات الفترة الانتقالية وانجاز مهماتها التي اتفق عليها.الانقلاب الذي قام به المكون العسكري في تشرين الاول (اكتوبر) 2021 واسقاطه للحكومة المدنية وجه ضربة قوية للانتقال الثوري وكشف عن استحالة الجمع بين النقيضين.اضافة الى ذلك فقد كشف الانقلاب عن مجموعة كبيرة من التناقضات التي يعيشها السودان والتي خلقت صعوبات وعراقيل عديدة وضعت المنجز التاريخي للثورة السودانية على المحك.ليس من الواضح تماما قدرة الاطراف السودانية المختلفة على انجاز مرحلة الانتقال الديمقراطي هذه المرة ايضا لكن الخيار المتبقي هو العودة الى مسلسل الحكم العسكري الدكتاتوري مما يعني استمرار تدهور وانحطاط، الدولة السودانية واعادة انتاج

كل العوامل التي ادت الى اسقاط نظام البشير وسيكون السودان من أكثر الدول العربية المرشحة هذه المرة كي تعيد الكرة ولتبرهن على صحة فكرة أو نظرية الثورة الدائمة، بنسختها التي اطلقها الربيع العربي عام 2011.

الجزائر

شأنها شأن شقيقاتها العربيات كانت الدولة الجزائرية قد دخلت أيضاً النفق المظلم منذ فترةٍ طويلةٍ قبل الربيع العربي بسب تراكم الفشل للنظام التسلطي الذي بزغ سريعاً بعد الاستقلال عام 1962 والذي حرم الجزائر من فرص تجاوز دائرة التبعية للاستعمار الخارجي وللاستبداد، أو الاستعمار الداخلي الذي حل محله.كانت أمام الجزائر فرصة ذهبية باعتبارها واحدة من أواخر الدول العربية التي تستقل أن تتعلم من دروس الاخفاق التي صاحبت تجربة الدول العربية التي سبقتها وتجاوزها كي تقدم نموذجاً لدولة الأمل التي كان يرجوها كل عربي، وليس فقط كل جزائري.غير أن الجزائر سرعان ما انضمت الى ركب الدول المأزومة حيث أقامت نظام الحزب الواحد الذي تولى فيه السلطة حزب "جبهة التحرير الوطني" الجزائرية الذي حمل كل التناقضات السياسية والصراعات الجهوية والهشاشة التنظيمية التي رافقت مسيرة حرب التحرير منذ انطلاقها عام 1954.لم تمض الا ثلاثة أعوام على الإستقلال حتى أُسقط أول رئيس منتخب، "أحمد بن بلة"، بانقلاب قام به الجيش بقيادة وزير الدفاع "الهواري بومدين" ودخل بذلك عضواً في نادي الانقلابين العرب الى جانب عبد الناصر و"عبد الله السلاسل" قبل ان ينضم

اليهم "حافظ الأسد" و"صدام حسين" و"معمر القذافي" و"جعفر النميري".وخلال أكثر من نصف قرن توالى على حكم الجزائر تشكيلة من رؤساء مؤقتين وهيئات انتقالية وجنرالات، قتل بعضهم وأُجبر آخرون على الاستقالة، في حين فرض الجيش وأجهزته الأمنية سيطرته التامة على مقاليد الحكم وشؤون البلاد من خلال تحالف مع حزب الجبهة والأحزاب التي تناسلت منه بعد ذلك في توليفة حكم تجمع بين كبار الضباط من رجالات الجبهة السابقين وبيروقراطية ما بعد الاستقلال وطبقة ناشئة من رجال الاعمال وتعتمد على مختلف آليات الهيمنة والقمع والفساد.

قامت الجزائر الحديثة على اسطورة ثورة التحرر الوطني التي أنهت احتلالاً فرنسياً دام أكثر من 130 عاماً وعلى تلك الهالة المقدسة للشرعية الثورية التي صاحبتها وألقت بضلالها على نشؤ الدولة التي ظلت متخندقة وراءها، مما وفر نوع من الحصانة للطبقة السياسية وحلفائها من قادة الجيش لسنواتٍ طوال قبل ان يستفحل الاستبداد والفساد وسؤ الإدارة وقبل أن تسنزف الصراعات بين الجنرالات على السلطة والثروة البلاد وتبدأ لحظة مواجهة الحقيقة في اجراء الاصلاحات السياسية التي طال وقت إنتظارها.في 1991 واجهت تركيبة الحكم أول اختبار حقيقي لها حين تم السماح باجراء أول إنتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة حيث فاز 15 مرشحاً من حزب "جبهة التحرير الوطني" فقط في الجولة الأولى من الانتخابات مقابل 188 من مرشحي "الجبهة الإسلامية للانقاذ" و25 من مرشحي "جبهة القوى الاشتراكية" المعارضة الممثلة للتيار الأمازيغي.وكان من المحتم فوز التظيم الإسلامي بالاغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في الجولة الثانية مما كان

سيؤدي بالاطاحة بالتحالف بين العسكر و"جبهة التحرير الوطني"، الأمر الذي واجهته الطغمة الحاكمة بتدبير انقلاب عسكري جديد ألغيت على إثره الجولة الثانية من الاقتراع وأسدل الستار على الإصلاح.كان قرار اجراء الانتخابات قد جاء على خلفية إعلان الرئيس "الشاذلي بن جديد" انتهاج التعددية السياسية اثر الانتفاضة الكبرى التي شهدتها المدن الجزائرية عام 1988 والتي اعتبرت انذاراً مبكراً للسلطة من الغضب الكامن في نفوس الجزائرين، ونفاذ صبرهم جراء ممارسات السلطة القمعية والاحتكار وتدهور الأحوال المعيشية نتيجة للفساد والنهب وسؤ الادارة في دولة المليون شهيد.كما لم تكن التطورات العالمية، وخاصة سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وإنهيار "جدار برلين"، وحرب الخليج 1991، وتدهور أسعار النفط بعيدة في إنعكاساتها على قرار تجربة الانتقال الاصلاحي درءاً للمخاطر المتوقعة جراء كل تلك التطورات.

ستدفع الجزائر ثمناً باهظاً جداً نتيجة لذلك الانقلاب على العملية الانتخابية، أولاً من خلال حالة عدم الاستقرار والاستعصاء السياسي التي ستنطلق داخل منظومة الحكم التي توالى عليها عدة رؤساء أُغتيل أحدهم وهو "محمد بوضياف" أمام الكاميرات واختار آخرون كـ"علي كافي" و"اليامين زروال" الاختفاء من المسرح، وثانياً من خلال الحرب الأهلية الدموية التي استمرت عقداً من الزمن والتي قتل خلالها نحو 200,000 شخصاً وتحولت خلالها الجزائر الى ميدان لصراع ضارٍ لن ينتهي بين النظام الذي يقوده العسكر وبين الإسلاميين في ما سيعرف في تاريخ الجزائر الحديث بـ"العشرية السوداء"، وظل شبحها يؤرق الكثير من الجزائريين لحد اليوم.ربما شعرت

المجموعة الحاكمة انها حلت المأزق السياسي الذي مرت به الجزائر من خلال تنصيب "عبد العزيز بوتفليقة" في سدة الرئاسة وصياغة تحالف يضم ثلاثة أحزاب لتشكيل الحكومة والسيطرة على البرلمان التعددي.ولم تكن تلك التشكيلة التي جاءت عبر صفقة عقدها قادة الجيش مع رفاقهم وشركائهم القدامى الا اعادة انتاج للنظام الذي احتكروه منذ الاستقلال،اذ بدلاً من التعددية الحقيقية أُقيم نظام مسخ تم من خلاله غلق المجال السياسي أمام عملية اصلاح حقيقي وتطور ديمقراطي في حين استمرت عمليات النهب المنظمة لموارد الدولة وافقار الجزائريين.

في زيارة لي الى الجزائر في أذار (مارس) 2005 أُتيحت لي الفرصة ان اجول في عدة مناطق في العاصمة وضواحيها وان التقي مع جزائريين من العامة، وهي العادة التي حرصت عليها في أي بلد أزوره وكنت أعتقد دائما أنها توفر الفرصة لمعرفة أحواله من خلال تلمس الحياة على طبيعتها.كنت ادرك دائماً ان ما نسمعه، او نقرأه، عن بلد ليس بكافٍ لوحده في الالمام بشؤون ذلك البلد وأهله ما لم يتم مطابقة ما امتلكه من معلومات وخبرة مع الواقع المرئي علَّ ذلك أن يوفر صورة انسانية أقرب الى الحقيقة والواقع.قررت ان أبدأ من حيث بدأت أسطورة الجزائر الثورية التي حفظت نشيدها الوطني، وانا صبي ورددت معه تلك اللازمة التي كانت تملء قلبي قشعريرةً "وعقدنا العزم ان تحيا الجزائر".كنت أعرف ايضاً عن الجزائر الكثير من قرائاتي بطيبعة الحال ولكن ايضاً من إهتمامي بالسينما الجزائرية من ايام فلم "جميلة"عن المناضلة الجزائرية "جميلة بوحريد" الذي اخرجه "يوسف شاهين" والفلم الملحمي "معركة الجزائر"، وكذلك فلم "وقائع سنوات الجمر"

لـ"محمد الأخضر حامينا"، ولذلك كان أول قرار اتخذته وانا انوي ان اقوم بجولتي في المدينة هو ان أزور "حي القصبة" الذي رسمته تلك الأفلام في مخيلتنا كونه معقل الثورة الجزائرية.استغرب سائق التاكسي حين أدرك اني مجرد زائر وأنوي الذهاب الى هناك وسألني بمزيج من العربية والفرنسية ان كنت أحمل معي تلفون محمول، أو محفظة نقود، كما نظر الى يدي كي يتأكد ان كنت أضع ساعة يدوية ثم نطق ببضع كلمات عرفت انه يقول لي ان من الأفضل الا أذهب.كنت اعرف بخبرتي ان هناك مناطق حمراء في بعض المدن يتم عادة التحذير من زياراتها خشية من السرقة والاعتداءات، ولكن عند ذاك لم يعد هناك فرصة للتفكير فقد وصلنا الى ناصية شارع أشار السائق الى مدخل زقاق ذي سلالم حين نظرت اليه ادركت اني لابد وقد رأيته في احد تلك الأفلام.كنت عشت في أحياء بغداد التي لا تختلف كثيراً عن أزقة القصبة هذه كما اني قمت بجولات في أحياء شبيهه في القاهرة ودمشق وصنعاء ومكة وأعرف انها دائماً شواهد حية تروي جدرانها حكايات عن تاريخ هذه المدن عبر الأزمنة التي تتالت عليها ولكنها تنتهي غالباً الى ان تتحول إلى بؤر للجريمة والمخدرات والانحراف والتسول.في العجالة التي استغرقت فيها الرحلة ما بين "باب البحر" و"باب الواد" والتي بقيت مشحونة بالاثارة كان بالامكان ادراك الاشارات المعقدة في سيرة هذا البلد بعد أربعين عاماً من استقلاله وعن خط سيره المستقبلي.من "باب الواد" وسط العاصمة أخذت حافلة النقل العام الى منطقة "الحراش"، وهي احدى الضواحي الرئيسية التي كانت مركزاً للجماعات الإسلامية والجماعات المتطرفة وهناك بدت صورة الجزائر أوضح بعد خمس سنين على نهاية الحرب الأهلية.كانت الهالة

الحمراء التي خلفتها العشرية قد بدأت تختفي الا ان بصماتها كانت لاتزال واضحة للعيان في ملامح الناس الذين يملؤون الشوارع المزدحمة في هذا الحي الشعبي ذي الكثافة السكانية العالية والذي كان دائماً ما يعتبر من الأماكن الخطرة.ليس بالامكان بطبعية الحال ان يُكَّون المرء أراءً موضوعية عن بلد بزيارة عابرة، كما أني كنت ملماً بالكثير من التنميط السائد عن الشخصية الجزائرية، بعضه يعود للعهد الاستعماري، وبعضها الآخر يتعلق بضراوة الصراع الذي جرى بين الدولة والإسلاميين أو لعدم المامنا الكافي نحن المشارقة بالمغاربة عموماً، لكن جل اهتمامي تركز في تلك الجولة على في ما اذا كان باستطاعة الرؤية البرانية عن فئة من الجزائريين الذين عاشوا تلك المحنة تأتي مطابقة للسردية السائدة عن الطبيعة العنيفة للجزائريين، وعما اذا كان بامكان تلك الرؤية ان تتكلم ايضاً عن المستقبل.

جاء بوتفليقة من المنفى الإختياري الذي عاش فيه في "دولة الامارات العربية المتحدة" و"سويسرا" منذ انتهاء وظيفته كوزير خارجية عام 1999 وحل كسابع رئيس جزائري عبر صفقات ومساومات أنهت ازمات مستعصية.لم يتمكن بوتفليقة من قطع العلاقات المعهودة بين الحكومة والقيادات العسكرية التي جاءت به ذلك لأن الجيش والجهاز الأمني الجزائري الذي تعزز دوره اثر الحرب الأهلية ظل ممسكاً بخيوط السلطة رغم السماح لبوتفليقة بمشاركته بعد ان نجح في الاختبارات الاولية وسمح له بالتجديد لأربع دورات مستمرة.ربما نجح بوتفليقة في تبريد الأجواء التي تلت الحرب الأهلية الدموية من خلال اجراء عمليات تبادل للسلاح مقابل العفو، أو الكف

عن الملاحقة في الجرائم التي اقترفت طيلة ذلك العقد لكن كل ذلك لم يرتقْ الى عملية للمصالحة الوطنية مما أبقى الجروح مفتوحة والفرص قائمة لتجدد المشكلة مع الإسلاميين حين تحين الفرصة في المستقبل.في أي من السياسات الأخرى التي اتبعها بوتفليقة في المجالات السياسية والدستورية فقد كان جلياً انه أخفق في وضع الجزائر على سكة الاصلاح الديمقراطي واختار بدلاً عن ذلك مساراً ملتوياً للتعددية السياسية من خلال تحويل حكم الحزب الواحد الى حكم الحزبين عندما سمح بتشكيل "حزب التجمع الوطني الديمقراطي" كي "يتنافس" مع حزب "جبهة التحرير الوطني" الذي حكم البلاد منفرداً منذ الاستقلال.كما انه لم يتمكن من لجم الجيش والأجهزة الأمنية من فرض هيمنتها على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية حتى ان المؤسستين ظلتا تتمتعان بنفوذ واسع في ادارة مفاصل الدولة ومنها عمل الوزارات والدوائر ومجال التعيينات الحكومية والتنظيمات الحزبية والاشراف على التعليم والثقافة والصحافة مما أبقى على الجزائر دولة بوليسية بكل ما تعنيه الكلمة.

وشكل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال كعب أخيل للبلاد بسبب اعتماده الكلي على موارد النفط والغاز وتَحول الجزائر الى دولة ريعية تجاهلت في سياستها اقامة اقتصاد قائم على الانتاج الصناعي والزراعي والخدمات، رغم الدعاية الكبيرة التي رافقت خطط ومشروعات وضعها نظام بومدين للتصنيع والفلاحة وفق أولويات شعبوية واديلوجية.وفي عهد بوتفليقة ورغم الأموال الطائلة التي ظلت ترد الى الخزينة من موارد الطاقة الا ان الاقتصاد الجزائري ظل قابعاً في "غرفة الإنعاش" نتيجة فضائح وقضايا فساد وعمليات

نهب منظمة استشرت في كل مفاصل الدولة ساهمت مع غياب آليات الادارة الرشيدة للموارد في تنامي ظواهر كالفقر وعدم المساواة اضافةً الى انها عرقلت تدفق الاستثمارات والمساعدات الأجنبية.وظلت ظواهر كالبطالة وغلاء المعيشة وأزمة السكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية مستمرة طيلة عهد بوتفليقة حتى أن بعض التقارير أشارت الى ان أكثر من 20 بالمائة من الجزائريين كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر عام 2014 قبل ان يرتفع الرقم الى 38 بالمئة عام 2019 في حين تصاعدت معدلات البطالة العامة من 10 بالمائة عام 2011 الى نحو 11.4 بالمائة عام 2019، رغم ان البطالة في أوساط الشباب بلغت ضعف ذلك، او أكثر.

انضم الجزائريون، أو على الأقل حاولوا الانضمام، الى الربيع العربي في وقت مبكر بعد ان شاهدوا جيرانهم في تونس يَثورون على "زين العابدين بن علي" ويطالبون باسقاطه.ففي 5 كانون الثاني (يناير) 2011 انطلقت أولى المظاهرات في عدة أحياء من العاصمة الجزائرية احتجاجاً على الغلاء حيث أغلق المتظاهرون يومها عدة طرق وأضرموا النار بالاطارات المطاطية ورشقوا مراكز للشرطة بالحجارة.سرعان ما امتدت المظاهرات الى مدن اخرى كما استمرت خلال الأيام والأسابيع الموالية حيث تصاعدت المطالب الى التغيير السياسي الجذري ثم الى رحيل النظام وإرساء أسس نظام ديمقراطي عادل.جوبهت التظاهرات بالعنف الذي أدى الى مقتل وجرح أعدادٍ كبيرةٍ من المحتجين، ولكن مع سقوط بن علي ومبارك واندلاع ثورات في ليبيا وعد بوتفليقة بإجراءات من بينها الاعلان عن رفع قريب لحالة الطوارئ التي فرضت مطلع تسعينيات القرن الماضي وفتح المجال السياسي وتحسين

الخدمات الحكومية والتوسع في حرية التظاهر والحريات الاعلامية.على الصعيد المعاشي استخدم النظام البحبوحة المالية التي توفرها موراد النفط بان استجاب الى مطالب زيادة الأجور كما تم انفاق أموال على مشاريع تشغيلية وخدمية مثل الاسكان والطرق.ولم تؤد تلك الوعود والخطوات الى تهدئة الشارع، بل استمرت التظاهرات بالاتساع لتشمل احياءً ومدناً وولايات كما تعرضت مكاتب ومقرات حكومية للهجمات والتخريب في حين قام عدة شبان بمحاولات الانتحار بسكب البنزين على أنفسهم وسط الميادين العامة في تعبير عن اليأس الذي كانوا يعانون منه.ستستمر الاحتجاجات اضافةً الى الاضرابات العمالية والطلابية كما ستنضم أحزاب رسمية وشخصيات عامة ومسوؤلين سابقين الى جحافل المطالبين بالتغيير.وسيضطر بوتفليقة الى تقديم تنازلات أكثر برفع حالة الطوارئ وتشكيل لجنة لاجراء تعديلات على قانون الانتخاب مع وعود بتعديلات دستورية والقيام ببعض الاصلاحات الأخرى كما اقدم على اجراءات لتحسين الأوضاع المعاشية، مثل زيادة الانفاق الحكومي والدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع والخدمات وخفض الضرائب.

بعد نحو ثلاثة أشهر ستهدأ الأوضاع شيئاً فشيئاً لأسباب عديدة بعضها يتعلق بمناورات النظام للالتفاف على الحراك بالوفرة المالية التي في خزائنه وببعض الاصلاحات الجزئية وكذلك برشى سياسية ومالية لأحزاب المعارضة بغية دمجها بالسلطة.اما الأسباب الأخرى فقد كانت تعود الى طبيعة الحراك نفسه الذي بقي مشتتاً وبلا قيادات وبلا استراتيجية، او منهج، وهو أمر كان يسهل للنظام امكانية احتوائه.غير ان هناك أسباباً غير تلك لعدم تطور

التظاهرات والاحتجاجات الجزائرية الى ثورة عارمة على غرار ثورات الربيع العربي منها ما يتعلق بالذكريات الأليمة التي كان يحملها الجزائريون عن تسعينيات القرن الماضي وويلاته وخشيتهم من عودة شبح الارهاب الذي لم يكن قد فارق ذكريات أغلب الجزائريين.ورجحت أسباب أخرى عزوف الجزائريين عن الاستمرار بالحراك الى الفوضى التي رافقت احداث الربيع العربي، وخاصة في مصر، حيث نشط الأخوان المسلمون والسلفيون في ركوب الموجة، وكذلك في الجارة الشرقية ليبيا التي بدأت مسيرة الدولة فيها الى الانهيار ثم بعد ذلك الى الحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا واليمن.وعلى الرغم من كل تلك التوجسات، فان الثورة التونسية قدمت نموذجاً مبشراً للجزائريين بامكانية التوصل الى تسويات وحول وسط، كما ظهر من بعض الاستفتاءات التي اجرتها مؤسسات وطنية جزائرية يومها بشأن الاستعداد الشعبي للقبول بالاصلاحات الجزئية طريقاً للانتقال السياسي بديلاً من المخاطرة في الذهاب الى المجهول.

ومع ذلك فان التجربة ستثبت ان أزمة الدولة والنظام السياسي في الجزائر أعمق بكثيرٍ من جرعة الاصلاح المبتسرة والعطايا المالية التي استخدمها النظام لعبور الأزمة، كما انها كانت أكبر من امكانية تجاهلها من قبل الجزائريين انفسهم الذين كانوا يشعرون باستمرار اتساع الفجوة بينهم وبين حكامهم.لم يتغير الكثير بعد توقف الحراك فقد ظلت دوائر السلطة والنخب السياسية وأجهزة النظام العسكرية والأمنية التي تتحكم بكل مفاصل الدولة العميقة تعيش حياتها بعيداً عن العالم الذي كان تعيش به أغلبية الجزائريين الذين لم يفارقهم الاحساس المنبثق من ذاكرة الاستعمار الفرنسي بانهم محتلون

من الداخل وان دولتهم مجرد كيان خارجي منفصل تماماً عنهم.والواقع ان هذا الاحساس قديم نشأ في وقت مبكر من الاستقلال وكان يتحدث به جزائريون كثيرون منذ وقت طويل حيث نظروا الى دولة الإستقلال بانها مُستلبة وان ذلك الكيان الذي أُنشأ كان عنصراً خارجياً منفصلاً تماماً عنهم.المفارقة الكبرى في تاريخ الجزائر هو ان الدولة الوطنية بدأت وبقيت مُستلبة من مجاهدي حرب التحرير الوطني الذين توزعوا بين دوائر السلطة و"حزب جبهة التحرير الوطني" والقيادت العسكرية والأمنية والأحزاب السياسية والنقابات والشركات والمؤسسات العامة الذين بقوا كلهم في واد مثلته مؤسسة الدولة المهيمنة، بينما ظل الشعب في وادي البحث عن الحرية والعدالة والعيش الكريم.هذه المفارقة التي يصورها المفكر الجزائري الأصل والاستاذ في جامعتي "السوربون" و"باريس " "الموهوب موحود" بانها "كما لو أن تلك الدولة "العميقة" والشعب يعيشان في عالمين متوازيين دون أن يلتقيا".حقيقيةٌ مؤلمة سوف تنكشف بشكلٍ سافرٍ بعد حراكات 2011 والحراكات اللاحقة وستظل تعمق معها الفجوة بين الحكام والمحكومين.

مع الاستعدادات لدخول نهاية عقد الربيع العربي كانت الجزائر على موعد أخر مع انتفاضة شعبية جاءت نتيجة لتصدع الآمال بامكانية التغيير الذي انتظره الجزائريون منذ انتفاضتهم قبل نحو تسعة أعوام.كانت نية بوتفليقة للترشح الى ولاية خامسة هي الصاعق الذي فجر غضب الجزائريين في نهاية شباط (فبراير) 2019 وادى الى خروجهم في مظاهرات احتجاجية عارمة، وخاصة بعد دعوة "حزب جبهة التحرير الوطني" الرئيس الى تقديم نفسه لولاية جديدة واعلان أحزاب الموالاة والنقابات والمؤسسات القريبة من النظام دعمها

للترشيح.لم يكن الجزائريون قد شاهدوا رئيسهم منذ سنوات الا مرات نادرة وهو مقعد على كرسي يدفعه مرافقوه كما لم يسمعوا له كلمة ينطق بها لسانه، بل كان قد اختفى تماماً عن الأنظار بسبب تدهور حالته الصحية حتى راجت الأقاويل عن موته السريري وقيام شقيقه بتسير الأمور.فشل النظام في محاولات ايقاف المظاهرات التي استمرت أسبوعياً كما أخفق في التعتيم عليها بالضغط الذي مارسه على وسائل الاعلام المحلية، لكنه اضطر في النهاية الى اعلان تأجيل الانتخابات الرئاسية كما اعلن بوتفليقة نفسه بعد ذلك تخليه عن الترشيح.لكن المتظاهرين الجزائريين كانوا قد تعلموا درساً من (كراس الثورات) هذه المرة فأبدوا حذراً من القرارات في البداية ثم رفضوها وبعد ذلك صعدوا الموقف بالمطالبة برحيل النظام كله ودعوا في حلول الأسبوع الرابع للحراك الى اضراب وطني شامل لمدة 5 أيام.في الأسبوع السادس اضطر بوتفليقة الى الاستقالة واثر صمود المتظاهرين بعد مناورة من قيادة الجيش بتفعيل مادة دستورية تسمح بعزل الرئيس لظروفه الصحية.تقدم بوتفليقة الى الشعب الجزائري بالاعتذار ورجاهم "المسامحة والمعذرة والصفح عن كل تقصير ارتكبته في حقكم بكلمة، أو بفعل."كان بامكان الجزائريين ان يحتفلوا بنجاحهم في التخلص من بوتفليقة الذي جثم على صدورهم نحو عشرين عاما، لولا انه كان نصف انتصار لانهم سيكتشفون انهم اسقطوا دمية في حين ان صناع الدمى من قادة الجيش ظلوا في مراكزهم يديرون البلاد بدمى جديدة.

في الانتخابات البرلمانية في حزيران (يونيو) 2021 التي سيدعو اليها "عبد المجيد تبون" والذي جاءت به المؤسسة المهيمنة من بين صفوفها كي

يتولى الرئاسة بعد بوتفليقة عبر انتخابات شكلية سيتصدر "حزب جبهة التحرير الوطني" وفق النتائج المعلنة رسمياً من اللجنة الحكومية بالرغم من تشكيك قوي بصحة نتائج الإقتراع الذي قاطعه نحو 75 بالمائة ممن لهم حق التصويت، اضافة الى قيام مليون مقترع برمي اوراق باطلة في صناديق الانتخاب من بين 5.6 مليون شاركوا في التصويت.كان تبون قد استهزأ بالمقاطعة ساعة ادلائه بصوته بقوله ان "نسبة المشاركة لا تهمني"، الا ان صحيفة "النهار" الجزائرية المستقلة ستخرج في اليوم التالي لإعلان النتائج بوصفها في مانشيت عريض بانها "رقم قياسي"، وهو تعبير اختزل اخر محاولات التحايل التي يقدمها النموذج الجزائري في القيام بانتخابات لا تعكس ارادة الشعب، ولا حقه وتستمر باغلاق المجال السياسي أمام ممثليه الحقيقيين.ما ستعجز المؤسسة الحاكمة في الجزائر عن إدراكه هو ان الحراك الذي بدأ في شباط (فبراير) 2019 لم يفشل لمجرد انه لم يصنع قيادة ولم يضع برنامجاً سياسياً محدداً، ولم يطور نفسه الى ثورةٍ عارمةٍ، وهي كلها ملاحظات وجهت له، بل ان سر نجاحه هو قدرته على تشكيل أكبر حزب سياسي معارض من بين الناس والذي أثبت بمقاطعته للانتخابات ان الطغمة الحاكمة لا تنوي النزول على ارادة الجزائريين وتنهي هيمنتها على الحكم من خلال التمهيد لانتقال ديمقراطي واعادة السيادة للشعب وانها تستمر بأخذ الجزائر الى طريق مسدود.وفي حين ان البرلمان الجديد، **أو** "المجلس الشعبي الوطني"، سيعيش مع باقي مؤسسات الحكم منعزلا في وادي الهيمنة واللاشرعية فان استمرار الحراك حتى على نفس منواله الاسبوعي، او حتى سباته واعادة احيائه في ما بعد، سيؤدي الى تآكل المزيد من قوة النظام وقدرته

على التأقلم مع الوضع الجديد والمتجدد الذي يخلقه الحراك.وسيتضح من الانتخابات المحلية التي جرت عام 2021 مرة اخرى ان العزوف الشعبي عن المشاركة مثلما حصل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية هو دليل ادانة ساطع لافتقاد النظام للشعبية والثقة التي تؤهله للبقاء.ومثلما هو الأمر في السياسة فان الاقتصاد سيوفر لنا الكثير من المفاجئات في المستقبل القريب حيث استنزفت الجزائر نحو أربعة أخماس مواردها المالية من العملات الصعبة خلال العقد المنقضي بسبب استخدامه في عملية تسكين الأزمات المعيشية وتعطل عجلة الانتاج وسؤ التدبير والتيسير وهو ما سيؤدي الى ضعضعة اسس الدولة الريعية والى المزيد من الأزمات الاجتماعية والانفجارات.

العراق

بالرغم من ان العراق لم ينضم لركب الربيع العربي عام 2011 في ريعانه الا انه سرعان ما تأثر بتلك الموجة من الحراكات الشعبية التي اجتاحت المنطقة حيث أنطلقت بعض الاحتجاجات أواسط شهر فبراير (شباط) حاملة شعارات تتواءم مع الحالة العراقية، وأهمها محاربة الفساد ومواجهة الاخفاقات الحكومية في الميدان الاقتصادي وسؤ الخدمات العامة وتردي الحالة الأمنية والمطالبة بانهاء الاحتلال الإمريكي.وفي يوم الجمعة 25 من الشهر نفسه

وبعد ان كان التونسيون والمصريون قد تمكنوا من اسقاط رئيسيهما وبعد انتقال الثورات الى البحرين وليبيا واليمن نظم المحتجون ما سمي بـ "ثورة الغضب العراقي" في "ساحة التحرير" وسط بغداد وكذلك في مدن أخرى شاركت فيها فئات اجتماعية متنوعة رددوا نفس المطالب الاصلاحية والدعوات لمحاربة الفساد.كانت ظروف العراق مختلفة عن باقي البلدان العربية حيث تمكن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 من تفكيك الدولة والمجتمع في العراق وأحل نظاماً قائماً على المحاصصة الطائفية والإثنية بأسم الديمقراطية التوافقية.بعد ثماني سنوات كان النظام السياسي الجديد قد وصل الى طريقٍ مسدودٍ في مهمة اعادة بناء الدولة والمجتمع بسب الانقسام المجتمعي الذي سببته تلك المحاصصة وعدم الكفاءة التي امتاز بها قادة النظام الجديد والفساد المستشري في جميع مفاصل ذلك النظام.كان هناك اعتقاد بان قيام ثورة في العراق على الطريقة التونسية، أو المصرية، أو باقي الثورات العربية أمرٌ بعيد المنال، بسبب اختلاف طبيعة النظام السياسي في العراق والتخندقات الطائفية التي تقف وراءه، الأمر الذي كان يتطلب وعياً وطنياً جامعاً خارج الاطار الهوياتي الضيق لم يكن قد تبلور بعد.غير ان الثورات العربية ستخلق قوة مثال على المستوى السياسي، وجواً من الاثارة والتفاؤل عند كثيرين من العراقيين الذي بدؤا عند تلك اللحظة بالتفكير بشكل مختلف عن واقعهم المزري والتمعن في امكانية تغييره من خلال تغيير طبيعة نظام المحاصصة الطائفي نفسه الذي كان السبب وراء استشراء الفساد وتردي الخدمات وسؤ الادارة.

تمتد التجربة العراقية الثورية من أجل التغيير زمنياً الى أبعد من فترة الربيع العربي بنحو عشرين عاماً حين شهد العراق عام 1991 أول انتفاضة شعبية كبرى ضد نظام "صدام حسين" كان هدفها اسقاطه.ضاع الكثير من ملامح تلك التجربة العراقية الثورية المغدورة في السياق الذي جرت به وهو تداعيات حرب الخليج الأولى والتدخلات الانتهازية لجماعات جاءت من الخارج حرفت الانتفاضة عن مسارها الذي كان يجب ان تسير فيه، الأمر الذي ادى الى اجهاضها مبكراً.لم تأخذ الانتفاضة العراقية ربيع عام 1991 حقها من الاهتمام في ادبيات الثورات العربية على الرغم من انها طرحت منذ وقت مبكر بعد فشلها سؤالاً سيكون مركزياً فيما بعد وهو هل يأتي التغيير من الداخل، أم من الخارج؟هذا السؤال–المحنة سيطرح على العراقيين بقوة عام 2003 حين شنت الولايات المتحدة غزواً لاسقاط صدام وشارك فيه معارضون لنظامه وقبل به الكثيرون من العراقيين باعتباره ليس خياراً، بل امراً واقعاً منتهياً وكذلك لادراكهم انسداد افاق التغيير من الداخل بسبب عدم قدرة ورغبة النظام باصلاح نفسه واستعداده الأكيد لاستخدام آلته الوحشية في قمع أي تحرك من اجل التغيير مثلما حصل عام 1991.في آخر انتخابات رئاسية اجراها صدام عام 2002، وكان فيها المرشح الوحيد، اعلن عن فوزه بمائة بالمائة من اصوات 11 مليون عراقي قيل انهم شاركوا في الاقتراع، وهي نتيجة بز فيها النظام نفسه بالمقارنة بالانتخابات التي سبقتها عام 1995 والتي صوت فيها ضده نحو 3,052 عراقي فقط من مجموع 8.4 مليون مقترع.ومع تزايد المؤشرات على نية صدام توريث الحكم لواحد من أبنيه، اما عدي أو قصي، واعادة انتاج النظام، فان التجربة العراقية في ادامة الاستبداد

من خلال مسرحيات الانتخابات الهزلية والتوريث، وفي غلق الابواب أمام الاصلاح كانت قد وصلت فعلاً الى خاتمة المسار.

هذا الانسداد في أفق التغيير لم يترك للعراقيين الا النظر الى الغزو الأمريكي عام 2003 باعتباره الفرصة التي توفرت وفرضت نفسها عليهم في اجراء التغيير من الخارج على رغم ما كانت تثيره من اتهامات وتنطوي عليه من مخاطر ومغامرات.ستأخذ التجربة العراقية مع ما رافقها من طرح الرئيس "جورج بوش" عام 2004 مشروع الاصلاح في الشرق الأوسط مكاناً مهماً في جدل الداخل والخارج في التغيير، لكنها ستلقى رفضاً من قبل أنظمة المنطقة، وبعدم القبول، أو الحماس من قبل تيارات اجتماعية وسياسية عريضة في العالم العربي.وفي خضم الربيع العربي وبينما أُعتبرت الثورات لحظات ملحمية في تاريخ المنطقة ونتاج التعبير عن ارادة الشعب جرى النظر الى التغيير في العراق الذي تم بواسطة الغزو الاجنبي كونه شيئا مستهجناً ومداناً باعتباره عمل غير وطني.كما استدلَ أولئك الذين عارضوا ادراج التغيير في العراق في مسيرة الربيع العربي على ان التغيير في العراق انتج وضعاً كارثياً كان أغلبه نتيجة مباشرة للتغيير بواسطة العامل الخارجي.ان اكثر ما سيصبح ملازماً للتجربة العراقية في التغيير هو ان العراق سيصبح مضرباً للامثال من قبل أعداء الربيع العربي بالتذكير بما آلت اليه تجربته والغمز واللمز المتكرر الى الأوضاع المأساوية التي عاشها العراق منذ الغزو الأمريكي، وخاصة تفكيك دولته وانهيار نظامه الاجتماعي وفشل الجماعات الحاكمة فيه في اعادة الاستقرار الى ربوعه.

لكن بالرغم من ان المثال العراقي الذي استخدم في محاولات تشويه سمعة الثورات العربية وبث الرعب في صفوف الشعوب العربية من النتائج المحتملة، لو قامت ثورات جديدة، الا ان الموضوع لا يخلو من الحقيقة كون العراقيين خسروا فعلاً فرصة في انجاز التغيير الحقيقي وبناء دولة ديمقراطية يتمتع جميع سكانها بحقوق متساوية على أساس من العدل والتكافؤ. كان بامكان النخبة العراقية التي تولت السلطة بعد الغزو الأمريكي ان تتفادى كل تلك المآلات الكارثية التي حلت بالعراق لو انها كانت تتمتع ببعض الكفاءة والشعور بالمسؤولية والبصيرة والنزاهة بدلاً من ان تدفع به بسبب عجزها وحماقتها وفسادها الى ذلك المستنقع الآسن.ولعل الدرس الذي يمكن إستخلاصه من التجربة العراقية تلك هو ان التغيير القادم من الخارج هو غير الثورة، فالأول حسب ما عرفته العلوم السياسية هو "احلال كل أو جزء من النظام بنظام جديد، أو بجزء منه بواسطة قوة اجنبية، سواء بالحرب او بالضغط"، في حين ان الثورة هي "عملية تاريخية لها أسباب كما ان لها نتائج"، ولكنها في نفس الوقت هي "ديناميكية من الفعل الجماعي التي تتولد اثناء الصيرورة الثورية."فلذلك فان محاولات مقارنة الثورات العربية بتغيير نظام صدام من خلال الغزو الأمريكي تبقى تصورات بعيدة جداً عن الواقع لانها تتعامل معها كنتائج، وليس كحدث وكعملية، بل هي تتعامل معها كوصمة.

ومع ذلك فان التجربة العراقية في التغيير ستعود لاحقاً بوجه ناصع لكي تتخذ مساراً جديداً متسقاً مع حركة الربيع العربي وربما متقدمة عليها حين تتفجر أكبر انتفاضة شعبية في تاريخ العراق الحديث عام 2019 والتي

ستأتي في سياق الموجة الثانية من الثورات العربية التي شملت ايضا السودان والجزائر ولبنان.كانت المظاهرات التي بدأت عام 2011 قد تكررت خلال السنوات اللاحقة وخاصة 2013 و 2014 و 2018 حيث ظلت المطالب متمركزة على الجوانب الاقتصادية والمعيشية، لكن تفاقم الأزمات السياسية والأمنية وتزامنها مع اندلاع الانتفاضتين في السودان والجزائر ذلك العام ادت الى تجديد روح الحراك الشعبي وتحوله الى انتفاضة عارمة اندلعت في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 2019.خلال أيام ستنتشر المظاهرات من بغداد الى معظم مدن الجنوب والوسط وتتطور من مطالبات لمواجهة قضايا الفساد وقلة الخدمات وسؤ ادارة الدولة الى قضايا سياسية شملت المطالبة بحماية السيادة الوطنية المنتهكة من قبل القوى الخارجية، وخاصة ايران، وهو ما لخصة شعار "نريد وطن" الذي رفعه المحتجون، وكذلك المطالبة بتغيير الحكومة ان لم يكن اسقاط النظام برمته.وفي ظروف سياسية شديدة التعقيد، وفي مواجهة قوى ثورة مضادة شرسة للغاية تمكن المحتجون العراقيون من تطوير حراكهم العفوي الى ثورة عارمة زلزلت أسس النظام وادت الى استقالة رئيس الوزراء والى انهيار ما تبقى من ثقة بالطبقة الحاكمة، لكن مقابل ثمن باهظ جداً تمثل في مقتل حوالي 700 شاباً وجرح الآلاف منهم واختفاء العديد من نشطاء الحراك في ظروف غامضة، قبل ان يتضافر العنف والمكيدة في السعي لاجهاض تلك الموجة الثورية وشل حركتها.

سيعرف حراك 2019 بثورة تشرين (اكتوبر) كما سيعرف نشطائه بالتشرينيين، وبالرغم من انحسار موجته الأولى بسبب العنف الدموي الذي جوبهت به، الا انه يبقى عملاً ثورياً من طراز فريد، سواء بسبب اتساع رقعته

وقدرته على الصمود لفترة طويلة بمواجهة قمع لا يرحم او بسبب نقله للنقاش حول العراق من قضايا آنية تتعلق بالطائفية والارهاب والفساد، الى قضايا جوهرية تتعلق بالعراق كوطن بعد ان كاد يتحول الى شراذم من طوائف وإثنيات ومليشيات تتحكم بها آياد اجنبية.ستكشف ثورة تشرين العراقية عن طيف آخر من قوى الثورة المضادة التي تسترت تحت عباءات شتى كي تخترق ميادين الاعتصام وشوارع التظاهر ومنصات التواصل بهدف ضرب الثورة من الداخل والالتفاف على أهدافها، وهي ظاهرة لم تشهدها الثورات الأخرى ولكنها ليست أقل خطورة من أعدائها الصريحين.لا ينبغي الخجل من القول ان تلك الموجة الثورة هزمت لإسباب تتعلق ايضاً بالآفات المعروفة التي تصيب الثورات وعلى رأسها قلة الخبرة الثورية والسياسية لدى الحراكيين، وتأخرهم في محاولة تنظيم أنفسهم وفي عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف الكبرى للثورة وكيفية وضع التكتيكات العملية لتحقيقها، ولكن المهم ايضاً القول انها نجحت في نقل الثورة من عمل آني الى المستقبل.اذ سواءً عاد الحراكيون الى موجة ثورية أخرى في وقت ما، او سلموا الراية الى جيل جديد فان المهم في الأمر هو ان ثورة تشرين العراقية وضعت خطوطاً فاصلة بين مرحلتين وانها بينت ان الحل الوحيد لخروج العراق من مآزقه التاريخي برمته، وليس فقط أزمات نظام ما بعد 2003، هو ليس الاستمرار بلعبة الكراسي الموسيقية عبر سلسلة الانتخابات المزيفة بل عن طريق اعادة بناء العراق على أسسٍ جديدةٍ، كدولةٍ مدنيةٍ ديمقراطية لكل مواطنيه، كما عبرت عن ذلك شعارات الثورة وستظل تعبر عنها ثورات قادمة.

لبنان

كثيرون ظنوا ان لبنان ابعد ما يكون عن اللحاق بقطار الثورات العربية عام 2011 وبرروا ذلك بطبيعة النظام السياسي اللبناني القائم على أساس التقسيم الطائفي الوظيفي والذي يركز العمل السياسي بيد صفوة تمثل المكونات والكتل وتعمل في نطاق ادارة الصراعات البينية التقليدية.كان الاعتقاد السائد هو ان من الصعوبة بمكان ان تتجمع كل الطوائف المتناحرة للقيام بثورة نظراً لتباين موقف كل طائفة واستحالة اجماعهم على أهداف وطنية واحدة في ظل تباين المصالح والأجندات المكوناتية.ودعم البعض رأيه هذا من خلال الانطباع الذي راج بان مواقف اللبنانيين من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا قامت على انحيازات سياسية، أو ايديولوجية، ولكن أغلبها طائفية.ففي حين كانت الثورات العربية معنية بالدرجة الأساسية بمواجهة الأنظمة الاستبدادية والمطالبة بحق الشعوب بالحرية والعدالة فان قيادات الطوائف اللبنانية وزعماتها السياسية لم تألو جهداً في التعبير عن مخاوفها وقلقها من أعراض جانبية للثورات تنعكس على التوازن الطائفي في لبنان ومصالحها التي تسعى لحمايتها.كان الشيعة والمسيحيون يخشون من ان تؤدي الثورات العربية الى صعود التيارات الإسلامية المختلفة، واحتمالات ان ينعكس ذلك على أوضاعهم في حين ظل السنة حيارى بين مواقف تجد أملا في تحسين موازين القوة في المنطقة لصالحهم، لو تمكنت جماعات الإسلام السني في بلدان الربيع العربي، وبين رفض الأنظمة السنية الرئيسية، كالسعودية لهذا الإتجاه وسعيها لاسقاطه.ثم حدث الصدع الأكبر بعد تطور الثورة السورية الى حرب أهلية ذات طبيعة

طائفية مما أنعكس على لبنان وأحدث استقطابات أفقية وعمودية، وخاصة بعد تدخل "حزب الله" في الحرب في سوريا نصرة لنظام "بشار الأسد" فاصبح الصراع الطائفي مفتوحاً على أفاق جديدة.

غير ان الثورات العربية حدثت حين كان لبنان قد بدأ أيضاً يخوض تجربة مختلفة قليلاً بعد مقتل "رفيق الحريري" عام 2005 حيث انقسم اللبنانيون الى معسكرين بشأن عملية الاغتيال اختلطت فيهما المكونات الدينية والطائفية، وحاول كل منهما اعادة انتاج وتوزيع السلطة وتوازناتها.كان المعسكر الأول يضم سنة ومسيحيين كشفت لهم حادثة اغتيال الحريري عن انحراف صيغة التعايش الطائفي المعمول بها لمصلحة الشيعة من خلال تغول "حزب الله" وابتلاعه للدولة.اما المعسكر الثاني، أي الشيعة، فقد اعتبروا الاحتماء بمظلة "حزب الله" وآلته العسكرية الضمان الوحيد على حماية المكانة التي اصبحوا يتبؤونها في معادلة الحكم في لبنان.لكن خارج المعسكرين، أو مادعي بمجموعتي 8 أذار و 14 أذار (مارس)، بدأت هناك أصوات تعي بان جوهر مشكلة لبنان تكمن في نظامه الطائفي نفسه والذي يجب ان تتوجه اليه جهود التغيير، وهو ما سيجد صدى مع صيحات ثورات الربيع العربي من أجل الحرية والعدالة والمساواة.ربما لم يتمكن لبنان من الإلتحاق بركب الثورات حينها ولكن كان من الصعب على اللبنانيين تخطي الأثار التي ستخلفها عليهم وخاصة تنبيههم الى اهتراء منظومة السلطة اللبنانية التي كانت تحكمهم ابتداءً من الاستقلال الهش ومروراً بالحرب الأهلية وثم اتفاق الطائف وانتهاءً بسقوط الدولة بيد حزب ومليشيا تمثل طائفة واحدة.

منذ اليوم الأول لاستقلاله عام 1946 وقع لبنان في مأزق كبير يتمثل في كيفية ادارة دولة تضم مجموعة كبيرة من الطوائف والأديان والجماعات الإثنية كانت قد خاضت حروباً أهلية من قبل وحفرت بينها خنادق من الدم والأحقاد والارتياب.كانت الدولة الوليدة التي رسمت حدودها بمقص الاستعمار الفرنسي وتفاهمات سايكس–بيكو تحمل في رحمها بذور عدم استقرارها، وربما فنائها، وستتوالى عليها خلال العقود التالية الأزمات مراراً وتكراراً.واذا كانت الدولة العربية قد أخذت وقتاً كي تنحدر الى مستنقعات الانقلابات العسكرية والتسلط والفشل، فان النسخة اللبنانية شقت طريقاً آخر تهوي به من خلال الطائفية التي شرعتها في "الميثاق الوطني" وحتى قبل ان تظهر الدولة الى الوجود.كان الزعماء المارونيين والسنة المسلمين قد توصلوا عام 1943 الى هذا الميثاق غير المكتوب تقاسموا بموجبه المراكز الأساسية في السلطة، وبذلك وضعوا المعادلة الطائفية التي قام عليها لبنان حتى اليوم.دافع أباء المثياق والدولة الجديدة عن تلك الصيغة باعتبارها تجسيداً لسياسات واقعية وبراغماتية دعمها الاحتلال الفرنسي قبل انتهاء الانتداب، كما ايدها النظام العربي حينذاك كونه كان يخدم مصالح بعض أطرافه الأساسية كمصر والسعودية.الا ان سبعين عاماً من التجربة اللبنانية وأزماتها وصراعاتها وحروبها الأهلية التي لم تنته اثبتت ان تلك المعادلة التي دأب الكثيرون على وصفها بـ"صيغة العيش المشترك" لم تكن الا خرافة حاولت ان تغطي الفشل في اقامة دولة تعددية ديمقراطية تعكس حالة التنوع المكوناتي اللبناني، لا ان تقيم دولة طوائف محكومة بمحاصصات وتقاسم غنائم بواسطة اقطاع سياسي.

أساطير أخرى رافقت نشوء الدولة اللبنانية في ما يتعلق بتجربته اللبرالية في المجالات الاقتصادية والسياسية جعلت كثيرين يروجون لمقولة لبنان "سويسرا الشرق" لعقود طويلة وارتبطت غالباً بالانفتاح التجاري والمصرفي والسياحي الذي جعل لبنان قبلة للاستثمار والنشاطات المصرفية وكذلك بسبب تعدد الأحزاب وتوفر درجة من الحريات في التعبير عن الرأي والفكر وفي النشاط الصحفي والاعلامي.واذا كان الميثاق وطنياً في الشكل وطائفياً في المضمون، كما قيل كثيراً في نقده، فان الانفتاح اللبناني كان لبرالياً في الشكل، ولكن سلطوياً في المضمون، يعكس مصالح الفئات المتنفذة التي ربطت مصالحها مع المصالح الاقليمية والدولية.وعلى عكس ما كان يُرجى فقد فشلت التجربة اللبرالية اللبنانية المزعومة في بناء اقتصاد ذاتي متكامل وتحولت لبنان لسنوات طوال الى اقتصاد خدمات بيد حفنة من السياسين ورجال الأعمال، وتحولت المصارف الى منافذ لتبيض الاموال والملاذات الامنة في حين تحولت التجربة السياسية والاعلامية المنفتحة الى دكاكين طائفية تحمي الفساد، والى أداة بيد الأنظمة العربية تخوض بها حروبها مع بعضها البعض.كما ان كذبة لبنان واحة الحرية التي سادت خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال استمرت طالما كان ذلك ضرورياً لخدمة مصالح الطبقة السياسية وحلفائها في الخارج والتي تستطيع ان تنهيها متى تشاء، مما افقدها القدرة على ان تصبح أداةً للتغيير وفي دعم جهود الاصلاح الديمقراطي.

لكن أخطر ما في الأمر كان تحول لبنان من كيان وظيفي الى مشروع عنف ومواجهة وحروب مستمرة وقابلة للتصدير للخارج.اذ حتى قبل ظهور

"حزب الله" في ثمانينات القرن الماضي فان لبنان كان قد تحول الى بؤرة صراعات داخلية واقليمية، كان اشدها ضرواة الحرب الأهلية التي استمرت بين عامي 1975 و1990 والتي اعادت انتاج النظام الطائفي على أسس دستورية هذه المرة.ان بعض أسباب ذلك تكمن في ضعف، أو انعدام، ثقافة السلام الأهلي والذي يعود الى الصراعات الدموية التي كانت تجري بين الطوائف اللبنانية قبل تأسيس الدولة، وهو أمر يكمن تاريخياً في عدم القبول بالآخر والانفتاح الجدي عليه وفي غياب ثقافة التسامح التي يحتاجها التنوع الطاغي في البلاد.ما تكشفه الحالة اللبنانية هو اشكالية بناء الدولة على المحاصصة الطائفية، وليس على أساس المواطنة، مما يجعل من التناحر والتباعد، وليس السلم الأهلي، او الوئام المجتمعي، هو السمة الغالبة في حين تسود ثقافة المداهنة والمجاملة التي تخفي وراءها احقاد وضغائن ونوايا مبيتة.وبالتأكيد فان ظهور "حزب الله" بعد "حركة أمل" كممثلين رئيسيين للشيعة بعد الحرب الأهلية ادى الى تمكين شيعة لبنان الذين بقوا مهمشين منذ الإستقلال، مما غير من تركيبة الحكم فيه دون ان يؤدي الى بناء الدولة وفق معادلة دولة المواطنة الديمقراطية.ما حصل كان اسؤ مما كان حيث زاد الاستقطاب الطائفي، واحتدت وتيرته، خاصة بعد بروز "حزب الله" كممثل لتيار المقاومة، أو الممانعة، وهي الحالة التي أصبحت الأكثر تعبيراً عن الانغلاق والرفض للآخر والاحتكار والتهميش، من ناحية، وتحويل لبنان الى مشروع للعنف والفوضى في المنطقة، من ناحية ثانية، مما دفع بلبنان الى الانتكاس الى حالة اللادولة.

ومثلما كشف الربيع العربي عن حالة البؤس والانحدار التي وصلت اليها الدولة العربية في كل مكان فقد سلطت أحداثه مزيداً من الأضواء على الحالة اللبنانية التي كانت قد وصلت الى حضيض الانحطاط كما استتفذت كل مشارع الحلول بشأن اصلاحها.اما كيف وصلت الى هذا الطريق المسدود فلأن النظام الطائفي الذي جاء به "المثياق الوطني" و"صيغة العيش المشترك" قد استنفذتا أغراضهما بعد ان تحولت التنظيمات السياسية الطائفية الى مافيات ومليشيات لا تمتلك من المشاريع الا مشاريع اقتسام الكعكة الصغيرة التي توفرها لبنان لهم في حين يغرق أبناء الطوائف سوية في مستنقع الفساد والبطالة والفقر ويفقدون أى أمل بالمستقبل.كانت نتائج عقد من الانهيارات التي أعقبت الثورات العربية قد أكدت للبنانيين بانهم ليسوا بمنأى عما يجري من حولهم وان دولتهم العتيدة التي يعشيون في عالمها الافتراضي قد وصلت بدورها ايضاً الى موعد الزفرة الأخيرة، مما يتطلب البحث عن دولة حقيقية تنتشلهم من الخراب.خلال الفترة التي اعقبت ثورات 2011 اندلعت في لبنان عدة حركات إحتجاجية في نفس العام وأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2017 طالبت باصلاحات سياسية واقتصادية، لكن سرعان ما تم وئدها لاسباب عديدة كان من بينها عدم تكييف الحراك مع تعقيدات الوضع اللبناني.ورغم ان تلك الاحتجاجات كانت بمثابة انذار مبكر من احتمالات تطورها الى حركة أكبر، الا ان الطبقة السياسية الحاكمة عملت كل ما بوسها لاجهاضها، وخاصة من خلال تصويرها وكأنها السبب وراء حدوث انقسام طائفي في البلاد.في نهاية ذلك العقد وبينما كان الربيع العربي يجدد شبابه

في عدة بلدان لم يكن أمام اللبنانيين الكثير من الخيارات سوى ان يجربوا هم أيضاً حظهم في الثورة.

اندلعت الإحتجاجات في 17 تشرين الأول (اكتوبر) 2019 بعد اعلان حكومة "سعد الحريري" عن خطط لزيادة الضرائب على البنزين والتبغ وخدمات الانترنيت وبعض تطبيقات الاتصالات عبر الشبكة العنكبوتية.كان قد سبق ذلك ارتفاع في أسعار الغاز والخبز وسط زيادة معدلات البطالة والفقر.كان اللبنانيون يواجهون منذ سنوات أزمات في توفير الكهرباء والمياه للاستهلاكات المنزلية وللشرب ومن سؤ خدمات الصرف الصحي وانضمت اليها في السنوات الأخيرة أزمة جمع القمامة.دفعت الأزمة الاقتصادية التي ضربت لبنان الحكومة الى زيادة الضرائب بعد ان سجلت الديون الداخلية والخارجية ارتفاعاً مثلما ازداد العجز في ميزان المدفوعات في حين تدنى سعر صرف الليرة وتقلصت قدرة الحكومة على الحصول على المساعدات والقروض.ورغم القمع الذي جوبه به المحتجون من قبل قوات الجيش سرعان ما توسعت الاحتجاجات وأمتدت من مناطق بيروت الى مدن لبنانية أخرى.وفي اشارة رمزية لافتة شكل نحو 170,000 محتج سلسلة بشرية تم عقدها على طول الساحل من مدينة "طرابلس" الشمالية حتى مدينة "صور" الجنوبية وعلى امتداد 171 كيلومتر في تعبير عن وحدة الشعب اللبناني من مختلف المناطق والطوائف ضد الطبقة السياسية في البلاد.ادى تصاعد التظاهرات الى استقالة الحريري والى أزمة سياسية مستعصية حتى بعد تشكيل حكومة جديدة بسبب انفراط عقد الكثير من التحالفات والتكتلات التقليدية على وقع انكشاف النظام السياسي برمته امام الحراك المطلبي الذي اخذ يتحول

شيئاً فشيئاً الى ثورة في نفوس معظم اللبنانيين على زعماء طوائفهم.أكثر ما عبر عن تلك الثورة الجامحة هو شعار "كلن يعني كلن" الذي جمع المحتجين في تشخيص مشكلة لبنان كونها جاءت من السياسات التي مارسها "لوردات الحرب" خلال كل العقود السابقة، وان الحل يكمن في اسقاط تلك النخب جميعها.

واذا ما اصبحنا نواجه مرة اخرى في سياق الحكم التاريخي على الثورات بالفشل، فلم يكن مستغرباً ايضاً ان يتوقف الحراك الثوري اللبناني في منتصف الطريق، اذ ان المظاهرات والاحتجاجات التي استمرت حتى نهاية العام كانت تواجه بقمع القوات الأمنية والجيش، من جهة، والمناورات السياسية الهادفة الى تفريغها من محتواها، من جهة ثانية.كان الحراك يعاني أيضاً من تشتت أهدافه وتشظي اداراته، والذي عبر عنه بعدم وجود رؤية واحدة ولا قيادة موحدة تأخذ بالحراك نحو تلبية ما هو أكثر من مجرد المطالب الاقتصادية والمعيشية الى أهداف سياسية كبرى بامكانها ان تتفاوض مع الطبقة السياسية بشأنها.لم يطرح الحراكيون برامجاً لمعالجة المشكلات الأساسية التي عانى منها لبنان طيلة كل تلك العقود مثل مراجعة الدستور واستقلال القضاء والقانون الانتخابي وتنظيم الحياة الحزبية وفتح ملفات الفساد واستعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين.كان هناك ايضاً العامل الخارجي الذي لعب دوره، كما فعل دائماً في لبنان، من خلال الأزمات المرتبطة بأطراف خارجية كسوريا والنفوذ الايراني والتدخلات الاقليمية والصراعات الدولية على لبنان.غير ان العامل الآخر الذي ساهم في كبح الحراك الثوري هو الخوف من حدوث شرخ جديد في بنية المجتمع اللبناني بعد ان سارعت الأطراف

السياسية الطائفية المتورطة في المأزق بالزج بانصارها في الشارع لاستفزاز ومواجهة المحتجين والقيام بمحاولات تشويه سمعتهم سياسياً وأخلاقياً، أو ترهيبهم بالفوضى والفراغ، بل ذهبوا الى القيام بحرق خيم الاحتجاج أو اماكن الاعتصام كما اعتدوا على المتظاهرين السلميين، بل تمادوا في القيام بعمليات اغتيال مثلما حصل مع الناشط السياسي "لقمان سليم".سيمنح هذا التراجع الطبقة السياسية فسحة من الوهم كي يجدوا أسبابهم وتفسيراتهم له مثل القول بان اللبنانيين يفتقدون للمبرر لتغيير النظام الطائفي الذي يمثلهم ويحمي مصالحهم، أو انهم سَيدَّعون ان اللبنانيين يفضلون الاستقرار على احتمالات الفوضى، في حين ان ما كنا نشاهده هو مرة أخرى مجرد نهاية فصل وبداية مرحلة جديدة.لم تحسن الطبقة السياسية الحاكمة استغلال الفرصة التي اتاحها لها الحراك لاجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة واستمرت بالاحتماء وراء مصالحها ونفوذها في حين أصبح تنحيها عن السلطة مجتمعة مطلباً ملحاً للجميع وحلاً وحيداً لخروج لبنان من المتاهة التي وضعوه فيها.

وبالنسبة للثورة باعتبارها عملية تاريخية فسيكون هناك حاجة ربما للتأكيد مرة اخرى بان تعثر الحراك في لبنان لم يكن نهاية المطاف، بل هو مجرد عقبة اعترضته على الطريق، الا ان الثورة ستبقى بالتأكيد هي الأمل الوحيد الذي سيبقى يراود اللبنانيين للخروج من النفق المظلم الذي تأخذهم اليه الطائفية، ولاعادة بناء لبنان على أسس جديدة، كدولة لا يكون تعبير اللبننة فيها سبة، ولا يكون فيها العيش المشترك مجرد كلام معسول وشعار جذاب ولكنه مضلل، لا هدف من ورائه الا الخداع وترسيخ سلطة أمراء حروب الطوائف والنهب والفساد.

خاتمة

في النكوص الذي ستتعرض له الثورات في الموجتين الأولى والثانية سيعود الجدل من جديد بشأن سبل التحديث والتطوير والاصلاح في العالم العربي في ضوء التجارب العديدة التي مرت بها الدولة العربية، كما سيعاد طرح نفس الأسئلة عن الثوابت والمرجعيات، ومنطق التاريخ والشروط الموضوعية والعلاقة بين العاملين الداخلي والخارجي.ستفتح الاحباطات التي حصلت جراء تعثر الثورات في تحقيق أهدافها المعلنة في الحرية والعدالة والعيش الكريم باب الأسئلة عن الواقع الأليم الذي تعيشه المجتمعات العربية في ظل المقاومة الشرسة التي ابدتها الأنظمة الحاكمة ضد محاولات التغيير والاصلاح، واصرارها على الابقاء على الأوضاع كما هي عليها.سترفض هذه الأنظمة القيام بأي مراجعة للماضي وللسياسات التي مهدت للثوارت وأشعلت شرراتها وستسعى الى الإلتفافِ على خطابات الثورة، ودعواتها، عبر وسائل عديدة، كما ستحاول كبح أي نقاش حر وموضوعي بشأن الظروف والعوامل التي أدت الى اندلاع شرارتها وكذلك ستبدي استنكافاً عن تعلم الدروس منها، مكتفية في أغلب الأحوال باعلان النصر عليها واهالة التراب على ذكراها.لن يجادل أحدٌ، بطبيعة الحال، في فكرة فشل الثورات فتلك حقيقة، رغم انها تظل حقيقة نسبية، ولكن يبقى الجدل في ما اذا كان الفشل وجودياً أم ظرفياً، ماحقاً أم طفيفاً، شاملاً أم جزئياً، عابراً أم دائماً.لكن الأكيد في هذه المعركة ان قوى الثورة المضادة لا تبدوا انها انتصرت حتى في الجدل العام الذي كانت لها اليد الطولى في اشاعته وادارته وتوجيهه في معركة شيطنة

الثورات وتشويه أهدافها وان خسارتها بينة للعيان وبالخصوص في تراجع سطوة الانظمة السلطوية، حتى مع اشتداد قبضتها القمعية.

لاقت الثورات العربية أيضاً نصيبها الكبير من النقاشات الفكرية الجادة وكان من البديهي أن تنقسم الأراء والمواقف بشأن الثورات العربية وفقاً لموضع كل طرف من قضايا الدولة والسلطة والديمقراطية واستناداً الى التموضعات السياسية والاديولوجية والاجتماعية للقوى المختلفة.وسيكون للمؤرخين فرصٌ أرحب مستقبلاً للتأمل في مسيرة الثورات، وخاصة حين ترسم المرحلة ملامحها النهاية في ما بعد، وكي يدلوا بأرائهم بشأن بحرية وموضوعية أكثر ودون مواقف مسبقة بشأن ما انجزته الثورات أو ما اخفقت في انجازه.ولكن في التقييم الأخير فان عام 2011 كان العام الذي هز العالم العربي برمته، كما شكل بتبعاته ونتائجه الكثير من الأسس التي سيقوم عليها والتي ستؤسس لعالم عربي جديد مختلف، أو مغاير لذلك الذي ولد بعد الحرب العالمية الأولى.واذا ما كانت الثورة الفرنسية هي المثال الذي يستعان به دائماً في الدراسات المقارنة بشأن الثورات فان الربيع العربي، وبالرغم من انه خضع لقانون تطوره الاجتماعي الخاص بكل بلد من بلدانه، سيمر هو أيضاً بتلك المراحل التاريخية والتطورات المتلاحقة التي شكلت بعد عقود طويلة فرنسا الحالية وما شَّعت به على أوربا وعلى العالم من نماذج ومن قيم.فقد كانت الثورة الفرنسية الحدث العالمي الأبرز في التاريخ الحديث الذي رست على ايقاعه السياسة كفكر وفلسفة وكعلوم ومنهج وممارسة بشكلها الحالي، وبما ترسمه للبشرية من طريق للتقدم والحرية.وبعد أكثر من قرنين من الزمن فان معظم ما يقال ويكتب بشأن السياسة والاجتماع والثقافة يرتكز على نحو ما

الى تلك الأفكار العظيمة التي أشعلت جذوة الثورة الفرنسية، أو تلك التي أنتجتها الثورة في ما بعد.أحداث الثورة الفرنسية بمقدماتها ونتائجها أصبحت أيضاً المرجعية التاريخية، ليس لاصحاب الفكر الثوري فقط، بل لكل المعنيين بالسياسة كثقافة وسلطة وممارسة في الشأن العام.لا يعني هذا بطبيعة الحال ان الثورات العربية كانت امتداداً للثورة الفرنسية، ولا حتى لنماذج أخرى من الثورات العالمية كالروسية والصينية والإيرانية، الا بالمعنى الرمزي المتعلق بروح الثورات وتجربتها الإنسانية وبمعنى فكرة الحرية والسعي لتحقيقها.ولكن لأن المسألة لا تتعلق دائماً بتاريخانية هذه الأحداث الثورية والأثار الكبيرة التي خلفتها، وانما بموقف المؤيدين لها، أو المختلفين بشأنها، وما أحاط بها من نجاحات ومن اخفاقات.لذلك فان هناك جوانبَ مَلحمية في الثورات العربية التي تفجرت عام 2011 مررنا بها عبر هذا الكتاب لا يمكن ان نتخطاها بسبب تلك الهجائيات المرة التي تعرضت لها، أو مشاعر العداء والكراهية الفجة التي جوبهت بها، أو حتى هواجس الاحساس بالقلق والخوف من الالتباسات التي احاطت بها، أو الرهانات على عدم جاهزية المجتمعات العربية للثورة، أو تدافع القوى غير الديمقراطية وغير الثورية للاستثمار فيها وتوظيفها وسرقتها.

لقد نجحت السلطوية العربية في دحر الثورات واسكات صوت التغيير، ربما لأجيال عديدة أخرى، غير ان ما يظل ملهماً للدارسين هو ان الثورات العربية تبقى، حتى بعد ان توقفت حركتها، وسيلة أساسية للتأويل التاريخي وأداة تحليلية للوقائع السياسية والتطور الاجتماعي للحاضر العربي بغض النظر عن حفلات الهجاء وحملات النفي والانكار والتشويه والازدراء التي

تعرضت لها، كجزءٍ من الدعاية المعادية.سوف لن يكون ممكناً تجاهل ان الثورات العربية كانت أحداثاً جماهيرية رسخت كصفحة تاريخية وعلامة بارزة في تاريخ العرب الحديث لن ينفع طمسها بالتركيز المكثف على فشلها أو اعلان موتها، استناداً الى النتائج الوقتية التي حققتها ومن خلال تقديم سرديات متخيلة أو تفسيرات تأمرية للأحداث، وليس الى وقائع تاريخية حقيقية، واستنتاجات موضوعية تساعد على فهم الثورات في سياقتها الطبيعية الشاملة، وخاصة كونها عمليات دائمة ودورية في التغيير والصيرورة ومتسعة المدى تتجدد كلما طال المجتمعات الوهن والجمود والارتداد.الكثيرون إهالوا التراب على الثورة الفرنسية أيضاً، وباقي الثورات الكبرى في التاريخ الانساني، كما فعل كثيرون في العالم العربي، لكن هذا لم يمنع من ان هذه الأحداث تبقى ملهمة سواء للدارسين الذين ينظرون اليها في سياق تاريخي محكوم بمنطق فلسفي عقلي، أو لاولئك الذين ينظرون اليها في سياق سياسي باعتبارها عملية خلاقة، او للباحثين عن الحرية وللساعين للتغيير الذين يرون فيها أداة ومصدراً للأمل لتحقيق ذلك.ان أكثر ما وجه للربيع العربي من اتهامات هو اندلاع الفوضى التي سادت في اعقاب كل واحدة منها وكأن تلك الفوضى لم تكن نتاج مقاومة الأنظمة وقوى الثورة المضادة لمنطق التغيير وللعنف المفرط الذي استخدم والذي ساهم في حرف الثورات عن مساراتها وعسكرتها في بعض البلدان.لم تؤدِ الثورات دائماً الى تحقيق نتائج ملائمة، فالثورة الفرنسية أدت الى موجات فوضى وعنف ورعب استمرت عقوداً طويلة، والثورة الروسية أدت الى حرب أهلية وسيادة النظام السوفيتي القمعي، وفي ايران انتصر الملالي الذين سرقوا الثورة وحولوها الى نظام ديني متشدد، لكن كل هذه

الثورات ادت الى انهيار أنظمة إستبدادية متحجرة كما كانت مسرحاً لتجارب انسانية كبرى على طريق تحقيق الحرية والسعادة لمجتمعاتها والهاماً لباقي الشعوب.لهذا تبقى مقولات موت الثورات العربية عند خصومها من الأنظمة الاستبدادية، ومن حاملي الدفوف والمباخر من المثقفين، مجرد دعاية مضادة، وهجمات مرتدة في وقتهم التاريخي الضائع، وفي أفضل الأحوال مجازاً بلاغياً عن أمنيات مفلسة ورغبات عمياء بانتصارات وهمية لم ولن تتحق.

لذلك ينبغي الاقرار بانه اذا ما كانت الثورات العربية قد أخفقت في انجاز التغيير الذي باستطاعته ان يلبي حاجات أولئك العرب الذين كانوا يتطلعون الى الخلاص من ذلك المستنقع الذي رُموا فيه لعقودٍ طويلة فانها رهنت مستقبل العالم العربي ودوله بمرحلة انتقالية طويلة الأمد أرست مراسيها في المنطقة بعد خفوت وهج الثورات وستتراكم بعد ذلك بأحداث جسامٍ في المرحلة القادمة ما لم يتم العمل على تجاوزها بالتغيير والاصلاح المطلوبين.ومع ذلك فان دروس الربيع العربي لا يمكن اختزالها بالتاريخ، او بمرويات الثورات والثورات المضادة، ولا عن الدول والأنظمة، أو الأشخاص الرابحين او الخاسرين، ولا عن صراعات السرديات والايدولوجيات، بقدر ما هي عن المستقبل، المستقبل الذي هو بؤرة العمل الثوري ومراده.سيتضمن هذا الاستنتاج ازدياد الضغوط على الأنظمة التي شُبه لها انها انتصرت بفعل البطش والترهيب والتشويش، كما وسيقلل من قدرتها على التبجح والمناورة والمقاومة بوجه الموجات القادمة.كما ستظل تلك الأنظمة تعيش في ورطة الشعور الكاذب بالنجاة وعبور الموجة الثورية لن تستطيع مواجهتها الا باللجوء الى نفس الأساليب والآليات القديمة، وبذلك فانها ستقوم باعادة انتاج المأزق

الذي عاشته منذ بداية الدولة العربية وتوجته بثورات ربيع 2011.ولن يكون معروفاً كيف ستنجوا الدول التي تعرضت الى الحروب الأهلية وسقطت في مصائد الانشطار والتقسيم دون ان تصك لنفسها عهداً اجتماعياً وسياسياً جديداً قائماً على ما أفرزه الربيع العربي من معطيات في ادارة التنوع والتعددية وتحصين مبدء المواطنة في الدول الجديدة التي ستنبثق.ولعل أحد الدروس المتوقعة من الربيع العربي هو فك الاشتباك بين الإسلاميين من جهة، والعلمانيين واللبراليين، من جهة ثانية، والذي وجد تعبيره في تجديد اشكالية الإسلام السياسي والتي كانت احدى الأسباب الرئيسية في فشل الثورات نتيجة للتكالب على السلطة والصراع على طبيعة الدولة المرجوة.سيتعلم الطرفان ان الثورات قد حسمت جدالات وصراعات دامت قرناً حول مدى انسجام الإسلام السياسي مع قيم المواطنة والديمقراطية، وعلاقة ذلك بالشرعية وقواعد ممارسة الحكم، وكل ما من شأنه اقامة الدولة المدنية التي ستصبح الخيار الوحيد للخلاص من تلك الدائرة الجهنمية التي عاش فيها العالم العربي قرناً من الزمان.ما أنتجته مدرسة الموجة الثورية الأولى أيضاً هو تضاؤل أثر الضغوط والتدخلات والتفاعلات الخارجية في الثورات وهو ما ظهر جلياً في الموجة الثانية حيث لم تمنع المواقف السلبية المتمثلة بقلة الدعم والإهتمام العالمي بقضايا نشر وتعزيز الديمقراطية، ولا المواقف المعادية التي مارستها دول معسكر الثورة المضادة من اندلاع الثورات الجديدة في السودان والجزائر والعراق ولبنان.كانت ثورات الموجة الثانية ذاتها أكثر وعياً بقضية العامل الخارجي وتدخلاته السلبية وحسمت أمرها بربط أهدافها وشعاراتها ضد الفساد والقمع والخراب ومن أجل الاصلاح الديمقراطي جنباً الى جنب مع الأهداف

الوطنية، ورفض الهيمنة والتدخلات الأجنبية، كما ظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً في العراق ولبنان.

هناك عبر بليغة ينبغي على ثَوري المستقبل العرب ادراكها من تجارب من سبقوهم، وعلى رأسها ان الحراكات واحتجاجات الشوارع هي مجرد بداية للعملية الثورية، حيث تنطلق عادة بايقاع لاهث وقد تجبر الأنظمة على ان تقدم بعض التنازلات، لكنها قد تخبو في ما بعد ولن تستطيع اكمال مهمتها بتغير النظام برمته، أو حتى ان تفجع بنهاية مؤلمة.ولا ريب ان من العبر التي على ثوار المستقبل ان يتعلموها هي انه لا الروح الثورية لوحدها ولا الشرارة التي تقدح الانفجار الثوري بذاتها قادِرين على انجاز الهدف، ما لم يتم العمل حتى قبل بدء المرحلة الانتقالية على ابتكار بدائل ثورية لمؤسسات النظام الذي تسعى الثورة للاطاحة به وببناه الاديلوجية.ان الافتقار للبرنامج الثوري البارع وآليات تنفيذه الخلاقة هي التي كانت سبباً رئيسياً للتطويح بالثورات في الموجة الأولى وتعثرها في الموجة الثانية وهي العبرة التي ينبغي على رواد الموجات القادمة ان يدرسوها بتمعن في اطار تحليلهم للتجارب السابقة وتقيمهم الكلي لتجربة الربيع العربي كعمل تأسيسي.لقد اسقطت الثورات العربية آخر ورقة توت عن عورات الأنظمة العربية وكشفت عن افلاسها التام وعدم قدرتها حتى على اصلاح ذاتها سوى بعمليات تجميل عاجلاً ما ستؤدي الى نتائج فاشلة، او حتى تغييرات مشوهة.بل انها أكثر من ذلك اثبتت ان الاستبداد الذي تقوم عليه الأنظمة التسلطية هو سلاح تدمير ذاتي، ليس للمستبد وحده ولا لنظامه، بل للدولة التي يتبجح بحمايتها أيضاً.هذه النتيجة الحتمية لرفض التطور والاصلاح والتغيير ستجعل الثورة

هي المعبر الوحيد للوصول الى تلك الأهداف ورسمها باعتبارها مشروع لا يتوقف، وسيرورة متجددة، وانجاز لايكتمل وانها طريقةٌ وحيدة للوجود في هذا العالم مما يعني بالنتيجة انها يجب أن تكون دائمة ومستمرة.هذا لا يعني بكل حال ان المعبر سيكون سالكاً أمام ثوار المستقبل، اذ من دون تغييرات جوهرية في بنى الأنظمة القائمة فان ثورات المستقبل سوف تواجه نفس التوجهات والأساليب التي جوبهت بها الموجتان الأولى والثانية من الربيع العربي وسوف تكون أكثر تدبراً وحيلة وأكثر قسوة مما شاهدناه من قبل.كل ذلك سيحتم على ثوار المستقبل ان يعووا انهم اذا كانوا يستطيعون القيام بثورة واذا كانوا يسعون لاكمالها كي يُعيدوا بناء دولهم، فان عليهم ان يدركوا بان الثورة ليست مشروع يأس وغضب، بل هي مشروع حياة وأمل وان عليهم ان يجدوا نقطة التوازن الإستراتيجي بين كفاحهم من أجل البقاء حتى تزف اللحظة الموعودة، وبين الاستعداد لإنجازها هذه المرة.

واذا ماكان هناك من دروس وعبر من فشل الربيع العربي للجميع فسيكون على رأس ذلك انه في صناعة التاريخ لا شيء هناك يأتي من العدم ولكن حتى ولو كان الأمر محتماً فانه عادة ما يتم نتيجة عملية تحول صيروري في الزمن، بين الماضي والحاضر، تحسمها حرية الارداة الواعية.والثورات كظاهرة بشرية تاريخية هي الأكثر حدوثاً في هذا السياق التفاعلي حيث شبهناها عبر هذا الكتاب رمزياً بالبراكين والزلازل التي تندلع ظاهرياً لوحدها، ولكن باطنياً نتيجة تفاعلات فيزيائية عميقة، او كما تفسره فلسفة العلم بربط المبدأ الحتمي بالمبدأ السببي.ولهذا كان أيضاً عنوان الكتاب "ربيع لم يحل آوانه" تعبيراً عن هذه الجدلية، وبان كل ظاهرة من ظواهر

الطبيعة، كما يقول فلاسفة العلم "مقيدة بشروط توجب حدوثها اضطراراً، أو هي مجموعة الشروط الضرورية لحدوث احدى الظواهر، أو هي القول بوجود علاقات ضرورية وثابتة في الطبيعة توجب ان تكون كل ظاهرة مشروطة بما يتقدمها، أو يصحبها من الظواهر الاخرى"، وهي نفس شروط تحقق البراكين الثورية.لم يحل الربيع العربي بين ظهرانينا بعد لأنه هو أيضاً محكوم بقوانين تكتب له ساعة مجيئه، قوانين قد لايدركها الا أولئك المولعين بالأمل والمعجلين لقدومه.ولذلك فان من الممكن ان تمر تجربة الانتظار بالاحباط والتعب والارباك والشكوك والحزن والغضب عندما نرى بعض الأبواب قد اوصدت، غير ان ذلك لن يعني ان الزمن الثوري قد توقف وان الانتظار تحول الى عبث على طريقة "غودو"، أو ان الناس قد عادوا لعاداتهم القديمة في قبول العادي والمألوف بدل البحث المضني عن طريق الخلاص.وكما هي في مسرحية "صموئيل بيكيت" الشهيرة حيث الانتظار الثوري ينطوي على تمرد يعكسه تغيير القواعد والقوالب المسرحية، فان إستجابة القدر أيضاً كما في قصيدة "ابو القاسم الشابي" الخالدة الأكثر تعبيراً عن الثورات العربية ظلت مرتبطة دائماً بالارادة الشعبية والقدرة على "ركوب المنى" و"تسيان الحذر".اننا قد لا نعيش ربيعاً عربياً آخر في وقتنا الحاضر، وربما أيضاً في المستقبل القريب، غير ان هذا لا يعني اننا لا نعيش زمناً ثورياً حاضراً، ذلك لأن الأمر ببساطة هو ان الثورة قد تبدو للوهلة الأولى حدثاً منفرداً، الا أنها في الحقيقة تطورٌ ممتد طوال فترات لا تكف خلالها عن الخلق والابداع والتطوير.ما خلفته لنا الثورات العربية في موجتيها الأولى والثانية ليس تراثاً، أو تجربة للتمعن والاستبصار بها فقط، ولا هي أطياف تحوم في سماوات العرب بلا

هدف، بل هي الاستنتاج المنطقي لحركة التاريخ بان لا مفر امام الدولة في العالم العربي، اما التغيير الذاتي، أو الثورة، كما هي في النبؤة التي بدونها لن يتحقق الوعد الصادق حين يأتي أوانه.

***